# مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

## البحوت باللغة العربية:

السياسة الاقتصادية في تونس منذ برنامج الإصلاح الهيكلي.

المولدي قسومي

مرض السكر وعلاقته ببعض العوامل النفسية والسهات
 الشخصية.

هدی جعفر حسن

■ العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين — دراسة استطلاعية على عينة من الأسر الكويتية.

صالح ليري

توزع المدن السعودية 1425هـ/2004م.

رمزي بن أحمد الزهراني

## البحوت باللغة الإنجليزية:

 ظاهرة الاستهلاك في الهملكة العربية السعودية: المشكلات والنتائج المترتبة.

ثريا ولى الدين أسعد

مجلس النشر العلم



ISSN: 0253 - 1097

لجلد ٢٤ - العدد ١

V . . .

#### الاشتر اكات

#### الكويت والنول العربية

أقراد: 3 ننائير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها نينار للدول العربية. 5 بنائير لسنتين، 7 بنائير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها نينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

## الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 بولارا بالسنة، 100 بولار لسنتين، 140 بولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحويا على أحد المصارف الكريتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

## عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكريت. صب/ 27780 الصفاة 13055 الكريت، هاتف 4810436 (00965). بدالة 4846843 (00965) دلخلي 4447، 4347، 4296، 8112. فاكس وهاتف: 4836026 (00965). E-mail: iss@kuc01.kuniv.edu.kw

## إصدارات مجلس النشر العلمي

مسجلسة السعالوم العربية ۱۹۷۰ لجنة التأليف الإنسانية ۱۹۸۱ مجلة الاجتماعية ۱۹۸۱ مجلة والنواسات الاجتماعية ۱۹۷۰ مجلة الشريعة والنواسات الكويت للعالم الحقوق ۱۹۷۷ حوليات الأداب الإسلامية ۱۹۸۳ الجلة والمهرم الاجتماعية ۱۹۸۰ الترسوية ۱۹۸۳ الجلة دراسات الخليج والجزيرة المجلة العربية للعلوم الإدارية ۱۹۲۱.

# مجلة العلوم الاجتماعية



## مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

خاليد أحيميد البشيلال

رئيس التحرير:

رمضان عبد الستار أحمد

هيئة التحرير:

محمد السيد سليم

جاسم محمد كرم

أحمد منير نجار

لطيفة الفهد

مديرة التحرير:

### تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

## سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعام النفس، والانثرويولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الاوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. صب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت.

#### Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

## قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لاحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القائمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالاسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وادوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (5-3 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

### ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

- 1 إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.
- 2 لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.
  - 3 يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.
- 4 تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.
- 5 تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً نقيقاً باللغة العربية في حدود 150-150
   كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

- 6 تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract بقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).
- 7 توضع المصطلحات الاساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الاساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.
- 8 يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.
- 9 يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».
  - 10- يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

## المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغيرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العظة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1998). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بنقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992؛ 164) و (Jones, 1997).

(59) كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الاقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب نكر التاريخين بالطريقة التالية: (75 -1928) (1924) وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمُن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1933) فإن نتائج هذه التجارب...

## قائمة المصادر (نماذج):

- محمد أبو زهرة (1974). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مصطفى سويف (1996). المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.
- يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الإجتماعية، 27 (3): 45-76.
- Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), Crime and public policy, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.
- Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.
- Pervin, L.A., & John, O.P. (1997). Personality: Theory and research. New York: John Wiley, 7th ed.
- أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ملجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- يرضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا،
   وتوضع في صفحات وستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
  - يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

### الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (\*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

## مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لاهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

## إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو اكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إبخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة، وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو البلحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

20	المحتويات مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 14 – 60
3	قواعد النشر
9	الافتتاحية
	البحوث باللغة العربية:
40	<ul> <li>■ السياسة الاقتصادية في تونس منذ برنامج الإصلاح الهيكل</li> </ul>
13	المولدي قسومي
47	■ مرض السكر وعلاقته ببعض العوامل النفسية والسمات الشخصية المدى جعفر حسن
	<ul> <li>■ العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين – دراسة استطلاعية على</li> </ul>
	عينة من الأسر الكويتية
95	صالح ليري
121	■ توزع المدن السعودية 1425هـ/2004م رمزي بن أحمد الزهراني
	مراجعات الكتب
	سربيتات مصبب
	تاليف: ماجد تهرانيان – بيفيد شابل
161	عرض: خليجة عرفة محمد أمين
	■ وسائل تسوية منازعات التجارة الدولية إلكترونياً
177	تأليف: نبيل أحمد صبيح عرض: ياسمين كمال محمد
	<ul> <li>سيكولوجية المقامر</li> </ul>
183	تأليف: اكرم زيبان عرض: وليد أحمد المصري
	<ul> <li>■ منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية - تدريبات عملية</li> </ul>
194	تالیف: موریس انجرس عرض: الزواوی بغوره

له العلوم الإجتماعية		
تقارير		
المدينة العربية، ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية		
إعدال: أحمد حلواني	199	
بحوث باللغة الإنجليزية		
ظاهرة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية المشكلات والنتائج		
المترتبة		
ثريا ولي النين اسعد	11	

### افتتاهية العدد

#### خالد أحمد الشلال\*

يصدر هذا العدد من مجلتكم (العلوم الاجتماعية) وقد ودعت الكويت أميرها الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

وتتراصل المجلة معكم في هذا العدد لتحقيق رسالتها الهادفة إلى طرق كل الأبواب التي تدخل ضمن مجالاتها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية...إلخ، محلولة توثيق الصلة بين الأقطار العربية وتقوية الروابط بين بلحثيها ومفكريها، وإطلاع القراء على ما يدور في عالمنا العربي من تطورات في مجالات البحث العلمي، وعلى إنجازات الاقطار العربية في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية. ولنلك تحرص مجلة العلوم الاجتماعية على التنويع في الدول العربية من ناحية والتنويع في الدول العربية من ناحية اخرى.

ويحتوي العدد الأول من المجلد 34 لعام 2006 على مجموعة من الأبحاث المتنوعة؛ حيث يبدأ ببحث حول السياسة الاقتصادية في تونس، ويتناول في بحث آخر مرض السكر وعلاقته ببعض العوامل النفسية والسمات الشخصية، في حين يتناول البحث الثالث العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين، ويدور البحث الرابع حول توزع المدن السعوبية 1425هـ/ 2004م، أما البحث الخامس فهو الأول في باب البحوث بالإنجليزية وهو بعنوان (ظاهرة الاستهلاك في المملكة العربية السعوبية).

أما الجزء الخاص بمراجعات الكتب فقد توافر له التنوع في المجالات أيضاً؛ فقد بدأ بكتاب حوار الحضارة: برنامج السلم الجديد في الألفية الجديدة، والكتاب

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

الثاني تناول وسائل تسوية منازعات التجارة الدولية إلكترونياً. في حين بحث الكتاب الثالث في سيكولوجية المقامرة. أما الكتاب الأخير فيتناول منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، واختتمت محتويات العدد بتقرير حول المدينة العربية، ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية.

ونلفت انتباه القراء إلى تغيير طفيف في ترتيب الأبواب، حيث الرجت الملخصات الإنجليزية في نهاية كل بحث بالعربية والعكس بالنسبة للبحوث بالإنجليزية.

ختاماً، أرجو أن نكون قد حققنا جزءاً من رسالتنا الهائفة إلى الربط بين أجزاء الوطن العربي وإطلاع الباحثين على ما يدور في هذا الوطن.

ونجدد دعوتنا للباحثين والمتخصصين إلى التواصل مع مجلة العلوم الاجتماعية وتزويدها بأبحاثهم في مجالات تخصصها.

أخيراً، أشكر كل من أسهم في نشر هذا العدد سواء بالأبحاث أو المراجعات أو التقارير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



البحوث باللغة العربية

# السياسة الاقتصادية في تونس منذ برنابج الإصلاح الشيكلي

المولدي قسومي\*

ملخص: يندرج العمق الابستمراوجي لهذه الدراسة ضمن علاقة التساند الوظيفي بين علم الاجتماع والاقتصاد السياسي من أجل دراسة السياسة الاقتصادية في تونس منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تناولت الدراسة جملة من المحاور الاقتصانية المحدّدة لتلك السياسة، أهمُها: 1) الإصلاح الهيكلي والبحث عن الاندماج في الديناميكية الاقتصادية المالمية. 2) إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ورهان الخصخصة. 3) الاستثمار المباشر الأجنبي. 4) اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي. 5) برنامج التأهيل الشامل. 6) الإصلاح الضريبي والاستجابة لمتطلبات التكيّف. لقد برزت كل تلك المحاور الاقتصادية في سياق نظام اقتصادي عالمي جديد تميز بخاصيتين أساسيتين: ترلجم الدور الاقتصادي للدولة وتصاعد دور المنظمات العالمية في تعديل الاقتصاد. والنولة الترنسية في هذا الجانب أبدت طواعيتها لنسق عولمة الاقتصاد في مرحلة أولى بتطبيق كل تعليمات المؤسسات المالية العالمية، وفي مرحلة ثانية بتوقيعها على أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تهم المبادلات التجارية وإلغاء الحولجز الجغرافية والضريبية أمام التسويق والاستثمار، يضاف إلى ذلك جملة من الاعتبارات الدلخلية التي أخضعت الاقتصاد التونسي إلى البيناميكية الاقتصابية العالمية، أهمُها نسبة استثمار غير كافية لتحقيق الازدهار الاقتصادى، وتبادلات تجارية غير متنوعة بالقدر الكافي، وصعوبات تجارية مرتبطة بالسوق الخارجية، وإيرادات مالية ضعيفة، وتأطير «ماكرو» اقتصادي لا يزال هشاً، وجانبية ضعيفة في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي.

باحث في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

المصطلحات الإساسية: العولمة، السياسة الاقتصادية، مسلر التنمية، الشراكة، الحركة الاقتصادية، الإصلاح الضريبي، الاتفاقيات الدولية، الاستثمار الاجنبي.

#### المقدمة:

لقد اكتملت منذ أكثر من عقدين ملامح سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولكن هذه السياسة انطبعت بجملة من المعطيات التي مهّدت لها منذ بداية السبعينيات، وأبرز هذه المعطيات تمثلت في تفكيك سياسة التعاضد (الاشتراكية الدستورية) وكل المكاسب الجماعية التي تحققت منذ الاستقلال، ثم الانقلاب الدستوري الذي أعطى الرئاسة مدى الحياة للحبيب بورقيبة، تأكيداً للاستقرار الاجتماعي من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة. يضاف إلى ذلك توقيع اتفاقية التعاون بين تونس والمجموعة الأوروبية وكنلك توقيع الميثاق الاجتماعي (المعروف بميثاق الرّقي) الذي أسّس سياسة التعاقد الاجتماعي بين المنظمات النقابية والحكومة. كل هذه المعطيات تعد خطوات مهمّة في اتجاه تركيز سياسة الانفتاح. «وتنبع أهمية هذا الانفتاح من كونه جسّد التعبير عن انسداد كامل للآفاق السّياسيّة في وجه نظام الحزب الواحد، وبشن بداية اتجاه سياسي مرشح للاستمرار مدّة طويلة نسبيّاً...، (محمد الصالح الهرماسي، 1990:215). إلَّا أنَّ هذا التَّوجِّه الجديد سرعان ما وضع البلاد في أزمة تنحدر من وضعية تتسم بتعايش مجتمعين في فضاء واحد ... أرِّلهما مندمج في نظام الدّولة، في الاستهلاك، في نظام التواصل، والآخر يوجد خارج كلّ ذلك، دون أمل في أن يوجد يوماً في الدّلخل، (عبد الباقي الهرماسي، 1996: 116) وإذا أراد أن يفرض منظومة تواصل له فإنها تكون عن طريق التظاهر والانتفاض باعتباره الأكثر تأثراً بكل ما يجري من جرّاء الخيارات السياسية والاقتصادية. فقد «تسبب العاطلون عن العمل بعد الزيادة في أسعار الحبوب في مظاهرات عنيفة عرفها الشارع التونسي خلال الأيام الأولى من سنة 1984 (تعرف بحوادث 3 يناير 1984)؛ حيث استمنت زخمها من اللامساواة الاجتماعية ومن ضيق قاعدة التنمية، كما استمنته من السلوك المظهري الفاحش والاستهلاك التفاخري للفئات الميسورة ومن إهمال النخب الحاكمة وعدم حكمتها، (عبد الباقي الهرماسي، 1996: 132). وعلى هذا الأساس فإنّ السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا لجأت الحكومة إلى زيادة أسعار المواد الأساسية وبهذه الطريقة في أواخر 1983؟

إِنَّ هذا القرار يدخل في إطار برنامج تخلِّي الدولة عن عدَّة مهام؛ فقد ارتفعت

النفقات الجملية التي تكفلت بها الدولة بين 1973 و 1984 من 849 مليون دينار إلى 2541 مليون دينار إلى 2541 مليون دينار (Dimassi,1987;2841). أي أنّ نفقاتها خلال 1984 تزيد على سبعة أضعاف نفقاتها اسنة 1983 هذا ما نفع بصندوق النقد الدولي إلى أن يقدّم وصفة تمكن الحكومة من تجاوز عجز الموازنة. وهذه الوصفة تتمثل في تخفيض التعويضات على المواد الاستهلاكية الضرورية التي بلغت سنة 1983 نحو 11% من موازنة الدولة، كما اقترح صندوق النقد الدولي إيقاف الانتدابات في القطاع الحكومي وتحجيم التحويلات المالية التي تتطلبها مؤسسات القطاع الحكومي (Bessis,1987:145).

## أوّلاً - الإصلاح الهيكلي والبحث عن الاندماج

## في الديناميكية الاقتصادية العالمية:

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية صعبة دون شكّ، ولعلها تستوجب إجراءات تقشفية. ولكن ألم يكن الانقياد لصندوق النقد الدّولي معناه التباع منطق نقدي بحت لا يلخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية لإجراءات التقشف؟ (عبد الباقي الهرماسي، 1396: 132)

إنّ هذه الإجراءات حتمتها أزمة نظام المراكمة؛ حيث احتدت أزمة الإنتاجية منذ بداية الثمانينيات، ومن ثم سجلنا منذ تلك الفترة تقهقر إنتاجية العمل وارتفاعاً في هبوط إنتاجية رأس المال؛ فبعد النّمو النسبي خلال السبعينيات (0.4 % بين 1972 و1976 و1986 (1986 و1098). عرفت السنوات (1986 و1986 و1986 و1986 و1986 و1986 و1986 و1986 )، عرفت السنوات الموالية نمواً سلبياً (- 1.3 بين1982 و1986). وحيث إنّ الدّولة لم تعد تجابه الإزمة بمفردها فإنّ المسالة الاقتصادية والاجتماعية اصبحت محل تفاوض بين الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتفاوض على قاعدة ارتفاع الاسعار وتكلفة المعيشة ويطالب بزيادة الأجور، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي يربط في الإنتاج حيث لا يمكن في اعتقاده الزيادة في الأجور إلا بمقتضى الزيادة في الإنتاج. ومن ثم فإنّ الخطاب الاقتصادي الرسمي كان محدوداً، وانحصر في الإنتاج. ومن ثم فإنّ الخطاب الاقتصادي الرسمي كان محدوداً، وانحصر في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تمت المصادقة عليه نهائياً سنة 1986. هذه التوجهات التي فرضها البنك الدولي تعد نمو السّوق الدّلخلية مرتبطاً بتجاوز الخلل الحاصل في الاقتصاد التونسي، وعليه لابد من تسريع التكيف في الاقتصاد العالمي بوصف

ذلك حلاً جنرياً للأزمة، أمّا الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت الأزمة فقد راوحت قراءتها بين اعتبار أسباب الأزمة تعود إلى ضعف الدّور التقليدي للدولة في بداية الثمانينيات إثر تراجع الرّبع البترولي (Dimassi,1984)، وبين اعتبار أنّ اللاتوازنات الاقتصادية الظاهرة هي لنعكاس لحركية نمط اقتصادي أرسي خلال السبعينيات، وتميّز بتبعية تكنولوجية قوية وتبعيّة مالية وارتفاع درجة اللاتمفصل بين البنى الإنتاجية (Bedoui et Mannoubi,1980). أمّا المنحى الثالث فيتجه إلى أن الازمة الاقتصادية التونسية تجد أصوابها في مستويين:

لؤلاً: المربود الضعيف للاستثمارات تبعاً لإجهاض إنتاجية العمل ومربود رأس المال منذ 1976، وهذا الضعف في مستوى المربود يفسر بالاستعمال الإضافي والفرعي الزائد للإمكانات الإنتاجية ثمّ للاستثمارات الثقيلة التي تمّ بعثها بون ضمان مربوبية ثابتة.

ثانياً: فقدان القدرة على التوريد بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي بعد تعمق اللاتوازنات الخارجية. (Ben Romdhan, 1987)

إنّ هذه القراءة لأسباب الأزمة تؤكد التلازم القري بين المؤسسات المرتبطة بالسوق الداخلية وتلك التابعة السوق الخارجية، إضافة إلى رهانات حلّ الأزمة، ومن هنا، ولأجل مواجهة الصعوبات الخارجية والتراجع الملحوظ في مستوى التبادل هنأ، ولأجل مواجهة الصعوبات الخارجية والتراجع الملحوظ في مستوى التبادل مربود الموارد، وتؤهّل طريقة استغلالها وتعبّى الانخار الداخلي وتشجع الاستثمار وتعزز القدرة التنافسية (Gorbel,1993:62). وفي هذا السياق فإنّ الدولة اتجهت إلى خيار متابعة برنامجها في تحرير التجارة الخارجية ولتباع سياسة مرنة في تقنين التبادل. وهنا يمكن اعتبار البرنامج خطوة كبرى نحو تخلي الدولة عن أهم محاور الاقتصاد وترك المجال للقطاع الخاص للاضطلاع بالمهام الاقتصادية الأساسية. حيث تمّ التصديح للمؤسسات الصناعية التي تحقق اكثر من 15% من رقم معلملاتها في التصدير، بالتوريد دون ضوابط وبخلصة في مجال توريد المواد ذات الاستعمال الصناعي واساساً التكنولوجيا والمواد المعملية ودون تحديد المبالغ التي يمكن تحويلها. في حين أنّ المؤسسات التي تحقق آقل من 15% من أرقام معاملاتها في المجال نفسه غير مسموح لها بتجاوز تلك النسبة في مجال التوريد هذه في المجال نفسه غير مسموح لها بتجاوز تلك النسبة في مجال التوريد. هذه المقاييس مكنت من توسيع دائرة نظام التوريد الحر ليبلغ نسبة 45% من مبلغ المقاييس مكنت من توسيع دائرة نظام التوريد الحر ليبلغ نسبة 45% من مبلغ المقاييس مكنت من توسيع دائرة نظام التوريد الحر ليبلغ نسبة 45% من مبلغ المقاييس مكنت من توسيع دائرة نظام التوريد الحر ليبلغ نسبة 45% من مبلغ

المشتريات المحققة لدى المزودين الأجانب خلال سنة واحدة بعد أن كان سنة 1986 لا يتجارز 24% (Gorbel,1993:73).

إن اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق التوازن المالي قد أعطى 
نتائج ولكن دون أن يتجنب تكلفته الاجتماعية؛ لأنّ الإصلاحات لم تشمل الفثات 
الاجتماعية الاقل حفاً إلّا بشكل جانبي. فالدفع الاقتصادي لم يكن كافياً حتى وإن 
كان ضرورياً – لمساعدة الطبقات الشعبية خلال مراحل الإصلاح الهيكلي، لأنّ 
تكلفة المرور من سياسة اقتصادية إلى أخرى لا يمكن تجنبها. لذلك تعد بعض 
الدراسات أنّ أزمة الاقتصاد التونسي هي أزمة تعديل التمانينيات يتشابه بشكل 
التعديل التي عرفها الرأسمال التبعي في تونس خلال الثمانينيات يتشابه بشكل 
طفيف مع أزمة إعادة الهيكلة التي جرت منذ بداية السبعينيات في البلدان الرأسمالية 
المهيمنة. ولكن هذا يفرض مراعاة الفارق بين نمطين من الرأسمالية. سياسة التعديل 
للنا المسار التراكمي تستوجب الإحاطة والتنخل الدائم من طرف الدولة. فمنذ 
اللاتوازنات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، (كنسه الى تعميق اللاتوازن 
تعديل مسار المراكمة بالنسبة إلى الدولة التي أقضت إلى تعميق اللاتوازن 
الاجتماعي:

 فرض رسوم على جملة من الخدمات العمومية التي كانت تقدّمها سابقاً مجاناً بالنسبة إلى الفئات غير المحظوظة (الصحة والتعليم...)

- الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية.

 الترجّه نحو الخصخصة - بشكل جزئي على الأقل - لعدد من الأنشطة الاستراتيجية بالنسبة إلى الطبقات الشعبية مثل قطاع النقل.

رفع التعويض على المواد الاستهلاكية ممّا أدى إلى حوادث يناير 1984،
 وهذا ما جعل الطبقات الشعبية خلال الثمانينيات تتحمّل أعباء التعديل وتكلفته في
 مسار المراكمة، ومن ثم عبرت عن عدم رضاها في بداية سنة 1984.

إذا كانت حكومة محمد مزالي رفضت الاعتراف بحقيقة الوضع المتازم، فإنّ الخطاب الرسمي غير من لهجته بعد رحيل مزالي (127) Ben Hammouda,1995.

المصاعب الاقتصادية التي تشق البلاد، وأعلن الانخراط الرّسمي في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي رُسِمَت معالمه مناصفة بين السلط العمومية في تونس وخبراء مؤسسات Bretton Woods. ولكن قبل نلك من المهم أن نشير إلى أنّ تونس بدأت تناقش هذا البرنامج منذ 1983(عندما تبنته المغرب بشكل نهائي). وقد أجلت تونس انخراطها في هذا البرنامج لمدّة ثلاث سنوات ريثما يتمّ استنفاد وصفة أخرى قدمها صندوق النقد الدولي (FMI) لمعالجة الوضع، ومضمونها يقوم اساساً على رفع الدّعم عن المؤسسات العمومية وتخفيض اعتماداتها المالية المخصصة لصندوق الدعم. إلا أنّ النتائج التي ظهرت منذ بداية 1984 عبرت عن فشل المعالجة، وببرورها أجلت إمكانية انخراط تونس في أي برنامج تعديلي آخر.

منذ بداية الثمانينيات أصبح صندوق النقد الدولي- على المستوى المؤسساتي- الجهاز الرسمى لإدارة ديون العالم الثالث. وهكذا فإنّ كل دولة قبل مناقشتها لديونها مع نادى لندن بالنسبة إلى الالتزامات الخاصة ومع نادى باريس بالنسبة إلى الالتزامات العمومية، لابدٌ أن تمضى لتفاقاً مع صندوق النقد الدولي. ولكن قبل توقيع هذا الاتفاق فإن على البلدان في طور النمو (PVD) الواقعة تحت طائلة المديونية أن تلتزم تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في إطار التنسيق الضيق والمباشر مع الصندوق. وهدف هذا البرنامج هو تنليل اللاتوازنات الخارجية وكبح التضخّم مع ضرورة المحافظة على مستوى ثابت من النّمو. ويمكن تعريف برنامج الإصلاح الهيكلي بأنه «مسار إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية للبلدان المعنية من أجل ضمان توازن ميزان النفوعات في إطار العلاقات الاقتصابية العالمية المحرّرة من كلّ سياسة تحجيم» (Ben Hammouda,1995:128). ومن ثم تنبع تفاصيل هذا البرنامج من البنية الإيديولوجية لنسق بريتون ووبز Bretton Woods الذي يتَّجه نحو التوسِّم المؤبِّد للإنتاج والنمو واندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي دون حدود. ويفضل مخططات هذا البرنامج ألزمت المؤسسات المالية العالمية بلدان الجنوب «بفتح حدودها وتوجيه اقتصاداتها – المتكيَّفة ذاتياً إلى حدود اللحظة- نحو التصدير، وفرض اتفاقيات تجارية تمّ التفاوض حولها في إطار الاتفاقية العلمة حول التجارة والتعرفة الجمركية (GATT) لتتمكّن من فتح الاقتصادات الوطنية في الجنوب كما في الشمال الحر شيئاً فشيئاً للبضائع ورؤوس الأموال» (Korten,2001:87).

إنَّ مضمون برنامج الإصلاح الهيكلي ليس موحَّداً بالنسبة إلى كلَّ البلدان التي

اعتمدته بل يختلف محتواه من بلد إلى آخر. فهذه البرامج تبحث عن أساليب المتصاص الصعوبات الخارجية في مرحلة أولى، ثمّ تسعى إلى تحقيق المكاسب الضرورية لتسديد متطلبات الديون وفوائض الديون في مرحلة ثانية. وعلى هذا الأساس تمّت صياغة الإصلاح الهيكلي وتنفيذه على عدّة مراحل:

أوّلاً - الضغط على الطلب والتحكم فيه عبر تخفيض الاستثمارات العمومية وإيقاف الانتدابات وتجميد الأجور في مستوى القطاع العمومي والإلغاء التدريجي للتعويض على المواد الاستهلاكية.

ثانياً - تشجيع التصدير عبر التخفيض التدريجي والمتواصل لقيمة الدينار والرفع التدريجي للحماية على الاقتصاد وتحرير التوريد، إضافة إلى تقديم تشجيعات إضافية للمصدرين وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثاً – تقليص دور الدولة الاقتصادي ووزنها عبر خوصصة المؤسسات العمومية.

رابعاً - إنخال سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وبخاصة في مجال المالية مع تحرير الأسعار وإصلاح النظام الجمركي والضريبي.

«إنّ المهم في برنامج الإصلاح الهيكلي المعتمد في تونس أنه... يبحث عن ضمان الترفيع في الطلبات وتسهيل عملية تكيف البنى الاقتصادية الداخلية مع متطلبات السوق العالمية. إنّ المنوال المرجعي لهذا البرنامج هو تحقيق مجال اقتصادي يتكوّن من عون خاص ينشط في سوق مفتوحة على الخارج تتفاعل فيها كل المكونات الاقتصادية دون حولجز تعرقل اشتغاله الحرّ» (Ben كل المكونات الاقتصادية دون حولجز تعرقل اشتغاله الحرّ» (برامج الإصلاح الهيكلي يسعى إلى القطع مع تمفصل القطاعات الداخلية والخارجية على أساس سؤال المراكمة الذي كان خلال السبعينيات. ومنتئذ يصبح القطاع الخارجي ميزاً في مستوى استخدام الموارد (155:1958) ومن هنا فإنّ مميزاً في مستوى استخدام العمومية تفضّل توجهاً كلياً لخيارات وأولويات تتموية متخارجة، دون الأخذ بعين الاعتبار ادنى إمكانات التنمية المستقلة. في حين التجهت متفير إمكانات تطبيع الهياكل الإنتاجية مع الاقتصاد العالمي. وهذه الاختيارات كانت محل معارضة شديدة من طرف المجلس الاقتصاد والاجتماعي وضغط البورجوازية الصناعية المرتبطة بالسوق الداخلية، مما يفسّر بطء وضع الإصلاحات

ولا سيما تلك المرتبطة بتحرير التوريد، ولكن تحت ضغط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وضعت الدولة المجتمع أمام حتميات جديدة لم يصمد في مواجهتها المستثمرون المرتبطون بالسوق الدّاخلية، ولا العمال؛ مما أزاح كل التحفّظات التي ظهرت منذ البداية وعجّل بحركة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي.

## ثانياً - إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ورهان الخصخصة:

إن التشريعات الأولى المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ترجع إلى القانون 87/47 الصادر في 2 أغسطس 1987 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. وبالاعتماد على هذا القانون شكلت اللجنة الوطنية لتطهير المؤسسات العمومية (CNAREP) وإعادة هيكلتها. وهو الهيكل المسؤول عن:

- تحديد قيمة المؤسسات وعناصرها النشيطة قبل مباشرة عملية إعادة الهيكلة.

- تحديد شروط الانقطاع.

وتعود الهيئة الفنية لهذا المجلس إلى ترخيص اللجنة الوزارية المكوّنة من الوزارة الأولى ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وكتابة الدولة للحكومة ومحافظة البنك المركزي، وقد بدأت القوانين التنفيذية بصدور القانون 89/05 الصدار في أوّل فبراير 1989 المتعلق بالمشاركة في المؤسسات العمومية. وتمّ إيقاف قرارات إعادة الهيكلة من طرف الوزير الأول "الدي اقترح لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المشاركة العمومية(CAREPP) على مرجع الفصل 27 من القانون نفسه، وقد تعزز هذا القانون بقرار تطبيقي (على عكس قانون 87 الذي بقي ينتظر قراره التطبيق بلا ألجال رقم 377 لسنة 98 المؤرخ في 15 مارس 1989. ومنذ البداية يمكن أن نلاحظ عمم اكتمال في مستوى تركيبة اللجنة وغياب بعض العناصر الممثلة للمجتمع عدم اكتمال في مستوى تركيبة اللجنة وغياب بعض العناصر الممثلة للمجتمع المدني كفياب الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد أرباب العمل. لذلك فإنّ عمل الذبة الميكرن منقوصاً من الدعائم السياسية والمدنية «إلى حد يمكن اعتبار المبتاء إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية باعتبار عدم مشاركة مجلس النواب حيث ثم تغييب الذراب في اتخاذ القرار حول إعادة الهيكلة وبعث المجلس (CAREPP)

مجلس الوزراء.

<sup>\*\*</sup> رئيس مجلس الوزراء.

على الرغم من أن المسألة تمس المصالح العمومية، وأول دعائم القرار في خصوصها هو تشريك المواطن عبر ممثليه في السلطة التشريعية» (Attar,1991). لذلك فإنه خلال مناقشة مشروعات قوانين 87 و 89 لم يتخلف النواب عن الإشارة إلى أن الحكومة ارتكبت تجاوزاً في عدم تشريك كل الأطراف باعتبار أنَّ الدولة ملزمة بتشريك كل الأطراف الاجتماعية في قرار الخصخصة في أملاكها. ومن داخل هذا المعطى فإنّ المسألة التي تثير قلقاً أكبر هي إقصاء الأطراف الاجتماعية (نقابة أرباب العمل ونقابة العمال)، هذه الأطراف التي انخرطت في نظام الشراكة مع الحكومة منذ بداية السبعينيات، وهذا يعنى أنَّ الحكومة سريعة التنكُّر الأطروحة المشاركة الاجتماعية والسياسية التي تبنتها مع كل مقومات المجتمع المدني ومؤسساته إلَّا أنها كما يبدو لا تكترث بنلك مهما كانت أهميته في حالة الأزمات، فكما غيبت كل الأطراف في بداية الثمانينيات خلال الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى خيبة 3 يناير 1984، فإنها في إطار اتباع سياسة مجابهة المديونية وضرورة إرساء التوازن في ميزان الدفوعات التجأت إلى برنامج إعادة هيكلة ممتلكات الدولة بكل امتثال لمقومات الدولة القصوى، وكأنّ سياسة الانفتاح ومنهج التعنّدية والديمقراطية لم يغير في الأمر شيئاً، وهذا ما يحوّل طبيعة العلاقات بين الأطراف الاجتماعية والحكومة - ويخاصة من جانب اتحاد الشغل - إلى علاقات نزاعية مع الدولة «أما الراي العام، هذا المتغيب الكبير المرتهن بفصاحة الصحافة والإعلام وبقتها، فإنه مفروض عليه أن يعيش نتائج برنامج إعادة الهيكلة وبرنامج الخصخصة في القطاع العام دون أن يتابع بداية التنفيذ أو مراحله، (Attar,1990).

إنّ قانون أول فبراير 1989 الذي يلغي سابقه (قانون 2 أغسطس 1987) على الرغم من أنه لا يختلف عنه جنرياً حيث تعلق الاثنان بالموضوع نفسه، فإنه يطرح إشكاليتين أساسيتين، هما: مدى مستورية هذا القانون ثمّ مدى شرعية الإجراءات المتبعة بحسب ترتيب القانون (Larguet,1991) وبخاصة فيما يتعلق بوظيفة مجلس تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المشاركة العمومية (CAREPP)، فانطلاقاً من الفصل 24 من قانون أول فبراير 1989 الذي بعث على أساسه المجلس يبدو أنّ وظيفة هذا المجلس ذي التركيبة الواسعة تتمثل في إبداء رأيه في كل إجراءات الخصخصة في المؤسسات العمومية، وباعتبار أنّ التركيبة رفيعة المستوى (خمس وزارات وكتابة الدولة للحكومة ومحافظة البنك المركزي) فإنها تصرف النظر عن رؤساء المؤسسات المعنية ومديريها والمديرين العامين للمؤسسات المعنية ومديريها والمديرين العامين للمؤسسات والمدير العام

للقروض بالبنك المركزي. واعتباراً للدور المهيمن للوزير الأول في صلب هذا المجلس فإنّ مسالة شرعية قراراته تثير ملاحظتين أساسيتين (Larguet,1991):

لولاً – أن تعهد قرارات الهيكلة للوزير الأول، فهو أمر يبدى غير مطابق بشكل كاف لمفهوم الشرعية انطلاقاً من أنّ الوزير الأول يسيّر أشغال الحكومة وينسقها ولا يحتكم على سلطة إدارية أو قدرة فنية تمكّنه من اتخاذ القرار على دراية كافية. ففي بريطانيا تعهد عملية الخصخصة في المؤسسات العمومية إلى الوزارة التي تعود إليها المؤسسة بالنظر، أما رئيس الحكومة فيكتفي بتروّس اللجنة المكلفة رسم إستراتيجية القطاع العمومي وتحديد مصيره.

ثانياً – إن سلطة الإشراف التي تنظر في المؤسسات المعنية بالخصخصة يكاد ينعدم دورها انطلاقاً من أنها لا توفّر الطاقم الفني والخبرات اللازمة لإضفاء مزيد الدراسة على وضع المؤسسة بل تعهد بنلك إلى الوزير الأول الذي يبني قراره النهائي إما بناء على توجيهات تلك الوزارات أن بالتشاور فقط مع رئيس الدولة.

انطلقت عمليات الخصخصة في تونس منذ 1987 في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، هذا البرنامج الذي يهنف إلى خصخصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاطات التنافسية ودعم القطاع الخاص. ولتسويغ الخصخصة وقع اللجوء إلى نريعة عدم جدوى القطاع العام وضعف مردوديته بحيث أصبح هذا القطاع يمثل عبئاً ثقيلاً على موازنة النولة. لذلك وجب تغيير المعايير الاقتصائية والاجتماعية التي كانت تحكم القطاع العام بمعابير جديدة تعتمد على السوق وعلى منطق الربح، ومن هنا نفهم لماذا جعلت الدولة من الخصخصة إحدى ركائز تعزيز القطاع الخاص ووسيلة لتحسين جودة الاقتصاد وقدرته التنافسية. ومن ثم تكون هناك خصخصة عندما يقع نقل ملكية مؤسسة والتصرف فيها من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو عندما يفتح للخواص قطاع أو نشاط تابع للقطاع العام. هذا التعريف - الاستنتاج من شأنه أن يضعنا أمام فهم سياقي أعم وأشمل لمسألة الخصخصة، فالسلطات العمومية تتجه حالياً نحو تنفيذ سياسات الخوصصة عبر سلسلة من المسارات المختلفة: التطور الأقل سرعة للمؤسسات العمومية الذي هو في جانب منه نتيجة التخلي المالي للنولة؛ مما يولًد خصخصة نسبية للاقتصاد، يقابل نلك أنَّ المؤسسات الخاصة بدأت تكنسب وزنا اقتصادياً مهماً بشكل تدريجي. وهذا التخلى ذاته قد يثير ردود فعل من طرف المسيرين للمؤسسات العمومية من منطلق إثباتهم لقدرتهم على الخروج من الصعوبات، وفي حالة عدم التمكن من ذلك وعجزهم عن حماية المؤسسة فإن الخدمة العمومية يمكن أن تتردى وهو سبيل إضافي إلى الخصخصة. وهناك منوال ثالث للخصخصة يتمثل في وضع المؤسسات العامومية في خدمة المؤسسات الخاصة وإجبارها على تلبية الخدمات وتوفير المنتوج باسعار منخفضة. وهذه السياسة آتل تعميماً مما هو موجود، وهنا وفي مختلف الحالات يبدو أنّ الغاية النهائية للحصخصة هي تمكين الخراص من الدخول في الإرث المؤسساتي للدولة وطرح الفسهم بديلاً اقتصادياً و بتموياً للدولة على الرغم من أن بدر المؤسسات العمومية في النمو الاقتصادي هو دور أساسي حتى في سياق الاقتصاد الرأسمالي، «فالمؤسسة العمومية تؤدي دوراً حاسماً في تنمية عدة مجالات لان القطاع العام يمكن أن يندفع اكثر من القطاع الخاص في الاستثمارات الاكثر تكلفة ومدة إنجازها أطول ومردوديتها غير ثابتة وغير مضمونة وغير آنية مثل الاستثمار في البنية التحتية كالمارقات والسكك الحديدية، فهي مجالات تتطلب وقتاً اطول ومردوديتها غير ثابتة وغير مضمونة، (13:40-18) (Dubois,1974:18)

لقد حدّدت للخصخصة في تونس مجموعة من الأهداف، أهمها:

تطوير أداء القطاع الخاص وتدعيم الاستثمار الخاص من خلال تحسين
 القدرة التنافسية للمؤسسات وتعبئة رؤوس الأموال وتسهيل نقل التكنولوجيا.

- جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

 التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة وتوفير موارد مالية إضافية من شائها أن تساعد الدولة على تمويل نفقاتها.

 تنشيط السوق المالية لتقوم بدورها المتمثل في تعبثة المدخرات المالية لفائدة الاستثمار.

لقد وقع ترخي الثنزج في تنفيذ برنامج الخصخصة على ثلاث مراحل (Jeune Afrique, №2030):

– المرحلة الأولى: وهي التي تغطي فترة المخطط السابع (1987–1991)، وقد وصفها وزير التنمية الاقتصادية في إحدى ندواته الصحفية بمرحلة التريّث؛ لأن القطاع الخلص يعيش فترة نقاهة من جراء الانعكاسات السلبية التي نتجت عن برنامج الإصلاح الهيكلي، والخطر دائماً – بحسب الوزير – هو أنّ المؤسسات التي ستعرض للخصخصة لن تجد الإقبال من طرف المستثمرين الخواص، وهو ما

يمكن أن ينتج عنه إجهاض سياسة الخصخصة منذ بدايتها. خلال هذه المرحلة وقع اللجوء إلى التفريط في أجزاء من المؤسسة، ثمّ استعملت تقنيات البيع بالجملة للأسهم وفتح رأس المال للعموم. أما المؤسسات التي شملتها الخصخصة في تلك الفترة فتنتمي إلى قطاعات التجارة والفلاحة والسياحة ونقل البضائم.

- المرحلة الثانية: انطلقت مع بداية المخطط الثامن (1992–1996)، حيث بدأ التفكير في خصخصة نشاطات تعد عادة إستراتيجية بوساطة اللزمة وعلى أساس احترام كراس الشروط، وقد شملت الخصخصة خلال هذه المرحلة ميلاين إنتاج الكهرباء والتطهير والإسمنت والبنوك والتأمين وكذلك السوق الحرّة في المطارات التونسية.
- المرحلة الثالثة: بدأت منذ 1996 وخلالها عرفت الخصخصة نسقاً سريعاً لأنّها أصبحت تشمل المؤسسات الرابحة. ويمكن كذلك الإشارة إلى عاملين أسهما في هذا النسق السريع، وهما:
- المذكرة الصائرة عن البنك المركزي التونسي (23 نوفمبر 1997)، التي تسمح
   للبنوك بإعطاء قروض متوسطة المدى مباشرة للمعنيين بعمليات الخصخصة لتمويلها.
- إجراءات تشجيعية للمشاركة في عمليات الخصخصة، أهمّها أن الدولة وضعت على نمتهم موارد تحصّلت عليها من البنك الأوروبي للاستثمار لمساندة برامج الخصخصة. والجديد خلال هذه المرحلة أنه منذ بداية 2001 وقع توخي اسلوب جديد حيث يعلن مسبقاً عن المؤسسات التي سيقع خصخصتها مع تحديد التقنيات التي استعملتها في عمليات الخصخصة. وقد شملت عمليات الخصخصة إلى حدود أواخر مارس 2001 147 مؤسسة، وقرت 140 ملايين دينار (جدول 1) مع العلم أن 67% من موارد الخصخصة (اي 900 مليون دينار) متأتية من المستثمرين الأجانب (Jeune Afrique,№206).

جنول 1 عمليات الخصخصة من 1987 إلى 31 مارس 2001

المجموع	2000 -1997	1996 -1992	1991 -1987	الفترة
1406	1090	190	126	الموارد (مليون دينار)
167	66	44	37	عدد المؤسسات المعنية
313	162	83	68	عدد عمليات الخصخصة

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية : التقرير السنري 2000.

أمَّا، وقد أصبحت الخصخصة واقعاً فهل تمكَّنت من تخفيف الأعباء المالية على الدولة؟

بلغت الموارد المالية المتأتية من الخصخصة منذ 1987 حتى 31 مارس 2001 مبلغ 1406 ملايين دينار، منها 67% في شكل استثمار أجنبي، و85% من هذا الأخير منحصر في مواد البناء والإسمنت. وفي مقارنة بين تطوّر الموارد السنوية للخصخصة من جهة وعجز الموازنة من جهة أخرى يتضبح أنَّ الخصخصة اسهمت في تخفيف الأعباء المالية التي تتحمّلها الدولة، ومن ثم ساعدت على التخفيض من عجز الموازنة (جدول 2).

جدول 2 تطور نسبة عجز الموازنة في الناتج الداخلي الخام

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
%2,4	%3,5	%1,3	%4,2	%4	%4,1	

المصدر: وزارة التنبية الاقتصادية : التقرير السنوي 2000.

انطلاقاً من جدول 2 نلاحظ أنه منذ أن ارتفع نسق الخصخصة سنة 1995 سجل انخفاض في عجز موازنة الدولة كما كان هناك ارتفاع في مداخيل الخصخصة، وأحسن مثال على نلك هو سنتا 1998 و2000، فخلال هاتين السنتين وقعت خصخصة معامل الإسمنت الأربعة:

 سنة 1998 تمت خصخصة معملي إسمنت جبل الوسط والنفيضة مقابل 409 (Jeune Afrique,N° 1985).

 سنة 2000 تمّ خصخصة في معملي إسمنت قابس وجبل الجلود بمبلغ 362 مليون دينار (Jeune Afrique,N°2063).

وهو ما نتج عنه انخفاض معتبر لنسبة عجز موازنة الدولة (1,3% سنة 1998 و2,4% سنة 2000)، ويمكن كذلك الوقوف على انخفاض عجز الموازنة من جزاء موارد الخصخصة (جدول 3).

جدول 3 انخفاض عجز الموازنة

	2000	1999	
1	%2,4	%3,5	نسبة عجز الموازنة باعتبار موارد الخصخصة
	%3,7	%4,6	نسبة عجز الموازنة بدون اعتبار موارد الخصخصة

المصدر: البنك المركزي التونسي: التقرير السنوي 2000

## ثالثاً - الاستثمار المباشر الأجنبي:

يكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي أهمية كبرى نظراً للأسباب التالية (Gouia,1998):

- ندرة الموارد المالية الخاصة والعامة المخصصة لتمويل التنمية وضعف الانخار الدلخلي وعدم قدرته على مسايرة حاجات الاستثمار.
- العولمة وما تقتحه من مجالات واسعة أمام التنقل السّريع لرؤوس الأموال.
- سياسة الانفتاح والليبرالية التي تتبعها البلدان المتقدمة والبلدان النامية والتي نتجت
   عنها أنماط تنمية تعتمد على الصافرات والاستثمارات المباشرة الأجنبية.

إضافة إلى نلك، فإنّ الاستثمار الأجنبي يتمتع بميزة أساسيًّا، فهو يوفّر موارد مالية إضافية دون إثقال كاهل البلدان بالديون الخارجيّة.

انخرطت تونس في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أن أصبحت في حاجة ماسّة إلى التمويلات الخارجية لظهور عدّة أسباب، أهمّها:

- اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي.
  - اتباع نمط تنمية يعتمد على التصدير.
    - ضعف الابخار الوطني.

ولقد راهنت تونس بسبب تكريس سياسة ليبرالية وبسبب إمضائها على اتفاق الشراكة التونسية الأوروبية، على الاستثمار المباشر الأجنبي، وجعلت منه إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبدون تدفق هذا النوع من الاستثمار فإن انعكاسات اتفاق الشراكة يمكن أن تكون سلبية. فما الإجراءات التي اتخذت لتشجيع الاستثمار المباشر الاجنبي؟

- سن قانون للاستثمار المباشر الأجنبي في يناير 1994.
  - إقرار قابلية تحويل الدينار وتنشيط سوق الصرف.
    - تسهيل الإجراءات الإدارية.
- تأسيس وكالة النهوض بالاستثمارات المباشرة الأجنبية في فبراير 1995.
  - إنشاء منطقتين حرّتين بينزرت وجرجيس.
- إبرام عدد من الاتفاقيات لتسهيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية وأهمها
   اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

إِنَّ نَتَاعُج كَلَ السَّيَاسَاتِ التي تُعنى باجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي تبقى رهينة المصداقية الاقتصادية والسّياسية للبلد المعني في نظر الأوساط المالية العالمية والشركات المتعدّدة الجنسيات. إن ما يجب تأكيده هو أنَّ هذه المصداقية لا Goldsmith & Mander,) ثكتسب إلا من خلال جملة الإجراءات التي من أهمّها (,201 235):

- إلغاء الرسوم المخصّصة الموظّفة على الاستثمارات الأجنبيّة.
  - إعادة توجيه الاقتصاد نحو التصدير.
  - تخفيض الأجور أو تجميدها لجعل الصادرات أكثر تنافسيّة.
    - تخفيض الرسوم الدّيوانيّة.
    - تقليص قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات القوية.
- تطبيق برنامج التعديل من أجل المطابقة بين التشريعات والمؤسسات ذات المنتوج التصديري.

لقد نتج عن الاستثمارات المباشرة الأجنبية (إلى حدود يوليو 2001) إنشاء 2243 مؤسّسة أجنبية، منها 1616 مؤسّسة تصديرية بصفة كلية. وتشغل هذه المؤسسات 206970 عاملاً، منهم 183966 في الصّناعات المعملية.

جدول 4 تطور الاستثمار المباشر الأجنبي (مليون بينار)

2001 (7 الأشهر الأولى)	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
335	1068	437	763	406	274	313	531	648	502	145

البنك المركزي التونسي: التقارير السنوية للسنوات المنكورة.

إنّ المتفحص لهذا التطوّر للاستثمارات المباشرة الأجنبية (جدول 4) يمكنه الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات، أهمّها:

على الرغم من الإجراءات العديدة والمتنوعة فإن الاستثمار المباشر الأجنبي
 لم يتطور بالحجم المؤمّل، وهذا حال كل بلدان العالم الثالث في علاقة بهذا الاستثمار، ففي حين دعمت البلدان المصنعة قدرتها على استقطاب الاستثمار

الخارجي المباشر - حيث تطوّر نصيبها من 60% (من الحجم العالمي) خلال فترة 1998–1990 براجع نصيب البلدان 1998–1990 براجع نصيب البلدان النامية من قرابة 34% من الحجم العالمي للاستثمار المباشر الأجنبي إلى 20% خلال الفترة نفسها على الرغم من تطوّر حجم الاستثمارات الموجّهة إليها من 145 مليار دولار سنة 1996 إلى 190 مليار دولار سنة 1900 (بحسب ما ورد في تقرير لجنة الاستثمار الخارجي خلال المؤتمر الد 13 للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة).

وبشكل عام مكنت الاستثمارات الخارجية خلال السنوات الأربع الأولى من المخطط التاسع من إحداث أكثر من 47 ألف فرصة عمل، أغلبها في قطاع الصناعات المعملية (97,4%) منها قرابة 26,700 موطن شغل بقطاع النسيج و8700 موطن شغل بقطاع النسيج و8700 موطن شغل بقطاع الكهرباء والميكانيك. وتمثل هذه الإحداثات 19% من جملة الإحداثات على المستوى الوطني. وهو ما يبرز الثور الإيجابي للاستثمار الخارجي في مساندة المجهود المحلي في النهوض بالتشغيل. إلا أنّ هذه الإحداثات – على الرغم من تطوّرها – مازالت تهم معظمها اليد العاملة ذات الكفاءة المتواضعة، مع العلم أنّ القطاعات الجديدة التي تشغل اصحاب الشهادات العليا لا تزال في بدايتها وتبقى مرتبطة بمدى استقطاب الشركات في الانشطة ذات التقنيات الحديثة. أمّا على مستوى التصدير فقد مثلت المؤسسات التي أحدثت خلال فترة 1997–2000. وكانت بالإضافة إلى من مجموع المؤسسات التي أحدثت خلال فترة 1997–2000. وكانت بالإضافة إلى قطاع النسيج موجّهة إلى انشطة جديدة ذات تقنيات متطوّرة مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية. إلى أنشطة جديدة ذات تقنيات الأجنبية المباشرة من المبكانيكية والكهربائية. إلى أشطة جديدة ذات تقنيات الأجنبية المباشرة من موطبهة عدد من المشكلات، أهمها أنّ:

— الاستثمارات المباشرة الاجنبية تعتمد على استغلال امتياز مقارن، وهو ضعف تكلفة اليد العاملة، وجدوى هذه الاستراتيجية أصبحت محل شك بسبب الثورة التكنولوجية التي أصبحت طاغية على النشاطات ذات الاستعمال الكثيف للعمل. وهو من شأنه أن يقلص من أهمية هذا الامتياز المقارن، زيادة على ذلك فإن الاقتصاد التونسي يواجه منافسة شديدة فيما يخص تكلفة اليد العاملة من طرف بلدان آخرى كالمغرب ومصر وتركيا والبرتغال.

- مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي في تونس غير متنوّعة، وتكاد تكون هي نفسها: مؤسّسات أوروبيّة بالأساس بحيث توجد 858 مؤسّسة فرنسية، و467 مؤسّسة ألمانيّة، في حين أنّ إسبانيا لا تسهم إلا ب35 مؤسّسة، وبريطانيا بـ 40 مؤسسة، وهذا يعني أنّ الشراكة مع مناطق أمريكا الشمالية وآسيا تكاد تكون غائبة تماماً.

التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر الأجنبي غير عادل؛ لأنّ المستثمرين الأجانب يفضلون التمركز في المناطق الساحلية على حساب المناطق التاخلية. فإلى حدود موفى سنة 2000 توجد 59,55% من المؤسسات الأجنبية في الشمال الشرقي، وتشغل 102,208 عمال، و2,28% من المؤسسات الاجنبية في الشمال الغربي وتشغل 4,147 عاملا و9,0,0% من تلك المؤسسات في الوسط الغربي مع تشفيل 1,765 فرداً، وهذا التوزيع الجغرافي للمؤسسات الأجنبية من شأنه أن يعمق التفاوت بين الجهات.

— التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة الأجنبية تهيمن عليه الصناعات المعملية. فعلى 181 مؤسسة أخبنية تأسست سنة 2000 هناك 181 مؤسسة أنشئت في قطاع الصناعات المعملية، منها 81 مؤسسة تشتغل في النسيج والملابس، في حين أن القطاع الفلاحي لم يشهد في السنة نفسها إلا إنشاء ثلاث مؤسسات أجنبية فقط وكذلك في قطاع الخدمات الذي أنشئ فيه 16 مؤسسة أجنبية.

## رابعاً - اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي:

وقعت تونس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 يوليو 1995. وقد دخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ في مارس 1998 إثر مصابقة جميع البرلمانات الأوروبية عليه، ولكن الجانب التونسي لم ينتظر هذه المصابقة، وبدأ تطبيق تعهّداته منذ غرّة يناير 1996، ومن ثم يصبح هذا التاريخ هو السنة القاعديّة لدخول الجانبين في علاقة جديدة مبنية على مبدأ المعاملة بالمثل في مفهوم تبادل التتازلات.

إن تزامن التفاوض بين تونس والاتحاد الأوروبي مع تفاوض الجانبين في إطار التفاوض الشامل داخل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT) يبرز تلاقي المصالح بين الجهتين في خضم التوجّهات العميقة للمحيط العالمي، لكن تسويغ المواقف يختلف من جهة إلى آخرى:

لقد اتضح أنّ التنازلات التجارية الأحادية الجانب التي يمنحها الاتحاد الأوروبي

لبقية العالم لا تخدم مصالحه الإستراتيجية وأنّ عليه إعادة النظر في علاقاته الخارجية (Chilés, 2000)، ومن ثم فإن اتفاق الشراكة مع تونس – وهو الاتفاق الأول من مجموعة التفاقات برمجها الاتحاد الأوروبي مع بقية البلدان المتوسطية – حدّ في إطار المقاربة الجديدة للاتحاد. وهي مقاربة استندت إلى السياسة الشاملة المبنية على الشفاقية والتوازن وتبادل المصالح، على أن يقع إقناع جميع الدّول المتوسطية بهذا الاتجاه الجديد، وهو ما تمّ فعلاً في تونس. وفقد بحثت أوروبا منذ أكثر من عشرين عاماً عن مسالك سياستها المتوسطية. وكان المتعاون اللامركزي الذي بدأ منذ 1922 في إطار السياسة المتوسطية المتجددة يمثل المبادرة الأصابة، وهو ملحق لمقاربة كلاسيكية أوروبية للتعاون. وقد اعتمدت على الحوار بين المجتمعات المدنية، وانبنت هذه المقاربة على مسؤولية الفاعلين غير الحكوميين من لجل تفعيل التنمية، مثل النقابات العمالية ونقابات الاعراف والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من بعض بواعي القطيعة خلال بدلية سنة 1991؛ إي بعد ثلاث سنوات من البرنامج، فإم مؤتمر برشلونة كان محوراً ذا أولوية في روزنامة المجموعة الأوروبية، حيث إن مسار برشلونة كرس التعاون اللامركزي بوصفه (Schmid, 1996:16).

أما بالنسبة إلى البلدان المتوسطية غير الأوروبية فكان مطروحاً عليها إعداد الإطار المؤسساتي والأرضية الاجتماعية على أساس التحدي الذي أوكله لها التُسخل الإوروبي من خلال الشراكة، وعلى أساس هذا الشرط وحده يمكن لأوروبا أن تجد شريكاً (8:49:89 (Talahite, 1996:84) وعلى هذا الأساس أيضاً أعادت أوروبا العمل بالتعاون اللامركزي منذ بداية التسعينيات كحل من أجل التموقع القيادي في إطار السياسة المتوسطية، ومن ثم لختار الاتحاد الأوروبي أن يجرب مقاربة جديدة من التعاون من أجل التنمية آخذاً العبرة من فشل تجربة التعاون الكلاسيكي القائم على التعامل بين الكول (دولة مع دولة)، واتجهت إلى التعاون اللامركزي الذي يسعى إلى الفعل على مستوى أوسع الإمكانات وبخاصة تشريك المؤسسات المركزية في المجتمع المدني. وفعندما أخذت لجنة بروكسال هذا التوجه الجديد فإنها فضلت أولاً تشجيع pays du Sud et de l'Est المتوسط Sud et de l'Est الموسعية الصرفة: حوار المجتمعات المدنية، وتدعيم تمثيلية الفاعلين غير الأوليين للتنمية وتشجيع مسؤوليتهم. فقد جاء التعاون اللامتمركز أيضاً ليقوم على حوار المجتمعات من أجل الكيمقراطية واحترام حقوق الإنسان، (Schmid, 1996:61). هذا السياق المتوسط الكيمقراطية واحترام حقوق الإنسان، (Schmid, 1996:61). هذا السياق المتوسط الكيمقراطية واحترام حقوق الإنسان، (Schmid, 1996:61). هذا السياق المتوسطي

الذي يحتكم إلى تسيير أوروبيين ويرمجتهم هو الذي أعاد الاعتبار إلى الفاعلين المندمجين في المجتمع المدني. وقد رفعت بلدان الجنوب شعارات غربية محضة حول دمقرطة المجتمع وحقوق الإنسان أسوة بما جدّ مبكراً في الضّفة الشمالية في إطار مرحلة اكتفت فيها الدولة بوظيفة وقاية البنيات والحفاظ على الثروة التي تمكنها من البحث عن الازدهار تلبية لرغبة الشعب تجاه دولته حيث يبحث عن الثراء لا الفقر (Deutsch, 1985:09).

ومثل بقية البلدان النامية مرت تونس بصعوبات منوال التنمية عن طريق إحلال الواردات. هذا المنوال الذي استدعى الحماية المجحفة والمتواصلة سرعان ما الدي إلى الكساد والركود دون أن يخفف من وطأة الضغوط الخارجية، التجارية منها الذي إلى الكساد والركود دون أن يخفف من وطأة الضغوط الخارجية، التجارية منها والمالية. في حين برزت الاستثمارات المعاكسة المبنية على التفتح والانصهار في المعارنة للتبادل الحرّ، تحقق نتائج اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها. ولقد أعطت الازمة الاقتصادية والاجتماعية لا يستهان بها. ولقد أعطت الكافية لاتباع سياسة ليبرالية دلظياً وخارجياً. دلظياً تعدّنت الإصلاحات الهادفة المحريد الاقتصاد وتطهير هياكل الإنتاج وإزالة الحواجز بين الاسواق. وخارجياً لنخرطت تونس في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة الجمركية (GATT) فالمذول في هذه الاتفاقية وحده يعني تبني البلد للسياسة التجارية الليبرالية فالدخول في هذه الاتفاقية وحده يعني تبني البلد للسياسة التجارية الليبرالية واستعداده لتبادل التنازلات بحسب مبادئ هذه الاتفاقية.

وهكذا أصبح عقد التعاون لسنة 1976 المنظم للعلاقات الاقتصادية بين تونس والاتحاد الأوروبي بائداً. إذ كان بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يشهر بطابعه والاتحاد الأوروبي أن يشهر بطابعه اللامتماثل، وأن يلغي الامتيازات التفاضلية الأحادية الجانب التي كان يمنحها للسلع التونسية. ومن هذا المنطلق نفهم أن اتفاقية الشراكة جاءت لتعرض اتفاقية التعاون التي تم توقيعها يوم 25 أبريل 1976 كما ورد بكل وضوح في الفصل 96 من النص الاصلي لاتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية (المندرجة ضمن الاتفاقية المتعددة الأوروبية (المندرجة ضمن الاتفاقية المتعددة).

احتوى نص اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية 96 فصلاً مقسّمة على 8 أبواب. تتعلق بالحوار السّياسي وحرية تنقّل السّلع وحق الانتصاب والخدمات وبفوعات رؤوس الأموال والمنافسة والتعلون الاقتصادي والتعاون الاجتماعي والثقافي والترتيبات المؤسّساتية العامة والنّهائية. كما احتوى نص الاتفاقية 5 بروتوكولات و8 ملاحق. وما يمكن ملاحظته أنّ اتفاق الشراكة حفّت به ثلاث معطيات مهمة:

أوّلاً: لقد تزامن هذا الاتفاق مع بداية تنفيذ التمهّدات التونسيّة تجاه المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

ثانياً: تسارع متغيرات المحيط العالمي واستفحال الأزمات النقية والمالية التي اثت إلى تقلّص نسبة نمو التجارة العالمية من 5,10% (1996/ 1997) إلى 5,3% (UTICA,1995) (1998/1997).

ثالثاً: تعميق الإصلاحات في مختلف المجالات وبخاصة: الإجراءات المتعلقة بالحدّ من تكلفة الاستثمار وبفع التصدير الإجراءات المتعلقة ببرنامج التأهيل الإجراءات المتعلقة بإصلاح النظام البنكي الإجراءات المتعلقة بالسّياسة المالية للنولة. وهي إجراءات ترمي إلى الحدّ من انعكاسات تفكيك التعريفات الجمركية والتعريفات ذات الأثر المماثل.

أمًا من حيث خاصيات هذه الاتفاقية فيمكن حصرها في خاصيتين:

— الشعولية: تبرز من خلال تغطيتها، إلى جانب مجالات التعاون التقليدية من تعاون تجاري ومالي، مجالات جديدة تهم التعاون الاقتصادي والعلمي والتعاون في قطاعات التعليم والتكوين والبحث العلمي والحفاظ على البيئة والنقل والمواصلات والسياحة، كما تهم الإسهام في تأهيل قطاع الصناعة والفلاحة وتدعيم الشراكة وتيسير تنقل رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي إلى تونس إضافة إلى إقرار التشاور بين الجهتين في المجالين الاجتماعي والسياسي.

- المرونة: تتجلى بصورة خاصة من خلال التدرّج في إرساء منطقة التبادل الحر لتيسير اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء الاقتصادي العالمي بصفة تاخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات النّمو بين تونس والاتحاد الأوروبي وضعف النسيج الصّناعي الترنسي، مما يستوجب توفير الظروف الملائمة لتاهيل المؤسّسة الصّناعية ومساعدتها على التأقلم مع متطلبات المنافسة. وقد تم في مرحلة أولى استثناء قطاعي الفلاحة والخدمات من إحداث منطقة التبادل الحرّ للتفاوض بشأنها بداية من سنة 2000 (Jeune Afrique, N°1928-1929) وفق ما تقتضيه لحكام

الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (GATT) التي تعد أساس المنظمة العالمية للتجارة (OMC) مع تحديد العمل بالتسعيرة التفاضلية (المزاحمة في السوق على قاعدة أفضل سعر). أمّا على مستوى القطاع الصناعي فسيتم إلغاء الرسوم الجمركية مرحلياً على امتداد 12 سنة، وهي اقصى فترة تسمح بها احكام التفاقية الـ GATT.

من أهم الآثار التي ستترتب عن هذه الاتفاقية : نقص الموارد الضريبية للتولة بوصفها أهم ركن من أركان الموارد المالية، علماً أنّ الرّسوم الجمركيّة تمثل سنة 1995 (أي لحظة توقيع الاتفاقية) 18% من مجمل الموارد الضريبية. ولمًا استوجب الأمر توفير موارد تعويضية لمزيد ترشيد نفقات الدولة والحفاظ على التوازنات المالية العموميّة، زادت الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأداءات والضرائب المسلطة على المواطن، وحوّات كل المؤسِّسات العمومية إلى مؤسِّسات ضرائبيّة لأجل تعويض الموارد الضريبية (Jeune Afrique,N°1959). إلّا أنّ التحدي الأهم الذى يواجهه الاقتصاد التونسى يتعلق بضرورة تأهيل الصناعة التونسية والاقتصاد عموما لمواجهة المنافسة التي ستنجر عن إلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً لفائدة المنتوج الصناعي الأوروبي حال بخوله السوق التونسيّة. ومن ثم يطرح هذا التحدى على الدّولة توفير إمكانات الحفاظ على الدّور الاقتصادى للمستثمرين التونسيين، كمهمّة تكميلية للمهام التي اضطلعت بها فيما يخص اتباع سياسة التصدير وجلب الاستثمار المباشر الأجنبي وتنمية الاستثمار الخاص؛ لأنَّ هذه المهمّة ستكون أكثر إلجاحاً في إطار المستجدات الاقتصادية المرتبطة بمفهوم الشراكة التونسية الأوروبيّة. وفي إطار ما تنتظره السلط العموميّة من المستثمرين الخواص يبدو أنَّ المهمَّة لا تزال مثقلة بالصِّعوبات إذا ما اعتمدنا المقاربة التي قدِّمها فتحى المرداسي وزير التعاون الدُّولي والاستثمار الخارجي، والتي يؤكِّد فيها ضمنيًّا ما يجب أن يؤديه الفاعلون الاقتصاديون (L'Economiste Maghrébin,N°256): «إِنَّ أفاق منطقة التبادل الحرّ الأورومتوسطيّة سنة 2010 تمكن من تغنية الطموحات الشرعية للشركاء الأورومتوسطيين ومن تحقيق قطب امتياز تكنولوجي وكفاءة اقتصادية. فبحجم يعدّ 670 مليون نسمة؛ أي نحو 12,5% من سكان العالم -وسيصبح عددهم 800 مليون نسمة سنة 2010 -- فإنّ مجموع الدّول الأورومتوسطية أمّنت فعلا 30% من الإنتاج العالمي، وتمثل 45% من التبادل التجاري في العالم... قبل كل شيء إن الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي يمثل

نحو 90% من مجموع الناتج الداخلي الخام لكامل المنطقة، وهذا يعني أنّ نصيب الاتحاد الأوروبي من الناتج الدلخلي الخام يساوي 12 مرّة نصيب نظيره في الضفة الجنوبيّة أو شرق المتوسّط. حين نعلم أنّ المكسيك استقبلت 30 مليار بولار من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بعد انخراطها في ALENA، وهو ما يعادل 17 مرّة الاستثمار الأجنبي في شمال أفريقيا سنة 1995، نعلم أيضاً أنّ الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة الموجّهة إلى منطقة المتوسّط تمثل أقلّ من 1% من تنفقات هذه الاستثمارات في العالم. إضافة إلى نلك فإنّ استثمارات الاتحاد الأوروبي في المنطقة الأورومتوسطية لا تزال في حدود 2% من استثماراتها الإجمالية في العالم». وربّما هذه دعوة ضمنية للقطاع الخاص من أجل إثبات النجاعة اللَّازمة في أداء الأدوار الاقتصادية التي لم يعد من الممكن أن تؤديها النّولة. وهو ما أكده محمد الغنوشي الوزير الأوّل في خطابه الافتتاحي للندوة الوطنيّة حول تطبيق اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبيّة يوم 27 أبريل 2001 مشيراً إلى أنّ الهبات الأوروبيّة خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت إلى مستوى 632 مليون دينار سنوياً، وأنَّ القروض التي تتحصّل عليها تونس من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) ارتفعت من معدّل 66 مليون دينار إلى معدّل 138 مليون دينار (L'Economiste .(Maghrébin, Nº300

## خامساً - برنامج التأهيل الشامل:

انطلقت تونس في تطبيق هذا البرنامج منذ 1996، وقد ورد من أجل مزيد ضمان التكيف الهيكلي في سياق ما يسمّى بالاندماج في العولمة، التي يمكن تعريفها بأنها «اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ممّا يؤدّي إلى لختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدّولة، وأنّ العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمائية الضخمة، (محمد الاطرش،1998: 101). في حين يعرّفها الشركات الدّولي بأنها «التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع بول العالم الذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسّلم والخدمات وتنوّعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال التولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم، (وسلام) وعلى هذا الأساس يهدف برنامج التأهيل الشامل إلى تمكين المؤسّسة الاقتصادية من اكتساب القدرة التنافسية التي تمثل القاعدة الأساسية

للتصرف الاستراتيجي المؤسّسة وتحديد استراتيجيتها في ظل المحيط الاقتصادي المعقد الذي تعيشه الإنسانية اليوم. وفي هذا الوضع والإطار تكون القدرة التنافسية للمؤسّسة هي القدرة على الإنتاج والتسويق والتطوّر. لأنّ المؤسّسة المنافسة هي التي تملك القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي ترضي شروط المنافسة العالمية وتسمح للعاملين فيها بالانتفاع بمسترى عيش متواصل التطوّر. إنّ البحث عن القدرة التنافسية هو هدف مصيري للمؤسّسة: بيع المنتوج، بتحقيق هذا الهدف تعمل المؤسّسة على الاستغلال الانجع لعوامل الإنتاج التي تهم أوّلاً المنتوج، وثانياً المنظمة التي تحدّد المنتوج وعملية الإنتاج والتسويق، وثالثاً المحيط الذي تتطوّر داخله المؤسّسة وهو المجال الموجّه له المنتوج.

ويبقى السؤال المركزي في علاقة بهذه المسألة: لماذا برنامج تأهيل المؤسّسات الاقتصادية في تونس؟

على إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس منذ بداية الثمانينيات انطلقت الحكومة التونسية منذ 1986 في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسى الذي انتهى إلى انسحاب الدولة من دورها المباشر وغير المباشر في الحياة الاقتصائية، وكانت النتيجة الطبيعية لتطبيق هذا البرنامج هي تحرير الاقتصاد داخليًا وانفتاحه على السوق والاقتصاد العالميّين (Cassarino, 1999 :53)، باعتبار تحوّل الاقتصاد التونسي من اقتصاد محمى وإداري إلى اقتصاد يعتمد على آليات السّوق. ونظراً الالتزام تونس بما جاءت به دورة الأوروغواي Uruguay Round في اتفاقية الـ GATT، ونظراً كذلك لعضويتها في المنظمة العالمية للتجارة أصبح لا مفرّ لها من العمل على تطبيق مضامين الاتفاقية وتنفيذ مخططات المنظمة العالمية للتجارة، فإنّ هذا فرض عليها سياقياً الدَّخول في نظام جنيد من العلاقات متعددة الأطراف بإمضائها اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية يوم 17 يوليو 1995. وهذه الاتفاقية تنص على الإقامة التدريجيّة في مدّة 12 سنة لمنطقة التبادل الحرّ، وهذا ما يجعل تونس تخطو أوّل خطوة لها في التكيف مع متطلبات العولمة عبر شريك تقليدي لها في مستوى المبادلات، حيث يقدّر رقم معاملاتها معه نحو 75% من جملة معاملاتها، وتقتر إيراداتها السياحية المتأتية من أوروبا 85% من الإيرادات السياحية الإجمالية. كما يمثل تنفق منخرات العمال التونسيين بأوروبا 85% من جملة التحويلات،

إنّ النسيج الاقتصادي التونسي يعدّ نحو 10,000 مؤسّسة اقتصادية، منها نحو 95% مؤسسات صغرى ومتوسطة تسهم بنحو 36% في الناتج الداخلي الخام وتضمن نحو 450,000 موطن شغل، وتمثل صادراتها نحو 70% من مجمل صادرات البلاد (Jeune Afrique,N°1959).

وانطلاقاً من ضرورة جعل المؤسّسة التونسية مستعدّة لمواجهة مستلزمات التبادل الحر للسّلع والخدمات بين تونس والاتحاد الأوروبي فإنّ أهداف برنامج التأهيل ينحصر في بابين الثنين:

- تمكين المؤسّسة الاقتصادية الصّناعية من القدرة على المنافسة على مستوى السعر والجودة والقدرة على التجديد.
  - تحقيق السيطرة على التطورات التكنولوجية وتطورات السّوق وضمان البقاء.

لقد أعدّ البرنامج لتأهيل نحو 4,000 مؤسّسة إلى حدود سنة 2008، ويهم البرنامج المؤسسات غير العاجزة التي تتمتع بأفاق واعدة لاكتساب القدرة التنافسيّة، وستخضع تلك المؤسسات إلى برنامج التأهيل على مرحلتين (Cassarino,1999:54):

- المرحلة الأولى (1996-2001) يتم خلالها تأهيل المحيط الصناعي بخلق عدد من المؤسسات المؤهلة للتأطير والإدارة ومباشرة تأهيل نحو 2000 مؤسسة صناعتة.
- المرحلة الثانية (2002-2008) تخص تدعيم برنامج التاهيل وتوسيعه
   ليشمل قطاع التجارة والخدمات. وهكذا يشمل البرنامج إلى نهايته 4000 مؤسسة.

لقد قدّرت تكلفة برنامج تأهيل المؤسّسات الصّناعية في المرحلة الأولى بنحو 2500 مليون بينار. وتوزعت هذه التكلفة كما يلي: 60% لتأهيل المؤسّسات، و40% لتأهيل محيط المؤسّسات. أمّا تمويل تكلفة برنامج التأهيل فيتأتى من التمويل الذاتي للمؤسّسة والتمويل عن طريق القروض المصرفية وصندوق تطوير القدرة التنافسية الصّناعية (FODEC) عن طريق المنح التي تراوح نسبتها بين 10% من مجموع الاستثمار.

إنَّ برنامج التأهيل وإن أسهم في إيجاد فرص عمل فإنه في الوقت نفسه قد أنَّى إلى تسريح عدد من العمّال، فقد أنَّى البرنامج إلى إيجاد 1650 فرصة عمل جديدة أي بزيادة 12% في التشغيل بالنسبة إلى المؤسّسات التي شملها التأهيل،

بينما أدّى إلى تسريح 600 عامل أي بنسبة 4,4% من فرص العمل التي توفرها تلك المؤسّسات، ومن ثم تصبح نسبة التشغيل الصافية من التسريح 6,7%. وانطلاقاً من أنَّ هذه النسبة تخص مجمل فرص العمل القارة وغير القارَّة، لأنَّ هذه الأخيرة (غير القارة) وصلت إلى حدود 1000 موطن شغل؛ أي بنسبة 60% من مواطن الشغل المحدثة فإنّ تطوّر نسبة التشغيل القار لم تتجاوز 3%. أمّا فيما يخصّ تطوّر كفاءة العاملين بالمؤسّسات، التي يمكن قياسها بنسبة التأطير، فإنّه قبل التأهيل كان معدّل هذه النّسبة 4,64% بما في ذلك الإطارات المنتدبة عن طريق تربّص الاندماج في الحياة المهنيّة(SIVP) والتي تمثل نسبتها 0,7%؛ أي أنّ نسبة التلطير الحقيقية قبل التأهيل تناهز 3,7% وأصبحت بعده 7,59% بما في ذلك المتربصون الذين يمثلون 1,8% لتكون نسبة التاطير بعد التاهيل 5,7%. وعلى أساس ما تقدم فإنّ عنداً من الدّراسات قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل تؤكد أنّ أغلب المؤسّسات لا تعير الاهتمام اللّازم للموارد البشرية بوصفها شريكاً داخلياً فعًالاً، سواء في تصوّر برنامج التأهيل أو تنفيذه. كما أنَّ هذه المؤسّسات لا تهتمً بدور كفاءة الموارد البشرية ومهاراتها في خلق وتطوير الامتيازات التنافسية التي تمكن المؤسّسة من مواجهة المنافسة. عكس ذلك فإنّ برنامج التأهيل أدّى إلى تكثيف المشكلات وتعكر المناخ الاجتماعي عامّة بالمؤسّسة، وبخاصّة أنَّ أغلب هذه المؤسّسات تسعى إلى إجهاض النشاط النقابي في صفوف العمّال على الرغم من أنّ المؤسّسات التي توجد بها نقابات عماليّة لا تتجاوز 48% من المؤسّسات التي شملها البرنامج. يضاف إلى ذلك الغياب الكلِّي لدور النقابات العمَّالية في إنجازً برنامج التأهيل على أساس أمرين لثنين:

الأوّل يتمثل في كون أصحاب المؤسّسات لا يفضلون وجود الخلايا النقابية في صفوف العمّال بمؤسّساتهم.

الثاني يتمثل في كون النقابات العمالية في حدّ ذاتها ترى أنّ برنامج التأهيل يمثل خطراً على مصير العمّال وتهديداً لمصدر رزقهم وبخاصة بالنسبة إلى العمالة المؤقتة، وهذا ما يؤكد ارتفاع نسبة المؤسّسات التي تخترقها المشكلات الاجتماعية من 48% قبل التأهيل إلى 60% بعده. وهذا يعني أنّ تطبيق برنامج التأهيل الشامل بالصيغة التي يراها أصحاب المؤسّسات والسلط العمومية كان سبباً في تعكر المناخ الاجتماعي بالمؤسّسات، وقد يكون هذا متاتياً من غياب الجوانب الاجتماعية في برنامج التأهيل الحوار بين الأطراف الاجتماعية دلخل المؤسّسة.

# سادساً - الإصلاح الضريبي استجابة لمتطلبات التكيّف:

منذ انخرطت تونس في "نادي العولمة" فرض عليها إصلاح ضريبي يتكامل مع فتح سوقها المحلية أمام المنتوج العالمي، ويتوافق أيضاً مع شروط جلب رؤوس الاموال الاجنبية في إطار الاستثمار المباشر الاجنبي. ولكن هذا التجرّد من السّلاح الضريبي سيؤذي بالضرورة إلى ممارسة ضغط على التوازن المالي العمومي ويخاصة تخفيض المقابيض الديوانية التي تسهم بمقدار مهم في جملة مداخيل التولة. وتعد تونس، نظراً لاسبقيتها في إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، أول بلدان العالم الثالث المتوسطية التي ولجهت مشكلة تراجع الإيرادات، وبخاصة أن هذا البلد يجمع خاصيتين أساسيتين:

- أغلب المقابيض تتأتى من المبادلات الخارجية نظراً لتوفر درجة عالية من الانفتاح.

الوتيرة القوية من المبادلات في المواد المصنّعة مع الاتحاد الأوروبي
 وبقية البلدان المتوسطيّة، وتبلغ نسبة 78% من المبادلات الإجماليّة Ould)
 Aoudia,1996:38)

ومن ثم فإنّ ضرورة تعويض مقابيض النّولة هو الذي دعا إلى إدخال "إصلاح ضريبي"؛ فتونس التي سبقت في هذا المجال بقية بلدان العالم الثالث المتوسطية (PTM) لفتارت لأجل تعويض مقابيضها المتآتية من المبادلات الخارجية الزيادة في الضرائب المباشرة وإدخال بعض التفاصيل الضريبية الجديدة القيل لم تكن موجودة مثل الضريبة على المداخيل وكذلك الضريبة على القيمة المضافة. ويمكن القول إنّه في إطار الإصلاحات الهيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمائية شهدت الجباية في تونس "إصلاحاً" جذرياً شمل كل أصناف الأداءات وكذلك إعادة تنظيم المصالح الإدارية المعنية بالمراقبة واستخلاص الأداء وأفضى هذا الإصلاح إلى إرساء نظام ضريبي يطغى عليه هلجس المربوبية، ويشمل الأداء على القيمة المضافة بوصفه أهم ضريبة غير مباشرة، وضريبة ويشمل الأداء على القيمة المضافة بوصفه أهم ضريبة غير مباشرة، وضريبة الكراة المداخيل والارباح. وتمثل الموارد الجبائية قرابة 51% من جملة موارد الكراة السنة 2000. وهذا الإصلاح العميق الذي هو وليد العولمة وتداعياتها أذى إلى بلورة سياسة جبائية يتضح من خلالها تنامي الكرر المالي والاقتصادي الضريبة مقابل تراجع دورها الاجتماعي وانحساره، ولتأمين هذا البعد الاقتصادي سعى

المشروع إلى إحكام الرّقابة بأن نصّ على عدد كبير من العقوبات، كما استحدث آليات جديدة بقصد إجبار المطالبين بالأداء على القيام بولجبهم الضريبي.

وبشكل عام نجد أنّ مسار الإصلاح الضريبي منذ الاستقلال مرّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى لم تكن مهمّة؛ حيث لم تبادر فيها السلطات إلّا بتغيير طفيف للقوانين التي ورثتها عن الإدارة الاستعمارية. ومن أهم ما اتخذ من قرارات في الستينيات تمثل في جملة من الأحكام التي وربت بقانون المالية الصّادر في 31 ليسمبر 1962 والتي تعلقت بالتصريح الوحيد على الدّخل بالاعتماد على وثيقة واحدة بعد أن كان عدد التصاريح يقارب العشرة نظراً لما كانت تنص عليه القوانين السبقة من تقديم تصريح لكل أداء على حِدّة، كما تعرضت الأحكام نفسها إلى إعفاء الإبرادات التي يقع استثمارها من الضرائب الخاضعة لها أو عند اقتناء أسهم ببعض الشركات. وبداية من سنة 1965 ومع انطلاق تجرية التعاضد صدرت بعض القوانين التي زادت في نسب الأداءات والضرائب كما بادرت السلطة بإصدار أمر في 2 استمبر 1966 ضمئته العديد من الحوافز بالنسبة إلى الاستثمارات الموجّهة لتنمية الجهات الداخلية. وهذه السياسة المشجعة على الاستثمارات التهت بصدور مجلة التشجيع على الاستثمارات للمرّة الأولى في 26 يونيو 1969.

# المرحلة الثانية انطلقت في بداية السبعينيات، ومن أهم محطَّاتها:

 - قانون 27 أبريل 1972 الذي أقام نظاماً كاملاً لإعفاء المؤسسات العاملة في القطاعات التصديرية نفسها للتخفيض من تكاليف الإنتاج وتمكين تلك المؤسسات من كسب القدرة التنافسية وتشجيعها على غزو الأسواق الخارجية.

-- قانون المالية الصّادر في 31 ديسمبر 1976، ومن أهم ما جاء فيه السّعي إلى تحديد الوعاء الضريبي بلكثر ما يمكن من الدّقة بالنسبة إلى أصحاب المهن الحرّة وبفع المطالبين بالضريبة إلى التصريح بإيراداتهم بعد أن وقع ربط التمتع ببعض الخدمات الإدارية بالكشف مما يثبت إيداع تلك التصاريح الضريبية.

 قانون المالية الصادر في 31 ديسمبر 1982، وقد نص على التوظيف التقديري بحسب النشاط وقيمة رقم المعاملات وحنف أداء المباشرة لكل الذين يعملون في نطاق مؤسسات فردية غير مورّدة ومصدّرة والذين يحققون رقم معاملات في الحدود المذكورة بالقانون. المرحلة الثالثة: مع نهاية الثمانينيات شرع النظام في مرحلة جديدة من الإصلاح الضريبي، فكانت البداية مع وضع مجلة الأداء على القيمة المضافة بتانون 2 يونيو 1988 ومجلة الضريبة على للشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بقانون مؤرّخ في 30 ديسمبر1989، ومجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي بالقانون الصّائر في 17 مليو 1993، ويعدها بأشهر قليلة مجلة التشجيع على الاستثمارات التي صدرت في 27 ديسمبر 1993، ومجلة الجباية المحلية التي تم إصدارها بالقانون رقم 11 سنة 1997 بتاريخ 9 فبراير 1997، ثمّ مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي صدرت في 9 أغسطس 2000، وبدأ العمل بأحكامها منذ غرّة يناير 2000.

إنّ هذا السّياق من الامتيازات والإعفاءات الضريبية يؤدّي إلى إرساء نظامين ضريبيين مختلفين: أوّلهما نظام عماده الإعفاء من الضريبة ويتمتع به المستثمرون، وثانيهما قائم على قاعدة الآداء المسلّط على عامّة الناس. إنّ إيلاء البعد الاقتصادي هذه المنزلة في النظام الضريبي صاحبه تراجع النور الاجتماعي للضريبة، ويظهر نلك من خلال التفاوت الكبير في تحمل الأعباء الضريبية بين الأجراء وبقية الطبقات الاخرى.

إن الحوافز المالية والضريبية التي تمنحها الدولة للمستثمرين من التونسيين والاجانب تكلف الخزينة العامة سنوياً 485 مليون دينار. وهذه الحوافز تتمثل من ناحية في الإعفاء من دفع الرسوم النيوانية أو الاقتصار على النسب الننيا في نلك والإعفاء من الاداء على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات من السوق الدلخلية أو عند التوريد وبعض المساعدات المالية. ومن نلحية أخرى تتمثل هذه الحوافز في الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الشكل أو الضريبة على الشركات بعد الطوافز، وعلى الرغم من خريطة التشجيعات الاستثمار. وعلى الرغم من كل هذه الحوافز، وعلى الرغم من خريطة التشجيعات الضريبية التي تضعها الحكومة على الموافز، وعلى الرغم من خريطة التشجيعات الضريبية التي تضعها الحكومة على الموافز، وعلى الرغم من خريطة التشجيعات الضريبية التي تضعها الحكومة على الموافزة وعلى المملدة الموافزة بعد بالأجال المحددة سوى 253,000 مطالب بالضرائب تحت النظام التقديري لم يلتزم منهم مراقبة السلط الضريبية سوى نسبة 17% منهم، والبقية المقدرة 48% لم تلتزم مراقبة السلط الضريبية سوى نسبة 17% منهم، والبقية المقدرة 48% لم تلتزم بنلك، واعلنت تهربها علناً. على أن المبلغ الموظف على كل واحد من هؤلاء يراوح بين 00 و000 دينار. وضمن الـ 30,000 مؤسسة التي توجد في البلاد ينضبط إلى

النظام الضريبي في الآجال المحدّدة 30% فقط، وينتظر 34% منهم المراقبة حتى يلبّي، ويتهرّب 36%. أمّا فيما يخصّ المهن الحرّة (أطباء – محامين – خبراء...) فمن جملة 13,000 مباشر لمهنة حرّة يمثل الملتزمون ولجب أداء الضرائب 19% فقط، ويخضع 32% إلى المراقبة، ويتهرّب من الضرائب 49% (1959°198).

في ظل غياب دراسة دقيقة حول مردودية الرسوم الضريبية على الاستثمار الداخلي، كتوضيح الفرق بين نوايا إنشاء المشروعات والتصريح بنلك من حيث المبالغ المرصودة وفرص العمل يصعب تقويم التأثير الفعلي لهذه الحوافز على المستثمرين. أمّا بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي فيبدو أنّ الرسوم الضريبية والمالية لا تحتل إلا مكانة ضعيفة مقارنة بالعديد من العوامل الأخرى مثل الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ووجود بنية تحتية عصرية ويد عاملة مختصة وغير مكلفة ومحيط مناسب ونسبة نمو مرتفعة وبخاصة العلاقات الشخصية التي بيّنت أهميّتها البالغة، وهو الأمر الذي اكده الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالنسبة إلى المشروعات الموجهة للتصدير، التي وقع إنشاؤها من طرف الإجانب.

إذا كانت خزينة الدولة تتحمّل مالا يقل عن 485 مليون دينار في شكل رسوم ضريبية من أجل جلب الاستثمارات وإيجاد مشروعات ذات مردود ضريبي فإنَّ رقماً واحداً يثبت أنَّ هذه الحوافز عديمة التأثير وضعيفة الجدوى في علاقتها بالاستثمار، حيث إنَّ المردود الضريبي لكلَّ الفئات غير الأجراء (اصحاب المهن الحرّة، أرباب الصناعة والتجارة، أصحاب المؤسسات الفرية والشركات بمختلف أصنافها) لم يتجاوز 580 مليون دينار خلال سنة 2001، في حين أنَّ إسهام الأجراء في تمويل موازنة الدّولة للسنة نفسها وصل إلى 862 مليون دينار. وهذا ما يولد شعوراً بعدم الإنصاف في التعامل الضريبي. وعندما نضيف لذلك نصيب الأجراء من الأداء على الاستهلاك تزداد الهرّة عمقاً بين الطّرفين.

#### الخاتمة:

أدّى تيار العوامة إلى إلحاق الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وذلك بعد أن تولى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مهمّة إجبار الدّول السّائرة في طريق النّمو على اتباع برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتنطلق العولمة من مقولة أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدّي إلى تحسين الاقتصاد

الوطني حيث يلتزم انقتاح الأسواق وإزالة القيود والحواجز أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار غير المحدود وزيادة كفاءة استخدام المواد. وقد تعزّز هذا المسار الانفتاحي بالاتفاقات المبرمة إمّا في إطار منظمة التجارة التولية أو بالاتفاقات المبرمة في إطار الشراكة الأوروبية. وبموجب هذا الاتفاق أحبرت هذه الثول، ومن ضمنها تونس، على الأخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنقدي وتوفير مقوّمات المنافسة الاقتصادية السليمة طبقاً لقوانين السّوق. وهذا المنحى يؤدّي إلى توحيد المفاهيم وتوافق الانظمة وتماهيها وتوفير الشروط الكفيلة بضمان مباشرة النشاط الاقتصادي في إطار مناخ قانوني واضح وسليم ومكاشفة كاملة من شانها أن تحرم الدّولة الوطنية من نفوذها وتفقدها القدرة على الإشراف والمراقبة وحتى القدرة على حماية مواطنيها من العوامل الخارجية، وهو ما يجعل شرعيتها في حالة إفلاس تام ممّا يؤثر على قراراتها ويفرض تراجع قدرتها على (Habermas,2000:133)

إن الدّولة التونسية في هذا الجانب أبدت طواعيتها لنسق عولمة الاقتصاد في مرحلة أولى بتطبيق كل تعليمات المؤسّسات المالية العالمية، ولعل أهم هذه التعليمات برنامج الإصلاح الهيكلي، وفي مرحلة ثانية بتوقيعها على الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (1990) وبخاصة منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (منذ 1995). هذه المنظمة التي تؤدي دور رئاسة مجلس إدارة عديد المؤسّسات متعدّدة الأطراف، والتي من مهامها خلق علاقات اقتصادية غير متكافئة على المستوى العالمي؛ ولأجل نلك فهي «مفوّضة لتوبيخ التلاميذ الخائبين وتشجيع الدّول التي تحقق امتيازات للنظام الاقتصادي الجديد» و(Collectif,1997:06).

كل هذا يجعل من تونس بلداً متأخراً على الاندماج في حركة العوامة الاقتصادية، ولكنه من موقعه هذا لا يمكنه رفضها أو مجابهتها، ومن ثم ستكون عملية اندملجه خاضعة لمقاييس التقسيم العالمي للعمل في صيغته الجديدة. وهذا التقسيم كما يصفه برودال Braudel ليس اتفاقاً قابلاً للمراجعة في كل لحظة بين شركاء متساوية حظوظهم، ولكنه تقسيم نشأ تدريجياً كسلسلة من الاستتباع، كل حلقة فيها تحدد الأخرى، وفي خضمها يكون التبادل غير المتكافئ باعث اللامساواة في العالم وبشكل تبادلي يكون اللاتكافئ في العالم صانع التبادل، وهما حقيقتان قديمتان (Braudel,1979:36). ولكن صاحب هذا الوصف يخرج من السلسلة نولة

قوية تمكث في المركز بكل واقعية وثقة، تتميز بقوّة المردودية والحركية، ويرى فيها أنّها مرغوبة ومرهوبة في الوقت نفسه، إنّها حالة جنوة في القرن 15، وهولندا في القرن 17، وإنجلترا في القرنين 18 و19، والولايات المتحدة الأمريكية الآن (Braudel,1979:39).

# المراجع:

البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2000.

التقرير العام للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليبية. 23/24/25 كتوبر 2001.

عبد الباقي الهرماسي (1996). المجتمع والدولة في المقوب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد الأطرش (1998). «العرب والعوامة، ما العمل؟» المستقبل العربي، 229 (3): 101.

محمد المسالح الهرماسي (1990)، تونس... الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد. بيروت: دار الفارابي،

وزارة التنمية الاقتصادية. (2000). وثائق قسم التشريع والنّراسات بالاتحاد العام التونسي للشغل من سنة 1995 إلى سنة 2000. التقرير السنوى 2000.

Attar, Z. (1991). Le cadre structurel de la restructuration. In la restructuration des entreprises publiques, Actes du colloque tenu les 16 et 17 Mai 1990 à Tunis. Collection forum des juristes, vol 4.

Bedoui, A. Et Mannoubi, K..(1980). Agriculture, Reproduction de travail et mode de consommation en Tunisie CEAP. Faculté de droit de Tunis, Nº80.

Ben Hammouda, H. (1995). Ajustement et difficulté de l'insertion Internationale.

Paris: l'harmattan.

Ben Romdhan, M. (1987). Fondement et contenue des restructurations face à la crise économique en Tunisie- une analyse critique. Annuaire de l'Afrique du Nord. CNRS.

Bessis, S. (1987). Banque mondiale et FMI en Tunisie: Une évolution sur trente ans. Annuaire de l'Afrique du Nord. CNRS.

Braudel, F. (1979). Civilisation matérielle; Le temps du monde. Paris: Armand Collin.

Cassarino J-P. (1999). Pédagogie et mise à niveau en Tunisie. Cahiers de L'orient, nº55. 3ème trimestre: 51-59

Collectif. (1997). Mondialisation et domination économique Anglo- Saxonne, Economica. Paris.

Délégation de la commission Européenne: Aspects essentiels de l'accord d'association, CE Tunisie 17 Juillet 1995.

- Deutsch, K. W.(1985). La théorie des systèmes et la recherche comparative. Revue Internationale des Sciences Sociales, N°1: 05-20
- Dimassi, H. (1984). La crise économique en Tunisie; Une crise de régulation. Maghreb- Machrek, №103- janvier / Mars: 57-69
- Dimassi, H. (1987). Le désengagement de l'état Tunisien de la reproduction de la force de travail. Annuaire de l'Afrique du Nord. CNRS.
- Dubois, P. (1974). La mort de l'état patron. Édition économie et humanisme. Les éditions ouvrières Paris.
- Ghiles, F. (2000). A la recherche d'une troisième voie; Actualités du dialogue. Euromedeterranéen. Le Monde Diplomatique. Novembre.
- Goldsmith, Edward et Mander, J. (2001). Le procès de la mondialisation.

  Librairie Arthéme Fayard. Paris.
- Gorbel, A. (1993). Politique de développement et crise d'ajustement, Le cas de la Tunisie. Aiustement et développement. (collectif) Paris: l'harmattan.
- Gouia, R. (1998). Un siècle d'IDE dans le monde. Investissements directs étrangers et développement industriel medeterranéen. (Collectif). Economica.
- Habermas, J. (2000). Après l'Etat-nation: Une nouvelle constellation politique. Librairie Arthéme Fayard Paris.
- Jeune Afrique (J.A): N°1959 du 28 juillet au 03 Août 1998.

Nº1985 du 26 janvier au 01 février 1999.

Nº1928- 1929 du 16 décembre 1997 au 05Janvier 1998.

Nº2030 du 07 au 13 décembre 1999.

Nº2063 du 25 au 31 juillet 2000.

- Journal Officiel des Communautés Européennes, 21ème année 27 septembre 1978: accord de coopération entre la communauté économique Européenne et la République Tunisienne.
- Korten, D. (2001). L'échec des institutions de Bretton Woods. Le procès de la mondialisation (collectif), Fayard. Paris.
- Larguet, L. (1991). Fondement et cadre juridique de la restructuration des entreprises publiques. Collection Forum des Juristes, vol 4, Tunis.

#### L'Economiste Maghrébin:

Nº86 du 18 au 31 Août 1993.

Nº261 du 24 Mai au07 juin 2000.

Nº256 du 15 au 29 Mars 2000.

Nº292du 18 juillet au 01 Août 2001.

Nº300du 07 au 21 novembre 2001.

Ould Aoudia, J. (1996). Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe. Maghreb- Machrek, №153. Juilletseptembre: 25-44

- Projet d'accord euro-méditerranéen d'association entre la communauté et ses Etats membres d'une part et la Tunisie d'autre part. Fait à Bruxelles le 9 avril 1995.
- Schmid, D. (1996). Les programmes méditerranéens: Une expérience européenne de coopération décentralisée en méditerranée. Revue Monde Arabe Maghreb- Machrek, №153. Juillet/septembre: 61-69.
- Talahite, F. (1996). Le partenariat Euro-Méditerranéen vu du sud. Revue Monde Arabe, Maghreb- Machrek, N°153. Juillet- septembre: 45-59.
- UTICA, Avec le concours de la fondation Konrad Adenauer. (1995). Accord de libre échange Tunisie- Union Européenne. Novembre, Tunis.
- Wolf, M. (1997). La Mondialisation est- elle inévitable? Le Monde Diplomatique.

  Juin.

قدم في: مايو 2005 أجير في: فبراير 2006



## The Economic Policy in Tunisia since the Structural Reform Program

#### Mouldi Guessoumî

The epistemological importance of this study lies in the functional relationship between sociology and political economics with a view to examine the economic policy in Tunisia since the early eighties of the past century. The study covers a number of economic features which characterize this policy: 1) Structural reform and the search for integration within world economic dynamics. 2) The restructuring of public institutions and the challenge of privatization. 3) Direct foreign investment. 4) Partnership between Tunisia and the European Union, 5) A comprehensive rehabilitation program, 6) Taxation reform and meeting flexibility demands. The above characteristics have been concomitant with the rise of a New World Economic Order that highlights two main features: a retreat in the economic role played by the state and an escalation of the role played by world organizations to 'correct' economy. Firstly, all the instructions of world economic institutions; secondly, by signing regional and international treaties concerned with commercial exchange, and the dismantling of geographical and tax boundaries with the aim to encourage marketing and investment. A number of internal considerations have, however, impeded full adherence to globalization requirements in Tunisla such as the insufficiency of investments which are likely to secure a healthy economic take-off, insufficiently varied commodities for commercial exchange, trade difficulties linked to foreign markets, a poor monetary flow, a fragile macro-economy, and little attractions for direct foreign investment.

Keywords: Globalization, Economic policy, Developing process, Partnership, The economic dynamism, Taxation reform, International agreement, Foreign investment

Sociologist, Faculty of Humanities and Social Sciences-Tunis.

# مرض السكر وعلاقته ببعض العوامل النضية والسهات الشفصية

هدي جعفر حسن"

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الاستدلال على العلاقة بين مرض السكر وبعض العوامل النفسية مثل (نمط السلوك (١)، والعصابية، والعدوان، والغضب) في المجتمع الكويتي. وقد شارك في إجراء الدراسة 239 فرداً، منهم 122 من مرضى السكر (51 من النوع الأول، و71 من النوع الثاني) - من العيادة الخارجية لمرضى السكر - في حين كان عدد أقراد العينة الضابطة من غير المرضى (117). استخدمت أربعة مقاييس لجمع بيانات الدراسة، وهي نمط السلوك (١)، والعصابية، والعنوان، وحالة الغضب وسمته والتعبير عنه. بيئت نتائج الدراسة أن العمر ارتبط إيجابياً بنمط السلوك (١) وضبط الفضي، ولكنه ارتبط سلبياً بالعصابية، والعدوان، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، أضف إلى ذلك أن مدة الإصابة بالمرض (للعينة المرضية) ليس لها علاقة بأي من متغيرات الدراسة. حصل مرضى السكر على درجات أعلى على مقياس نمط السلوك (أ)، في حين حصل غير المرضى على درجات أعلى على كل من : حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب. كما أن مرضى السكر من النوع الأول حصلوا على درجات أعلى على مقياس العدوانية وحالة الغضب مقارنة بمرضى السكر من النوع الثاني، من جانب لَخر فإن الذكور اظهروا درجة عالية على نمط السلوك (١)، في حين أظهرت الإناث برجة عالية على العصابية. المصطلحات الأساسعة: مرض السكر، نبط السلوك (١)، العصابية،

المصطنحة الإساسية: مرض السكر، نمط السلوك (١)، العصابية العدوان، الفضب.

قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

نشكر البلحثة إدارة الابحث بجامعة الكويت على دعمها لهذا العشروع ورقمه (90/19/3). كما تتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من: د. منيرة العروج، و د. عبدالله بن نخي، ود. عبد النبي العطار من وزارة العمدة ورابطة السكر في الكويت على دعمهم ومسانتهم بإبداء العلاحظات والتطيقات على البحث وتوفير العينة المرضية.

#### المقدمة:

يعد مرض السكر من الأمراض المزمنة والواسعة الانتشار على مستوى دول العالم، وهو في تزايد مستمر؛ فقد بلغ تعداد المصابين بهذا المرض بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية (WHO, 2000) والدراسة التي أجرتها إحصاءات منظمة الصحة العالمية (WHO, 2000) والدراسة التي أجرتها (Wild et al., 2004) لكل الفئات العمرية من الجنسين على مستوى دول العالم (مناز مناز مناز مناز العالم (2030) وبخاصة هذا العدد ليصل إلى (366 مليون شخص)؛ أي 4,4% في عام (2030) وبخاصة في الدول النامية مثل الشرق الأوسط، واقريقيا، والهند (2040) (Wild et al., 2004)، حيث يزداد انتشار المرض بين الأقراد في سن 45-64 سنة. وقد نكر (Silink, 2005b)، حيث أن السكر مرض الإيدز ونقص المناعة المكتسبة (HIV) في اعتباره المسبب الأكبر السبب المرض نفسه أو بسبب المرض نفسه أو بسبب مضاعفاته التي في إغلبها تكون مضاعفات لأمراض القلب , (Cocci) (Silink, 2005b) ويوناده المحتمع مضاعفاته التي في سن مبكرة وهي سن الإنتاج والإسهام في بناء المجتمع (Cocci).

وتجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المصابات بهذا المرض اكثر من عدد الذكور على مستوى دول العالم، كما أن معدل انتشار مرض السكر، ولاسيما بين الراشدين، يزيد في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية. ولكن هذا لا يعني أن المرض لا ينتشر بشكل كبير في الدول النامية وبخاصة الدول التي تشهد تغيرات كثيرة في ينتشر بشكل كبير في الدول النامية وبخاصة الدول التي تشهد تغيرات كثيرة في نمط الحياة مثل دول الخليج العربي التي يعاني ربع سكانها النوع الثاني من مرض السكر، حيث إن ذلك مرتبط بعوامل خطرة متعددة مثل السمنة، والاستهلاك المفرط السعرات الحرارية العالمة، وقلة التمرينات الرياضية (Al-Rubeaan, 2005). إن زيادة النتشار مرض السكر يعود إلى زيادة النزعة للتمدن وتبني نمط الحياة الغربية والنمو المطرد لاقتصادات الدول النامية (Diabetes Atlas, 2005). ومازالت الجهود للسيطرة على المرض في العالم العربي قليلة على الرغم من انتشاره ومضاعفاته فيها بشكل كبير (Diabetes Atlas, 2005). وتعد دولة الكريت من الدول التي ينتشر فيها المرض بشكل واسع؛ حيث بلغ عدد المصابين بالمرض (104 آلاف شخص) في عام (2000)؛ أي أن نسبة انتشاره تبلغ 28% من عدد السكان، ومتوقع شخص) في عام (2000)؛ أي أن نسبة انتشاره تبلغ 28% من عدد السكان، ومتوقع

أن يزداد هذا الرقم ليصل إلى (319 ألف شخص) في عام (2030) (WHO, 2000).

يستهلك علاج مرضى السكر الحصة الكبرى من موازنة الرعاية الصحية للدول التي ينتشر فيها المرض؛ حيث إن كلفة رعاية مريض السكر تعادل مرتين أو ثلاث مرات كلفة رعاية مريض قير مصاب بالسكر، فهي تقدر بنحو 153 بليون دولار سنوياً، وقد تصل إلى 288 بليون دولار. وقد ترتفع في عام (2025) إلى 213-396 بليون دولار سنوياً عالمياً، مما يعني أن ما بين 7%-13% من الموازنة العالمية لللصحة سينفق على رعاية مرضى السكر في عام (2025). وهذه الكلفة هي كلفة مباشرة، أما الكلفة غير المباشرة فهي فقد الإنتاجية لمريض السكر نتيجة للمرض ومضاعفاته، وهي تقوق بكثير الكلفة المباشرة لعلاج المرض (Diabetes Atlas, 2005).

وبدون خطة وقائية أولية فإن انتشار المرض سيزداد. كما أن الأسوأ هو التوقع بان مرض السكر سيكون أحد الأسباب الرئيسة للإعاقة والوفيات خلال الخمس والعشرين سنة القادمة. لذلك هناك حاجة لاتخاذ إجراءات فورية لتقييد انتشار المرض والوصول إلى علاج اقل كلفة كاستراتيجية للسيطرة على الموقف, (Silink, فيخاصة أن الدراسات بينت أن أغلبية الأفراد المصلبين بمرض السكر لا يحققون الهدف العلاجي المتوقع (Hassanein, 2005)، وبالذات إذا كان مرض السكر مصحوباً بارتفاع ضغط الدم.

إن مرض السكر من الأمراض الهرمونية الشائعة، ويتصف بخلل في نظام التمثيل الغذائي، ويظهر في شكل ارتفاع مستوى السكر في بالازما الدم، ولذلك فإن جميع مرضى السكر لديهم عامل واحد مشترك، وهو أن نسبة السكر أو الجلوكون في الدم عالية أو بمستوى أعلى من المستوى الطبيعي، وذلك نتيجة لأحد السببين التاليين أو كليهما، أولاً: أن أجسامهم لا تفرز كمية كافية من هرمون الأنسولين الذي يكون دوره الاساسي هو تسهيل دخول الجلوكوز من الدم إلى الخلايا، فيحترق لتوليد الطاقة. ثانياً: أن أجسامهم لا تستفيد بشكل فعال من الانسولين المنتج، لأن خلاياهم أقل حساسية للانسولين، أي أنها تقلوم دخول الانسولين إليها، فبدون أنسولين لا يمكن لخلايا الجسم أن تستفيد من السكر الموجود في الجسم، ولذا فهي تلجا إلى هضم الدهون والبروتين بدلاً من السكر؛ مما يؤدي إلى ارتفاع السكر في الدم (Surwit & Schneider, 1993).

ويقسم العلماء مرض السكر إلى نوعين؛ يطلق عليهما النوع الأول والنوع الثاني. فالنوع الأول يظهر في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان، ويصيب الأطفال والشباب صغار السن، لذلك يسمى سكر الأطفال أو السكر الاعتمادي على الانسولين (IDDM)، ولحتصاراً (IDDM). وفي الانسولين في جزر لانجرهانس في هذا النوع فإن خلايا (بيتا) التي تنتج هرمون الانسولين في جزر لانجرهانس في البنكرياس يهاجمها الجهاز المناعي للجسم ويدمرها؛ مما يؤدي إلى أن يفشل البنكرياس تماماً في أداء دوره نتيجة لتلف في خلاياه، مما يهدد بشدة حياة الشخص، لذلك يحتاج المرضى المصابون بهذا النوع من السكر إلى حقن بجرعات السولين لتعويض عمل البنكرياس والحفاظ على الحياة , Surwite & Schneider على الحياة , 1993 (Silink, 2005a) أن انتشار مرض السكر من النوع الأول يكون عاليأ في الدول التي يكون فيها الوعي والخبرة ومصادر توفير الخدمة الصحية محدودة.

أما النوع الثاني من السكر فهو يظهر عادة في سن متقدمة من حياة الإنسان، أي بعد سن الأربعين، ولكنه قد يظهر أحياناً قبل هذه السن. ويطلق عليه السكر غير (Non-Insulin-Dependent Diabetes Mellitus) الاعتمادي على الأنسولين واختصاراً (NIDDM). وهذا النوع من السكر هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً، ويشكل 95% من جميع حالات السكر. ويكون الجسم في هذا النوع من السكر غير حساس للأنسولين بسبب عيوب في خلايا (بيتا)؛ مما يجعلها أقل استجابة لتأثير السكر، أو أن يكون عدد الخلايا السليمة المستقبلة لهرمون الأنسولين منخفضاً. وقد يحدث كنلك اضطراب في إفراز هرمون الأنسولين، فعند بعض المرضى يتم إفراز هرمون الأنسولين بكمية أكبر من المعتاد، ولكن الجسم يقاوم الاستفادة من الأنسولين ولا يستجيب له؛ مما يستنزف وظيفة خلايا (بيتا) المنتجة للأنسولين. أما بعض المرضى الآخرين فإن خلايا أجسامهم لا تقاوم الأنسولين المنتج ولكن إفراز هرمون الأنسولين يكون بكمية قليلة لا تتناسب مع مستوى السكر في الدم، بحيث لا تكفى لحاجة الجسم. وهذا الاضطراب في كفاءة عمل البنكرياس يؤدي إلى عدم قدرته على تحويل معظم السكر الناتج من عملية التمثيل الغذائي إلى طاقة، فترتفع نسبته في الدم والبول، وهذا يزيد من مخاطر ظهور تعقيدات السكر ومضاعفاته مما يستدعى تذاول العلاج الذي يساعد على جعل السكر في المستوى الطبيعى. وفي حالة السكر من النوع الثاني فإن المريض يمكن معالجته بتنظيم الأكل، وتخفيف الوزن الذي يقلل من مقاومة الأنسولين، هذا فضلاً عن استخدام العلاج القمي الذي يزيد من إقراز هرمون الأنسولين أو يقلل من المقاومة للإنسولين (Bakari & Onyemelukwe, 2005; Rubin & Peyrot, 2001).

لقد تعددت الاسباب التي وضعها المختصون لتفسير سبب حدوث مرض السكر، فقد أرجعها بعضهم إلى عوامل وراثية، في حين أرجعها أخرون إلى وجود فيروس يؤثر في عمل البنكرياس أو يبطله، أما بعضهم الآخر فقد ذكر أن ظهور مرض السكر يعتمد على نمط الحياة التي يعيشها الأفراد؛ فالأفراد الذين يعيشون حياة غير نشطة تقل فيها الحركة، ويزيد فيها استهلاك الانواع المختلفة من المأكولات وبخاصة الوجبات السريعة والدسمة تزيد نسبة احتمال المغور السكر لديهم مقارنة بالأفراد كثيري الحركة والنشاط الذين يتبعون نظاماً غذائياً متوازناً. وغالباً ما تتضافر العوامل الوراثية مع العوامل البيئية في ظهور هذا المرض؛ فالأشخاص الذين لديهم استعداد وراثي لظهور المرض، ويعيشون نطاً حياتياً يسهل ظهور المرض، ويعيشون نطاً حياتياً يسهل ظهور المرض، يكونون أكثر احتمالاً لظهوره في وقت مبكر من حياتهم (Van Tilburg et al., 2001).

ولذلك ينصح مرضى السكر بالحيطة والحذر في الأكل، وأن يكونوا نشطين جسدياً، وهذا يساعد على جعل السكر في المستوى الطبيعي. كما ينصح جميع مرضى السكر بمراقبة مستوى السكر في الدم لديهم؛ لأن المراقبة المستمرة لمستوى السكر تسهل التكيف المناسب للتعلمل مع المرض، مثل تغير جرعات الإنسولين والنظام الغذائي، والتمارين الرياضية. لذلك فإن الجهود تهدف إلى الوصول إلى حياة صحية والمحافظة عليها، وهما التحدي الأكبر لجميع مرضى السكر (Rubin & Peyrot, 2001; Vcra et al., 1997).

وبما أن الدماغ الإنساني يعتمد تماماً على السكر في الحصول على حاجته من الطاقة فإن العمليات الفيزيولوجية تسعى إلى المحافظة على مستوى مناسب من السكر في الدم وإلى منع انخفاضه، ولكن هذه العمليات الفيزيولوجية تخفق في حالة مرضى السكر، ومن ثم تظهر عليهم أعراض المرض ومنها: العطش، وكثرة التبول، والرعشة والارتجاف، والتعرق، والجوع، والدوخة، وأعراض غير محددة من الشعور بالمرض، كما أن انخفاض السكر (Hypoglycemia) يؤدي إلى خلط الأفكار، وتدهور العمليات العقلية والمعرفية مثل عملية اتخاذ القرارات والانتباه والقدرة على التخطيط (Hyperglycmia) لفترة طويلة يسبب كثيراً من المشكلات الصحية مثل: العمى،

والفشل الكلوي، وتدمير الأعصاب، وأمراض القلب (Al-Rubecan, 2005; Bonora, القلب وأمراض القلب et al., 2002) ثم أن الضرر الذي يصيب الأوعية الدموية والأعصاب الطرقية يؤدي إلى بتر الأطراف السفلى من إلى ريادة مخاطر الإصابة بالغرغرينة التي تؤدي إلى بتر الأطراف السفلى من الجسم (Van Tilburg et al., 2001)، كما أن مضاعفات السكر يمكن أن تؤدي إلى خفض العمر المتوقع وخفض نوعية الحياة (Rubin & Peyrot, 1999). ونتيجة لذلك فإن السكر ليس مرضاً فربياً وإنما هو مجموعة من الأعراض التي تشترك في خاصية واحدة وهي ارتفاع مستوى السكر في الدم.

إن العلاقة بين العوامل النفسية والأمراض الجسمية علاقة متبائلة، حيث إن للعوامل النفسية دوراً مهماً في نشأة العديد من الأمراض الجسمية وتطورها، كما أن للأمراض الجسمية تأثيراً نفسياً على الأفراد؛ فقد أوضح (Songar et al., 1995) أن التأثير النفسي الجسمي للأمراض يؤدي - بشكل مباشر - إلى تغييرات في الشخصية. إن الأمراض المزمنة تعد من العوامل الضاغطة التي تؤثر في الوظائف الانفعالية للمرضى؛ لأنها تغير في أسلوب حياتهم وتفاعلهم مع البيئة والأحداث (Nelms, 1989). واعتمادا على ذلك فإن الدراسات التي اهتمت بعلاقة الأمراض المزمنة بالعوامل النفسية أو السمات الشخصية اتبعت أسلوبين أو طريقتين لتعرف هذه العلاقة؛ الاتجاه الأول اهتم بدراسة العوامل النفسية والسمات الشخصية التى تصلحب الإصابة بالأمراض المزمنة أو تنتج عنها. ووفقاً لهذه النظرة فإن المرض البدني يؤدي إلى مجموعة من السمات الشخصية التي تميز الفرد المصاب بهذا المرض، مثل الشخصية الربوية -وهي الشخصية المصابة بالربو. وفي المقابل فإن الاتجاه الثاني للبحوث يفترض أن العوامل النفسية وبعض السمات الشخصية هي التي تؤدي إلى تطور المرض وظهوره، لذا يتم دراسة الأمراض المختلفة لتعرف العوامل أو الصفات التي تسبق ظهور المرض (Rubin & Peyrot, 2001). ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة الحالية يتعرف بعض العوامل النفسية أو السمات الشخصية المصاحبة لظهور مرض السكر يون محاولة اكتشاف أيهما الأسبق؛ أي دون محاولة تحديد علاقة السبب والنتيجة.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات لم تجد علاقة بين العوامل النفسية ومرض السكر (Bradley, 1979; Naliboff et al., 1985)، فإن دراسات أخرى كشفت عن علاقة بين أحداث الحياة الضاغطة والإصابة بالمرض، ولكن هذه الدراسات لم تصل إلى تحديد علاقة السبب والنتيجة (Adriaanse et al., 2005; Parveen & Singh, فهناك دلائل تشير إلى محدودية تأثير الضغوط

على ظهور النوع الأول من مرض السكر، ولكن فيما يخص النوع الثاني من المرض فقد اتفقت معظم الدراسات على أن الضغوط تؤثر على مستوى السكر لدى المرضى (Anderson & Kris, 2003)، واعتماداً على نلك يمكن القول: إن للضغوط النفسية بعض التأثير على مستوى السكر في الدم لدى الأفراد؛ فبعض الأفراد يرتفع لديهم مستوى السكر عند التعرض للضغوط، في حين أن بعضهم الأخر ينخفض لديهم مستوى السكر عند التعرض للضغوط نفسها، هذه الفروق الفردية في الاستجابة ترجع إلى العوامل الشخصية الخاصة بهؤلاء الأفراد.

هناك نمط سلوك يميز المرضى المصابين بالسكر – وبخاصة من النوع الثاني – حيث يتصفون بانهم متكدون، ومتوترون، ومتضايقون، ومتسكون بالتقاليد (Sanders, et al., 1975). كما أنهم أكثر ميلاً لإظهار الغضب والعدوانية ولاسيما في حالة انخفاض السكر (Merbis, et al., 1996)، فضلاً عن اتسامهم بالاكتئاب والتقويم المنخفض للذات، وبخاصة بين النين لا يتمكنون من ضبط مستوى السكر لديهم (Rodin, 1983)، واستخدام وسائل دفاعية غير ناضجة، وتجنب الأحداث المؤنية، وعدم القدرة على تأجيل الإشباع، والصعوبة في التركيز، واستثارة أقل للضغوط (1996, 1982) أو الشعور بالعجز وقلة الحيلة من تنظيم أداء وظائف الجسم وتحقيق شعور بالكفاءة الشخصية (Rodin, 1983)، وغلبة العصابية عليهم (1975, 1974)، ونظية العصابية عليهم (Surridge et al., 1984)، ونظية الاستثارة، والاكتثاب، وتدهور في الجانب النفسي – الجنسي. كما وجد (1906, 2001) أن التأثير النفسي لمرض السكر يشمل الضغط العام، والشعور بالعجز، والاكتئاب، والغضب.

إن الأعراض السابق بيانها تخفض من نوعية الحياة والكفاءة الوظيفية، وتؤثر على الحياة الاسرية. كما أن انخفاض مستوى السكر يؤدي إلى سلبية في المزاج من مثل: زيادة التوتر والقلق، وانخفاض السعادة (Gold, et al., 1997). وهؤلاء المرضى أكثر احتمالاً للإصابة بالاضطرابات النفسية مثل: القلق والاضطرابات الانفعالية (Jacobson, et al., 1997). كما أن الخوف من انخفاض السكر ومن مضاعفات المرض على كل من الكليتين والعين والقلب هو المصدر الاساسي للقلق عند مرضى السكر وأقاربهم (Ragonesi et al., 1998; Surridge et al., 1984). ومن

نلك نستخلص أن اضطراب مستوى السكر ويخاصة في حالة انخفاضه يثير الحالة المزاجية للمرضى بشكل سلبى، ويؤدي إلى حدة السمات الشخصية السلبية.

لقد حاول عديد من الدراسات التي أجريت على مرضى السكر تحديد السمات الشخصية التي تزيد من لحتمالات الإصابة بالمرض، ولكنها لم تفلح في تحديد تلك السمات، وخلصت إلى أنه لا توجد هناك شخصية نمطية محددة مسبقاً لمرضى السكر، فمن المحتمل أن يكونوا أي نمط من أنماط الشخصية المتعارف عليها؛ لأن السمات الشخصية لا يمكن فصلها عن رد الفعل تجاه المرض (d'Alessandro, 1984; CDebray, 1984; Kammerer & Reindell, 1977; Tattersall, 1981)

ولكن ظهر بشكل عام أن كلا النوعين من مرض السكر له تأثير سلبي على الرفاهية النفسية للأفراد؛ لأن أعراض المرض وطرق علاجه مرهقة، كما أن اعراض المرض وطرق علاجه مرهقة، كما أن (Jacobson, et al., المتعاللة المستوى (1994). وبما أنه مطلوب من مرضى السكر المراقبة الشخصية المستمرة لمستوى السكر لديهم فإن نلك يفرض قيوداً معينة على أنشطة حياتهم اليومية، كما أنهم يواجهون مخاطر المضاعفات المزمنة للمرض، مثل انخفاض السكر، وأمراض القلب، والجلطات الدماغية، وأمراض الكلى؛ مما يزيد من توترهم وقلقهم وقدرتهم على التكيف الانفعالي للمرض (De Leon, 1995).

لقد أوضحت الدراسات أن السكر من النوع الأول له تأثير سلبي على نوعية الحياة أكثر من السكر من النوع الثاني (Mayou et al., 1990)، وأن مضاعفات الإصابة بالسكر – بوجه علم – ترتبط بالانخفاض الواضح في نوعية الحياة (Jacobson et al., 1994)، نوعية الحياة (Jacobson et al., 1994) به تأثير معقد على نوعية حياة الأفراد، فقد خلصت دراسة (Coelho et al., المرضى السكر حصلوا على درجات أقل في مقياس نوعية الحياة مقارنة بغير المرضى، كما أن النساء حصلن على درجات أقل من الذكور على مقارنة بغير المرضى يرون أن المرض وتأثير التغيرات الناتجة عنه في أسلوب حياتهم هما مصدراً تهديد لحياتهم وليسا مصدراً للتحدي، كما أن نسبة كبيرة منهم يستخدمون التجنب بوصفه أسلوباً للتكيف مما يؤدي إلى انخفاض نوعية الحياة.

## أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية معرفة الفروق بين مرضى السكر وغير مرضى السكر على كل من: نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العنواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب.

وتعد الدراسة الحالية اشمل من الدراسات السابقة من ناحية عدد المتغيرات التي تناولتها معاً؛ فمعظم الدراسات السابقة فحصت الفروق بين مرضى السكر وغير مرضى السكر على عدد محدد من المتغيرات وبخاصة القاق والاكتئاب. إن استخدام اكثر من متغير في الدراسة الحالية عن مرض السكر يساعينا في فهم الجوانب النفسية المرتبطة بالمرض بصورة اكثر وضوحاً ومعرفة الأبعاد النفسية ناصلة بالمرض، ومن ثم يمكننا تفهم سلوك مريض السكر والتعامل معه ويخاصة في حالة حدوث نوبات السكر (سواء بالارتفاع أو الانخفاض). كما أن الدراسات السابقة لم تقارن بين مرضى السكر من النوع الأول والنوع الثاني في المتغيرات النفسية. أضف إلى نلك أن الدراسات التي تناولت الفضب والعدوان والعصابية عند مرضى السكر لافت للنظر في العالم العربي، في حين أن الباحثة لم انتشر مرضى السكر بشكل لافت للنظر في العالم العربي، في حين أن الباحثة لم تعثر على آية دراسة أجريت في الكويت عن مرض السكر وعلاقته بالعوامل النفسية، ومن ذلك يتضح لنا أهمية إجراء هذه الدراسة في دولة الكويت.

## الدراسات السابقة:

يواجه مرضى السكر معدلاً مرتفعاً من الاضطرابات النفسية، ولكنهم لا يختلفون عن غيرهم من النين يعانون امراضاً مزمنة أخرى؛ فالقلق والاكتئاب من أكثر الاضطرابات شيوعاً بين مرضى السكر والمرضى الآخرين النين يعانون أمراضاً مزمنة أخرى، فقد أوضحت دراسة (1896 مرضى الأخرين الذين يعانون مرضى السكر الذين شملتهم الدراسة كان لديهم تاريخ مرضى نفسي، وأن نسبة الاكتئاب الاساسي والقلق ترتفع لديهم، حيث إن الاكتئاب يرتبط بالارتفاع في مستوى السكر، لذلك اهتم مستوى السكر، لذلك اهتم عديد من الدراسات بالعوامل النفسية والشخصية المرتبطة بمرض السكر، ويالمقارنة بين مرضى السكر وغير المرضى في هذه العوامل، وتعرض الفقرات البعض هذه العوامل.

## القلق (Anxiety):

يظهر اضطراب القلق في شكل انفعال مبالغ فيه لاستجابة الخوف للموقف الذي يكون الافراد فيه. ويُعرف القلق بأنه دخوف أو توتر وضيق ينتج من توقع خطر ما من مصدر مجهول وغير واضح ويكون مصحوباً بعدد من التغيرات الفسيولوجية، (American Psychiatry Association, 1994, p. 435). ويرى (أحمد عبدالخالق، 1994) أن القلق هو مشعور عام بالخشية أو أن هناك مصيية وشيكة الوقوع أو تهديداً غير معلوم المصدر، مع شعور بالتوتر والشد، وبخوف لا مسوغ له من الناحية الموضوعية. كما يتضمن القلق استجابة مفرطة مبالغاً فيها لمواقف لا تمثل خطراً حقيقياً، وقد لا تخرج في الواقع عن إطار الحياة العالية، لكن الفرد الذي يعاني القلق غالباً ما يستجيب لها كما لو كانت تمثل خطراً ملحاً أو مواقف تصعب مولجهتها، (ص14).

وبالنسبة لمرضى السكر فإنهم يواجهون مستوى عالياً من القلق؛ لأنهم يعيشون مع مصادر القلق ومستويات من الخواف تقوق خبرة غيرهم من الأهراد. إن الخوف من تأثير السكر، ومضاعفات السكر، والخوف من تأثير السكر على الحياة اليومية للفرد هي من المخاوف الشائعة بين مرضى السكر، التي تسبب لهم القلق (Anderson et al., 2002; Polonsky et al., 1995; Rubin & Peyrot, 2001;

لقد أجمعت الدراسات على أن القلق منتشر بين مرضى السكر بمعدل أعلى من الاهتاجة الإهتاجة (Karlsen, Bru, & Hanestad, 2002; Peyrot & المجتمع Rubin, 1997) وهو – أي القلق – أكثر ظهوراً عند الراشدين صغار السن من نوي النوع الثاني، ويمعدل أربع مرات أكثر من نوي النوع الأول، وقد يعود نلك إلى أن المرضى من النوع الثاني لديهم مشكلات في تنظيم المرض وإدارته أكثر من النوع الأول (Hunt, 1998).

#### الإكتئاب (Depression):

يشير الاكتئاب إلى موجود خيرة وجدانية تتبدى في أعراض الحزن، والتشاؤم والشعور بالفشل، وفقدان الاستمتاع، والشعور بالذنب، ومشاعر العقلب، وعدم حب الذات، ونقد الذات، والأفكار الانتحارية، والتهيج والاستثارة، وفقدان الاهتمام، والتردد، وانعدام القيمة، وفقدان الطاقة، وتغيرات في نمط النوم والقابلية للغضب، وتغيرات في الشهية، وصعوبة التركيز، والإرهاق والإجهاد، وفقدان الاهتمام بالجنس (غريب عبدالفتاح، 2000، ص9).

يشيع ظهرر الاكتثاب بين مرضى السكر ,Roy et al., يشيع ظهرر الاكتثاب بين مرضى السكر بصاب بالاكتثاب، وهذا يعادل ثلاث مرات انتشاره بين بقية أقراد المجتمع السكر يصاب بالاكتثاب، وهذا يعادل ثلاث مرات انتشاره بين بقية أقراد المجتمع السات أن نسبة تراوح بين 15% و40% من مرضى السكر تظهر عليهم أعراض الاكتثاب، ولكنهم لا (Blazar et al., 2002; Carney, 1998; Roy et al., بالاكتثاب بين النساء يعدن طبياً مصابين بالاكتثاب بين النساء 1994; Roy & Roy, 2001; Vinamak et al., 1995) لكثر من الرجال، ويخاصة بين غير المنزوجات ومن هن في مستوى تطيعي تخفض. كما اتضح لن نسبة انتشاره بين الأطفال المصابين بمرض السكر كانت ضعفيه لدى الأطفال غير المرضى، وكانت نسبة انتشاره لدى المراهقين المرضى (Grey et al., 2002).

إن ظهور نوبات الاكتثاب بصورة متكررة يحدث بسبب الفشل في ضبط مستوى السكر (Goodrick et al., 1995; Ragonesi et al., 1998)؛ حيث إن ضبط مستوى السكر يسوء بين المكتثبين مقارنة بغير المكتثبين (DeGroot et al., نبير المكتثبين مقارنة بغير المكتثبين (1994). وقد أوضحت نتائج دراسة (Razze et al., 1984) (2001) أن المزاج الاكتثابي وليس الاكتثاب المرضى هو الذي يرتبط بسوء تنظيم السكر وبخاصة عند المرضى من النوع الاول ممن لديهم تاريخ اضطراب نفسي السكر وبخاصة من قدرة الفرد على (DeGroot et al., 1999)، ولكن حدة المرض النفسي تخفض من قدرة الفرد على التحكم في مستوى السكر في الدم وضبطه (Lustman et al., 1986).

وقد أوضح (Forrest et al., 2000) أن أعراض الاكتئاب منبئات مستقلة على ظهور أمراض القلب عند مرضى السكر من النوعين الأول والثاني، حيث تعد أمراض القلب مصدراً اساسياً للوفيات بين مرضى السكر؛ لأن الاكتئاب يؤثر على الأنشطة السمبثاوية، وعلى نشاط الصفائح الدموية وتجمعها، وعلى معدل ضربات القلب.

وهناك مجموعة من العوامل التي تسهم في زيادة انتشار الاكتئاب بين المرضى بالأمراض المزمنة ومنها مرضى السكر، ويشمل نلك تأثير المرض على أنشطة المرضى الجسمية، وعلاقاتهم الاجتماعية، ووظائفهم الحيوية، ونوعية حياتهم، ورضاهم عن الحياة، ومعنوياتهم Goodenow عياتهم، ورضاهم عن الحياة، ومعنوياتهم (Ragonesi et al., 1998; Kull., 1990; Smith et al., 1990) أن الاكتئاب والقلق، وانخفاض حالة الرفاهية النفسية تعكس صعوبات التكيف مع الأمراض المزمنة. ومن المعلوم أن انعكاسات الأمراض المزمنة على شكل نوعية الحياة لها دور مهم في تنظيم المرض والتكيف معه.

## نمط السلوك (i) (A type behavior):

أصبح مفهوم نمط السلوك (1) من المفاهيم النفسية الواسعة الانتشار، وبخاصة في علم نفس الصحة؛ ونلك لارتباطه بأمراض القلب التي تتسبب في وفاة عدد كبير من الأفراد ولاسيما في الدول المتقدمة. وقد برهنت عدة دراسات على أن نمط السلوك (1) ينبئ بمرض الشريان التاجي للقلب (1989, Chichtenstein et al., 1989) أن أصحاب نمط السلوك (1) كما لو كانوا في محركة دائمة، ومن ثم فإن أجسادهم تطلق هرمونات الضغوط لإعداد الجسم لمعركة مامية؛ مما يزيد من إمداد القلب والدماغ والعضلات بالدم، ونقصه في الكبد. ونتيجة لنلك تنخفض كفاءة الكبد في التخلص من الكوليسترول والدهون في الدم والقيام بعملية الايض بالنسبة لهما، ومن ثم تؤدي الوفرة المزمنة للدهون والكوليسترول إلى مرض الشريان التاجي للقلب. (أحمد عبدالخالق، 2000م).

ويعرف «روزينمان» - نقلاً عن أحمد عبدالخالق (2000) - نمط السلوك (1) بئنه «نشاط وانفعال مركب، يتضمن استعدادات سلوكية مثل: الطموح، والعدوانية، والتنافسية، ونفاد الصبر، فضلاً عن أنواع معينة من السلوك مثل: توتر العضلات، والتنبيه، والاساليب اللفظية السريعة والتوكيدية، والمعدل المتسارع للانشطة، والاستجابات الانفعالية مثل التهيجية أو الاستثارة والعدائية، وتزايد احتمالات الغضب، (ص: 9).

ويفترض (Friedman, 1996) أن العامل المسبب والمسؤول عن بدء سلوك النمط (ا) واستمراره هو عدم الأمان الداخلي أو الدرجة غير الكافية من تقدير الذات. ويؤدي عدم الأمان وانخفاض تقدير الذات إلى القلق والاكتئاب، مع معاناة الأرق نتيجة الغضب أو الإحباط، فضلاً عن الفشل في تقديم المساعدة للآخرين إذا كانت ستستغرق وقتاً طويلاً، والفشل في عملية التقويض للآخرين ووضع مواعيد نهائية لا حاجة لها، والعدائية الحرة الطليقة، وعلاقات أسرية مختلة، وتوتر زولجي، وتكرار

فقد الشخص لأعصابه في أثناء قيادة السيارة، وعدم القدرة على الشعور بالسرور تجاه إنجازات الآخرين، فضالاً عن عدم تحمل مجرد الأخطاء التافهة، وعدم الاعتقاد في الإيثارية.

وبناء عليه، فإن أصحاب الدرجة المرتقعة على نمط السلوك (أ) يتصفون بما يلي: الطموح، والتنافسية، ونفاد الصبر، والعدوانية، وتزايد احتمالات الغضب والاستثارة (Rosenman, 1990). وإن أكثر الجوانب الملاحظة والظاهرة لسلوك النمط (أ) هي الإحساس بضغط الوقت والسخط والغضب. وإن المظهر الانفعالي الاكثر بروزاً لسلوك النمط (أ) هو العدائية الطليقة (Friedman, 1996).

ويذكر أحمد عبدالخالق (12000) أن نمط السلوك (أ) يشير إلى متصل أو بعد ذي قطبين؛ هما: النمط (أ) المتطرف، ويضاده النمط (ب) في القطب المقابل. وقد اختلفت الدراسات في كون نمط السلوك (أ) سمة من سمات الشخصية أو أسلوباً سلوكياً (حصة الناصر، 1996).

واهتمت دراسات كثيرة بعلاقة نمط السلوك (١) بمرض السكر، وخلصت إلى أن نمط السلوك (١) يرتبط بدرجة دالة بالإصابة بمرض السكر وبخاصة النوع الثاني (Hu et al., 2001)، كما أن خصائص نمط السلوك (أ) مثل: عدم الصبر والغضب من أكثر الخصائص ظهوراً بين مرضى السكر النين لا يتحكمون في مستوى السكر لديهم (Peyrot & McMurry, 1985). وفي السياق نفسه وجدت دراسات عدة (انظر مثلاً: (Stabler et al., 1986, 1987) أن الأطفال من نوى نمط السلوك (أ) يرتفع لديهم مستوى السكر عند التعرض لمواقف ضاغطة، في حين ينخفض لدى الأطفال من نوي نمط السلوك (ب) في ظل المواقف الضاغطة نفسها. ولكن دراسات أخرى (انظر: Kager & Holden, 1992; Stabler et al., 1988) وجنت أن الاختلاف في مستوى السكر بين الأطفال من ذوي نمط السلوك (أ) و(ب) تظهر عندما يكون مستوى الضغط منخفضاً. فالأطفال من نمط السلوك (١) يكون رد فعلهم أعلى عندما يتعرضون لمستوى منخفض من الضغوط؛ مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى السكر لديهم، ولكن عندما يكون مستوى الضغط عالياً فإن الأطفال من النمط (ب) يرتفع لديهم مستوى السكر أيضاً، ولذلك ليس نمط السلوك هو الذي يرتبط بمستوى السكر، بل مدى تعرض الأفراد للضغط ومستوى هذا الضغط والعوامل الشخصية الخاصة بالأفراد. وعلى خلاف ذلك فإن دراسة (Sensky & Petty, 1989) لم تكشف

عن أي فروق بين الأقرك من نوي نمط السلوك (أ) وغيرهم في مستوى ضبط السكر، وعدم انطباق نلك على كل من الجنسين.

ويما أن معظم الدراسات أجمعت على أن نمط السلوك (أ) يرتبط بالإصابة بأمراض القلب (Cooper et al., 1981; Friedman et al., 1986)، كما أن ارتفاع مستوى السكر في الدم ومقاومة جسم مريض السكر للأنسولين تعدّ عوامل منبئة بزيادة مخاطر الإصابة بأمراض القلب بين مرضى السكر (Sensky & Petty, 1989)، وقد يفسر نلك علاقة نمط السلوك (أ) بالإصابة بمرض السكر.

## الغضب (Anger):

تمثل خبرة الغضب ظاهرة شائعة في الحياة اليومية. فالغضب هو انفعال عام يوجد عند جميع الأفراد تقريباً، كما أن له تأثيرات إيجابية وسلبية على صحة الفرد (حسين فايد، 2004)، والغضب هو دحالة انفعالية تصيب الفرد بصورة حادة أو مفاجئة وتؤثر في سلوكه وخبرته الشعورية ووظائفه الفسيولوجية الداخلية وينشأ في الأصل عن مصدر نفسي، (عبداللطيف خليفة، 1991).

ويرى حسين فايد أن الغضب هو «انفعال يصدر عن الفرد حينما بشعر بالإحباط في تحقيق أهدافه أو يتعرض لمواقف فيها إهانة من شأنها أن تحط من قدره، ولانفعال الغضب صفة الشدة والتكرار، وقد يتفاوت في مدى استمراره من شخص لآخر. ويمكن التعبير عن الغضب في أربع صور، هي: التهجم البدني واللفظي تجاه الناس والأشياء، والغضب الخارجي (التعبير الصريح عن الغضب)، واختلال والغضب الدلخلي (الشعور بالغضب وقمعه دون التعبير الصريح عنه)، واختلال التحكم في الغضب (حدوث نوبات غضب غير متحكم فيه)، (ص: 419).

ويصنف (Davidson et al., 2000) الغضب إلى نوعين: بناء وضار، وكل منهما يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية، وهي: لفظية، وسلوكية، ومعرفية. ذكر (عشان الخضر، 2004) أن الباحثين وجدوا الأفراد الحاصلين على مستوى عالٍ من الغضب البناء يتمتعون بمستوى صحي من ضغط الدم مقارنة باقرانهم من الحاصلين على درجات مرتفعة في الغضب الضار.

وكثيراً ما يختلط مفهوم الغضب بمفهوم العدوان، ولكن (Averill, 1994) يرى أن هناك فرقاً بين الغضب والعدوان؛ فالغضب من الناحية النفسية يعني حالة انفعالية تتضمن كلاً من: عزو اللوم لخطأ مدرك، والدافع لتصحيح هذا الخطأ. ومن الناحية الاجتماعية يعمل الغضب نوعاً من النظام التشريعي الذي يساعد على تنظيم العلاقات بين الاشخاص. أما العدوان فهو توجيه الاذى المقصود للآخرين، الذي يكون ضد رغباتهم وليس لصالحهم. وعلى الرغم من أن الإحباط يثير الغضب دائماً، فليس شرطاً أن تؤدي إثارة الغضب إلى سلوك عدواني إلا إذا توافرت بعض المقتضيات الخاصة، وأهمها تفسير الفرد لموقف الإحباط أو عزوه لسبب الإحباط (Sears et al., 1991).

وقد عد (Buss & Perry, 1992) الفضب بمنزلة المكون الانفعالي أو الوجداني للسلوك العدواني، ويشمل الاستثارة الفسيولوجية والاستعداد للعدوان، وبخاصة العدوان الغاضب. يستنتج (حسين فليد، 2004) من التفرقة بين الغضب والعدوان، أن الغضب (بوصفه خبرة) يختلف عن العدوان (بوصفه سلوكاً)، وأنهما قد يحدثان معاً، وقد يحدثان بوصفهما حالتين منفصلتين، فليس بالضرورة أن يتحول الغضب إلى سلوك عدواني بطريقة حتمية، كما قد لا يحدث السلوك العدواني نتيجة للغضب، وإن كان في بعض الأحيان تعبيراً عن ذلك.

وقد وجدت دراسة (Deffenbacher & Swaim, 1999) أن هناك ارتباطاً موجباً بين الغضب والاكتثاب ويخاصة الغضب الموجه ضد الذات؛ فهو يؤدي إلى مشاعر اكتثابية أكثر من الغضب الموجه ضد مصادر خارجية؛ أي أن التعبير الصريح عن الغضب يمكن أن يؤدي إلى مشاعر كآبة أقل من مشاعر الغضب المقموع أو الموجه ضد الذات (Robbins & Tanck, 1997). وإذا لم يتم التعبير عن الغضب خارجياً لأي سبب من الأسباب فإن الغضب داخلياً يتحول إلى مشاعر للاكتثاب والننب والخجل والقلق Tarck, 1982).

إن التعبير عن الغضب من العوامل المهمة للصحة النفسية والجسمية للأفراد (Spielberger et al., 1988)، كما أن هناك أساليب محددة للتعبير عن الغضب والعدوانية ترتبط بعدد من المؤشرات الفيزيولوجية مثل ضغط الدم، وأمراض القلب، وأداء جهاز المناعة (Gjerde et al., 1988; Rosenman, 1985). وإن التعبير عن الغضب بطريقة عدائية وعنيفة وبمستوى عال عادة ما يكون مصحوباً بسوء التكيف السلوكي، وعلاقات لجتماعية سيئة، ومشكلات سلوكية ظاهرة. يرى حسين فليد (2004) أن الفرد الذي يعاني مرضاً خطيراً لديه تنبؤ الفضل إذا أصبح غاضباً من حالته إذا أصبح غاضاً أن مكتئباً. والتقسير الممكن لذلك هو أن الشخص الغاضب يكون اكثر لحتمالاً لأن يحارب المرض أو يأخذ دوراً نشيطاً في عالجه.

وفيما يخص مرض السكر أجمعت الدراسات على أن مرضى السكر أكثر عرضة لإظهار الغضب عند حدوث نوبات انخفاض السكر Gonder-Frederick) (McCrimmon وقد أوضع et al., 1989; Merbis et al., 1996; Xu et al., 1999) (et al., 1999) أن انخفاض مستوى السكر في الدم يزيد من الشعور بالغضب لدى كل من مرضى السكر وغير مرضى السكر، ولكن لا يوجد ارتباط بين التغيير في حالة الغضب وشدة أعراض مرض السكر عند الأفراد استجابة لنقص السكر؛ أي أن انخفاض السكر لا يرتبط بسمة الغضب أو التعبير عن الغضب.

إن حالة الغضب المصاحبة لنوية انخفاض السكر تفسر رفض مرضى السكر المساعدة لدى الحاجة لعلاجهم عند حدوث نوية انخفاض السكر مما يؤثر في علاقاتهم الاجتماعية وعلاقاتهم في مجال العمل. ومع ذلك فقد بين عدد من الدراسات أن مرضى السكر – ولاسيما الأطفال – اظهروا كبحاً وقمعاً للانفعالات السلبية مثل الحزن والغضب أكثر من الأطفال الأصحاء (Penza-Clyve, 2000; Steele et al., 2003)

#### العنف (Violence):

على الرغم من أن بعض الباحثين يستخدمون كلاً من: مفهوم العدوان والعنف، بوصفهما مترادفين، فإن العديد من الباحثين أجمعوا على أن العنف شكل من أشكال العدوان، وأنه يقتصر على الجانب المادي العباشر المتعمد من العدوان فقط، وعليه فإن العدوان أكثر عمومية من العنف، وإن كل ما هو عنف يعد عدواناً والعكس غير صحيح (طريف شوقي، 1999). فالعنف يعرف بأنه «سلوك يستهدف إلحاق الأذى صبالآخر أو الآخرين أو ممتلكاتهم، (عبدالمجيد منصور، وزكريا الشربيني، 2003، ص 154). أو أنه واستجابة متطرفة فجة من السلوك العدواني، تتسم بالشدة والتصلب تجاه شخص أو موضوع ما، ولا يمكن منعه أو إخفاؤه، ومن ثم يمثل العنف سلوكاً يمارسه الإنسان بتأثير من دوافعه العدوانية. وينظر إلى العنف على أنه نهاية المطلف للسلوك العدواني، وكثيراً ما يتخذ صفة التدمير (مصطفى الزعابي، 1996).

إن الدراسات التي اهتمت ببحث علاقة مرض السكر بسلوك العنف وجدت أن الأطفال المصابين بمرض السكر أظهروا بعض الدلائل على العزلة في رسوماتهم، وأن ذلك ارتبط بمؤشرات عن العنف، حيث إن طبيعة مرض السكر تجعل المريض يشعر بالعزلة عن بقية أقراد الأسرة والغضب تجاه أقراد الأسرة الذين لا يتأثرون

بالفرد (Sayed & Leaverton, 1974). وقد فسر (McCrimmon et al., 1999). نلك بأن هناك عملية مشتركة في العلاقة بين مستوى السكر في الدم والسلوك العنيف، ولكنها ليست علاقة عرضية. فإن الأفراد النين يولجهون تغيرات فسيولوجية خلال فترة انخفاض السكر – على سبيل المثال – يظهرون تغيراً في حالة الغضب، كما أنهم خلال هذه الفترة يظهرون العنف بسبب أعراض يواجهونها أو يخبرونها وليس بسبب مستوى السكر في الدم.

## العدوان (Aggression):

يرى علماء الشخصية أن العداوة سمة من سمات الشخصية، موجودة عند جميع الناس بدرجات متفاوتة (كمال مرسي، 1985)، ويصنف العدوان على متغير متصل يمتد من أشكال السلوك المضاد للمجتمع إلى أشكال السلوك الموالية للمجتمع إلى أشكال السلوك الموالية للمجتمع (معتز سيد عبداللم، وعبداللطيف خليفة، 2001). يذكر عبداللطيف خليفة، وأصد الهولي (2003) أن العدوان الإجتماعي هو سبب كل عدوان، كما يذكر (Buss) أن العدوان الذي يدليه التنافس على مركز أو سلطة أو شيء آخر يقف موضوعاً للتنافس (محيي الدين حسين، 1983م مركز أو سلطة أو شيء آخر يقف موضوعاً للتنافس (محيي الدين حسين، 1983م مركز أو سلطة أو شيء أخر يقف موضوعاً للتنافس (محيي الدين حسين، 1983م العدوان مقاييس العداوة الصريحة وغير الصريحة وتدل سمة العدوان على استعداد الشخص لإظهار العدوان في المواقف المختلفة بحسب ما يدركه الفرد فيها من مثيرات، فتفسير الشخص للموقف هو الذي يؤدي إلى ظهور العدوان (كمال مرسي، 1985).

عرف (Buss & Perry, 1992) السلوك العنواني بانه «أي سلوك يصدره الفرد بهدف إلحاق الآذي أو الضرر بفرد آخر (أو مجموعة من الأفراد) يحاول أن يتجنب هذا الآذي سواء كان بدنياً أو لفظياً، وسواء تم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أقصح عنه في صورة الغضب أو العدارة التي توجه إلى المعتدى عليه». وعرفه عبدالمجيد منصور، وزكريا الشربيني بأنه «أي سلوك يصدر عن أقراد (أو جماعات)، صوب فرد آخر (أو آخرين) أو تجاه ذاته، لفظياً كان أم مادياً، إيجابياً كان أم سلبياً، مباشراً كان أم غير مباشر، أملته مواقف الغضب أو الإحباط، أو الدفاع عن الذات والممتلكات، أو الرغبة في الانتقام أو الحصول على مكاسب محددة. وترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي، بصورة متعمدة بالطرف الآخر أو الأطراف الآخرى» (ص: 154). وينشأ العدوان عندما يتعرض الفرد للإحباط أو يشعر بأن

حريته مقيدة أو في حالة عدم إشباع لرغباته، نظراً لعوامل خارجة عنه (أحمد عبدالخالق ولَخرون، 1998).

تتميز الشخصية العدوانية بمجموعة من السمات الشخصية، مثل الرغبة في السيطرة، وحدة المزاج، والاعتزاز بالنفس، وقلة الثقة في كفاءة الآخرين، والرغبة في الجدل، والمعيل إلى استغلال الآخرين (محمد خليل، 1990). وأوضحت دراسة في الجدل، والمعالم المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة على تحمل المعارفة، كما أنهم أقل استبصاراً بالذات وبالآخرين، وترتفع لديهم النزعات العبولنية تجاه الآخرين، وبخاصة تحت ضغط عامل الوقت. ونكرت سهير كامل (1993) أن جميع الأشخلص العدوانيين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بمشاعر الآخرين والميل إلى الاستيلاء على ما يريدون في الحال.

وقد نكر معتز سيد عبدالله، وصالح أبو عباه (1995) أن العدوان ياخذ شكلين؛ أحدهما منموم وهو «العدوان المرضي»، والآخر مقبول ومشجع وهو «العدوان الجميد». فالعدوان ضروري للإنسان عندما يكون من أجل الحياة والبقاء والمحافظة على الذات وتحقيق الأهداف الفاعلة. وهو عكس ذلك إذا تحول (بوعي أو بدون وعي) إلى سلاح فتك يسبب الأذى والموت والخراب سواء للإنسان أو لبيئته على حد سواء.

إن للسلوك العدواني آثاراً سيئة على الفرد والمجتمع، فقد تنعكس آثاره الضارة على نفسية الفرد، وعلى اسرته، بل على المجتمع بأسره. وغالباً ما يكون السلوك العدواني اكثر ضرراً من كثير من الاضطرابات النفسية التي يصاب بها بعض الافراد؛ ففي حين يؤذي مثل هذه الاضطرابات الفرد نفسه ويقض مضجعه ويضر بسعادته هو، فإن السلوك العدواني الخارجي سلوك يهدف إلى إيقاع الضرر بالآخرين عن نية مبيئة وقصد اكيد (احمد عبدالخالق وآخرون، 1998)، ومن ثم فإن الثاره تمتد لتصبب الآخرين.

ويعد السلوك العدواتي مؤشراً لزملة سلوكية تجمع بين مظاهر الاضطراب النفسي من جوانب عدة؛ فقد بينت دراسة أحمد عبدالخالق وآخرين (1998) أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين السلوك العدواتي والإصابة بأمراض جسمية أو نفسية. وتوصل (Felsten & Hill, 1999) إلى أن الأشخاص الأكثر عدوانية اظهروا درجة أكبر من

الغضب مقارنة بالأشخاص الأقل عنوانية. كما ارتبط العنوان ببعض السمات السلبية مثل الشعور بالقلق والإحباط. واسفرت نتائج براسة (Werne & Crick) و 1999 عن وجود علاقة سلبية بين العنوان والتوافق النفسي والاجتماعي، حيث يرتبط السلوك العنواني بعدم قدرة الفرد على التوافق مع الأخرين من أقراد المجتمع. أما دراسة (Edmonson & Bullock, 1998) فقد وجنت علاقة بين العنوان والعنف.

إن السلوك العدواني كأي سلوك إنساني آخر، متعدد الأبعاد، ومتشابك المتغيرات ومتباين الأسباب؛ إذ لا يمكن رده إلى تقسير واحد (نبيل حافظ، ونادر قاسم، 1993)، وقد أجمعت الدراسات على أن للسلوك العدواني أبعاداً متعددة هي: العدوان الجسدي، والعدوان اللفظي، والغضب، والعدائية (توفيق توفيق، 2003، معتز سيد عبدالله، وصالح أبو عباه، 1995، يوسف سوالمه، وعفاف حداد، 1996، \$ Buss & (Perry, 1992).

وبما أن العدوان سلوك معقد فقد اختلف الباحثون في تفسيره؛ فمنهم من يراه سلوكاً فطرياً يولد مع الفرد، ومنهم من يراه سلوكاً مكتسباً يتعلمه الفرد من البيئة التي يعيش فيها (Lord, 1997). لذلك قامت عدة نظريات القسير العدوان؛ فبعضها يرى أن العدوان فطري غريزي غير متعلم (Lombroso)، وهو نتاج التكوين الفسيولوجي والبيولوجي للإنسان، ويكون عادة موروثاً (1971) (في كمال مرسي، 1985). أما الاتجاه الآخر في نظريات العدوان فيرى أن العدوان ناتج عن الإحباط الذي يتعرض له الإنسان؛ فالعدوان استجابة فطرية للإحباط نتيجة وجود عائق يمنع الفرد من إشباع دوافعه، وتزداد شدته وتقوى حدته كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه (Myers, 1987). أما نظرية التعلم الاجتماعي (Bandura, 1973) في المحيط أن العدواني في المحيط الاجتماعي للفرد وتقليدها، فإذا تعززت هذه السلوكيات اشتدت وقويت، وإذا لم الاجتماعي للفرد وتقليدها، فإذا تعززت هذه السلوكيات اشتدت وقويت، وإذا لم

ويرى كمال مرسي (1985) أن العدوان – كأي سلوك – هو محصلة مجموعة من العوامل المتفاعلة، بعضها ذاتي دلخلي يكمن في تكوين الإنسان الجسمي والنفسي، وبعضها الآخر بيئي خارجي يكمن في ظروف التنشئة الاجتماعية ومواقف الحياة التي يعيشها الفرد، بما فيها من إحباط وصراع وثواب وعقاب وإهانات وإثارات، وهذا يعني أن العدوان في جانب منه فطري، وفي جانب آخر مكتسب، إلا أن للعوامل البيئية الدور الأكبر في تنميته.

وتناولت بعض الدراسات السلوك العنواني عند المرضى المصابين بالسكر، فقد قارنت دراسة (Nelms, 1989) الأطفال المصابين بالربو بالأطفال المصابين بالسكر، وتبين أن الأطفال المصابين بمرض السكر أكثر عنوانية من المصابين بالربو، ولكن مجموعة الأطفال المرضى (السكر والربو) لم يختلفوا عن الأطفال الاسوياء في إظهار العنوان، مما يعني أن مجموعتي المرضى ليستا متطرفتين في تقرير العنوان وإظهاره. أما دراسة (Ahnsjo et al., 1981) فقد وجنت أن هناك علاقة بين مرض السكر والسلوك العنواني.

#### أهداف الدراسة:

بعد استعراض الدراسات السابقة التي اهتمت ببحث علاقة السكر بعدد من العوامل النفسية نلاحظ أن الدراسات العربية الخاصة بمرض السكر وعلاقته بالعوامل النفسية قليلة ويخاصة في الكويت، لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى بحث علاقة مرض السكر ببعض العوامل النفسية والسمات الشخصية مثل (نمط السلوك (۱)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب)، لدى عينة من مرضى السكر في الكويت، ومقارنة النتائج بعينة من الاسوياء غير المصابين بمرض السكر دون محاولة البحث عن علاقات السبب والنتيجة. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في الأتي:

- 1 تحديد علاقة الارتباط بين العمر والخصائص النفسية والسمات الشخصية موضع الدراسة.
- 2 تحديد علاقة الارتباط بين مدة الإصابة بمرض السكر للعينة المرضية
   والخصائص النفسية والسمات الشخصية موضع الدراسة.
- 3 الكشف عن الفروق بين مرضى السكر وغير المرضى في بعض الخصائص النفسية والسمات الشخصية.
- 4 معرفة الفروق بين مرضى السكر من النوع الأول ومرضى السكر من النوع الثانى في الخصائص النفسية.
- 5 -- تعرف الفروق بين النكور والإناث في الخصائص النفسية موضع الدراسة.

## فروض الدراسة:

1 -- يرتبط العمر سلبياً مع كل من: نمط السلوك (١)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولكنه يرتبط إيجابياً مع قمم الغضب، وضبط الغضب.

2 - ترتبط مدة الإصابة بمرض السكر إيجابياً مع كل من: نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولكن مدة الإصابة ترتبط سلبياً بقمع الغضب وضبط الغضب.

3 – هناك فروق بين مرضى السكر وغير مرضى السكر في: نمط السلوك (۱)، والعصابية، والسلوك العنواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب.

4 – هناك فروق بين مرضى السكر من النوع الأول ومرضى السكر من النوع
 الثاني في جميع المتغيرات النفسية موضع الدراسة.

5 - هناك فروق بين الذكور والإناث في متغيرات الدراسة.

## منهجية البحث:

#### العينة:

أجريت هذه الدراسة في دولة الكويت؛ حيث شارك في إجرائها 230 فرداً طواعية. بلغ عدد مرضى السكر 122 (51 من النوع الأول، و71 من النوع الثاني)، في حين كان عدد غير المرضى (117). وفيما يختص بالنوع فقد انقسمت العينة الكلية إلى 134 من الذكر و 105 من الإناث، وكان معظم أقراد العينة من المتزوجين (ن=17)، أما البقية فقد توزعوا بين «أعزب» (ن=9) ومطلق (ن=7) وأرمل (ن=9). كما توزع أقراد العينة على المستويات الوظيفية المختلفة، وكانوا يحملون مؤهلات علمية مختلفة ومن جنسيات عربية مختلفة، ولكن معظمهم كانوا من الكويتيين. إن معظم أقراد العينة المرضية كانوا من محافظة العلصمة (ن=9)؛ لأن المستشفى الذي اختيرت منه معظم العينة يقع في هذه المحافظة، وتوزع البقية على باقي المحافظات (انظر جدول 1).

جدول (1) البيانات الأولية لعينة الدراسة (ن=239)

المتغيرات		ك	%
نوع الحالة	غير مصاب	117	49,0
	النوع الأول	51	21,3
	النوع الثاني	71	29,7
الجنس	نکر	134	56,1
	أنثى	105	43,9
التاريخ الأسري	نعم	31	26,2
للعينة المرضية (ن=122)	У	90	73,7
المدافظة	العاصمة	91	38,1
	حولي	60	25,1
	الفروآنية	18	7,5
	مبارك الكبير	34	14,2
	الجهراء	12	5,0
	الأحمدي	24	10,0
الوضع الوظيفي	طالب	66	27,6
	موظف حكومي	82	34,3
	موظف قطاع خاص	17	7,1
	عمل حر	7	2,9
	متقاعد	48	20,1
	بدون عمل	19	7,9
الحالة الاجتماعية	أعزب	91	38,1
	متزوج	137	57,3
	مطلق	7	2,9
	أرمل	4	1,7
المؤهل العلمي	أقل من الثانوي	33	13,8
-	ثانوي	66	27,6
	دبلوم تطبيقي	31	13,0
	جامعي	99	41,4
	أعلى من الجامعي	10	4,2

كان لدى 73.7% (ن=90) من مرضى السكر تاريخ أسري مع المرض؛ أي أن أد الاقارب من الدرجة الأولى كان مصاباً بالمرض، في حين لم يكن لدى 26.2% منهم (ن=31) تاريخ أسري للمرض. وراوحت أعمار العينة بين 13 و73.2% عاماً وانحراف معياري 73.2%. أما مدة الإصابة بالمرض للعينة المرضية فقد راوحت بين شهر و73.2% عاماً، بمتوسط بلغ 73.2% أعوام وانحراف معياري 73.2%

وقد تم الحصول على أقراد هذه العينة من مراجعي عيادة السكر في المستشفى الأميري في بولة الكويت، ومن رابطة السكر، وبالتعاون مع ثلاثة من الأطباء الذين كانوا يحيلون المرضى إلى الباحثة أو المساعدين الذين شاركوا في جمع البيانات. أما العينة السوية فقد جمعت من المتطوعين الذين طلبت منهم الباحثة المشاركة في الدراسة. وقد الممتلت استمارة جمع البيانات على سؤال مفاده: هل يعاني المشارك السكر أو لا؟ وذلك لتمييز الحالات غير المصابة بالسكر من تلك المصابة. وقد حرصت الباحثة على أن تكون العينة السوية مماثلة للعينة المرضية في خصائصها الديمغرافية من حيث الجنس والسن والحالة الاجتماعية والوظيفية والمؤهل العلمي ومكان الإقامة (المحافظة).

## أدوات الدراسة:

طُبُقَ على عينة الدراسة (المرضية وغير المرضية) استمارة تتضمن أسئلة تهدف إلى جمع بعض البيانات الأولية عن العينة وتشمل العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والوضع الوظيفي، والمؤهل العلمي، ونوع السكر ومدة الإصابة به (خاص لمرضى السكر). كما اشتملت الاستمارة على أربعة مقليس تتصف جميعها بان خصائصها السيكومترية جيدة؛ مما يجعلها أدوات صالحة لجمع البيانات من المجتمع الكريتي، وهي:

1 - مقياس نمط السلوك (1): تأليف وتقنين أحمد عبدالخالق (12000)، ويتكون هذا المقياس من 20 بنداً، يجيب المفحوص عن كل منها باختيار بديل من بين خمسة بدائل تراوح بين (لا)، و(كثيراً جداً). قنن أحمد عبدالخالق (12000) المقياس على عينات كويتية من طلبة وطالبات كليتي الأداب والعلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وكان معامل ثبات الفا لكرونباخ (0,90)، وهو معامل مرتفع، أما معامل الصدق المرتبط بالمحك فقد كان مقبولاً (0,90)، بلغ معامل ثبات الفا لكرونباخ لهذا المقياس في الدراسة الحالية (0,90) وهو معامل عال.

2 - مقياس العصابية: هو مقياس فرعي من استخبار أيزنك الشخصية. ترجم المقياس إلى اللغة العربية، وقننه أحمد عبدالخالق (1991) على عينة مصرية قوامها (1330) مفحوصاً. وقد استعان بدر الانصاري (2002) بهذه الترجمة لتقنينها على (330) مغتافة من طلبة جامعة الكريت وطالباتها. وقد أوضحت نتائج دراسته أن مقياس العصابية يتسم بصدق تكويني وصدق عاملي مقبول. كما حسب بدر الانصاري (2002) الصدق التقاربي والاختلافي المقياس عن طريق ارتباطه بعدد من المتقاييس. وقد ظهر أن مقياس العصابية هذا يرتبط إيجابياً مع مقياس العصابية من المقاييس الخمسة الكبرى للشخصية (NEO) ومقياس الخجل والتجنب الاجتماعي والضيق والخجل الاجتماعي. أما معاملات الثبات العينات الثلاث - سواء الفالكرونباخ أو القسمة النصفية – فقد راوحت بين (0,70) و(0,90), بلغ معامل شبات

ويتكون مقياس العصابية المستخدم في هذه الدراسة من 23 بنداً يجاب عنها باختيار أحد البديلين (نعم)، أو (لا). فالشخص النمونجي الذي يحصل على درجة مرتفعة على بعد العصابية يوصف بأنه «شخص قلق، مهموم، متقلب المزاج، يحدث الاكتئاب لديه بشكل متكرر، وهو شخص يعاني صعوبة في النوم، كما يعاني أضطرابات نفسية — جسمية متنوعة، مفرط من الناحية الانفعالية أو هو زائد الانفعال، استجاباته عنيفة جداً لكل أنواع المنبهات، يجد صعوبة في أن يعود إلى حالته الطبيعية بعد المرور بخبرة انفعالية مثيرة، تؤثر استجاباته الانفعالية القوية على حسن توافقه، مما يجعله يسلك سلوكاً غير معقول قد يكون سلوكاً متصلباً، (أحمد عبدالخالق، 1991: 19-02).

3 – مقياس السلوك العدواني: تأليف (Buss & Perry, 1992)، وقد قام أحمد عبدالخالق (1999) بترجمة هذا المقياس إلى اللغة العربية ومن ثم تقنينه. ويتالف المقياس من 29 بنداً يجاب عنها باختيار أحد البدائل الأربعة التي تراوح بين (أعارض بشدة)، و(أوافق بشدة)، ويقيس المقياس أربعة أبعاد رئيسة هي: العدوان البدني، والعدوان اللفظي، والغضب، والعدائية. وقد تم التحقق من الصدق العاملي للمقياس في دراسة قام بها كل من حنان الدوخي، وأحمد عبدالخالق (2004) على عينة قوامها (480) فرداً من الكويتيين الذكور والإتلاء، كما أظهرت الدراسة نفسها أن جميع معاملات ثبات الفا لكرونباخ للمقياس مرتفعة؛ حيث راوحت بين 9,70 و8,0. أما في الدراسة الحالية فقد بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لمقياس السلوك العدواني (0,86)، وهو يعد معاملاً عالياً.

4 - قائمة حالة الغضب وسمته والتعبير عنه: تأليف (Spielberger, 1996)، وقد قام عبدالفتاح القرشي (1997) بتعريب هذا المقياس وتقنينه على 216 طالباً وطالبة من كلية الآداب بجامعة الكويت(1). ويتكون المقياس من 44 بنداً تقيس حالة الغضب (10 بنود)، وسمة الغضب (10 بنود)، والتعبير عنه (24 بنداً)، ويتم التعبير عن الغضب بثلاث صور هي: ضبط الغضب (8 بنود)، وقمع الغضب (8 بنود)، وإظهار الغضب (8 بنود). ونقلاً عن عبدالفتاح القرشي (1997: 77-78) فإن «سبيلبرجر، وسيدمان» قدما تعريفات للمصطلحات المستخدمة في مقياس الغضب، وقد عُرفت حالة الغضب بأنها: حالة نفسية بيولوجية، تشمل مشاعر ذاتية بالغضب بدرجات متفاوتة من الاستثارة أو الضيق البسيط إلى الغيظ الشديد، يصاحبها تنشيط للجهاز العصبى الذاتي، وتمثل حالة مؤقتة تختلف من وقت إلى آخر، ويستثيرها عادة إدراك الشخص أنه تعرض للإهانة أو الظلم أو الإحباط». أما سمة الغضب «فتعبر عن تكرار تعرض الفرد لحالة الغضب، فالأشخاص الذين تكون لديهم سمة الغضب مرتفعة يدركون مدى واسعاً من المواقف على أنها مثيرة للغضب، وبنلك يتعرضون لحالة الغضب بصورة اكثر تكراراً وأشد حدة المقارنة بالأشخاص النين تكون سمة الغضب لديهم منخفضة،. ويقصد بقمع الغضب «قمع الشخص لمشاعر الغضب، وعدم إظهارها حين يتعرض لحالة الغضب»، وأما إظهار الغضب فيقصد به «إظهار الشخص لمشاعر الغضب في صورة سلوك عدواني لفظى أو غير لفظى». أما ضبط الغضب «فيمثل موقفاً وسطاً في التعامل مع مشاعر الغضب، ويقع بين قمع الغضب، والتعبير عنه في صورة سلوك عدواني. ومعنى ذلك أن التعبير عن الغضب يمثل خطأ متصالاً بين طرفين، يقع عند أحدهما القمع لمشاعر الغضب، ويقع عند الآخر التعبير عن مشاعر الغضب في صورة عنف وتدمير وعدوان، في حين يتوسط الطرفين الضبط المعتدل لمشاعر الغضب، بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لمقياس حالة الغضب في الدراسة الحالية (0,89)، ولمقياس سمة الغضب (0,83)، ولضبط الغضب (0,83)، ولقمع الغضب (0,66)، والإظهار الغضب (0,73) وهي معاملات مناسبة إحصائياً، عدا مقياس قمع الغضب فهو منخفض نسساً.

 <sup>(1)</sup> لتعرف الخصائص السيكومترية لهذا المقياس على البيئة الكويتية (انظر: عبدالفتاح القرشي، 1997، وعثمان الخضر، 2004).

# إجراءات الدراسة:

تطوع جميع أقراد العينة للمشاركة في الدراسة؛ فكانت عينة المرضى تحول من الأطباء بعد فحصهم (سواء أكان نلك في العيادة الخارجية في مستشفى الاميري أم في الرابطة الكويتية لمرضى السكر) إلى الباحثة أو المساعدين الذين يقومون بشرح الهنف من الدراسة لهم طلباً لمساعدتهم بالاشتراك في الدراسة. وقد اعتذر عدد من العرضى عن المشاركة الأسباب متعددة خاصة بهم، وطبقت المتمارات الدراسة بشكل فردي على المرضى، حيث فضل معظمهم — حتى نوو المؤهلات العالية منهم — أن تُقرأ عليهم بنود المقاييس وأن تشير الباحثة أو المساعدون إلى الإجلبة المناسبة بعد تلقيها من العريض، ولهذا السبب طبعت بدائل الإجابة لكل مقياس بخط كبير جداً على أوراق مستقلة تُعرض على العرضى عند طرح الأسئلة، أما العينة السوية فشاركت طواعية بعد أن شرحت الباحثة للمشاركين الاستمارات غير المكتملة، وطبقت الاستمارات بشكل فردي على غالميتهم، واستبعدت الاستمارات غير المكتملة، ثم الخلت البيانات بعد نلك إلى الحاسب الأكي، وحللت باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSSwin). وقد أجريت المعيارية، ومعاملات ارتباط بيرسون، ولختبار (ت).

# النتائج:

يبين جنول (2) معاملات الارتباط بين مقاييس الدراسة وبينها وبين العمر، وقد ظهرت معظم معاملات الارتباط في الاتجاه المتوقع، فنمط السلوك (1) ارتبط إيجابياً بقمع الغضب، وضبط الغضب، في حين ارتبات العصابية سلبياً بضبط الغضب، وليجابياً بكل من السلوك العدواني وحالة الغضب وسمة الغضب وقمع الغضب، وإظهار الغضب. كما لرتبط السلوك العدواني سلبياً بضبط الغضب ولكنه ارتبط إيجابياً بكل من حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، وعلى المنوال بضبط الغضب، كما أن سمة الغضب ليجابياً بسمة الغضب، وإظهار الغضب، وسلبياً بضبط الغضب، كما أن سمة الغضب لرتبطت إيجابياً بقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب، وغلهار الغضب وسلبياً بضبط الغضب، وإخهار الغضب، وضبط الغضب، في حين ارتبط إظهار الغضب سلبياً بضبط الغضب. وتجدر الإشارة إلى أن ارتبطات مقياس قمع الغضب لم تظهر بالشكل المتوقع؛ فقد ارتبط إيجابياً بنمط السلوك (1)، وبالعصابية، والسلوك العدواني، وسمة الغضب، وإظهار الغضب.

وفي السياق نفسه اتضح أن العمر ارتبط إيجابياً بكل من نمط السلوك (1) وضبط الغضب، في حين ارتبط سلبياً بكل من العصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولكنه لم يرتبط بقمع الغضب. كما أن طول فترة الإصابة بالمرض – عند العينة المرضية – لم يرتبط بأي من مقلييس الدراسة؛ أي إن طول فترة الإصابة بالمرض لم يكن له علاقة بالخصائص النفسية (2).

جنول (2) معاملات الارتباط بين العمر ومقاييس الدراسة للعينة الكلية (ن=239)

إثلهار الغضب	قمع <b>ا</b> لغضب	سعة لفضب	حالة لفضب	قعوان	لسلية	سلوك لنبط أ	العمر		المتغيرات
							-	35,64	العمر م
								14,93	ع
						-	**,32	72,54	سلوك للنعط أ م
								14,17	٤
					-	,03	**,18-	11,1	العصابية م
								5,19	٤
					**,53	,07	**,18-	60,33	العدوان م
								13,18	3
			-	**,37	**,37	,05-	**,20-	12,75	حالة الغضب م
								4,97	ε
		-	**,39	**,68	**,49	,09	**,18-	21,44	سمة الغضبم
			L					5,88	E
	-	**,29	,05	**,31	**,37	**,17	,12	19,10	قمع الغضب م
								4,50	8
-	**,16	**,63	**,19	,61	**,25	,04	•,16-	16,53	إظهار الغضب م
								4,58	٤
**,33-	**,25	*,33-	**,24-	**,34-	**,22-	**,28	**,27	22,14	ضبط الغضب
								5,32	٤

<sup>0,05</sup> 

<sup>.0,01 \*\*</sup> 

<sup>(2)</sup> لم تختلف نتائج العينة المرضية عن النتائج المنكورة هنا، وذلك عندما حسبت بشكل منفصل.

وعند المقارنة بين المرضى وغير المرضى في الجوانب النفسية المقيسة وباستخدام اختبار (ت) تبين أن مرضى السكر حصاوا على درجة أعلى ودالة إحصائياً على مقياس نمط السلوك (أ)، في حين أن غير المرضى حصلوا على درجات أعلى وبمستوى دال إحصائياً على كل من حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على بقية المقليس (انظر جدول 3).

جدول (3) الفروق بين غير المصابين (ن=117) والمصابين بالسكر (ن=122) على مقاييس الدراسة (د.ح=237)

TL KITE	ت	3	è	المتغيرات
,01	3,19	14,40 13,41	69,61 75,34	سلوك الثمط ا غير مصاب مصاب
غ . د	0,17	5,52 4,87	11,15 11,03	العصابية غير مصاب مصاب
غ . د	0,95	13,51 12,86	61,16 59,54	العدوان غير مصاب مصاب
,001	3,22	5,87 3,69	13,79 11,75	حالة الغضب غير مصاب مصاب
,01	2,66	6,09 5,52	22,46 20,47	سمة الغضب غير مصاب مصاب
غ٠د	1,09	4,16 4,81	18,78 19,41	قمع الغضب غير مصاب مصاب
,01	2,41	4,69 4,37	17,25 15,84	إظهار الغضب غير مصاب مصاب
غدد	1,71	4,91 5,64	21,54 22,71	ضبط الفضب غير مصاب مصاب

وعند المقارنة بين مرضى السكر من النوع الأول ومرضى السكر من النوع الثاني في الخصائص النفسية التي تقيسها الدراسة، وبتطبيق اختبار (ت)، تبين أن مرضى السكر من النوع الأول أظهروا عدوانية اكبر وحصلوا على درجة اعلى على مقياس حالة الغضب، واكن لم تظهر فروق بين المجموعتين على بقية المقاييس (انظر جدول 4).

جنول (4) الفروق بين النوع الأول (ن=51) والنوع الثاني (ن=71) من مرضى السكر على مقاييس الدراسة (د.ح=120)

المتغيرات		٩	3	Ç	الدلالة
سلوك النمط ا	الأول	73,94 76,35	12,71 13.89	0,98	غ.د
	الثاني	/0,33	13,09		
العصابية	الأول	11,78	4,70	1,45	غ.د
	الثاني	10,49	4,95		
العدوان	الأول	63,90	11,13	3,30	,001
	الثاني	56,41	13,17		
حالة الغضب	الأول	12,69	4,64	2,41	,01
	الثاني	11,08	2,67		
سمة الغضب	الأول	21,35	5,55	1,51	غ . د
	الثاني	19,83	5,46		
قمع الغضب	الأول	19,06	4,38	0,68	غ . د
	الثاني	19,66	5,11		
إظهار الغضب	الأول	15,90	3,72	0,14	غ . د
	الثاني	15,79	4,81		
ضبط الغضب	الأول	21,71	5,28	1,68	غ . د
	الثاني	23,44	5,82		

استخدم اختبار (ت) لدراسة الفروق بين النكور والإناث على مقاييس الدراسة، ويظهر من جدول (5) أن النكور أعلى وبدلالة إحصائية من الإناث في نمط السلوك (أ)، أما الإناث فقد أظهرن درجة أعلى في العصابية من النكور، ولم تظهر فروق بين النكور والإناث على بقية المقاييس. وفي السياق نفسه، فعند المقارنة بين النكور والإناث من العينة المرضية لم تظهر أي فروق بينهم على مقاييس الدراسة.

جدول (5) الفروق بين الذكور (ن=134) والإناث (ن=105) في العينة الكلية على مقاييس الدراسة (د.ح=237)

الدلالة	ت	٤	P		المتغيرات
,01	2,07	12,66 15,39	74,99 69,41	نكور إناث	سلوك النمط ا
,01	3,18	4,99 5,21	10,16 12,27	نكور إناث	العصابية
غ . د	0,13	12,12 14,49	60,24 60,46	نكور إناث	العنوا <i>ن</i>
غ.د	1,06	4,82 5,17	12,45 13,13	نكور إناث	حللة الغضب
غ . د	0,14	5,94 5,83	21,40 21,50	نكور إناث	سمة الغضب
غ.د	0,91	4,41 4,63	18,87 19,40	نكور إناث	قمع الغضب
غ . د	0,44	4,73 4,39	16,64 16,38	نكور إنكث	إظهار الغضب
غ.د	1,12	5,37 5,26	22,48 21,70	نكور إناث	ضبط الغضب

#### المناقشة:

بينت نتائج هذه الدراسة أن معاملات الارتباط كانت في الاتجاه المتوقع، حيث ارتبطت السمات المتقاوبة إيجابياً الرتبطت السمات المتقاوبة إيجابياً معاً، وهذا يدلل -- من ناحية معينة -- على صدق المقاييس المستخدمة في الدراسة، عدا مقياس قمع الغضب الذي لم يظهر بالشكل المتوقع، فقد ارتبط إيجابياً مع بعض الخصائص التي يفترض أن يرتبط بها سلبياً مثل نمط السلوك (1)، والعصابية، والسلوك العدواني، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، مما يعني عدم انتظام ارتباط هذا المقياس مع المقاييس الاخرى. وهذا يذلل على الحلجة إلى إعادة النظر في هذا

المقياس الفرعي وبخاصة في الصيغة العربية حيث بلغ معامل ثبات الفا لكرونباخ لهذا المقياس (0,66)، وهو منخفض نسبياً. وهذا يتفق مع دراسة عثمان الخضر (2004) التي أوضحت أن معامل الثبات لمقياس قمع الفضب كان منخفضاً (0,51) مقارنة بالمقاييس الأخرى، كما أن هناك ارتباطاً ضعيفاً بين ضبط الغضب وقمعه، وأن قمع الغضب ارتبط سلبياً مع ضبط النفس، وهذا عكس المتوقع من وجهة نظر اللحقة.

على أي حال، فإن نتائج هذه الدراسة أيدت جزئياً الفروض التي بدأت بها الدراسة. فقد اتضح أن العمر ارتبط إيجابياً بضبط الغضب وسلبياً بالعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، وهذا يتفق مع الفرض الأول للدراسة، ولكن العمر ارتبط إيجابياً بسلوك النمط (١) ولم يرتبط بقمع الغضب، وهذا عكس الفرض الأول. نستنتج من ذلك أن التقدم في العمر - بشكل عام - يرتبط بالاستجابات الإيجابية وبالقدرة على التحكم في الانفعالات والتعامل معها. ومن جانب آخر لم تؤيد نتائج الدراسة الفرض الثاني، حيث لم يرتبط أي من مقاييس الدراسة بمدة الإصابة بالمرض أي أن مدة الإصابة لا علاقة لها بالخصائص النفسية، وقد يشير ذلك إلى أن بعض الخصائص النفسية عادة ما تكون سابقة على ظهور المرض. إن النتائج سالفة النكر تتسق مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Connell, 1991) أن الراشدين الأكبر سناً من مرضى السكر يرون أن للمرض تأثيراً أقل على تقويمهم لذاتهم وللرضاعن الحياة والسعادة مقارنة بالراشدين الأصغر سناً. كما بينت دراسة (Cheng & Boey, 2000) أن مرضى السكر الأكبر سناً لا يرون أن المرض مصدر للتهديد لأنشطتهم اليومية مقارئة بالمرضى الأصغر سناً، أي أن إدراك المرض بوصفه مصدر تهديد يكون أقل عند المرضى الأكبر سناً، لذلك فإن تدهور الصحة النفسية يكون أبرز عند الأفراد الأصغر سناً من الراشدين مقارنة بالأفراد الأكبر سناً (Karlsen et al., 2002). كما بينت دراسة (Connell et al., 1995) أن الأعراض النفسية السلبية المصاحبة لمرض السكر مثل الاكتئاب تزيد بين الأفراد الأصغر سناً، في حين تنقص بتقدم العمر، وهذا ما أيده الأطباء - اعتماداً على انطباعهم الشخصى - حيث أجمعوا على أن مرضى السكر يصبحون أهدأ عندما يتقدمون في العمر (Deshields et al., 1989).

أضف إلى ذلك أن حدة المرض لها تأثير سلبي على الصحة النفسية للأفراد ولكن مدة الإصابة بالمرض غير مرتبطة بالصحة النفسية مما يعني أن تدهور الصحة النفسية للأفراد الأصغر سناً من الراشدين المصابين بمرض السكر لا يعود إلى أن الإصابة إلى قصر مدة الإصابة أو قلة الوقت للتكيف مع المرض بل قد يعود إلى أن الإصابة حدثت في سن مبكرة، وهي سن الإنتاج والنشاط، وهذا هو السبب في تأثيره السيئ في السن الاصغر. أما الإصابة في الكبر فهذا أمر متوقع حيث إن كبار السن يتوقعون الإصابة بالأمراض المزمنة التتجة للتقدم في السن، ومن ثم فقد يكونون اتعبد أكثر تقالاً للإصابة بمرض السكر أو أي من الأمراض المزمنة الأخرى، فضلاً عن أنهم أكثر تقالاً للإصابة بمرض السكر أو أي من الأمراض المزمنة التي يواجهونها أنهم أكثر تفاؤلاً على الرغم من كثرة المشكلات الصحية التي يواجهونها تترى أن تأثير المرض ووصمة المرض يكون تأثيرهما أكبر على الراشدين الأصغر مسنا؛ حيث يرون انفسهم أنهم أسوأ من زملائهم في العمر (Connell et al., 1995) التي أجريت على مرضى السكر الصينيين من كبار السن أنهم لا يرون مرض السكر مهدداً خطيراً لانشطة السكر الصينيين من كبار السن أنهم لا يرون مرض السكر مهدداً خطيراً لانشطة المرضى.

الفرض الثالث تم التحقق منه جزئياً؛ فقد حصل مرضى السكر على درجة عالية على مقياس نمط السلوك (أ)، في حين حصل غير المرضى على درجات أعلى على كل من حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب. ولم تظهر فروق بين المجموعتين على أي من المقاييس الأخرى.

إن علاقة مرض السكر بنمط السلوك (1) أينته دراسة & Rhodewalt في ستوى Marcroft, 1988) حيث ظهر أن مرضى السكر النين يفشلون في التحكم في مستوى السكر لديهم وتنظيمه هم عادة من أصحاب النمط (1)، وأنهم ينركون أن المرض المي يتداخل مع أسلوب حياتهم وأنه يجب مكافحته، كما أنهم يعزون حالة المرض إلى النفسهم، ومن ثم يكونون أكثر غضباً تجاه ذلك. فقد بين (Jacobs et al., 1989) أن التعبير التحكم في الغضب يرتبط سلبياً بالقلق ونمط السلوك (1)، في حين أن التعبير الخارجي عن الغضب يرتبط إيجابياً بالقلق ونمط السلوك (1).

إن الأفراد من النمط (1) يختلفون عن الآخرين في محاولاتهم تحقيق الضبط الشخصي، فهم يحاولون - اكثر من غيرهم - تحقيق أهدافهم عندما يواجهون ضغوطاً، ويضاعفون جهودهم من أجل تحقيق التحكم والضبط، ولكن عندما

تواجههم مشكلة مستعصية، فإن جهودهم للسيطرة والضبط والتحكم تقل مقارنة بغيرهم، فهم يستسلمون ويصبحون عاجزين. وأصحاب نمط السلوك (أ) عادة يضعون لانفسهم أهدافاً طموحة وصعبة مقارنة بغيرهم، واكتهم عندما يفشلون يكرنون أكثر طموحاً وإصراراً. ويمكن تطبيق هذه الملاحظة أو الافتراض على الافراد من مرضى السكر الذين يواجهون مشكلة الحاجة إلى ضبط مستوى السكر بشكل مستمر منعاً للمضاعفات اعتماداً على مجهودهم الشخصي، مع الاخذ في الاعتبار أن العوامل النفسية تقوم بدور مهم في ضبط مستوى السكر، وهؤلاء الافراد لديهم هدف يسعون إلى تحقيقه، وهو ضبط مستوى السكر، وهو هدف قد يكون صعباً أحياناً.

إن ارتباط مرض السكر بخصائص نمط السلوك (1) مثل عدم الصبر والغضب قد يفسر جزئياً انتشار أمراض القلب بين مرضى السكر، حيث بينت الدراسات أن نمط السلوك (1) يعد عامل خطورة مستقلاً في ظهور أمراض القلب ,(1981; Friedman et al., 1986) كما أن التعرض لأمراض القلب من المشكلات الصحية المصاحبة لمرض السكر ولمدة طويلة، فارتباط مرض السكر بنمط السلوك (1) يمكن أن يزيد من مخاطر الإصابة بامراض القلب.

أما عن علاقة مرض السكر بالغضب فقد تناقضت نتائج الدراسات في نلك؛ فبعض الدراسات بينت أن عينة المرضى هم أكثر غضباً، في حين أسفرت دراسات أخرى عن العكس. فقد وجدت دراسة (Merbis et al., 1996) أن مرضى السكر أكثر ميلاً لإظهار الغضب والعدوانية وبخاصة في حالة انخفاض السكر، كما أوضحت دراسة (Deshields et al., 1989) أن مرضى الأمراض المزمنة كانوا أكثر غضباً بشكل عام، كما كانوا يظهرون الغضب مرات أكثر، وكانوا أكثر تعبيراً عن الغضب بالصديح الخارجي مقارنة بغير المرضى، وأن مرضى السكر كان متوسط درجاتهم أعلى من العينة غير المرضية على مقاييس حالة الغضب، وسمة الغضب، والتعبير الكلي عن الغضب.

وعلى النقيض من ذلك فإن دراسة (Stecle et al., 2003) بينت أن الأطفال المرضى بأمراض مزمنة - منها السكر - أظهروا مستوى منخفضاً من التعبير عن الغضب، ومستوى عالياً من القمع التكيفي، ولحتمالاً أقل للتعبير عن المشاعر السيئة مقارنة بالأطفال الاصحاء كما بينت دراسة (Phipps et al., 2001) أن الأطفال

المصابين بأمراض مزمنة كانوا أقل كدراً وأسى من الأطفال غير المرضى، حيث تبين أن الخاصية الأساسية للأقراد النين يصنفون بوصفهم قامعين أو كابحين هي أن لديهم وعياً قليلاً بالخصائص التي تعترض صورة الفرد عن نفسه بوصفه شخصاً سوياً من الناحية النفسية (Weinberger, 1990)، لذلك فإن مستوى الاكتئاب والقلق والغضب يكون عادة منخفضاً بين الأقراد الذين يصنفون بأنهم كابحون وقامعون سواء أكانوا مرضى أم أصحاء (Steele et al., 1999).

والتفسير الاكثر ملاءمة لانخفاض حالة الغضب وسمته وإظهاره عند العينة المرضية هو أن التعبير عن الغضب عادة ما يتم إدراكه بأنه سلوك اجتماعي غير مقبول أو غير صحي (Kennedy et al., 1999)، كما أن التعبير الخارجي عن الغضب بطريقة عدوانية وعنيفة وبمستوى مرتفع يرتبط بسلوك عدم التوافق وفقر العلاقات مع الآخرين (Gjerde et al., 1988)، لذلك فإن أعراض الغضب تكرن أكثر احتمالاً للتعرض للكبت والقمع، فقد أوضحت دراسة (Phipps & Steele, 2002) أنه على الرغم من أن نسبة قليلة من مرضى الأمراض المزمنة – ومنهم مرضى السكر حصلوا على درجة مرتفعة في الغضب فإن نسبة كبيرة منهم حصلوا على درجة مرتفعة في الغضب فإن نسبة كبيرة منهم حصلوا على درجة برتفعة في الغضب وكبت الغضب وكبته المرضية، وقد تبين أن كبح الغضب وكبته بوصفه وسيلة تكيفية منتشر بين مرضى السكر وغيرهم من مرضى الأمراض الدين بوصفه وسيلة تكيفية الكبت تستخدم أسلوباً تكيفياً طويل المدى. فالأشخاص الذين يستخدمون الكبت أظهروا تحمالاً أكبر للإحباط، ومهارات لجتماعية أفضل، وأداء تعليمياً الفضل من أقرانهم الذين لم يستخدموا الكبت.

لقد نكر (Harburg et al., 1991) أن التعبير عن الغضب أو عدم التعبير عنه في حد ذاته ليس هو المسؤول عن العلاقة بين الغضب والنتائج المتعلقة بالصحة، ولكن المسؤول عن نلك هو فشل الفرد في التوجيه البناء لمشاعر الغضب والعدائية، كما أن العامل الاساسي ليس تعبير الفرد أو عدم تعبيره عن الغضب في وقت حدوث الموقف، ولكن الأهم هو: هل تم حل العدائية بشكل ملائم أو تركت لتولد استياء وغيظاً مستمرين. ويما أن حدة الغضب ترتبط بتأثير المرض على نمط الحياة واسلوبها (Chigier, 1992) بقد الشارت دراسة (Chigier, 1992) إلى أن مرضى السكر يجب أن يتعلموا التعايش مع مشاعر الغضب، والوحدة، والحزن، والذنب، والخلل في الهوية.

لقد تحقق الفرض الرابع للدراسة جزئياً؛ فقد أوضحت النتائج أن مرضى السكر من النوع الأول كانوا أكثر عنوانية، كما حصلوا على برجات أعلى على مقياس حالة الغضب من مرضى النوع الثاني، ولم تظهر فروق بين المجموعتين على بقية مقاييس الدراسة. إن العنوانية وحالة الغضب التي ميزت مرضى السكر من النوع الأول قد تفسر ظهور هذه الخصائص السلبية بسبب الإصابة بالمرض، وهي ليست سمة عند هؤلاء المرضى ولكنها نتيجة للمرض. وهذه النتائج تتسق مع الدراسات التي أوضحت أن السكر من النوع الأول له تأثير سلبي أكثر على نوعية الحياة من السكر من النوع الثانى (Jacobson et al., 1994).

ولكن نتائج هذه الدراسة تتناقض مع نتائج دراسة (Karlsen et al., 2002) التي أوضحت أن هناك فروقاً بين مرضى السكر من النوع الأول ومرض السكر من النوع الثاني في الصحة النفسية، حيث إن المرضى من النوع الثاني كانت صحتهم النفسية أسوأ من المرضى من النوع الأول، كما أن الكدر الانفعالي كان أعلى بين المرضى من النوع الثاني مقارنة بمرضى النوع الأول (Herpertz et al., 2001).

إن حصول مرضى السكر من النوع الأول على درجات أعلى في السلوك العدواني وفي حالة الغضب قد يعود إلى أن مرضى النوع الثاني عادة ما يكونون أكبر سناً ومن ثم أكثر هدوءاً، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي سبق نكرها، فقد اتضح أن العمر يرتبط سلبياً بمظاهر السلوك السلبية مثل العصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب.

أظهرت النتائج الحالية أن العينة الكلية من النكور حصلوا على درجات أعلى من الإنك في سلوك النمط (أ)، وهذا يتفق مع دراسة (Shermane & Walls, 1995) أما الإنك فقد اظهرن درجة أعلى في العصابية مقارنة بالنكور، لكن لم تظهر فروق بين الجنسين على بقية المقلييس الأخرى مما يحقق جزئياً الفرض الخامس من الدراسة. وأيدت دراسة عويد المشعان (1993) بعض نتائج الدراسة الحالية؛ حيث وجدت أن الإناث حصلن على درجة أعلى في العصابية من النكور. وأرضح أحمد عبدالخالق (1991) أن النساء عادة يحصلن على درجات مرتفعة في العصابية مقارنة بالرجال، ولكن العصابية تنخفض لدى كلا الجنسين مع تقدم العمر ويصبح لتحدار الدرجات تبعاً لمرور العمر متوازياً إلى حد كبير بين الجنسين.

والدراسة الحالية تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أسفرت عن عدم وجود

فروق بين الجنسين في التعبير عن الغضب وقمعه (حسين فليد، 2004 & Kopper & (2004). ولكن دراسات (عبداللطيف خليفة، وأحمد (Epperson, 1996; Newman et al., 1999). ولكن دراسات (عبداللطيف خليفة، وأحمد الهولي، 2003، طريف شوقي، 1999؛ 1999؛ Walls, 1995 بينت أن السلوك المعدواني يتزايد لدى النكور أكثر من الإناث، فالنكور أكثر عدواناً ببنياً من الإناث بسبب التكوين البيولوجي للنكور – (معتز سيد عبدالله، عبداللطيف خليفة، 2001)، وبسبب اساليب التنشئة الاجتماعية (أحمد عبدالخالق، 1998)، في حين أن الإناث أعلى في العدوان اللفظي (توفيق توفيق، 2003).

ولكن عند إجراء المقارنة بين الجنسين في العينة المرضية على مقليس الدراسة لم تظهر أية فروق بينهما، وهذا يتناقض مع نتائج الدراسات السابقة التي وجدت أن الذكور المصابين بالسكر يميلون إلى التعبير الخارجي الظاهر عن الغضب بدرجة أعلى من الإناث، في حين أن الإناث يملن إلى توجيه الغضب نحو الداخلي (Gjerde et al., 1988; Jacobs et al., 1989)، كما أن ارتباط التعبير عن الغضب بالأعراض الجسمية كان بدرجة أكبر عند الإناث مقارنة بالذكور (Thomas, 1989).

وفي السياق نفسه أوضحت الدراسات السابقة أن الإناث هن اكثر سوءاً في الأعراض المصاحبة لمرض السكر، وأن التأثير السلبي لمرض السكر على الحياة اليومية كان أكبر لدى الإناث منه لدى الذكور؛ فالإناث المصابات بالسكر حصلن على مقياس الاكتثاب والقلق من الذكور ;Ragonesi et al., 1998) على مترجات أعلى على مقياس الاكتثاب والقلق من الذكور على التحكم في مستوى السكر لديهن (Ragonesi et al., 1998) وأظهرن مستوى منخفضاً من الطاقة السكر لديهن (Ragonesi et al., 1998) وأظهرن مستوى منخفضاً من الطاقة والنشاط والرفاهية، والتكيف الاجتماعي (Wredling et al., 1995)، مع تأثير أكبر على الحياة اليومية (Ragonesi et al., 1998)، ولكن الإنك كن أكثر تكيفاً مع المرض (Kager & Holden, 1992).

وكما سبق أن أوضحنا فإن مرض السكر من الأمراض المزمنة التي تستمر مع الفرد طوال حياته، وأن له تأثيرات سلبية على نوعية الحياة ورفاهيتها عند الفرد، لذلك يجب أن يتعلم مرضى السكر التكيف مع المرض والتعايش معه وتقبله والتقليل – قدر الإمكان – من مخاطره السلبية والاستمتاع بالحياة على الرغم من وجود المرض.

#### المراجع:

- أحمد عبدالخالق (1991). استخبار ايزنك للشخصية: نليل تعليمات الصيغة العربية للأطفال والراشنين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- أحمد عبدالخالق (1994). الدراسة التطورية للقلق. حوابيات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، السنة 14، الرسالة 90.
- أحمد عبدالخالق (1999). للصيفة العربية لعلياس مبص، وبيري، للسلوك العدواني. (غير منشور). أحمد عبدالخالق (2000)، مشكلة العلاقة بين الشخصية ونمط السلوك (1) مم وضعم مقياس
- تحمد عبدالحاق (١/١٥٠٠). مسكنا العارف بين استحصيه ونمط السنوك (١) مع وضع معياس لتقديره. المجلة المصرية للدراسات النفسية، 22: 9-24.
- أحمد عبدالخالق (2000م). نمط السلوك (ا) دراسة لبعض الارتباطات الاجتماعية والنفسية. دراسات النفسية، 10: 485–495.
- أحمد عبدالخالق ولَخرون (1998). السلوك العدواني لدى طلبة المدارس الثانوية، بعض العوامل المساهمة في زيادة معدلاته. الكريت: وزارة التربية.
- بدر الأنصاري (2002). الصورة الكويتية لاستخبار أيزنك للشخصية: صيفة الراشدين. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، 104: 69–113.
- توفيق توفيق (2003). المكونات العاملية للسلوك العدواني لدى عينات من طلاب المرحلتين الجامعية والثانوية. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، 31(2): 311—346.
- حسين فايد (2004)، الفروق بين الجنسين في العلاقة بين الغضب والاكتئاب، في حسين فايد (محرد)، **دراسات في السلوك والشخصية** (401—448)، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والترزيم.
- حصة الناصر (1996). سلوك النمط «أه وعلاقته بالعصابية والانبساطية: دراسة للارتباطات بين البنود. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، 24/4): 24-27.
- حنان الدوخي، وأحمد عبدالخالق (2004)، الاكتئاب والعدوان لدى عينات من الأحداث الجانحين ومجهولي الوالدين والمقيمين مع أسرهم. **دراسات نفسية**، 14: 518–573.
  - سهير كامل (1993). السلوك الإنساني بين الحب والعدوان، مجلة علم النفس، 27: 14-19.
- طريف شوقي (1999). السلوك العدواني، في زين العابدين درويش (محرر)، علم النفس الاجتماعي: اسسه وتطبيقاته (327–355)، القامرة: دار الفكر العربي.
- عبدالفتاح القرشي (1997). تقدير الصدق والثبات للصورة العربية لقائمة حالة وسمة الغضب والتعبير عنه لسبيلبرجر، علم النفس، 44–88.
- عبداللطيف خليفة (1991). الانفعالات، في عبدالحليم السيد وآخرون (محرر). علم النفس العام، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبداللطيف خليفة، وأحمد الهولي (2003). مظاهر السلوك العدواني وعلاقتهما ببعض المتغيرات لدى عينة من طلاب جامعة الكريت، مجلة دراسات عربية في علم النفس، 2: 49-94.

- عبدالمجيد منصور، وزكريا الشربيني (2003)، سلوك الإنسان بين الجريمة العدوان الإرهاب (ط1)، القامرة: دار الفكر العربي.
- عثمان الخضر (2004). الغضب وعلاقته بمتغيرات الصحة النفسية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 1322: 69–102.
- عويد المشعان (1993). الشخصية وبعض اضطراباتها لدى طلاب جامعة الكريت الثناء العنوان العراقي مراسة للفروق بين الصامدين والنازحين وبين الجنسين، مجلة عالم الفكر، الكويت، 22: 114–152.

غريب عبدالفتاح (2000)، مقياس مبيك، الثقافي للاكتفافي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. كمال مرسي (1985). سيكولوجية العدوان، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2(12): 45-64. محمد خليل (1990). أساليب المعاملة الزوجية والقلق العصابي وعلاقتهما بالسلوك العدواني لدى الزوجين: دراسة إرشادية، حجلة كلية القربية، جامعة الزفازيق، ع12، السنة 5.

محيي الدين حسين (1983). السلوك العدواني ومظاهره لدى القتبات الجامعيات: دراسة عاملية، في محيي الدين حسين (محرر)، نواسات في شخصية المراة المصري، القاهرة: دار المماد ف.

مصطفى الزعابي (1996). الإرهاب: دراسة مقارنة حول اسبابه وطرق مكافحته. (بدون دار نشر). معتز سيد عبدالله، وصالح عبدالله أبي عباه (1995). أبعاد السلوك العدواني: دراسة عاملية مقارنة. در اسات نفستة، 5: 218-800.

معتز سيد عبدالله، وعبداللطيف خليفة (2001). علم النفس الاجتماعي، القاهرة: دار غريب. نبيل حافظ، ونادر قاسم (1993). برنامج إرشادي مقترح لخفض السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات. مجلة الإرشاد النفسي: جامعة عين شمس، 1: 173–177.

- يوسف سوالمه، وعفاف حداد (1996). الخصائص السيكومترية لمقياس (بص وبيري) للعنوان في البيئة الأربنية. ابحاث اليرموك، الأردن: جامعة اليرموك، 3: 147–181.
- Adriaanse, M.C., Dekker, J.M., Spikerman, A. M.W., Twisk, J.W.R., Nipels, G., Van der Ploeg, H.M., Heine, R.J., & Snoek, F.J. (2005). Diabetes-related symptoms and negative mood in participations of a targeted population -screening program for type 2 diabetes; The Hoorn Screening study. Quality of life research: An International Journal of Quality of Life Aspects of Treatment, Care & Rehabilitation, 14: 1501-1509.
- Ahnsjo., S., Humble, K., Larsson, Y., Settergren-Carlson, G., & Sterky, G. (1981). Personality changes and social adjustment during the first three years of diabetes in children. Acta Paediatric Scandinavica, 70. 321-327.
- Al-Mahroos, F.J., & Al-Roomi, K.A. (2005). Prevalence of diabetic Neuropathy, foot ulceration peripheral vascular disease and potential risk factors among people with diabetes in Bahrain. International Journal of Diabetes & Metabolism, 13, 52.

- Al-Rubeaan, K.A. (2005). Epidemiology, Risk factors and chronic complications of diabetes in the Gulf countries. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 34.
- American Psychiatric Association (1994). Diagnostic & Statistical manual of mental disorders (4th ed.). Washington DC. Author.
- Anderson, R.J., Grigsby, A.B., Freedland, K., DeGroot, M., McGill, J., & Clouse, R.E. (2002). Anxiety and poor glycemic control: A metaanalytic review of the literature. *International Journal of Psychiatry* in Medicine, 32: 235-247.
- Anderson, U., & Kris, S. (2003). Individual differences in the relationship between stress and blood glucose. Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences & Engineering, 63(8-B), 3900.
- Averill, J. (1994). Anger. In V. Ramachandran (Ed.), Encyclopedia of human behavior (131-140) New York: Academic.
- Bakari, A.G., & Onyemelukwe, G.C. (2005). Insulin resistance in type 2 diabetic Nigerians. International Journal of Diabetes and Metabolism, 13: 24-27.
- Bandura, A. (1973). Aggression: A social learning analysis. Englewoad Cliffs, new Jersy: Prentice-Hall.
- Blazar, D.G., Moody-Ayers, S., Craft-Morgan, J., & Burchett, B. (2002).
   Depression in diabetes and obesity racial ethnic/gender issues in older adults. Journal of Psychosomatic Research, 53: 913-916.
- Bonora, E.F., Formentini, G., Calcaterra, F. et al., (2002). HOMA estimated insulin resistance is an independent predictor of cardiovascular disease in type 2 diabetic subjects: prospective data from the Verona diabetes study. *Diabetes Care*, 25: 1135-1141.
- Bradley, C. (1979). Life events and the control of diabetes mellitus. Journal of Psychosomatic Research, 23: 159-162.
- Buss, A., & Perry, M. (1992). The aggression questionnaire. Journal of Personality & Social Psychology, 63: 543-558.
- Carney, C. (1998). Diabetes mellitus and major depressive disorder: An overview of prevalence, Complications and treatment. *Depression Anxiety*, 7: 149-157.
- Cheng, T.Y.L., & Boey, K.W.B. (2000). Coping, social support, and depressive symptoms of older adults with type II diabetes mellitus. Clinical Gerontologist, 22: 15-30.
- Chigier, E. (1992). Compliance in adolescents with epilepsy or diabetes. Journal of Adolescent Health, 13: 375-379.
- Choe, M., Padilla, G., Chae, Y.R., & Kim, S. (2001). Quality of life for patients
  with diabetes in Korea: The meaning of health-related quality of life.
  International Journal of Nursing Studies, 38: 673-682.

- Cockerham, W.D., Sharp, K., & Wilcox, J.A. (1983). Aging and perceived health status. *Journal of Gerontology*, 38: 349-355.
- Coelho, R., Amorim, I., & Prata, J. (2003). Coping styles and quality of life in patients with non-Insulin-dependent diabetes mellitus. *Psychoso-matics: Journal of Consultation Liaison Psychiatry*, 44: 312-318.
- Connell, C.M. (1991). Psychosocial contexts of diabetes and older adulthood: Reciprocal effects. The Diabetes Educator, 17: 364-371.
- Connell, C.M., Fisher, E.B. Jr., & Houston, C.A. (1992). Relationship among social support, diabetes outcomes, and morale for older men and women. *Journal of Aging & Health*, 4: 77-100.
- Connell, C.M., Gallant, M.P., & Davis, W.K. (1995). Psychosocial impact of diabetes on depression among young, middle-aged and older adults. Journal of Metal Health and Aging, 1: 127-145.
- Cooper, T., Detre, T., & Weiss, S. (1981). Coronary-prone behaviour and coronary heart disease: A critical review. Circulation, 63: 1199-1215.
- Davidson, K., MacGregor, M., Wm., Aruhe, J., Dicon, K., & MacLean, D. (2000). Constructive anger verbal behavior predicts blood pressure in a population sample. Health Psychology, 19: 55-64.
- d'Alessandro, A. (1984). Struttura di personlita in soggetti diabetici insulinodipendenti. Bollettino di Psicologia Applicata, 171: 19-29.
- DeLeon, O.A. (1995). Development, Reliability and validation of the diabetes emotional adjustment scale in Spanish: preliminary findings. International Journal of Psychiatry in Medicine, 25: 81-92.
- DeGroot, M., Jacobson, A.M., Samson, J.A., & Welch, G. (1999). Glycemic control and major depression in patients with type 1 and type 2 diabetes mellitus. *Journal of Psychosomatic Research*, 46: 425-435.
- Debray, R. (1984). Organisations psychiques chez les diabetiques insulinodependants: apport du T.A.T. Psychologie Francaise, 29: 101-103.
- Deffenbacher, J.L., & Swaim, R. (1999). Anger expression in Mexican American and white non-Hispanic adolescentsi. *Journal of Counseling Psychology*, 47: 61-69.
- Deshields, T.L., Jenkins, J.O., & Tait, R.C. (1989). The experience of anger in chronic illness: A preliminary investigation. *International Journal of Psychiatry in Medicine*, 19: 299-309.
- Diabetes Atlas (2005). International Diabetes Federation. Retrieved Oct 23, 2005 from the World Wide Web: http/www.eatlas.idf.org/Costs\_of\_diabetes/
- Edmonson, H.M., & Bullock, L.M. (1998). Youth with aggressive and violent behaviors pieces of a puzzle. Preventing School Failure, 42: 135-141.
- Felsten, G., & Hill, V. (1999). Aggression questionnaire hostility scale predicts anger in response to mistreatment. Behavior Research & Therapy, 37: 87-97.

- Friedman, M., Thorensen, C.E., & Gill, J.J. (1986). Alteration of type A behaviour and its effect on cardiac recurrences in post-myocardial infraction patients: Summary results of the recurrent coronary prevention project. American Heart Journal, 112: 653-665.
- Friedman, M. (1996). Type A behavior: Its diagnosis and treatment. New York:
   Plenum.
- Forrest, K.Y.Z., Becker, D.J., Kuller, L.H., Wolfson, S.K., & Orchard, T.J. (2000). Are predictions of coronary heart disease and lower-extremity arterial disease in type I diabetes the same? A prospective study. Atherosclerosis, 148: 159-169.
- Gavard, J., Lustman, P., & Clouse, R. (1993). Prevalence of depression in adults with diabetes. An epidemiological evaluation. *Diabetes Care*, 16: 1167-1178.
- Gjerde, P.F., Block, J., & Block, H.H. (1988). Depressive symptoms and personality during late adolescence: Gender differences in the externalization-internalization of symptom expression. *Journal of Abnormal Psychology*, 97: 475-486.
- Gold, A.E., Deary, I.J., & Frier, B.M. 91997). Hypoglycaemia and noncognitive aspects of psychological function in insulin-dependent (type I) diabetes mellitus (IDDM). Diabetes Medicine, 14: 111-118.
- Gonder-Frederick, L.A., Cox, D.J., Bobbitt, S.A., & Pennebaker, J.W. (1989).
   Mood changes associated with blood glucose fluctuations in insulin-dependent diabetes mellitus. Health Psychology, 8: 45-59.
- Goodenow, C., Reisine, S.T., & Grady, K.E. (1990). Quality of social support and associated social and psychological functioning in women with rheumatoid arthritis. Health Psychology, 9: 266-284.
- Goodrick, P.J., Hency, J.H., & Buki, V.M.V. (1995). Treatment of depression in patients with diabetes mellitus. *Journal of Clinical Psychiatry*, 56: 128-136.
- Grey, M., Whittemone, R., & Tamborlane, W. (2002). Depression in type I diabetes in children natural history and correlates. *Journal of Psychosomatic Research*, 53: 907-911.
- Habinakova, E., & Turcanova, N. (1975). Psychological investigation of diabetic children. Psychologia a Patopsychologia Deitana, 10: 99-114.
- Harburg, E., Gleiberman, L., Russell, M., & Cooper, M.L. (1991).
   Angercoping styles and blood pressure in black and white males:
   Buffalo, New York. Psychosomatic Medicine, 53: 153-164.
- Hassanein, M.M. (2005). Hypertension and diabetes mellitus: How applicable are the new British hypertension society guidelines. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 47.
- Herpertz, S., Albus, C., Kielmann, R., Hagemann-Patt, H., Lichtblau, K., Kohle, K., Mann, K., & Senf, W. (2001). Comorbidity of diabetes

- mellitus and eating disorders: A follow-up study. Journal of Psychosomatic Research, 51: 673-678.
- Hu, C., Li, L., Lu, M., Bai, Z., & Liu, J. (2001). A case-control study of the relationship between psychological factors and type II diabetes mellitus. Chinese Mental Health Journal, 15: 114-116.
- Hunt, L.M., Arar, N.H., & Larme, A.C. (1998). Contrasting patient and practitioner perspectives in type 2 diabetes management. Western Journal of Nursing Research, 20: 656-682.
- Jacobs, G.A., Phelps, M., & Rohrs, B. (1989). Assessment of anger expression in children: The pediatric anger expression scale. *Personality & Individual Differences*. 10: 59-65.
- Jacobson, A.M., DeGroot, M., & Samson, J.A. (1994). Quality of life in patients with Type I and Type II diabetes mellitus. *Diabetes Care*, 17: 167-174.
- Jacobson, A.M., DeGroot, M., & Samson, J.A. (1997). The effects of psychiatric disorders and symptoms on quality of life in patients with type I and type II diabetes mellitus. Quality of life research: And International Journal of Quality of life Aspects of Treatment, Care and Rehabilitation. 6: 11-20.
- Kger, V.A., & Holden, E.W. (1992). Preliminary investigation of the direct and moderating effects of family and individual variables on the adjustment of children and adolescents with diabetes. *Journal of Pediatric Psychology*, 17: 491-502.
- Karlsen, B., Bru, E., & Hanestad, B.R. (2002). Self-reported psychological well-being and disease-related strains among adults with diabetes. Psychology & Health, 17: 459-473.
- Kennedy-Moore, E., & Watson, J.C. (1999). Expressing emotion: Myths, realities, and therapeutic strategies. New York: The Guilford Press.
- Kopper, B., & Epperson, D. (1996). The experience and expression of anger relationships with gender role socialization, depression, and mental health functioning. *Journal of Counseling Psychology*, 43: 158.165.
- Lichtenstein, P., Pedersen, N.L., & Plomin, R. (1998). Type A behavior pattern, related personality traits and self-reported coronary heart disease. Personality & Individual Differences, 10: 419-426.
- Lord, C. (1997). Social psychology. London: Harcourt Brace and Company.
- Lustman, P.J., Griffith, L.S., Clouse R.E., & Cryer, P.E. (1986). Psychiatric illness and diabetes mellitus. Relationship of symptoms to glucose control. *Journal of Nervous & Mental Disease*, 174: 736-742.
- Lustman, P.J., Griffith, L.S., Freedland, K.E., & Clouse R.E. (1997). The course of major depression in diabetes. General Hospital Psychiatry, 19: 138-143.
- Lustman, P.J, & Ray, E.C. (2002). Treatment of depression in diabetes impact

- on mood and medical outcome. Journal of Psychosomatic Research, 53: 917-924.
- Mayou, R., Bryant, B., & Turner, R. (1990). Quality of life in non-insulin dependent diabetes and a comparison with insulin-dependent diabetes. Journal of Psychosomatic Research, 34: 1-11.
- Mazze, R.S., Lucido, D., & D., Shamoon, H. (1984). Psychological and social correlates of glycemic control. *Diabetes Care*, 7: 360-366.
- McCall, A.L., & Moss, J.M. (2005). Cardiovascular risk management in diabetes mellitus. International Journal of Diabetes & Metabolism, 13, 31.
- McCrimmon, R.J., Ewing, F.M.E., Frier, B.M., & Deary, I.J. (1999). Anger state during acute insulin-induced hypoglycemia. *Physiology & Behavior*, 67: 35-39.
- Merbis, M.A.E., Snoek, F.J., Kanc, K. & Heine, R.J. (1996). Hypoglycaemia induces emotional disruption. *Patient Education & Counseling*, 29: 117-122.
- Myers, D. (1987). Social psychology, (2nd), New York: McGraw-Hill Book Co.
- Naliboff, B.D., Cohen, M.J., & Sowers, D.J. (1985). Physiological and metabolic responses to brief stress in non-insulin dependent diabetic and control subjects. *Journal of Psychosomatic Research*, 29: 367-374
- Nelms. B.C. (1989). Emotional behaviors in chronically ill children. Journal of Abnormal Child Psychology, 17: 657-668.
- Nelson, C.M. (1997). Aggressive and violent behavior: A personal perspective.
   Education & Treatment of Children, 20: 250-262.
- Newman J., Cray, E., & Fuqua, D. (1999). Sex differences in the relationship of anger and depression: An empirical study. Journal of Counseling & Development, 77: 198-203.
- Parveen, S., & Singh, S.B. (1994). Role of stress in diabetes mellitus. Indian Journal of Clinical Psychology, 21: 20-22.
- Penza-Clyve, S.M. (2000). Patterns of emotion regulation coping in children with asthma and diabetes. Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences & Engineering, 60 (11-B), 5786.
- Peyrot, M., & McMurry, J.F. (1985). Psychosocial factors in diabetes control: Adjustment of insulin-treated adults. *Psychosomatic Medicine*, 47: 542-557.
- Peyrot, M., & Rubin, R.R. (1997). Levels and risk of depression and anxiety symptomatology among diabetic adults. Diabetes Care, 20: 585-590.
- Phipps, S., & Steele, R. (2002). Repressive adaptive style in children with chronic illness. Psychosomatic Medicine, 64: 34-42.
- Phipps, S., Steele, R.G., Hall, K., & Leigh, L. (2001). Repressive adaptation in children with cancer: A replication and extension. *Health Psychology*, 20: 445-451.

- Polonsky, W.H., Anderson, B.A., Lohrer, P.A., Welch, G.W., & Jacobson, A.M. (1995). Assessment of diabetes-related emotional distress. *Diabetes Care*, 18: 754-760.
- Ragonesi, P.D., Ragonesi, G., Merati, L., & Taddei, M.T. (1998). The impact
  of diabetes mellitus on quality of life in elderly patients. Archieves of
  Gerontology & Geriaatrics, 6: 417-422.
- Rhodewalt, F., & Marcroft. M. (1988). Type A behavior and diabetic control: Implications of psychological reactance for health outcomes. *Journal of Applied Social Psychology*, 18: 139-159.
- Robbins, P., & Tanck, R. (1997). Anger and depressed affect interindividual and intraindividual perspectives. The Journal of Psychology, 131: 489-500.
- Rodin, G.M. (1983). Psychosocial aspects of diabetes mellitus. Canadian Journal of Psychiatry, 28: 219-223.
- Rosenman, R.H. (1985). Health consequences of anger and implications for treatment. In M.A. Chesney, & R.H. Rosenman, (Eds.) Anger and hostility in cardiovascular and behavioral disorders (103-125). Washington, DC: Hemisphere.
- Rosenman, R.H. (1990). Type A behavior pattern: A personal overview.
   Journal of Social Behavior & Personality, 5: 1-24.
- Roy, A., & Roy, M. (2001). Depressive symptoms in African-American type I diabetics. Depression & Anxiety, 13: 28-31.
- Roy, M., Collier, B., & Roy, A. (1994). Excess of depressive symptoms and life events among diabetics. Comprehensive Psychiatry, 35: 129-131.
- Rubin, R.R., & Peyrot, M. (1999). Quality of life and diabetes. Diabetes Metabolism Research & Reviews, 15: 205-218.
- Rubin, R.R., & Peyrot, M. (2001). Psychological issues and treatments for people with diabetes. *Journal of Clinical Psychology*, 57: 457-478.
- Sanders, K., Mills, J., Martin, F.I., & Horne, D.J. (1975). Emotional attitudes in adults insulin-dependent diabetics. *Journal of Psychosomtic Research*, 19: 241-246.
- Sayed, A.J., & Leaverton, D.R. (1974). Kinetic-Family-Drawings of children with diabetes. Child Psychiatry & Human Development, 5: 40-50.
- Sears, D., Peplau, L., & Taylor, S. (1991). Social psychology, 7th ed., New Jersey: Englewood Cliffs.
- Sensky, T., & Petty, R. (1989). Type A behaviour pattern and glycaemic control in type I diabetes. Psychotherapy & Psychosomatics, 52: 96-100.
- Sherman, A.C., & Walls, J.W. (1995). Gender differences in relationship of moderator variables to stress and symptoms. *Psychology & Health*, 10: 321-331.
- Silink, M (2005a). Diabetic ketoacidosis. International Journal of Diabetes & Metabolism, 13, 35.

- Silink, M. (2005b). The global impact of diabetes. International Journal of Diabetes & metabolism, 13, 30.
- Singer, E. (1974). Premature social aging: The social-psychological consequences of a chronic illness. Social Science & Medicine, 8: 143-151.
- Smith, T.W., Peck, J.R., & Ward, J.R. (1990). Helplessness and depression in rheumatoid arthritis. Health Psychology, 9: 377-389.
- Songar, A., Kocabasoglu, N., Balcioglu, I., Karaca, E., Kocabasoglu, C., Haciosman, M., & Somay, G. (1995). The relationship between diabetics metabolic control levels and psychiatric symptomatology. *Integrative Psychiatry*, 9: 34-40.
- Spielberger, C.D. (1996). State-trait anger expression inventory STAXI, Professional. Odessa, Fl: Psychological Assessment Resources.
- Spielberger, C.D., Krasner, S.S., & Solomon, E.P. (1988). The experience, and control of anger. In M.P. Janisse (Ed.), Health psychology: Individual difference & stress (pp. 90-1080). New York: Springer-Verlag.
- Stabler, B., Lane, J.D., Ross. S.L., Morris, M.A., Litton, J., & Surwit, R.S. (1988). Type A behavior pattern and chronic glycemic control in individuals with IDDM, *Diabetes Care*, 11: 361-362.
- Stabler, B., Morris, M.A., Litton, J., Feinglos, M.N., & Surwit, R.S. (1986).
   Differential glycemic response to stress in type A and type B individuals with IDDM. Diabetes Care. 9: 550-551.
- Stabler, B., Surwit, R.S., Lane, J.D., Morris, M.A., Litton, J., & Feinglos, M.N. (1987). Type A behavior pattern and blood glucose control in diabetic children. *Psychosomatic Medicine*, 49: 313-316.
- Steele, R.G., Elliot, V., & Phipps, S. (2003). Race and health status as determinants of anger expression and adaptive style in children. Journal of Social & Clinical Psychology, 22: 40-58.
- Steele, R.G. Phipps, S., & Srivastava, D.K. (1999). Low-end specificity of childhood measures of emotional distress: Consistent effects for anxiety and depressive symptoms in a non-clinical population. *Journal of Personality Assessment*, 73: 276-289.
- Surridge, D.H.C., Erdahl, W.D.L., Lawson, J.S., Donald, M.W., Monga, T.N., Bird, C.E., & Letenmendia, F.J.J. (1984). Psychiatric aspects of diabetes. British *Journal of Psychiatry*, 145: 269-276.
- Surwit, R.S., & Schneider, M.S. (1993). Role of stress in the etiology and treatment of diabetes mellitus. Psychosomatic Medicine, 55: 380-393.
- Tattersall, R.B. (1981). Psychiatric aspects of diabetes: A physicianis view.
   British Journal of Psychiatry, 139: 485-493.
- Tavris, C. (1982). Anger: The misunderstanding emotion, New York: Simon and Schuster.

- Thomas, S.P. (1989). Gender differences in anger expression: Health implications. Research on Nursing & Health, 12: 389-398.
- Van Tilburg, M.A.L., McCaskill, C.G., Lane, J.D., Edwards, C.L., Bethel, A., Feinglos, M.N., & Surwit, R.S. (2001). Depressed mood is a factor in glycemic control in type 1 diabetes. *Psychosomatic Medicine*, 63: 551-555.
- Vera, L., Nollet-Clemencon, C., Vila, G., Mouren-Simeon, M.C., & Robert.
   J.J. (1997). Social anxiety in insulin-dependent diabetic girls.
   European Psychiatry, 12: 58-63.
- Viinamak, H., Niskanen, L., & Uusitupa, M. (1995). Mental well-being in people with non-insulin-dependent diabetes. Acta Psychiatric Scandinavica, 92: 392-397.
- Weinberger, D.A. (1990). The construct validity of the repressive coping style.
   In J. Singer (Ed.). Repression and dissociation: Implications for personality theory, psychopathology and health (pp. 337-386).
   Chicago: University of Chicago Press.
- Welch, G.W., Jacobson, A.M., & Polonsky, W.H. (1997). The problem areas in diabetes scale: An evaluation of its clinical utility. *Diabetes Care*, 20: 760-766.
- Werner, N.E., & Crick. N.R. (1999). Relational aggression and social psychological adjustment in a college sample. *Journal of Abnormal Psychology*, 108: 615-623.
- WHO (World Health Organization) (2000). Retrieved Feb 28, 2005 from the World Wid Web: http/www.WHO.int/diabetes/facts/world\_figures/ en/print.html.
- Wild, S., Roglic, G., Green, A., Sicree, R., & King, H. (2004). Global prevalence of diabees: Estimates for the year 2000 and projections for 2030. *Diabetes care*, 27: 1047-1053.
- Wredling, R., Stalhammar, J., Adamson, U., Berne, C., Larsson, V., & Ostman, J. (1995). Well-being and treatment satisfaction in adults with diabetes: A Swedish population-based study. *Quality of Life Research*, 4: 515-522.
- Wrigley, M., & Mayou, R. (1991). Psychosocial factors and admission for poor glycemic control: a study of psychological and social factors in poorly controlled insulin dependent diabetic patients. *Journal of Psychosomatic Research*, 35: 335-343.
- Xu, Z., Fan, X., Hu, P., Li, X., & Feng J. (1996). Study of type II diabetes mellitus behaviour pattern. Acta Psychlogicl Sinica, 28: 315-319.

قدم في: مارس 2005. أجيز في: فيراير 2006



# Relationship between Diabetes and some Psychological Factors

Huda J. Hasan\*

The aim of this study is to find out the relationship between diabetes and some psychological factors (i.e. Type A behavior, Neuroticism, Aggression and Anger) in Kuwait society. A sample of 239 individuals participated in the study. 122 diabetic patients (51 type 1, and 71 type 2) were recruited from the outpatient diabetes clinic. Whereas, 108 non-diabetic subjects were recruited as a control group. The study used 4 scales to collect data, 1) The Arabic type A behavior scale. 2) The Neuroticism Scale. 3) The Aggression Scale. 4) State-Trait Anger Expression Inventory, Results show that age correlated positively with type A behavior and anger-control, and it correlated negatively with neuroticism, aggression, anger-state, anger-trait and anger- expression. Furthermore, the duration of illness (for the patients sample) did not correlate with any of the study factors. Diabetic patients scored higher on type A behavior than the non-diabetic; whereas, the non-diabetic were higher on anger-state, anger-trait and anger- expression. In addition, Type 1 diabetic patients were found to be more aggressive, and scored higher on anger-state than type 2. Males tended to be more of type A behavior than females. whereas females displayed a higher degree of neuroticism.

Keywords: Diabetes, Type A behavior, Neuroticism, Aggression, Anger

Associate Professor, Department of Psychology, college of Social Sciences, Kuwait.

# العلاقة بين الأمرة وتصرفات المراهقين درامة استطلاعية على عبنة من الأمر الكوبتية

صالح ليرى\*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقويم العلاقة بين سلوك الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (الذكور والإناث)، وتبحث في نوعية المعاملة بين الأسرة والمراهق، وتستقرئ تأثير نقد الأسرة لاينها المراهق أو اينتها المراهقة أو تقتها بهما، وتوضيح تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نوعية الأسر. حيث صممت استبانة علمية غطث عينة بلغت (292) أسرة، وقد بينت نتائج تحليل الاستبانة أن معظم الأسر الكويتية تعامل المراهق معاملة موضوعية، وتشجعه، ولا تتدخل كثيراً في شؤونه الخاصة، وإنما تساعده على إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه. وقد تبين كذلك من تحليل المتغيرات الكثيرة في الاستبانة أن نوعية معاملة الأسرة الكويتية للمراهق تنعكس على تصرفاته وتؤدى إلى خلق إشكاليات إذا ما تمت المعاملة بطريقة نابذة، أو مساعدته على تجاوز مرحلة المراهقة بأمان وإيجاد الحلول لمشكلاته إذا ما تم التعامل معه بشكل إيجابي وديمقراطي، ومن جانب آخر، بينت الدراسة أن للحرية وبناء شخصية المراهق دوراً كبيراً في تنمية هواياته في المنزل أو خارجه وممارسته لها في إطار مجتمعي سليم، وأخيراً، ركزت الدراسة على دور النزاعات الأسرية في التأثير على تصرفات المرافق، وأرصت بضرورة حلها بعيداً عنه؛ لانعكاساتها السلبية عليه. واكنت الدراسة الأثر الإيجابي المنبثق عن إشراك المراهق في اتخاذ القرارات التي تهم الأسرة بوصف ذلك نوعاً من التدريب على تحمل المسؤولية؛ مما يحتم ضرورة إشراكه في اتخاذ القرارات.

المصطلحات الأساسية: الأسرة الكويتية، المراهقون، معاملة الأسرة، التدريب على انتذاذ القرار .

مدير إدارة الخدمة الاجتماعية الصحية - الكويت.

#### مقدمة:

نتج عن زيادة التقدم والتطور الاقتصادي وظهور مجتمع الرفاه في دولة الكريت زيادة انشغال الآباء والأمهات في مجالات العمل، وارتفاع عدد الساعات التي يقضيها أقراد الاسرة خارج المنزل في سبيل توفير مستوى عال من الدخل. ومع تطور وسائل الاتصال الحديثة من تلفون وتلفزيون وبخول الإنترنت لعديد من المنازل، واستخدام الالعلب الإلكترونية، والاعتماد على الخدم في القيام بالعديد من الاعمال المنزلية، قل الاحتكاف بين أقراد الاسرة الواحدة، وزادت المشكلات الاجتماعية والنفسية فيها نتيجة غياب الأب أو الأم عن أولادهما لساعات طويلة.

وقد فرضت نوعية الحياة الحديثة في عالم متحرك وبشكل سريع العنيد من المتطلبات والالتزامات على الأم والأب؛ حيث دخل الأبوان في العديد من النزاعات الاسرية والمشكلات الاجتماعية والمالية حول توفير متطلبات الحياة الزوجية وتربية أطفالهما وإشباع حلجاتهم الفعلية.

ومع مرور الزمن وبلوغ الأولاد سن المراهقة خلقت هذه الظروف الاقتصالية والاجتماعية والعائلية الجديدة العديد من التحديات للمراهقين؛ حيث تؤدي هذه الظروف إما إلى تجاوز المراهق مرحلة المراهقة بأمان أو بانحراف إلى الطريق غير السليم وبما يحمله ذلك في طياته من مصاعب له ولاسرته ومجتمعه (جمال تفاحة، 1994: 182-184).

وتنعكس تصرفات الأسرة الكويتية في مثل هذه الظروف (الاقتصادية والاجتماعية والنفسية) على تصرفات المراهقين (الذكور والإناث)؛ حيث إن نوعية العلاقة بين الأسرة والمراهق تعتمد على نوعية معاملة الأسرة لهذا المراهق؛ مما ينعكس على تصرفاته. (قاسم الصراف، 1992).

إن الملاقة الحسنة والمتزنة بين الأسرة والمراهق والاحترام المتبادل بينهما 
تنفعه إلى التصرفات الاجتماعية المقبولة والابتعاد عن المشكلات والعنف الأسري، 
وتدعم ثقته بنفسه ومن ثم تكسب الاسرة نوعاً من المكانة والمقدرة على تنظيم 
شؤونها. أما في حال وجود نزاعات أسرية فيجب حلها بعيداً عن المراهق 
لانعكاساتها السلبية عليه، مما يضع عبناً إضافياً على الأم والأب، ويحتم ضرورة 
حذرهما الشديد وحرصهما على حل المشكلات التي تعترضهما بعيداً عن أعين 
أبنائهما وبناتهما وتوفير الأمن والطمانينة والجو العائلي المستقر لهم ليتسنى 
للمراهقين من الأبناء والبنات أن يركزوا على مشكلاتهم الشخصية التي تواجههم،

وعليه، فيمكن تحديد مشكلة الدراسة في العلاقات الأسرية وانعكاساتها على تصرفات الأبناء المراهقين، وصباغتها في مجموعة من التساؤلات الرئيسة على الوجه التالى:

- 1 ما العلاقة بين تصرفات الأسرة الكويتية وتصرفات الأبناء المراهقين؟
- 2 هل تؤثر أساليب المعاملة الوالدية على تكوين شخصية الأبناء المراهقين؟
  - 3 ما تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق؟
    - 4 ما تأثير النزاعات الأسرية على المراهق؟
    - 5 ما الأسلوب الأمثل في التعامل مع المراهق؟

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف البحثية يمكن إدراجها فيما يلي: 1 – تقويم العلاقة بين تصرفات الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (النكور والإناث).

- البحث في نوعية العلاقة بين الأسرة والمراهق واستقراء تأثير نقد الأسرة لابنها المراهق أو لينتها المراهقة أو ثقتها بهما، على تصرفاتهما.
- 3 دراسة تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نمط
   الأسرة (المتسلطة المتسامحة الواضحة الواقعية المراقبة الواثقة المتحررة... إلخ).
- 4 تحديد نوع التعامل بين الأسرة والمراهق من واقع الخبرة في الحياة وانعكاسات ذلك على تصرفات المراهق.
- 5 استقراء سبب التمييز في المعاملة بين الذكر والأنثى وتحديد مدى الحرية التى تمنحها العائلة لكلا الجنسين.
- 6 توضيح أثر النزاعات الأسرية على المراهق والأثر الإيجابي المنبئق عن إشراك المراهق في اتخاذ القرارات.

#### أهمية الدراسة:

تعود اهمية هذه الدراسة إلى أن كثيراً من الأسر الكويتية تسمح للمراهقين الدخول في النزاعات والإشكاليات الأسرية دون قصد ودون أن تعرف مدى التأثير السالب الذي قد ينتج من مثل هذه التصرفات، حيث يمكن أن تتزايد مشكلات المراهقين وانحرافاتهم إذا ما سمح لهم بالدخول في المشكلات بين الأبوين، أو تمت المشاجرات الزوجية أمام أعينهم، مما يفقد الوالدين الاحترام والوقار من قبل هؤلاء الأبناء المراهقين.

وقد تم من خلال الاستبانة الموزعة على (292) أسرة كويتية التركيز على هذا المحور المهم، حيث سئلت العينة عن أهمية مناقشة النزاعات والخلافات الأسرية بعيداً عن أعين المراهقين أو بوجودهم دون إشراكهم أو إشراكهم فيها.

# الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي أجريت حول علاقة المراهقين بأسرهم، ودور الأسرة في تعرف تصرفات المراهقين من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي:

### 1 – أساليب معاملة المراهقين:

ومن خلال دراسة (راشد السهل، 1994) كمحددات مبكرة لتتعرف الاسرة الصالحة حاجات المراهق ورغباته مثل حاجته إلى الاستقلال وصراعاته من أجل التحرر، وتساعده وتشجعه بقدر الإمكان، وتتيح له الفرص نحو مركز اكثر استقلالية، وتنمي قدراته على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات والتخطيط المستقبلي. إن هذه المعاملة الصحيحة والفهم لمركز المراهق لا يتأتى نفعة ولحدة، وإنما ينتج عن سنوات من الاستقلال التدريجي وإبراز الذات، حيث تعلم الاسرة الصالحة ابنها المراهق أو ابنتها المراهقة الاعتماد على النفس في سن مبكرة، ويكون هذا التعليم بصورة مستمرة لا عرضية ونتيجة التفكير الواعي من الأباء. (راشد السهل، 1994: 275–297).

وإن أفضل سياسة تتبع مع المراهق هي سياسة احترام رغباته في التحرر والاستقلال دون إهمال رعايته وترجيهه، حيث ستؤدي مثل هذه السياسة إلى خلق حو من الثقة بين الآباء وأبنائهم من جهة، كما ستؤدي من جهة أخرى، إلى وضع خطة واضحة نحو تكيف سليم يساعد المراهق على النمو والنضح والاتزان (مسن بول وآخرون، 1995: 95-96).

وتشير دراسة (عواطف حسين صالح، 1994: 83-112) إلى الاضطرابات السلوكية للمراهقين وإلى عملية التنشئة الاجتماعية بين الآباء والمراهقين، حيث إن المراهقين ينشئون أبناءهم تماماً كما ينشئ الآباء أبناءهم المراهقين. فالترتيب الزمني هو بعد مهم في التنشئة المتبادلة، ويشير إلى التفاعل المترابط بين الوالدين وبين الطفل أو المراهق. وكلما نما الأفراد فإنهم يتطلبون طرقاً واشكالاً للارتباط بالآخرين، وهناك من لا يستطيع الاستمرار والاتزان في علاقاته خلال مرحلة الحياة، وهناك من لا يستطيع الاستمرار ويخضع للتغير في علاقاته. (عواطف حسين صالح، 1994).

ويحدث نضج للمراهق ونضج للآباء وتغيرات لجتماعية ثقافية وتاريخية، وتتضمن التغيرات في المراهقة مثل البلوغ واتساع العقل المنطقي، وتزايد الأفكار المثالية والتمركز حول الذات والتوقعات العنيفة والتغيرات في التعليم والأصدقاء والرفاق، وأخيراً الحركة نحو الاستقلال.

أما تغيرات الوالدين فهي مرتبطة بمنتصف العمر، وعدم الرضا الزوجي والأعباء الاقتصادية، وإعادة النظر في مجال العمل، ووجهة النظر المتعلقة بالوقت، والاهتمامات الخاصة بالصحة والجسم.

# 2 - المراهق والعائلة والأصدقاء:

وتشير دراسة (حسن صالح، 1985) إلى المشكلات النفسية والاجتماعية لمرحلة المراهقة وأهمية الأصدقاء في حياة المراهق، وسوف نحلل هذا المحور بنوع من التفصيل؛ فقد اشارت نسبة كبيرة من العينة (67%) إلى إعطاء المراهق الحرية الكاملة في اختيار الأصدقاء، في حين يتدخل (27%) من الأسر في طريقة اختيار المراهق لأصدقائه. (حسن صالح، 1985؛ 44-65).

ونود أن نشير هنا إلى أن أهمية الأصدقاء والرفاق وتكوين علاقات وطيدة معهم تزداد في مرحلة المراهقة؛ إذ من الصعب على المراهق أن يتخلى عن أصدقائه وزملائه الذين يضع فيهم ثقته التامة، فيفضي إليهم بما يعتمل في نفسه من خواطر واقكار ومشاعر، ويعبر لهم بكل حرية عن خططه وآماله ونزعاته. وهو في كل هذا يلقى آذاناً صاغية لكل ما يقول وقلوباً متفتحة للتوحد معه. ويعتقد المراهق أنه لا يجد فهماً كافياً من الكبار الذين يحيطون به، وأن هناك فجوة ثقافية ونفسية واجتماعية بينه وبينهم تقف حائلاً دون أن يفهموه فهماً حسناً. وتزداد أهمية الاصدقاء؛ لأن المراهقين الذين لا ينجحون في تحقيق هذا الجانب في حياتهم، يميلون إلى العزلة فيتسمون بالخجل والتهيب والانسحاب عن الجماعات ويمعنون في التفكير والتأمل، ويتأثرون بما يقومون به من أعمال نحو الأخرين وما يقوم به الأخرون نحوهم، وهم في فحصهم لمواقف الحياة العادية وتخيلهم لها يأخذون في التمركز حول نواتهم حيث يزداد هذا التمركز تعريجياً.

ويمكننا هنا أن نشير إلى دراسة (قؤاد هدية، 1994: 82–95)، وهي ترضح مصادر الضبط الداخلي والخارجي التي قد ينتج عنها مشاعر النقص والدونية، ومن ثم يلخنون في لوم أنفسهم دون أن يفعلوا ما يستوجب هذا اللوم. وعند سؤال المينة عن صعوبة التزام القوانين المنزلية وتحديد درجة استجابة المراهق للنصيحة والتوجيه تبين من العينة أن 24% من الأسر ذكرت أن المراهق يستجيب للقوانين المنزلية، في حين بين 33% من الأسر أن المراهق لا يستجيب للقوانين، و43% بينوا أن المراهق يستجيب أحياناً. وقد اتضح من العينة أن نسبة كبيرة من المراهقين قد يستجيبون للنصيحة دائماً أو معظم الأحيان.

وبود أن نؤكد هنا أن مستوى تكيف المراهق ونموه يتوقفان بدرجة كبيرة على اتجاه الوالدين والجو السيكولوجي والاجتماعي السائد في المنزل، وهو جو يختلف ويتنوع بين أسرة وأخرى، فبينما يسود الود والمحبة والتقاهم بعض البيوت، يسود العنف والصراعات والكراهية بيوتاً أخرى، وبين هذا وذلك العديد من النماذج التي تؤثر وتنعكس بشكل مباشر على المراهق وتصرفاته ومدى التزامه القوانين واللوائح المنزلية. وما دام للمنزل تأثير على سلوك المراهق، فمن الضروري لدارس المراهقة أن تكون لديه معلومات أكثر وأعمق عن أنماط المنزل، وتأثيرها على المراهقين. إن فهم طبيعة المنزل الذي يعيش فيه المراهق والدور الذي يؤبيه في تشكيل نمطه السلوكي يعد الخطوة الأولى نحو فهم المراهق وتوجيهه توجيها يحقق له التكيف السليم مع المجتمع.

وفي دراسة (قاسم الصراف، 1992: 91-129) عن مشكلات المراهقين يشير إلى ضرورة إشباع حلجات المراهق النفسية والاجتماعية؛ حيث بينت نسبة 64% من الأسر الكريتية أنها تحاول إشباع حلجات المراهق النفسية والاجتماعية، بينما تعبر نسبة كبيرة عن حيها لابنها المراهق أو ابنتها المراهقة، وقد بلغت هذه النسبة 65% من حجم العينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاسر التي تمت مقابلتها ليست من الاسر النابذة للمراهق؛ إذ إن المنزل النابذ يفتقر فيه المراهق إلى الطمائينة والتكيف، ويقطنه والدن يتتلوبان الصراعات والمشاجرات، مما يخلق نوعاً من الاستياء بين المراهقين أنفسهم وبين الاب وأبناك.

وقد انعكس ذلك في النسبة الكبيرة التي تعبر عن حبها لابنها المراهق بشكل دائم (95%) من العينة. هذا ويفتقر المنزل النابذ بدرجة كبيرة إلى العلاقات الاجتماعية الطبية، سواء بين أقراد العائلة أو بين العائلة والعالم الخارجي، وتواجه المراهق في مثل هذه العائلة ظروف صعبة؛ إذ تنكر اهتماماته ورغباته وعندما يسعى الإثارة اهتمام والديه، أو يجاهد ليؤكد نفسه فإنه يقابل بإنكار جائر وربما يعاقب بدنياً، حيث لا يحاول الأب أن يفهم ولده المراهق ولا يعطف عليه، ويشعره أنه غير مرغوب فيه (قاسم الصراف، 1992).

# 3 - استراتيجيات تعامل الأسر مع المراهق:

وبلدية ردراسة (مجدي حبيب، 1995: 98-127) إلى أساليب المعاملة الوالدية وإلى حجم الأسرة كمحددات وإلى اتباع الأسر عدة تصرفات ومنهجيات في التعامل مع المراهق، وهي كلها مؤثرات تنعكس على شخصية المراهق وتصرفاته في المجتمع؛ فمن الأسر من يتبع نظام الإخضاع والأوامر الناهية، ومنها من يتبع التسامح أو اللامبالاة، حيث يتزايد الصراع بين الاسر والمراهقين في هذه الفترة. ويمكن أن يواجه الوالدان أوقاتاً عصيبة لدفع المراهق إلى الاستقلال، والتركيز على المجالات التي يستطيع من خلالها اتخاذ قرارات ناضجة، والسيطرة في المجالات التي تكون فيها المعرفة لديه محدودة؛ حيث إن المراهق لا يبتعد ببساطة إلى عالم بعيد عن والديه، ولا شك في أن الارتباط بالوالدين يساعد المراهق على أن يصبح بعيد على المخالفة على المنافسة ويوسع عالمه الاجتماعي بطرق صحية. (مجدي حبيب، 1995).

وتشير دراسة (16-19: 16-19) إلى أهم الوسائل والطرق التي تلجأ إليها الأسر في نقل المراهق انفعالياً من دائرة المنزل إلى بيئة خارجية تمثل المجتمع الكبير بما فيه من هيئات متعددة، حيث إن المراهق عادة ما يحارب والديه من أجل أن ينطلق بكل قواه إلى الحياة الاجتماعية، فهو لا يريد المال أو المكانة وإنما يرغب في تقبل الرفاق وثقة الاصدقاء ومحبة الجنس الآخر، ومهما حلولت الأسر من طرق لإقناع المراهق، فإنها لن تستطيع أن تكسب المعركة معه. وإذا حاولت الاسرة التمسك بموقفها وكبت دواقع المراهق في الاستمتاع بحياته الاجتماعية، فإن الانتقام قد يكون شديداً، وقد يتجه المراهق نحو الجنح أو السلبية أو المرض النفسي، وقد يضع الوالدين في صورة مخجلة أمام المجتمع، (Jennifer et al., 1997).

ومن ثم بنبغي على الاسرة التي تتعامل مع المراهق أن تتوخى الحكمة والمرونة والعقلانية، وتترك للمراهق الخيار في اختيار الحياة الاجتماعية التي يريدها ما دامت ليست ضارة؛ مما يساعد على نمو المراهق نمواً سليماً ينمي شخصيته بشكل يخلق منه شخصاً يتحمل مسؤولياته، ويضع هو نفسه قراراته، ويقبل نتائجها، ويقود سلوكه بمفرده، ودون هذه المعاناة لا يحدث نمو.

ونشير هنا إلى أنه عندما يدرك المراهق أن له شخصية فريدة ذات خصائص متميزة يأخذ في خلع رداء التعلق بالوالدين وعادة التقبل السريع لأحكام أبيه أو أمه؛ إذ إن من خصائص النمو السوي للكائن الإنساني نضاله في سبيل الاستقلال بنفسه وبمصيره ومحاولته السيطرة على بيئته، فالحياة وعملية النمو تعينان على المريد من الاستقلال الذاتي والتخلص من التواكل والاعتماد على الأبوين، واكتساب وسائل جديدة لتحقيق ذلك.

ويعتبر الاحتجاج على قرارات الأب وعدم الامتثال الأعمى لسلطته من الوسائل التي يعلن بها المراهق عن نموه ورغبته في التي يعلن بها المراهق عن نموه ورغبته في التفكير بنفسه والوقوف على قدميه. وما دام المراهق يوافق على أن يتولى الآخرون تبير أمور حياته، فإنه لن يحرز تقدماً في نموه العقلي والانفعالي والاجتماعي، ولن يستطيع تحقيق ما هو في حاجة إليه من الاستقلال.

ومن جانب آخر، ينبغي على الأسرة مواجهة حاجات المراهق إلى الاستقلال الذاتي ووقايته من التمرد والإحباط بعدة طرق: منها منحه مرتباً شهرياً أو يومياً وإتاحة بعض فرص كسب المال له ومنحه الحرية في اختيار ملابسه وشرائها.

إن تكييف الأسر للتغيرات والتصرفات التي ياتي بها المراهق يتميز باليسر والسهولة إذا حرصت منذ البداية على تشجيع أطفالها على اتخاذ قراراتهم على أساس من الفهم وحسن الإدراك، وعلى إشراكهم في تدبير شؤون الأسرة، وإذا عاملتهم على أنهم أشخاص ينبغي أن يتعلموا تحمل المسؤولية نحو أنفسهم ونحو غيرهم أيضاً.

وفي مثل هذه الحالة لا بد أن يعمل الآباء على ملاءمة سلوكهم لنمو أبنائهم، وأكثر من هذا يجب على الآباء والأمهات أن يتخنوا خطوات معينة لمساعدة المراهقين في التغلب على العقبات الاجتماعية التي تقف في طريق بلوغهم الرشد، مما يعني ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بمعاونتهم على الاستقلال الاقتصادي وعلى الاضطلاع بمسؤولية تكوين أسرة خاصة بهم في المدى القريب.

ويشير (مصري حنورة، 1988: 17-26) في دراسته إلى مشكلات المراهقين بين الماضي والحاضر، ويستنتج من دراسة بعض الأدبيات أن علاقة المراهق بالأسرة وبالوالدين، (ولا تعتبر الأسرة الكويتية خارجة عن هذا الاستنتاج) قد تبدو متعارضة ومتناقضة؛ فمن نلحية يرغب المراهق في التخلص من سيطرة الأباء، ومن نلحية أبنائهم يعبرون عن حاجتهم إلى توجيه وإرشاد أكثر من جانب أبائهم. (مصرى حنورة، 1988).

وفي الواقع يريد المراهق الحرية والتوجيه معاً، إنه يود لو عومل كما يعامل الكبار وليس كما يعامل الأطفال، وفي الوقت نفسه يود الاحتفاظ بعلاقة وثيقة مع أسرته، وهذا أمر طبيعي في هذه الفترة التي ينتقل فيها المراهق من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة أن الأنوثة، ومن الممكن أن يجتاز المراهق هذه الفترة بنجاح إذا سمح له بقدر من الحرية والاستقلال وبشيء من التلييد والمساعدة إذا ما احتاج إليهما.

ويجب ألا نقلل من شأن المراهق ونستهين بقدرته، ونخطئ إذا ما ذهبنا إلى اته أصغر من أن يدبر أموره بنفسه، كما نخطئ أيضاً عندما نعتقد أنه يريد الاستقلال عن الآخرين في الحال، وأنه لا يعرف ماذا يفعل بالحرية إذا ما نالها، ومع ذلك فإنه يريد من الآخرين احترامه والنظر إليه باعتباره فرداً له حياته الخاصة والمنفصلة عن حياة أبويه، وإنه يريد الفرصة التي تتيح له الاندماج في المجتمع، ولكنه في الوقت نفسه ينشد الطمانينة التي تأتيه من شعوره بأن الكبار في أسرته يفهمونه ويجيبونه.

وتشير الدراسات إلى أن مشكلات المراهق يمكن أن تعود إلى عدة أسباب، منها:

- ظروف نمو المراهق السريعة وخصائص المرحلة التي يمر بها ومواصفاتها
   وتعقيداتها النفسية والبيولوجية والصحية.
- طريقة تربية الآباء والأمهات أنفسهم وأساليب تعاملهم الخاطئة مع أبنائهم ولفترات طويلة.
  - طريقة تعامل الآباء والأمهات وتوقعاتهم من المراهق في فترة المراهقة.
    - المدرسون وأساليبهم القديمة وطرائقهم الجامدة المملة.
- المناهج الدراسية المستوردة التي تفشل في ربط التلاميذ ببيئتهم، والتي غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن ظروف البيئة وثقافتها وعاداتها.
- الامتحانات المدرسية المتكررة وبورها الكبير في زيادة مشكلات المراهق
   النفسية وتوتراته الدلخلية وقلقه واضطرابه.

# مقاهيم الدراسة:

تشير الدراسات والأبحاث النفسية والاجتماعية إلى تميز كل مرحلة عمرية بمشكلاتها الخاصة الناجمة عن خصائص ومواصفات نمو المرحلة التي يمر بها الفرد والتي تتسبب في قلق المحيطين به في البيئة وتوترهم. حيث تشير الدراسات الخاصة بسلوك المراهقين إلى أن سلوك المراهق - نكراً كان أم أنثى - يتصف عادة بالمتاعب والمشكلات بدرجة تفوق غيره من الفئات العمرية، وبخاصة من وجهة نظر أفراد مجتمع الكبار والوالدين.

# مفهوم الأسرة:

الاسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وتقوم على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، وتعد الاسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها؛ فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، والاسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً تؤثر في غيرها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، والاسرة وحدة اقتصادية كما هي وحدة إحصائية، وهي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية (حسن مصطفى، 2004: 191).

أي إن الأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية، وهي باوضاعها ومراسيمها مؤسسة لجتماعية تتبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية (Social (كمال مرسي، 1987: 12-14).

# مقهوم المراهقة:

المراهقة لغوياً: ما الذي نقصده بالضبط عندما نقول: إن نجلنا قد وصل إلى مرحلة المراهقة، أو عندما نقول: إن فلاناً قد أصبح شاباً مراهقاً؟ ترجع لفظة المراهقة إلى الفعل العربي (راهق) الذي يعني الاقتراب من الشيء، فراهق الغلام فهو مراهق: أي قارب الاحتلام، ورهقت الشيء رهقاً قربت منه. والمعنى هنا يشير إلى الاقتراب من النضج والرشد، واصطلاح المراهقة في علم النفس يعني: الاقتراب من النضج الجسمي والمعلي واللاجتماعي، ولكنه ليس النضج نفسه، لأنه في مرحلة المراهقة بيدأ الفرد في النضج العقلي والاجتماعي والاجتماعي والاجتماعي والاجتماعي والنفسي والاجتماعي واكنه لا يصل إلى اكتمال النضج إلا بعد سنوات عديدة قد تصل إلى 9 سنوات. (عبدالرحمن سليمان، 1997: 21-68).

أما الأصل اللاتيني للكلمة فيرجع إلى كلمة "Adolescere"، وتعني التدرج نحو النضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي والعاطفي أو الوجداني أو الانفعالي. ويشير ذلك إلى حقيقة مهمة، وهي أن النمو لا ينتقل من مرحلة إلى مرحلة فجأة، ولكنه تدريجي، ومستمر ومتصل، فالمراهق لا يترك عالم الطفولة ويصبح مراهقاً بين عشية وضحاها، ولكنه ينتقل انتقالاً تدريجياً، ويتخذ هذا الانتقال شكل نمو وتغير في جسمه وعقله ووجدانه، فالمراهقة تعد امتداداً لمرحلة الطفولة، وإن كان هذا لا يمنع من امتيازها بخصائص معينة تميزها من مرحلة الطفولة. (كاميليا عبدالفتاح، 1992: 77—87).

كما أن المراهقة تشير إلى تلك الفترة التي تبدأ من البلوغ الجنسي "Puberty"، وهكذا يعرفها ساتفورد: فالمراهقة إنن تشير إلى فترة طويلة من الزمن، وليس إلى مجرد حالة علرضة زائلة في حياة تشير إلى فترة طويلة من الزمن، وليس إلى مجرد حالة علرضة زائلة في حياة الإنسان، فهي مرحلة انتقال من الطفولة إلى الرجولة، وعلى كل حال يجب فهم هذه المرحلة على انها مجموعة من التغيرات التي تحدث في نمو الفرد الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي، ومجموعة مختلفة من مظاهر النمو التي لا تصل كلها إلى حالة النضح في وقت ولحد، وهكذا يعرفها «إنجلسن» بأنها مرحلة الانتقال التي يصبح فيها المراهق رجلاً، وتصبح الفتاة المراهقة امراة، ويحدث فيها كثير من التغيرات التي تطرأ على وظائف الغدد الجنسية والتغيرات العقلية والجسمية. (Larry, 2001: 51-52)

وتتميز مرحلة المراهقة بتنوع المشكلات ويتعددها؛ حيث يجب الإسراع في التخلص منها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومقابلتها بأساليب مقبولة ومعقولة من جانب المراهقين وجماعاتهم الخلصة حتى يكون المراهق نلجحاً في حياته المقبلة منسجماً مع عائلته ومجتمعه. ويمكن أن ينظر إلى المراهق على أنه شخص يسبب المشكلات لنفسه والمجتمعه، ونلك لكونه شخصاً غير متكيف مع دوره الجديد في الحياة مضطرب.. قلق متردد.. متمرد عنيد.. عنيف عدواني.... إلخ. إن هذه التصرفات والخصائص في شخصية المراهق تسبب له كثيراً من المشكلات والمتاعب التي على اثرها يشعر بعدم الرضا النفسي وعدم التمتع بالسعادة، ويجعلنا نحكم على المركه وتصرفاته بالانحراف وعدم التوافق.

وتتفاوت المشكلات والتحديات التي يعانيها المراهق من حيث النوع والدرجة والحدّة والشدّة والخطورة والأهمية؛ فمنها على سبيل المثال السهل البسيط الذي يتمكن المراهق من مولجهته بنفسه والتغلب عليه وحده، ومنها ما يكون معقداً متشابكاً في جنوره ويستلزم تدخلاً إيجابياً سريعاً من الكبار المحيطين به لمساعدته والاخذ بيده إلى التغلب عليها، ومنها ما يكون أشد خطورة، ويتطلب تدخل المختصين في علم النفس والإرشاد والتوجيه النفسي والاجتماعي لاكتشاف حقيقة أسباب هذه المشكلات والبحث في الطرق والاستراتيجيات المفيدة للتخلص منها (Arthur et al., 2000: 17-18).

وتصنف المشكلات والتحديات التي يولجهها المراهق إلى عدة أنواع، منها

التحديات والإشكاليات العرضية المؤقتة، ومنها ما هو دائم مزمن يلازم المراهق طوال حياته ولا يملك إلا التكيف معه، وتتفاوت ربود فعل المراهق واستجاباته بحسب طبيعة المشكلات التي يواجهها وبحسب تكوينه الشخصي والنفسي وظروفه البيئية والاجتماعية. (سعدية بهدار، 1980: 24-25).

إن المشكلات العامة لفترة المراهقة يمكن أن تضم جميع المشكلات التي كانت قد واجهت المراهق في طفولته، والتي لم ينجح في التغلب عليها أتذاك، وفشل في الوصول إلى حلول لها، حيث تعود إلى الظهور مرة أخرى خلال فترة المراهقة.

أما المشكلات الخاصة بفترة المراهقة فتضم المشكلات التي تظهر عادة خلال فترة المراهقة نتيجة للتغيرات الجسمية والفسيولوجية التي يتعرض لها المراهق في هذه المرحلة، والتي تؤكد الدراسات أن مشكلات المراهقين يكون لها علاقة قوية ومباشرة بالخصائص الجسمية والنفسية والاجتماعية والعقلية لنموهم فيها، والتي يتعرضون لها عادة في رحلتهم من الطفولة إلى الرشد. (الن كاترين، 2000: 77).

وقد اختلف علماء الخدمة الاجتماعية في تصنيف مشكلات فترة المراهقة وتقسيمها باختلاف الأطر المرجعية التي نسبوا وربوا إليها تصنيفاتهم، فمنهم من اهتم بالمراهق نفسه، وجعل منه إطاراً مرجعياً نسب إليه جميع مشكلات المرحلة التي قسمها بنلك إلى مشكلات جسمية صحية، ومشكلات عقلية نفسية، ومشكلات اجتماعية خلقية، والظروف البيئية للمراهق (Adloescent) (رمضان القذافي، 2000: 104).

وتعددت المسميات للمشكلات التي يتعرض لها المراهق والأطر المرجعية التي تعود إليها المشكلات التي تواجهه، ولكن يبدو من الملاحظة لعينة هذا البحث أن المشكلات التي يتعرض لها المراهق تعود بشكل كبير إلى تأثير المشكلات الأسرية والمدرسية والدراسية والاجتماعية التي يتعرض لها وبنسب متفاوتة. (عادل عبدالله، 1991: 24).

وتختلف أسباب المشكلات التي يعانيها المراهق الكويتي وإن تشابهت أعراض المشكلة، حيث تختلف من مراهق إلى آخر باختلاف تكوينه النفسي ووضعه الاجتماعي وظروفه الشخصية واتجاهاته الذاتية وما إلى نلك.. مما ينتج عنه استحالة اقتراح حل واحد لجميع الصعوبات التي يولجهها المراهقُ بل لا بد من الوقوف على الظروف الخاصة بكل حالة على حدة وتشخيص الظروف البيئية والاجتماعية والشخصية والمادية والنفسية لكل مراهق (سمية عبدالله، 1988: 100-103).

### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على النمط الاستطلاعي مستخدمة منهج المسح الاجتماعي بالعينة مع استخدام أداة رئيسة تتمثل في الاستبانة التي صممت خصيصاً لتحقيق أغراض الدراسة، وتتناول جميع المحاور التي سبق أن أشارت إليها الدراسة. هذا وقد استعانت الدراسة بأساليب التحليل الإحصائي لعرض النتائج التي تم التوصل إليها وتقسيرها.

### عينة الدراسة:

وضعت مجموعة من الضوابط لاختيار عينة الدراسة، من أهمها:

- 1 أن تكون الأسر مجال الدراسة متضمنة لأبناء مراهقين من الجنسين.
  - 2 أن تمثل هذه الأسر جميع محافظات الكويت.
  - 3 أن تمثل الأسر المختارة البيت الكويتي بتقاليده وعاداته.
  - 4 أن تكون العينة المختارة وفقاً للأسس العلمية والمنهجية.

وفي ضوء تلك الضوابط ومن خلال الاسترشاد بالدراسات السابقة ومعدلات لختيار العينة فقد حددت مفردات هذه الدراسة في (292) أسرة كويتية، اختيرت بالأسلوب العشوائي حتى يمكن أن تمثل جميع مناطق الكريت.

#### أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهدافها مثل المقابلة، التحليل الإحصائي، الملاحظة، هذا إلى جانب الأداة الرئيسة وهي الاستبانة التي صممت خصيصاً لتلك الدراسة، وروعي في تصميمها الاسس المنهجية والعلمية. هذا، وتضمنت هذه الاستبانة المحاور التالية:

## 1 – محور التعامل مع المراهق:

- هل تنتقد المراهق في تصرفاته؟
- هل تثق في المراهق أو تراقبه في تصرفاته؟
- هل تكاشف المراهق وتشاركه مشكلاته البسيطة؟
  - هل تمتدح المراهق إذا قام بعمل جيد؟
- هل توفر للمراهق كل ما يطلبه حتى إذا لم تكن مقتنعاً به؟

- هل يميل المراهق لك ويحكى لك أسراره؟
- هل تنمي في المراهق مهارة الاعتماد على النفس؟
- هل تتعارض آراؤك مع آراء ابنك المراهق أو ابنتك المراهقة؟
  - هل تتعامل مع المراهق بتسلط؟
  - هل توفر مكاناً خاصاً للمراهق للمذاكرة والقراءة؟
    - -- هل تضايقك قراءة المراهق لكتاب عاطفي؟

#### 2 - محور المراهق والعائلة:

- هل توجد مشكلات بين ابنك المراهق أو ابنتك المراهقة والعائلة؟
  - هل تعتمد الأسرة على المراهق في أداء بعض المهام؟
    - هل تسمح الأسرة للمراهق باختيار الأصدقاء؟
      - هل يلتزم المراهق قوانين الأسرة المنزلية؟
    - مل يستجيب المرامق لنصيحة الأسرة وتوجيهها؟
  - هل تشبع الأسرة حاجات المراهق النفسية والاجتماعية؟
    - هل تعبر الأسرة عن حبها للمراهق؟

#### = 3

- ما الأسلوب الأمثل للتعامل مع ابنك المراهق؟
- هل تعامل الصبى المراهق بأسلوب يختلف عن معاملة البنت؟
  - هل تعامل المراهق بحرية مطلقة أو تراقبه في تصرفاته؟
    - كيف تنمى العلاقة بين المراهق ولخوانه؟
- هل تشجع تنمية مهارات المراهق الخارجية وتقوية شخصيته وتركه ليتعامل مع الآخرين؟
  - هل تحل النزاعات الأسرية بعيداً عن المراهق أم في وجوده؟
    - هل تشارك المراهق في اتخاذ القرارات التي تهم الأسرة؟
  - هل يميل المراهق إلى الأب أو الأم إذا تعرض لمشكلة ويريد حلاً؟

# نتائج الدراسة الميدانية:

يبين جبول (1) الأساليب التي تتبعها الأسر الكريتية في التعامل مع المراهق واستراتيجياتها في حل المشكلات والصعوبات التي تواجه المراهق؛ حيث تتبع نسبة 50% من العينة أسلوب الحوار والنقاش والإقناع في تعاملها مع المراهق، بينما تلجأ نسبة 17,1% إلى إعطاء تعليمات محددة مع ثقتها بالمراهق، وتتعامل نسبة 22,6% من العينة مع ابنها المراهق أو لبنتها المراهقة بنوع من الصبر، وتستعمل نسبة قليلة أسلوب الثواب والعقاب في تعاملها مع المراهق، حيث لا تتجاوز هذه النسبة 10,3% من حجم العينة.

وتشير الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين المراهق والأسرة إلى أن الأسرة يجب أن تكون على اطلاع وعلم بالمكان الذي يقضي فيه أبناؤهم المراهقون وقت فراغهم وعلى معرفة بزملائهم، ولكنهم يحسنون صنعاً أو اقتصروا في تحرياتهم ونقدهم على المسائل المهمة، تاركين المسائل البسيطة – كلما أمكن نلك – بين أيدي المراهقين أنفسهم، على أمل أن تدريبهم السابق ونضجهم في أحكامهم، سوف يتغلب في النهاية. ويحتاج الفرد المراهق إلى إعطائه فرصة لممارسة نشاطاته الخاصة واعتماد الحوار والنقاش المنطقي معه ممزوجاً بالثقة، وهذا يعني أن الخاصة ويرغب في أن يكتشف ذاته الخاصة به، المتميزة عن أسرته، فإذا كان الوالدان يريدان أن يسعيا دائماً إلى التحكم في نشاطه، أو يبغيا أن يمتعا نفسيهما بمشاركته العمل، ويرغبا في العمل على تسليته رغماً عنه فإنهما يحطمان جهوده التي يبنلها في سبيل اكتشاف نفسه.

جدول (1) الأسلوب الأمثل في التعامل مع المراهق

الأسلوب	التكرار	النسبة
عوار والنقاش	146	%50
طاء قواعد محددة مع الثقة	50	%17,1
طاء الحب والصداقة مع الصبر	66	%22,6
واب والعقاب	30	%10,3
دی	-	-
المجموع	292	%100

وتعامل نسبة كبيرة من الاسر كما يتضح من جدول (2) المراهق الابن معاملة تختلف عن المراهقة؛ وذلك نظراً للتفاوت بين الذكر والأنثى في كثير من القضايا التي تعدها الاسرة مهمة، حيث أشار 72% من العينة إلى أنهم يعاملون الابن المراهق بأسلوب يختلف عن الابنة المراهقة، في حين يعامل 9% من العينة كلا الجنسين بالطريقة نفسها، وامتنع 19% عن الإجابة عن هذا السؤال.

جدول (2) مدى اختلاف أسلوب معاملة كل من الفتى والفتاة

النسبة	التكرار	الأسلوب
%72	210	نعم
%9	27	У
%19	55	أخرى
%100	292	المجموع

ويتبين من جدول (3) أن نسبة 55% من العينة تعطي المراهق حرية التصرف في شؤونه، وتشجع على أسلوب المواققة مع المراهق وتشجيعه على حرية التصرف والاستقلالية والاعتماد على النفس، في حين أكد 45% من العينة وقوفهم ضد إعطاء المراهق حرية التصرف، وأنه يجب مراقبته والحد من حريته في اتخاذ القرارات.

جنول (3) مدى منح المراهق حرية التصرف في شؤون حياته

النسبة	التكرار	الأسلوب
%55	160	مع
%45	132	ضد
%100	292	المجموع

وقد أوضحت النسبة العالية التي تعطي المراهق حرية التصرف أنها مع هذه الحرية بسبب العديد من العوامل التي تنمي شخصية المراهق وتعطيه الحرية والأمان، وقد بلغت هذه النسبة 27%، في حين بلغت نسبة تدعيم قدرة المراهق على الاعتماد على النفس 17%، ويمكن أن تسهم الحرية في نضوح المراهق وتصرفاته بشكل آكثر توازن، وهو ما يتضح من جدول (4).

جنول (4) الرأي تجاه إعطاء المراهق حرية التصرف

النس	التكرار	الأسلوب		
627	80	حتى يشعر بالحرية والأمان		
617	51	الاعتماد على النفس		
626	75	ضد عدم النضج		
619	52	سوء استغلال الحرية		
611	34	أخرى		
100	292	المجموع		

أما فيما يتعلق بأقضل الطرق لتنمية التعامل وحل المشكلات بين المراهق وإخوته في البيت الكريتي فتشير البيانات من الاستبانة والنتائج المنونة في جدول (5) إلى أن نسبة كبيرة من العينة تفضل الاحترام والمحبة المتبائلة بين الإخوة بنسبة 56%، ثم المساواة في التعامل بنسبة 16%، وتعمل نسبة 28% من الأسر على تنمية روح التعاون والتبائل بين الإخوان.

جدول (5) طرق تنمية العلاقة بين المراهق وإخوته

النسبة	التكرار	الأسلوب
%56	164	الاحترام والمحبة المتبائلة بين الإخوة
%16	47	المساواة في التعامل
%28	81	التعاون والتبادل بين الإخوان
%100	292	المجموع

وتقوم نسبة كبيرة جداً من الأسر الكويتية على تشجيع هوايات ابنائها المراهقين للعمل داخل المنزل وتنمية مهاراتهم (95%)، مما يعكس اهتمام هذه الأسر بتطوير أبنائها المراهقين ومساعدتهم والبعد بهم عن أية مشكلات خارجية، وبتعميق ثقتهم بانفسهم من خلال المهارات الداخلية والخارجية، ويتضم نلك في النسب الموجودة في جدول (6).

جنول (6) الرأي نحو تشجيع المراهق على تنمية هواياته في المنزل أو خارجه

النسبة	التكرار	الأسلوب	
%95	276	نعم	
%4	13	Y Y	
%1	3	أخرى	
%100	292	المجموع	

وقد لاحظ الباحث أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية تحاول حل مشكلاتها بعيداً عن أعين المراهقين أو في وجودهم، ولا تفضل مشاركتهم في هذه المشكلات رغبة منها في توفير الجو الملائم للمراهق، حيث أعرب 61% من العينة عن رغبتهم في مناقشة المشكلات الاسرية بعيداً عن أعين المراهقين، ويعمل فقط 16% من الاسر المينة على إشراك المراهق في النزاعات الاسرية، في حين يحل 22% من الاسر مشكلاتهم في وجود المراهق. ونود أن نؤكد أن إشراك المراهق في التحديات والصعوبات التي تولجه الاسر ربما لن يكون سيئاً، وذلك بحسب المشكلة أو التحدي بولجه الاسرة – انظر جدول (7).

جدول (7) مناقشة النزاعات الأسرية بعيداً عن المراهق أو في وجوده ومشاركته

النسبة	التكرار	الأسلوب		
%61	177	مناقشة النزاعات بعيداً عن المراهق		
%16	47	مناقشة النزاعات في وجود المراهق		
%22	64	مناقشة النزاعات بمشاركة المراهق		
%1	4	الخرى		
%100	292	المجموع		

وتعمل نسبة كبيرة من الأسر الكويتية التي شملتها الاستبانة على تنمية روح القيادة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات لدى المراهق؛ حيث أشارت نسبة 89% من العينة إلى أنها تشرك المراهق في تحمل المسؤولية وفي عملية التخطيط للمنزل واتخاذ القرارات الموضوعية للمشكلات والتحديات التي تواجه المنزل، وهذا ما

يتضح من جدول (8)، وقد أشارت نسبة ضئيلة بلغت 9% إلى أنها لا تشرك المراهق في عملية اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

جنول (8) مشاركة المراهق في اتخاذ القرارات وتعليمه تحمل المسؤولية

النسبة	التكرار	الأسلوب
%89	261	نعم
%9	26	Y
%2	5	لخرى
100	292	المجنوع

وأخيراً يبين جدول (9) أن المراهق يميل إلى جانب الأم اكثر من الأب، حيث يدل ذلك على أن الأم ربما تتعاطف مع التحديات والمشكلات التي يعانيها المراهق، مما يجعلها الملاذ الأول له، وتميل نسبة 52% من العينة إلى جانب الأم، في حين يتجه 16% إلى الأب، ويتجه 25% من المراهقين إلى الأب والأم معاً للمساعدة في حال ثقتهم بالطرفين.

جنول (9) ميل المراهق في حل مشكلاته

النسبة	التكرار	الأسلوب			
%52	150	الأم			
%16	48	الأب			
%32 94		الاثنان معاً			
100	292	المجموع			

#### مستخلصات الدراسة:

1 – فيما يتعلق بالمحور الخاص بنقد المراهق في تصرفاته فقد بلغت نسبة العينة التي تنقد المراهق في بعض عاداته 61.30%، بينما أشار 31.50% من العينة إلى أنهم ينتقدون بناتهم المراهقات أحياناً، وأوضح 9% من العينة أنهم لا ينتقدون تصرفات أبنائهم المراهقين، وهو ما يعني أن ما يقارب 93% من العينة إما ينتقدون

بشكل دائم أو أحياناً، وهذا يؤكد حرص الأهل على مصلحة الابن أو البنت في عمر المراهقة(\*).

2 – أشارت نسبة 50% من العينة إلى أنها تثق بابنها المراهق أو ابنتها المراهق أو ابنتها المراهق أو ابنتها المراهقة دائماً، في حين أشار 37% من العينة إلى أنهم يثقون أحياناً، ولا يثق 13% من العينة بأبنائهم المراهقين. ويمكن أن يستنتج الباحث أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية تنتقد أبناءها وتثق بهم؛ مما يدل على اتجاه إيجابي بين المراهق والأسرة.

3 – فيما يتصل بمحور مكاشفة المراهق وإشراكه في المشكلات البسيطة التي يتعرض لها الآب أو الآم فقد بينت نسبة قليلة من الأسر – وهي 17% – أنها تكاشف المراهق في مشكلاتها؛ مما يعني أن الأسر لا ترغب في إشغال المراهق في قضايا قد تؤثر عليه سلباً في دراسته العلمية أو في طريقة حياته الاجتماعية.

4 – إن من أهم المشكلات التي يتعرض لها المراهق في حياته اليومية والتي تحول بينه وبين التكيف السليم هي علاقة المراهق بالراشدين، وعلى وجه الخصوص الآباء، حيث يأتي السؤال الثالث عن نوعية العلاقة بين العائلة والمراهق وبين المراهق والآخرين. وتشير الدراسات الاجتماعية إلى مكافحة المراهق التحريجية للتحرر من سلطات الراشدين، ومن ثم ليصل إلى مستوى الكبار من حيث المركز والاستقلال.

5 – أشارت نسبة قليلة (17%) إلى أن المراهق يعتمد عليها بشكل أساسي، في حين بينت 83% من العينة أن المراهق لا يعتمد عليها دائماً أو أحياناً، وبينت 88% من العينة أنها من النوع غير المتسلط في اتخاذ القرارات مع أبنائها المراهقين. ويشير رفاه معظم الاسر وبخلها العالي إلى مقدرة 85% من الاسر على توفير مكان هادئ للدراسة والمذاكرة في المنزل.

6 - يولجه المراهق المرة تلو الأخرى برغبة أكيدة من الآباء في تبعية الطفل لهم، وفي كثير من الأحيان يتدخلون في شؤونه الخاصة، فينهالون عليه بالسئلة من هذا النوع، أين كنت؟ ومع من تذهب؟ وما الذي استمعت له في الراديو؟ وماذا تعمل في الإنترنت... إلخ، ولكن الملاحظ في العينة أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية

<sup>(\*)</sup> لمزيد من التفصيلات الإحصائية انظر الملحق (١).

التي تمت مقابلتها تولي مدح المراهق وتشجيعه اهتماماً كبيراً: حيث أجاب 68% من العائلات يمتدحون أبناءهم العينة بانهم يمتدحون أبناءهم أحياناً؛ مما يعني الاهتمام الكبير بتشجيع المراهق وزرع بذور الثقة في نفسه وحثه على مزيد من العطاء.

7 – كشفت نتائج الدراسة أن 85% من العينة ترفض الرضوخ لطلبات المراهق غير المقنعة مما يتحتم معه ضرورة تدريب المراهق على طلب المعقول والانتقاء والشفافية في الطلبات التي يتقدم بها للوالدين بالتزامن مع ضرورة تدريب المراهق على تقبل الرفض من الطرف الآخر حتى وإن كان الوالدين، ولتعزيز ميل المراهق إلى الأب والأم أجاب 93% من العينة بأن المراهق يميل إليهما دائماً وأحياناً، وذلك لأن المنزل الصالح يتعرف حاجة المراهق إلى الاستقلال وصراعاته من أجل التحرر ويساعده ويشجعه بقدر الإمكان، ويتبح له الفرص والوسائل ويشجعه على تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل. وهذا الفهم لمركز المراهق ينمي الحب لنيه وميوله نحو الوالنين، حيث إنه محصول سنوات من الاستقلال التدريجي المتزايد وإبراز الذات. إن الأسرة التي ترسم الخطط لمراهقها ليتعلم الاعتماد على النفس في سن مبكرة، وتعمل أحسن ما في وسعها لتأكيد نضجه فإن هذا الفرد يصبح قريباً منها ويحبها. كما تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن أحسن سياسة تتبع مع المراهق هي سياسة احترام رغبته في التحرر والاستقلال دون إهمال رعايته وتوجيهه، إن مثل هذه السياسة ستؤدى، من جهة إلى خلق جو من الثقة بين الآباء وأبنائهم، كما ستؤدى من جهة أخرى إلى وضع خطة وأضحة نحو تكيف سليم يساعد المراهق على النمو والنضج والاتزان.

8 – فيما يتعلق بحرية المراهق في المنزل وتعاطيه مع الكتب والقراءات الخارجية تشير العينة إلى أن نسبة قليلة من الأسر الكريتية (23%) تنزعج عند قراءة المراهق كتاباً عاطفياً أو خارجياً، في حين أشار 76% من العينة إلى عدم اهتمامهم لقراءة ابنهم المراهق أو ابنتهم المراهقة وحرية التصرف وقراءة الكتب الخارجية. وتحد الأسر طريقة لباس المراهق وطريقة قص شعره؛ حيث تتنخل 80% من العائلات في طريقة اللباس وقص الشعر ويندرج نلك تحت كون معظم هذه الاسر مسلمة ومحافظة على العائات والتقاليد الكويتية في اللباس وارتداء الملابس. وتراقب معظم الإسر أبناءها المراهقين بشكل دائم وبنسبة تصل إلى 79% مما يؤكد المحافظة على المراهق والحرص عليه وعدم تركه دون رقيب أو حسيب.

9 - تبين التحليلات الميدانية حرص الآباء والأمهات على حضور المجالس المدرسية للأطلاع على أمور الطالب المراهق أو الطالبة المراهقة، حيث أشار 65% من العينة إلى حضورهم الدائم للأطلاع على شؤون المراهق بينما يحضر 23% من الآباء والأمهات المجالس المدرسية أحياناً. وقد أشار 38% من العينة إلى طبيعة علاقة المصارحة بينهم وبين أبنائهم بشكل مستمر و47% إلى مصارحة في بعض الأحيان، والمصارحة بين المراهق والأهل مهمة جداً في مساعدة المراهق على حل مشكلاته والتخفيف عنه في حال تعرضه لموقف لا يستطيع معه التصرف بشكل سليم.

10 – وجد أن البيت الذي يساعد المراهق في حل مشكلاته بعد نمونجاً من نماذج المنازل الديمقراطية أو يعد عاملاً من عوامل التكيف الطيب، حيث تقوم سياسة مثل هذا المنزل على الحرية والديمقراطية، فالأبوان يمترمان فردية المراهق، ولا يفرضان أية سلطة في توجيهه، ويساعدانه في حل المشكلات التي يتعرض لها.

11 - إن الآباء الديمقراطيين يعملون جهدهم لإعطاء المراهق كل المعلومات التي يريدها والتي يحتلجها حتى يمكن أن يحسم قراراته بعد معرفة كافية للحتمالات والنتائج المختلفة، وهذه الوسائل تعمد لأن تعطي المراهق حرية متزايدة واختياراً أوسع ومعلومات آكثر. إن المراهق الذي يعيش في منزل من هذا النوع لديه وقت أسهل للعمل حيث يتم لحترام شخصية المراهق في المنزل. وقد انعكست ديمقراطية التعامل مع المراهقين في البيوت الكويتية في النسبة العالية من الآباء والأمهات الذين أجابوا بأن أبناءهم يستطيعون أن يعارضوهم، حيث أشار 26% من العينة إلى أنهم يجدون معارضة من أبنائهم، بينما أوضح 66% من الآباء والأمهات أنهم يولجهون معارضة من المراهق في أحيان عديدة، ويتقبلون ذلك ويتعاملون معه.

12 - أوضحت نسبة كبيرة من العينة (62%) أن المراهق يواجه مشكلات مع إخرته في المنزل حيث ينعكس ذلك في المشاحنات والنزاعات التي تحدث بين الإخوة. ونود القول هنا إنه يوجد العديد من العوامل البيئية التي يمكن أن تظهر في بيت المراهق وتؤثر على درجة تكيفه ونزعاته مع أقرائه، وبعض هذه العوامل يتصل بالجو السائد في المنزل، والبعض الآخر عوامل لها علاقة بالمركز الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ثم هناك عوامل لخرى تؤدي دوراً في حدة هنه المشاحنات والصراعات مثل ترتيب المراهق ووضعه في العائلة والاختلافات في الجنس وتغيير الموطن.

#### الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف البحثية التي تمثلت في محاولة الباحثين تقويم العلاقة بين تصرفات الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (الذكور والإناث)، والبحث في نوعية العلاقة بين الأسرة والمراهق واستقراء تأثير نقد الأسرة أو ثقتها بابنها المراهق أو لبنتها المراهقة على تصرفاتهما. وكذلك دراسة تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نوعية الأسر، وتحديد نوع التعامل الأمثل بين الأسرة والمراهق من واقع الخبرة في الحياة وانعكاسات نلك على تصرفاته، وتوضيح أثر النزاعات الأسرية على المراهق والأثر الإجابي المنبثق عن إشراكه في اتخاذ القرارات.

وقد لاحظ الباحث أن عينة الأسر الكويتية (292 أسرة من مختلف المحافظات) تتبع في تعاملها مع المراهق أسلوب المنزل الديمقراطي الذي يخلق مراهقة تستطيع أن تتحمل التبعات وتمارس أعباء الحياة، مراهقة مستنيرة قلدة على التفكير السليم والتعاون وتحمل المسؤولية والنهوض بالمجتمع حيث تسود معظم الأسر العلاقات الطبية، مما يساعد المراهق على الصراحة وحل مشكلاته قبل أن تتفاقم. إن أي معاملة تقوم على التسامح المعقول تجعل تكيف المراهقين أسهل تحقيقاً؛ لأن هذا الأسلوب في المعاملة يعطي المراهق الشعور بالأمن الحقيقي، ويخلق له جواً يستطيع فيه أن يتجه نحو الاستقلال الشخصي والتحرر التدريجي.

وتتبع نسبة كبيرة من العينة العشوائية عدة أساليب في التعامل مع المراهق منها أسلوب الحوار والنقاش والإقناع في تعاملها أو إعطاء تعليمات محددة مع ثقتها بالمراهق، وتتعامل بعض الأسر بنوع من الصبر، وتستعمل نسبة قليلة أسلوب الثواب والعقلب في تعاملها مع المراهق حيث لا تتجاوز هذه النسبة 10% من حجم العينة. وتعامل نسبة كبيرة من الأسر المراهق الابن معاملة تختلف عن المراهقة؛ وذلك نظراً للتفاوت بين الذكر والانثى في العديد من القضايا التي تعدها الاسرة مهمة.

وقد دل التحليل على أن نسبة كبيرة من العينة (55%) تعطي المراهق حرية التصرف في شؤونه، وتشجع على أسلوب المراقبة معه وحرية التصرف والاستقلالية والاعتماد على النفس، وتقول هذه النسبة إن الحرية المراقبة يمكن أن تنمي شخصية المراهق، وتعطيه الحرية والامان، وتدعم قدرته على الاعتماد على نفسه، حيث تسهم في نضوج تصرفاته وتحقيق توازنه.

أما فيما يتعلق بأفضل الطرق لتنمية التعامل وحل المشكلات بين المراهق وإخوته في البيت الكويتي، فتشير البيانات من الاستبانة والنتائج إلى أن نسبة كبيرة من العينة تفضل الاحترام والمحبة المتبادلة بين الإخوة، وقد بلغت هذه النسبة 56%.

وتقوم نسبة كبيرة جداً من الأسر الكويتية (95%) على تشجيع هوايات أبنائها المراهقين للعمل دلخل المنزل وتنمية مهاراتهم، وهو ما يعكس اهتمام هذه الأسر بتطوير أبنائها المراهقين ومساعدتهم والبعد بهم عن أية مشكلات خارجية وتعميق ثقتهم بأنفسهم من خلال المهارات الداخلية والخارجية.

وقد لاحظ الباحث أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية تحاول حل مشكلاتها بعيداً عن أعين المراهقين أو في وجودهم ولا تفضل مشاركتهم في هذه المشكلات رغبة منها في توفير الجو الملاثم لهم، وتعمل نسبة كبيرة من الأسر الكويتية التي شملتها الاستبانة على تنمية روح القيادة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات لدى المراهق. ويمكن القول: إن نتائج هذا البحث بلت على أن معظم الأسر الكويتية تتفهم ما يعاني المراهق في المنزل وتحاول جاهدة للحيلولة دون تفاقم أية مشكلات قد يواجهها، فتتدخل بالتشجيع والدعم وتوفير الجو المناسب وإعطاء قسط وافر من الحرية له لمساعدته في بناء شخصية سليمة وقوية تخدم المجتمع الكويتي وتعمل على تطويره وتقدمه.

#### المراجع:

- ألن، كاترين (2002). الاضطرابات السلوكية للأطفال والمراهقين. ترجمة عادل عبدالله محمد، القاهرة، دار الرشاد.
- جمال السيد تقاحة (1994). فبعاد مصعر الضبط لدى المراهقين الجائحين والأسوياء. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع31.
- حسن صالح (1985). دراسة المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الطلبة المراهقين بدراة الكريت. مج**لة التربية،** دولة الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 3(14): 44—62.
- حسن مصطفى عبدالمعطي (1994). المناخ الأسري وشخصية الأبناء. القاهرة: مكتبة دار القاهرة، الطبية الأولى
- راشد السهل (1994). (اتجاهات المراهقين نحو تممل المسؤولية الشخصية والاسرية في نولة الكويت). مجلة إرشاد النفس، مركز الإرشاد النفسي، جمهورية مصر العربية، 2(3): 297-275.

- رمضان محمد القذافي (2000). علم نفس الطفولة والمراهةين. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
  - سعيدة بهدار (1980). «سيكولوجية المراهقة». الكويت: دار البحوث العملية.
- سمية عبداللطيف عبدالله (1988). دور التربية الحنيثة في علاج مشكلات الأسرة المعاصرة. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، 857.
- عابل عبدالله محمد (1991). لتجاهات نظرية في سيكولوجية نمو الطفل المراهق. القامرة: مكتبة الانحاق المصرية.
- عبدالرحمن سليمان (1997). نمو الإنسان في الطقولة والمراهقة: (الأسس النظرية المراحل والمشكلات). القامرة، مكتبة زهراء الشرق.
- عواطف حسين صالح (1994). التنشئة الوالدية وعلاقتها بفاعلية الذات لدى المراهقين من الجنسين. مجلة كلية التوبية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ع24: 83–112.
- فؤاد محمد هدية (1994). دراسة لمصدر الضبط: (الدلخلي والخارجي) لدى المراهقين من الجنسين. مجلة علم النفاس، القاهرة: الهيئة المصرية العامة الكتاب، 8، ع32: 82-95.
- قاسم علي المحراف (1992). مشكلات المرافقين واستراتيجيتهم في التوافق معهما: دراسة مسحية مقارنة منن نقافتين مختلفتين. مكتب التربية الحربية لدول الخليج، الرياض، 13(44).
- كاميليا عبدالفتاح (1999). المراهقون واساليب معاملتهم. القامرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيم،
- كمال إبراهيم مرسي (1987). علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة. مجلة العلوم الاجتماعية، ع15 م(4): 12-14، دولة الكويت.
- مجدي عبدالكريم حبيب (1995). أساليب المعاملة الوالنية وججم الأسرة كمحندات مبكرة لتطرف الأبناء واستجلباتهم. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، (39).
- مسن بول، جون منت (1995). أ*سس سيكولوجية الطفولة والم*راهقين. ترجمة د. أحمد عبدالعزيز سلامة، 2001، مكتبة الفلاح.
- مصري حنورة (1988). مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل. مجلة العلوم الاجتماعية، 16، (1): 17–26، دولة الكويت.
- Arthur, E; Hepworth, D & Larsen, J. (2000) The Adolescent psychotherapy treatment planner. Wiley, John & Sons, cva.
- Jennfet, F; Mark, V. & Mizrahi. (1997) Narrative, Therapy with children and their families, N.Y.: Norton - W.W & company.
- Larry. B. (2001) Case studies in child adolescent. New York: Association of Professional Technical Reference.

قدم في: فبراير 2005 أجيز في: فبراير 2006

# A Quantitative Analysis of the Relation between the Family and Adolescent Behavior

(An Exploratory Study on Sample Kuwaiti Families)

Saleh Lairi

The aim of this study is to analyze and evaluate the behavioral relation between the Kuwaiti family and its adolescent children (boys and girls). The study addresses the type of treatment adolescents receive from their families, and extrapolates the influence of criticism or trust of families on their children. It also explores the influence of family treatment by identifying the type of families adolescents grow up in. A questionnaire designed for this purpose was distributed over a sample of 292 Kuwaiti families. Results show that the treatment of most families is that of encouragement without much interference in the adolescents' private affairs, and a desire to find solutions for problems or challenges children are likely to face. The results further show that passive or negative treatment usually reflects poorly on youths' behavior and may engender undesirable problems and complications; whereas positive treatment helps towards a safe and secure passage through adolescence. The study further proved that granting freedom and support to adolescents, encouraging them to practice their hobbies at home and outside in a safe community, contributes towards the formation of sound and confident personalities. The study finally alerted against familial disputes and arguments, pointed out their negative repercussions on the adolescent, and advised that such differences be settled away from the adolescent. It also stressed the positive value of consulting the growing youths and involving them in decision making as a kind of training that would encourage them to shoulder responsibilities later on in their lives.

Keywords: Kuwaiti family, Adolescents, Family treatment, Decision making Practices.

<sup>&</sup>quot; Ministry of Public Health, Kuwait.

# توزع المدن السعودية 1425هـ/ 2004م

رمزي بن لحمد الزهراني\*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف نعط توزع العدن السعوبية، بالاعتماد على النتائج الأولية ابيانات التعداد العام السكان والمساكن الذي أجري في المملكة في عام 1425هـ/ 2004، وتم التحقق من فروض الدراسة بعد تصديد مواقع العدن السعوبية بحصب إحداثياتها على خريطة المملكة، ومن ثم استخدام عدد من التحليلات الإحصائية المكانية، ملجقة ببرنامج آرك فيو 2,3، وهي تحليلات العربحات، وصلة الجوار، والارتباط المكاني الذاتي. وقد توصلت للدراسة إلى نتائج متباينة، اختلاف بلختلاف طرق التحليل، حيث راوحت بين الانتشار والمنفودية والعشوائية؛ مما يدع إلى الهمية إجراء مزيد من الدراسات والبحوث، للوصول إلى فهم أعمق لهذه الظاهرة المكانية.

المصطلحات الأساسية: المنن السعوبية، نمط التوزع، تحليل المربعات، صلة الجوار، الارتباط المكاني الذاتي.

#### المقدمة:

تنظر الجغرافيا إلى أنماط الاستيطان المختلفة على أنها مظاهر من نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته، حيث تستمد هذه الأنماط مقوماتها من احتياجاتها النسبية وإمكاناتها المتلحة، ومن ثم تتسم بالديناميكية المستمرة في بعض الأماكن، وعلى العكس من ذلك يغلب عليها الثبات والاستقرار النسبي في مواقع أخرى، وفقاً لمعطيات المكان والفضاء والزمان.

وعند النظر في هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية، نلحظ أن الجزيرة العربية قد عاشت لفترة طويلة من الزمن حياة بسيطة قوامها الريف والصحراء،

أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

وظلت بعيدة عن حياة المدينة والتحضر بابعادهما المختلفة. ولكن هذا كله تغير 
تباعاً بعد توحيد المملكة العربية السعودية، وما تلاه من أمن واستقرار، مقترن بنمو 
القتصادي متلاحق، بدأت نروته بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات 
من القرن الميلادي المنصرم، وقد اثر كل هذا على معيشة السكان في المملكة 
وحياتهم، فإزدائت الهجرات نحو مرلكز الاستيطان الاكبر، حيث فرص العمل 
المتوفرة والخدمات الميسرة وبريق المدينة الخلاب، مقارنة بقسوة الصحراء وبطء 
حياة الريف؛ مما حقق نمواً مطرداً للمدن بمستوياتها المختلفة، وتراجعاً ملحوظاً 
لمعدلات البداوة وحياة الريف. ليس هذا فحسب، بل إن التطور الاقتصادي والنماء 
غير ملامح بعض القرى والمستوطنات الريفية الكبرى، فجعل منها مدناً صغرى أو 
متوسطة الحجم، وعلى العكس من ذلك تلاشت مكانة كثير من التجمعات السكانية 
الريفية الصغرى بشكل مطرد؛ مما كان له أبلغ الأثر في تغيير معالم المشهدين 
الحضري والريفي في المملكة العربية السعودية.

وما زال موضوع الاستيطان محور اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية، شأنها في ذلك شأن كثير من الدول الأخرى؛ فأنشأت لها وزارة مستقلة في عام 1395هـ/ 1975م سميت وزارة الشؤون البلدية والقروية، بعد أن كان الجزء الأكبر من مهام هذه الوزارة موكلاً إلى إدارة البلديات ثم مكتب تخطيط المدن بوزارة الداخلية. وتعاقدت مع كثير من الشركات العالمية والمحلية؛ لإجراء الدراسات والمسوحات المختلفة اللازمة لتخطيط المدن بشكل خاص والمستوطنات البشرية الأخرى بشكل عام، وكان محصلة هذا كما كبيراً من التقارير والدراسات في مجالات مختلفة.

ولم يغفل الباحثون والدارسون عن تتبع ظاهرة العمران الحضري والريفي في المملكة العربية السعودية، بل كانت مجالاً خصباً لاهتمام العديد من الدراسات والبحوث في فترات زمنية مختلفة، كما سيتضح في جزء لاحق من هذه الدراسة، واستكمالاً لهذه الجهود، واعتماداً على منهج وصفي تحليلي مكاني، تسعى هذه الدراسة إلى تعرف واقع ظاهرة التحضر في المملكة وتوزع المدن السعودية بحسب نتائج التعداد السكاني الذي أجري في عام 1425هـ/ 2004م.

### مشكلة الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على مستويات التحضر في المملكة العربية السعودية بشكل عام وعلى مستوى مناطقها الإدارية المختلفة على وجه الخصوص في عام 1425هـ/ 2004م. كما تتركز مشكلة الدراسة بشكل رئيس حول محوري توزع المدن السعودية بشكل عام، وتوزعها مع الآخذ بعين الاعتبار أحجامها، معبراً عنها بعدد سكانها، لذا فإنها تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1 - ما نمط توزع المدن السعودية بشكل عام؟

2 - هل هنالك علاقة بين أحجام المدن ومواقعها؟ ويمعنى آخر:

أ - هل تتجاور المدن الأكبر حجماً؟

ب - هل تتجاور المدن المتوسطة الحجم؟

ج - هل تتجاور المدن الأصغر حجماً؟

#### الفروض:

تنقسم فروض هذا البحث بحسب تقاليد مناهج البحث العلمي في هذا المجال إلى مجموعتين على النحو التالي:

# أولاً – فروض العدم (الصفرية):

1 - نمط توزع المدن السعودية عشوائي،

 2 - لا يوجد علاقة بين أحجام المدن ومواقعها، ومن ثم لا تتجاور المدن بحسب مستوى أحجامها.

### ثانياً - فروض البحث:

1 - نمط توزع المدن السعودية ليس عشوائياً.

 2 - يوجد علاقة بين أحجام المدن ومواقعها، ومن ثم تتجاور المدن وفقاً لمسترى أحجامها.

### الإطار النظرى والدراسات السابقة:

ينظر البعض إلى المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة؛ فصنفت المنن بحسب عند سكانها إلى منن تمر بمرحلة الطفولة، وهي تلك التي يصل عند سكانها إلى منن شمر بمرحلة الطفولة، وهي التي يرلوح عند سكانها بين خمسة آلاف نسمة ولقط، ومنن شابة، وهي التي يتجاوز عند سكانها خمسين الف نسمة (Hartshorn, 1980: 61).

وعلى الرغم من بساطة هذه النظرة وهذا التصنيف المقنن، فإن الباحثين

المتخصصين يجمعون على صعوية الخروج بتعريف جامع شامل لمفهوم المدينة عالمياً، حيث يوجد ما يقارب ثلاثين تعريفاً، تأخذ بعين الاعتبار اختلافات افتصادية واجتماعية وسياسية محلية وإقليمية في تعريفها للمدينة (محمد السرياني، 1988). لذا، فلا يوجد اتفاق على مقياس محيد يمين المدينة عن غيرها من اشكال مراكز الاستيطان الأخرى، ومن هنا، فإننا نجد أسساً ومعايير مختلفة، تبنى في مجملها على عدد السكان ووظيفتهم الرئيسة والوظيفة الإدارية للمكان، حيث يورد جمال حمدان (ب. ت: 5) على سبيل المثال خمسة أسس لتعريف المدينة (الإحصائي، الإدارى، التاريخي، المظهر العام land scape، والوظيفي). فبحسب الأساس الإحصائي، ترى مملكة السويد، مثلاً، أنه إذا بلغ عند السكان (200 نسمة فأكثر) في مكان ما يجعل منه مدينة. ويرتفع هذا الرقم إلى (40 الف نسمة فاكثر) في جمهورية كوريا. وهناك معايير مختلفة لبلدان أخرى تراوح بين هنين الرقمين (رشود الخريف، 1998ب). أما الأساس الإداري فيقوم على إصدار قرار باعتبار مكان ما مدينة، ومنحه امتيازات معينة وفقاً لنلك. ويبنى الأساس التاريخي على الإرث التاريخي العربق للمكان من آثار وقلاع وحصون ونحوه، ويلاحظ على هذين الأساسين الأخيرين أنهما شكليان وليسا موضوعيين مقبولين. ويقوم أساس المظهر العام، أو المبنى وفق المشهد الحضرى على كتلة المدينة، ومظهر مبانيها العام، وطبيعة شوارعها ومؤسساتها المختلفة. ويقوم الأساس الوظيفي على أن المدينة مكان غير زراعى وظيفياً، بل تجاري أو صناعي في الغالب. وتجدر الإشارة إلى أن من الشائع الجمع بين عدة أسس في تعريف المدينة (جمال حمدان، ب. ت: 5-14). وقد نوقش هذا الموضوع بتركيز وتفصيل أكثر في بعض الدراسات الأخرى (رشود الخريف، 1998ب: 8-25). أما هذه الدراسة فقد اتخذت أساساً إجرائياً لها في تحديدها للمدينة، يقوم على تعريف مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط والاقتصاد، باعتبار الأساس الحجمي هو المعيار؛ فالمكان الذي يأوي خمسة آلاف نسمة فأكثر (5000 فأكثر) يعد مدينة (مصلحة الإحصاءات العامة، 2004)، وأخنت بهذا الأساس دراسات أخرى أيضاً (رشود الخريف، 1998ب).

وقد احتل موضوع أحجام المدن وتوزعها وانتشارها فوق سطح الأرض وتباعدها أو تقاربها بعضها من بعض حيزاً كبيراً في كثير من الدراسات الجغرافية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وفي مقدمتها التخطيط الحضري والإقليمي الذان يتقاطعان بشكل رئيس مع جغرافية المدن أو الحضر، حيث يركز التخطيط الحضري على دراسة جميع انواع الموارد والإمكانات المتاحة في المدينة، بينما يغطي التخطيط الإقليمي مجالاً أوسع، متمثلاً في الإقليم الذي يشتمل على مدينة أو اكثر وغيرها من المستوطنات البشرية الأخرى (أحمد الجارالله، 1997: 15). وقد سلكت جغرافية المدن اتجاهات عدة في دراساتها، أما هذه الدراسة فتنطلق من بعض الأسس الوضعية، المتمثلة في عدد من الأطر النظرية لتوزع المستوطنات الحضرية في المكان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، قاعدة المدينة الأولى (The Four Cities Index)، وقاعدة الربتة والحجم (Central Place)، وغيرها كما يتم تعريفها بإيجاز تام في الجزء التالى من هذه الدراسة:

#### 1 - مفهوم المدينة الأولى:

يقوم هذا المفهوم على فكرة وجود مدينة رئيسة تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري، هي في الغالب العاصمة، التي تفرض سيطرتها على بقية المدن في الإقليم، تتركز فيها السلطة والخدمات والانشطة التجارية والصناعية والسكان؛ مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى، وقد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال المدينة الثانية، ووجه لهذا المفهوم كثير من القد، منه أنها تشرح العلاقة بين المستوطنتين الأولى والثانية في النظام الحضري، وتهمل علاقة المستوطنة الأولى مع بقية المستوطنات الأخرى، وكذلك العلاقة بين المستوطنات. كما أنها تركز على متغير واحد فقط في شرح العلاقة بين المستوطنات هو حجم السكان فقط، وتهمل متغير واحد فقط في شرح العلاقة بين المستوطنات هو حجم السكان فقط، وتهمل بقية المتغيرات المهمة، كالوظيفة والتباعد (احمد الجار الله، 2000) 80.

ويرى توميلسون – كما ورد في (رشود الخريف، 1998ب: 40–41) – أن البلدان التي تسود بها قاعدة المدينة الأولى، وتطغى عليها الهيمنة الحضرية تتسم بانخفاض في نسبة سكان المدن، وانخفاض في الدخل، وتبعية سياسية واقتصادية لدولة أخرى، ويخالفه آخرون فيما ذهب إليه.

# 2 – مؤشر المدن الأربع:

يأخذ هذا المؤشر علاقة المدينة الأولى مع المدن الثلاث التي تليها، فهو الآخر لا يفسر علاقاتها مع بقية المدن وعلاقات المدن فيما بينها، وكذلك الحال فهو - كالمؤشر السابق -- يهتم بحجم السكان فقط ويهمل المتغيرات الأخرى (أحمد الجارالله، 2000: 82-83). لذا يرى البعض أن هذا المؤشر هو أبسط المقاييس للحكم

على الحجم النسبي للمدينة المهيمنة في الدولة، وقد يستخدم مع المقياس السابق له في العرض للتحقق من نتائجه (فتحي أبو عيانة، 2000: 296).

ويطلق على هذا المؤشر أيضاً مؤشر الهيمنة (Primacy Index). ويكثر استخدامه في الدراسات المقارنة التي لا تظهر فيها هيمنة للمدينة الأولى (رشود الخريف، 1998ب: 64–65).

### 3 -- قاعدة الرتبة -- الحجم:

تسعى هذه القاعدة لد «زييف» إلى شرح لترتيب المدن وتوضيحه من حيث الحجم في نظام حضري ما في علاقة بيانية، وقد رأى زييف، صاحب النظرية عن هذه العلاقة، أن عدد سكان مدينة معينة في جدول مراتب المدن التنازلي في نظام حضري، يساوي عدد سكان المدينة الأولى مقسوماً على مرتبة المدينة في الجدول، ووجد أن هذه النظرية تنطبق على النظم الحضرية في الدول المتقدمة، والنظم الحضرية ذات التاريخ الطويل والمتقدمة اقتصادياً، وذات الكتافات السكانية المرتفعة (أحمد الجارالله، 2000: 83).

كما لوحظ أن هناك عوامل محلية أخرى تؤثر على هذا الترتيب للمدن، حيث يرتبط بشكل رئيس بتفاوت مستويات التنمية بين الأقاليم الصغيرة والأقاليم الكبرى بمدنها الكبيرة، ومن ثم تصبح العلاقة طاردة للسكان من الأقاليم الصغرى وجانبة لهم نحو الأقاليم الكبرى، لذا تظهر فوارق شاسعة بين القيم الفعلية والنظرية المتوقعة لأحجام السكان في المدن المختلفة (فتحي أبو عيانة، 293: 293).

وقد أجرى بيري (Berry) تعديلات على هذه القاعدة، معتمداً على بعض التواحي الرياضية، كاستخدام مواقع اللوغاريتم الطبيعي بدلاً من الرقم الفعلي لعدد السكان، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الأسبقية الحضرية ومستوى الدول الاجتماعية الاقتصادية، بوصفه عاملاً مؤثراً في الحجم والترتيب (فتحي مصيلحي، 1990: 274-274).

وعلى المستوى السعودي المحلي، قدم عبدالله الحميدي (1991) محاولة لتعديل الصديغ الرياضية المستخدمة في تطبيق قاعدة الرتبة والحجم، تقوم على التعامل مع جميع الأحجام النظرية لمدن الاقاليم كمجاهيل، بما فيها المدينة الأولى.

#### 4 – المكان المركزي:

تعد نظرية المكان المركزي لد مكريستالا، من اكثر النظريات انتشاراً وتأثيراً في البيات جغرافية العمران، حيث تنظر إلى المستوطنات البشرية المختلفة بوصفها أملكن مركزية توفر البضائع والخدمات للمناطق المحيطة بها (247 (Chapman, 1979: 247)، ومن هنا تسعى هذه النظرية إلى تفسير علاقات المستوطنات من حيث الوظائف والاحجام والتباعد والعدد والمرتبة ومناطق النفوذ، بناء على مسلمات نظرية عدة للنظرية، ومن ثم ينشأ نظام للأملكن المركزية بمستويات مختلفة داخل الإقليم، وتتوزع هذه الأملكن على سطح المكان وفقاً لئلك. لذا فإنه ينظر إلى هذه النظرية على أنها تقدم تفسيراً للترتيب التسلسلي للمراكز العمرانية بمستوياتها المختلفة، بحسب وظائفها وعلاقاتها بعضها مع بعض (صفوح خير، 2000: 201).

وارتكزت مبادئ النظرية الرئيسة على قاعدتين أساسيتين، تتمثلان في مدى السلعة التي يسوقها المكان، أو ما يمكن تسميته المنطقة التسويقية القصوى للسلعة، والتكلفة الحدية للسلعة، أو ما يسمى بالدائرة التسويقية الدنيا للسلعة، ومن ثم نشوء منافسين آخرين في ضوء هذا، أو مراكز استيطانية أخرى (فتحي مصيلحي، 1990: 263–265). لذا فإن المدن الكبرى تقدم خدمات كبرى على نطاق مكانى واسع، وعلى العكس منها المدن الصغرى.

وتقدم العديد من مراجع جغرافية المدن والعمران الحضري شرحاً أكثر تفصيلاً لهذه المفاهيم السابقة، وكيفية تطبيقها في المجالات المكانية المختلفة، وفق الأسس والصيغ الرياضية التي بنيت عليها.

وقد شكلت أدبيات التحضر وأحجام المدن وتوزيعها في مختلف أرجاء العالم حيزاً كبيراً في الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة. وعلى الرغم من مضى عدة عقود على خروج قاعدة الرتبة – الحجم لزييف، فإنها ما زالت المسيطرة في كثير من الدراسات، ويتناولها الكثيرون بالمناقشة والنقد من خلال تطبيقاتها في أماكن مختلفة؛ حيث تتبع كل من إتلنجر وأركر (Ettlinger & Archer, 1987) التغيرات في نمط التوزع الجغرافي للمدن الأكبر حجماً على مستوى العالم خلال القرن العشرين، حيث يغلب عليها التشتت منذ مطلع القرن المنصرم.

وعلى مستوى القارات والأقاليم ومختلف الدول، ظهرت كثير من الدراسات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر - على مستوى العالم النامي - دراسة عن أبعاد التحضر في دول العالم الثالث ونظرياته، والعوامل المؤثرة فيه & Kasarda (Crenshaw, 1991)، وأخرى عن النمو العمراني في الدول النامية، حيث استعرضت الدراسة العوامل المقترنة بالنمو العمراني، واعتبرت أن الجزء الأكبر من النمو لا يعزى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، كما كان يعتقد، بل إلى الزيادة الطبيعية في سكان المدن (Preston, 1979). أما على مستوى بعض دول العالم النامي بالتحديد، فقد اهتمت إحدى الدراسات بتتبع التغير التاريخي وتحليله في توزيع المدن في الهند، بحسب أحجامها، وفق نظرية الحجم - الرتبة لزييف (Das & Dutt, 1993). وناقشت دراسة أخرى العوامل الاقتصادية المؤثرة في تركز السكان في المدن الكبرى في المكسيك (Dehghan & Uribe, 1999). وتناولت بعض الأبحاث واقع التحضر في بعض الأقاليم الكبرى في العالم، حيث قوَّمت الأنماط الجديدة للتحضر في جنوب شرق آسيا، ممثلاً في أندونيسيا، الفلبين، ماليزيا وتايلند، حيث أدى تحسن البنية التحتية وتوسع الاقتصاد الزراعي إلى زيادة الطلب على الخدمات الحضرية، حتى في المناطق الريفية في هذه الدول (Hackenberg, 1980)، بالإضافة إلى دراسة أخرى مشابهة عن اختبار معابير توزع سكان الحضر والدخل، بالاعتماد على ست حالات دراسية من قارة آسيا، وهي اليابان، تايوان، ماليزيا، الفلبين، سيرلانكا والهند (Chakravorty, 1993). وقد ركزت دراسة أخرى على التحضر وأحجام المدن في الصين (Song & Zhang, 2002) حيث تناقش العلاقة بين التحضر والإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ عام 1978م. وقد حظى الاتحاد السوفيتي مسابقاً»، بكثير من الدراسات في هذا المجال، التي اهتمت بظاهرة تركز السكان في المدن الكبرى، عقب التغير الذي تعيشه البلاد (Pokshishevskiy, 1980). ومن الجدير بالعرض في هذا السياق، دراسة مبكرة عن توزع المدن اليابانية وموروفولجيتها، حيث استعرضت تحول اليابان من دولة ريفية، في الفالب، حتى نهاية القرن التاسع عشر، إلى دولة حضرية تضم نسبة كبيرة من السكان ممن يقطنون المدن (Trewartha, 1934).

وقد اهتمت إحدى الدراسات بتحديد أماكن ظهور المدن ونموها، بالاعتماد على بيانات مختلفة من قارة أوروبا (Dirk, 2005). واعتمد أحد الأبحاث أيضاً على بيانات للسكان في فرنسا خلال قرنين من الزمن، في دراسة أحجام المدن الفرنسية خلال هذه الفترة (Penkov & Dimitrov, ... كما ناقشت دراسة أخرى ,Penkov & Dimitroy (Penkov والنمو والفمو والنمو والنمو

الحضري في بلغاريا خلال الفترة (1946-1978م). وفي دراسة مماثلة تولى (Dokmeci, 1986) استعراض أنماط التحضر في تركيا خلال الفترة (Dokmeci, 1986) 1975م)، مع التركيز على تحليل أنماط توزع الرتبة - الحجم وتغيرها خلال فترة الدراسة، وتبرز هذه الدراسة أن واقع تركيا يختلف عن كثير من دول العالم النامي، حيث يميل إلى نمط التوزع العادي. كما طبق (Knudsen, 2001) قاعدة الرتبة -الحجم على واقع البنمارك. وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، بحث إيهرليك وقابوركو (Ehrlich & Gyourko, 2000) في توزع المناطق العمرانية بحسب أحجامها خلال الفترة (1910-1995م)، فكان يغلب على توزع سكان الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية نمط التجمع في المراكز العمرانية الكبرى. وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على نمط توزع السكان في المرحلة التالية إلى مراكز عمرانية كبرى، فإن التوزع لم يتحول إطلاقاً إلى المدن المتوسطة الحجم أو الصغرى، على الرغم من كل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ونمو قطاع خدمات المعلومات الاقتصادية. واستخدمت دراسة أخرى تحليل السلاسل الزمنية في دراسة توزع التجمعات العنقودية للمدن حسب أحجامها في إقليم جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية خلال قرن من الزمن (1890-(Garmestani et al., 2005) (1990). كما كانت الكثافة العمرانية في كل من كندا والولايات المتحدة موضوعاً لدراسة أخرى (Edmonston et al., 1985).

وعلى مستوى جغرافي آخر، ومن منظور مغاير، يناقش برنارد جرانوتييه (1987) ظاهرة السكن الحضري المتنامي بشكل سريع في العالم الثالث، من خلال للمسات إقليمية، تتناول عبداً من المشكلات والحلول المقترنة بهذه الظاهرة؛ فقد اشتمل الكتاب على عدد من الأبواب والفصول، التي تتمحور في مجملها حول ظاهرة الانفجار الحضري في العالم النامي، الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية، وما اقترن بهذه الظاهرة من مشكلات جمة، تمثلت في نشوء الأحياء العشوائية ومدن الصفيح في كثير من مدن بول العالم الثالث؛ مما يوضح بجلاء أن للتحضر سلبياته أيضاً، ويخفي وراءه كثيراً من المصاعب والمتاعب.

ويبدو أن أي استعراض لبعض الدراسات السابقة عن مدن العالم الثالث، لا تكتمل دون الإشارة إلى الكتاب المحرر بواسطة أبو اللغد وهي جنيور (Abu-Lughod & Hay, 1977)؛ حيث اشتمل على عدد من الدراسات المتنوعة، ذات الطابع اليساري البنيوي في مجملها، صنفت في خمسة أجزاء، تناولت ظاهرة

اللامساواة في المدن، وتاريخ التحضر وواقعه في العالم الثالث وغيره، كما اشتمل على النظريات الجديدة في التنمية والتطور في العالم الثالث، والمشكلات الناجمة عن ظاهرة التحضر، والتشريعات والسياسات القائمة في التعامل مع هذه الظاهرة.

أما على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط، فقد خصص الفصل الخامس من كتاب (فتحي أبو عيانة، 1984) للمدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي، فقيست الهيمنة الحضرية، وطبقت قاعدة الرتبة – الحجم في بعض الدول العربية، بالاعتماد على بيانات السكان لعام 1970م. كما نوقشت أيضاً ظاهرة نمو المدن الكبرى في هذا الإقليم، ونسبة سكانها إلى كل من إجمالي سكان الدولة وإجمالي سكان المدن، بالإضافة إلى أهم المشكلات التي تواجه العدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي.

وقدم ن. س. جريل (1990) دراسة عامة عن التحضر في الجزيرة العربية بشكل عام، وخلص إلى اقتران نمو كثير من المدن في دول الخليج والجزيرة العربية باكتشاف البترول وتسويقه على نطاق واسع، وذلك بفعل الهجرات الداخلية والخارجية المستمرة. كما استعرض المؤلف بإيجاز نماذج من عمليات التحضر في بعض دول المنطقة ومدنها الرئيسة، والمشكلات المقترنة بهذا النمو.

ويتناول الفصل السائس من كتاب جغرافية الشرق الأوسط لبيومونت وآخرين (Beaumont et al.; 1988)، براسة المدن في الشرق الأوسط منذ ما قبل الإسلام حتى العصر الحاضر، الممثلة في المدن القديمة والإغريقية والرومانية، والمدن الإسلامية في مرحلتي ازدهارها وتراجعها. كما خصص جزء من الفصل لدراسة ظاهرة التحضر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في هذا الإقليم، من خلال تعرف مستويات التحضر، ومعدلات النمو العمراني، وأشكال التركز العمراني، وزيادة أعداد المدن، ونموها وتوزعها الجغرافي، وأشكال العلاقات بينها.

كما استعرض كوستيلو (Costello, 1977) أيضاً ظاهرة التحضر في الشرق الأوسط منذ القدم حتى العصر الحاضر، وركز على التغير الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية بفعل التحضر الاجتماعي السريع وحياة المدن. ودرس عدة حالات لمدن من دول مختلفة، لتوضيح التباين في سمات التغير ومعالمه بأشكاله المختلفة، الذي أحدثه التحضر في هذه المجتمعات.

أما حمدي الديب (1992) فقد اهتم بدراسة التحضر في سلطنة عمان، وذلك من خلال التركيز على أحجام المدن العمانية، ونمط توزعها، والعوامل المؤثرة في التوزع والحجم، بالاعتماد على التعداد التقديري للسكان في علم 1989م. وقد أظهرت هذه الدراسة سيادة المدينة الأولى على التوزع الحجمي للمدن العمانية، مثل كثير من الدول النامية. كما برز تباين في نمط توزع المراكز الحضرية، حيث توجد الأنماط الرئيسة الثلاثة (المتجمع والعشوائي والمنشتت) في مناطق مختلفة من السلطنة.

أما الاهتمام بالمنن السعوبية في الدراسات والبحوث العلمية، فقد شغل حيزاً كبيراً في ابييات الجغرافيا السعوبية وغيرها منذ ما يزيد على ربع قرن. ويورد عبدالله الغامدي (2004) استعراضاً عاماً شعولياً، يتتبع فيه تاريخ الاهتمام بدراسات المدن في المملكة، سواء من قبل الأفراد، أو ضمن أعمال ومشاريع مدعمة، كلجنة الأطلس الوطني في عملها في أطلس سكان المملكة (1891)، الذي اشتمل على توزع سكان المدن في المملكة التي يزيد حجمها على (5000) نسمة (لجنة الأطلس الوطني، 1981) أو وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1989)، أو والقروية، 1989)، أو من خلال تنظيم ندوات خاصة لهذا الموضوع، كندوة المدن السعوبية (جامعة الملك سعود، 1987)، وغيرها. ويعرض الجزء التالي من الدراسة مراجعة سريعة لبعض الدراسات السابقة الرئيسة في هذا المجال، في المملكة العربية السعوبية.

تعد دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية (لعمر الفاروق السيد رجب، 1978) من الأعمال الجغرافية التوثيقية الجادة المبكرة لظاهرة التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية؛ حيث اشتملت على عدد من الدراسات الوصفية لهذه الظاهرة، بالاعتماد على بيانات التعداد السكاني لعام 1394هـ (1974م) بشكل رئيس، تناولت فيها تصنيف التجمعات السكانية بحسب الحجم، ومناقشة ظاهرة التحضر في المملكة العربية السعودية من حيث العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل الاخرى المؤثرة فيها، وكذلك ديناميات التحضر ومشكلاته. كما استعرضت العوامل الإيكولوجية التاريخية والمعاصرة التي الت إلى ظهور المدن في المملكة، وتغيراتها ونمو أحجامها أخيراً ودورها بوصفها مراكز حضارية.

كما تعد دراسة (خالد العنقري، 1987) عن أنماط التوزع الحجمي للمدن السعوبية من الدراسات المركزة في مجال تخصصها، وتمثل هدف هذا البحث في دراسة أنماط التوزع الحجمي للمدن السعوبية التي يزيد عدد سكانها على (20,000 نسمة)، بالاعتماد على قانون الرتبة والحجم بحسب بيانات التعداد السكاني لعام 1394هـ (1974م). وأظهرت نتائج هذه الدراسة الغياب النام لنموذج المدينة المسيطرة في المملكة، وبروز اتجاه عام نحو التوزع اللوغاريتمي المنتظم على مستوى المملكة

بشكل عام وفي غرب المملكة على مستوى الأقاليم، لوجود عدد من المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة النصائد ويسود في الإقليم الشرقي للمملكة التوزع المتوسط للمدن، حيث يوجد عدد قليل من المدن المتوسطة وعدد كبير من المدن الصغرى، ويلاحظ نقص واضح في المدن الكبرى، أما في الإقليم الأوسط فيسود مفهوم المدينة المسيطرة بشكل واضح؛ حيث تختفي المدن ذات الأحجام المتوسطة.

كما تزامنت مع الدراسة السابقة دراسة محمد شوقي مكي (1987) عن التوزع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية؛ حيث سعت إلى تحليل نمط توزع المدن السعودية، ونلك من خلال التركيز على تعرف التغير في حجم سكان المدن المعودية، ونلك من خلال التركيز على تعرف التغير في حجم سكان المدن الرئيسة خلال الفترة (1930–1974م)، وتحديد مسوغات هذا التحول بحسب اقاليم المملكة، واختبار العلاقة بين أحجام المدن والمسافات التي تفصل بينها، بالإضافة إلى قياس درجة التفاعل بينها، بالاعتماد على العدة رايلي (Reilly)، بحسب بيانات تعداد السكان لعام 1934هـ (1974م)، ومن أبرز تناج هذه الدراسة، مما له صلة بدراستنا الحالية، أن نمط التوزع الحجمي للمراكز المجمعة التي المدنية غير متوازن في جميع اقاليم المملكة؛ فهناك بعض المراكز الحجمية التي توجد في بعض الأقاليم ولا وجود لها في اقاليم أخرى. كما تتباعد المدن كبيرة الحجم بمسافات أكبر من تباعد المدن متوسطة الحجم وصغيرة الحجم.

وجاءت دراسة محمد السرياني (1992) عن ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية لتبرز مراحل التحضر في المملكة خلال القرن العشرين، وسمات هذه المراحل بالاعتماد على المنهج الوصفي. وقد قسمها إلى خلاث مراحل، وتظال المرحلة الثالثة أهم المراحل بالنسبة للدراسة الحالية، ولا سيما التوزع الجغرافي لمناطق التحضر خلال هذه المرحلة. ومن نتائج الدراسة أن أعلى نسبة لسكان المدن تتركز في المناطق الإدارية الرئيسة الثلاث (الرياض، ومكة، والشرقية)، يليها في المرتبة الثانية (المدينة، وتبوك، ونجران)، ثم تحل بقية المناطق الأخرى في مراتب تالية.

واهتم محمد شوقي مكي (1995) — في دراسة أخرى – بالربط بين مراحل التحضر ومراحل عمليات النمو الاقتصادي في المملكة، بحسب ما يظهر في بيانات نمو سكان المدن والانشطة الاقتصادية فيها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن المملكة تمر بمرحلة سريعة من النمو، ولم تصل إلى مرحلة التشبع، كما في الدول المتقدمة، ولكنها تجاوزت مرحلة التوازن أو ما قبل الانطلاق التي تمر بها معظم دول العالم النامي.

وفي دراستي رشود الخريف (1998) ومحمد القباني (1999) تم تعرف التغير في التوزع المكاني للسكان في المملكة بين عامي 1934هـ (1943هـ على مستوى المناطق الإدارية. وتعرف أنماط التوزع، ودرجة التركز واسبابه المختلفة. وقد استنتج الخريف أن توزع السكان لا بعد متركزاً على مستوى المملكة بشكل عام ولا على مستوى المناطق الإدارية المختلفة، بحسب المؤشرات المستخدمة في التحليل والعرض. ويرى القباني أن نحو تأثي سكان المملكة يعيشون في المناطق الإدارية الرياض والشرقية)، وأن نحو نصف السكان كانوا يعيشون في الرياض (1974هـ (1994م)، مقارنة بالثلث في عام 1934هـ (1974م).

وتستعرض دراسة محمد الثمالي (1995) اثر الموقع الجغرافي النسبي على المدن السعودية المختلفة وأهميتها الاقتصادية، ولكن يظل سؤال الدراسة الرئيس نو العلاقة بموضوع بحثنا الحالي يستهدف أنماط توزع هذه المدن، بالاعتماد على التحليل الوصفي ويعض الاساليب الإحصائية الأخرى، مثل مقلييس النزعة المركزية ومؤشر الجار الاقرب، وتحليل إمكانات الوصول إلى المدن. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نمط توزع المدن السعودية عشوائي، على مستوى المملكة بشكل عام، وعلى مستوى معظم المناطق الإدارية.

وقد حاول أحمد الجار الله (1996) تعرف خصائص النظام الحضري السعودي، وتحديد أهم مشكلاته من خلال تطبيق قاعدة الرتبة – الحجم، باستخدام بيئنات إحصائية عن المدن السعودية لعامي 1407هـ (1987م) و1413هـ (1992م). وقد توصل إلى وجود انحدار حاد بين المدينة الأولى والمدينة الأخيرة في الترتيب بشكل واضح فاق المتوقع، وخلص إلى ابتعاد النظام الحضري السعودي عن كل من الترزيعين المنتظم واللوغاريتمي المنتظم لقاعدة الرتبة – الحجم.

وناقش رشود الخريف (1998) سمات النظام الحضري في المملكة، والتغيرات التي طرات عليها خلال الفترة (1974–1992م)، بالاعتماد على بيانات تعدادي السكان والمساكن لهذين العامين. وتم قياس ملامح النظام الحضري وتحليلها بناءً على عدد من المؤشرات والاساليب، منها مؤشرات الهيمنة الحضرية، وقاعدة الرتبة – الحجم، ونسبة تركز المدن، والتمركز الحضري، ومؤشر سرعة التحضر، ومعدل نمو سكان المدن، ومعامل الارتباط، وتحليل الانحدار. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تزايد كبير في نسبة سكان المدن (التحضر) في جميع المناطق

الإدارية، على الرغم من التباين الملحوظ فيما بينها، بالإضافة إلى ازدياد عدد المراكز الحضرية بجميع فئاتها وظهور المدن المليونية. كما لاحظ عدم وجود هيمنة حضرية كما في الدول النامية الأخرى، ويرى أن التوزع الحجمي للمدن في المملكة لا يختلف كثيراً عن قاعدة الرتبة – الحجم، بل هو قريب منها، وهذا مخالف لما تراه كثير من الدراسات الآخرى المشاهدة.

كما درس محمد الشريف (2002) التغير الحضري للمدن السعودية، الذي يعبر عن توجهات التنمية العمرانية في مراحلها الزمنية المختلفة. وكانت الدراسة في مجملها وصفية، توضح مدى إسهام التطور الاقتصادي في النمو العمراني في المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية. كما اشتملت على تحليل للخصائص السكنية والمعيشية للسكان، من حيث ملكية المسكن ونوعه ومادة البناء المستخدمة وعدد الغرف والخدمات والمرافق المتصلة بالمنزل في المدن الكبرى في المملكة. وناقشت أيضاً إشكالية التغير الحضري في المدن السعودية، المتمثلة في النمو الحضري للامتوازن بين الاقاليم، والهيمنة الحضرية لبعض المدن الرئيسة والتقريغ الريفي الإقليمي والمحلي، ونشوء ظاهرة التباين الواضح في توفر الخدمات وتوزعها على المناطق الحضرية في المملكة.

بعد استعراض كل ما سبق من أطر نظرية ودراسات سابقة متنوعة، عن التحضر والمدن في المملكة العربية السعودية وغيرها، يظل السؤال الملح قائماً حول طبيعة العوامل المؤثرة في توزيع المدن، ومن ثم تصنيفها إلى عوامل طبيعية، يندرج ضمنها الموقع الجغرافي ومظاهر السطح والمناخ وتوفر الموارد بأشكالها المختلفة، وعوامل أخرى بشرية، كالقرارات الإدارية بإنشاء المدن وتحديد وظائفها المختلفة والأنشطة المقترنة بها، والظروف التلريخية المحددة لوظيفتها ودورها في المكان، فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع وطرحه، فقد تم تجنب الخوض فيه ضمن هذه الدراسة، حتى لا تخرج عن مسارها المحدد سلفاً بنمط توزع المدن، وليس العوامل المؤثرة في التوزع في هذه المرحلة من البحث. ويبقى التساؤل الجدير بالطرح هو ما موقع دراستنا الصالية من كل الدراسات السابقة؟ وماذا عساها أن تضيف إلى هذا الكم؟

ويمكن القول في هذا السياق إن أهمية هذه الدراسة تكمن في جانبين أساسيين، هما: المنهج الذي ستتبعه هذه الدراسة في تقديم منهج متكامل الجوانب في تقويم نمط توزع المدن السعودية، باستخدام عدد من التحليلات الإحصائية المكانية المقترنة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية آرك فيو 3,2، فعلى الرغم من استخدام تحليل صلة الجوار في دراسة نمط توزع المستوطنات البشرية ومراكز العمران في كل من منطقتي نجد والباحة على التوالي (صبحي السعيد، 1987، محمد السرياني، 1988ب)، فإنه لم تجر دراسات إحصائية مكانية، تقوّم توزع المدن في المملكة العربية السعودية، بالاعتماد على تحليلي المربعات والارتباط المكاني الذاتي المستخدمين في هذه الدراسة، إضافة إلى تحليل صلة الجوار، ومن ثم الاستفادة من الإمكانات التحليلية الإحصائية المكانية لنظم المعلومات الجغرافية، وإخراجها من شرنقة التمثيل إلى رحاب التحليل.

كما أنه يجب النظر إلى ما تقدمه هذه الدراسة من دور توثيقي، مكمل في بعض جوانبها للدراسات الأخرى السابقة، التي ركزت في مناقشتها لظاهرة التحضر في المملكة العربية السعودية على فترات زمنية سابقة في مراحل مختلفة (أحمد الجار الله، 1996 رشود الخريف، 1998)؛ عبدالله الغامدي، 2004؛ محمد السرياني، 1992). ومن ثم يتم تتبع ظاهرة التحضر زمنياً، وإجراء المقارنات من قبل المهتمين والسمي السياسات العامة وصانعي القرار.

### بيانات الدراسة:

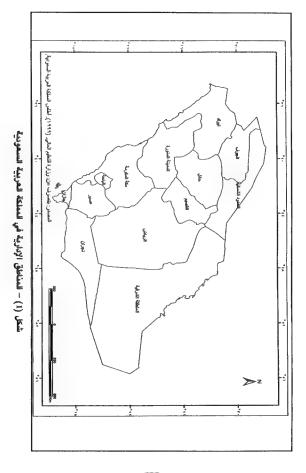
#### أولاً – طبيعة البيانات ومصادرها:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات المدن التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف (5000) نسمة، بحسب ما وردت في النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لعام 1425هـ (2004م)؛ حيث اشتملت هذه البيانات على عدد سكان مائتين واثنتي عشرة (212) مدينة (مصلحة الإحصاءات العامة، 2004).

وحددت مواقع هذه المدن، بحسب إحداثياتها بالنسبة لخطوط الطول وبوائر العرض، كما وربت في بليل المواقع الجغرافية بالمملكة العربية السعودية (الجمعية الجغرافية السعودية،. 1998)، وأطلس المملكة العربية السعودية (وزارة التعليم العالي، 1999)، والموسوعة الجغرافية للأماكن في المملكة العربية السعودية (الجمعية الجغرافية السعودية، 1997).

#### ثانعاً – تمثيل البيانات:

أدخلت بيانات جميع المدن السعوبية التي يتجاوز عدد سكانها خمسة آلاف (5000) نسمة، المتمثلة في أعداد سكانها ومواقعها بحسب إحداثياتها. كما وقعت



136

هذه المدن على خريطة المملكة العربية السعودية الرقمية، المعدلة بواسطة البلحث، حيث عدلت الحدود الدولية، بحسب الاتفاقات بين الحكومة السعودية ودول الجوار، بالإضافة إلى ترقيم حدود المناطق الإدارية على خريطة المملكة (شكل 1). ثم ربطت البيانات الوصفية بالمدن المختلفة.

واستُخدم برنامجا نظم المعلومات الجغرافية لَرك فيو 3,2 و8,3 (Arc View 3.2 & 8.3) في تحليل بيانات الدراسة وتمثيلها، على التوالي. كما استخدمت حزمة التحليلات الإحصائية للعلوم الاجتماعية (10.01) في تصنيف بيانات الدراسة الوصفية وجدولتها.

### ثالثاً – تحليل البيانات:

جرى التحقق من فروض الدراسة بالاعتماد على كل من تحليل المربعات (Nearest Neighbor Analysis) وتحليل صلة الجوار (Quadrat Analysis) وتحليل صلة الجوار (Quadrat Analysis)، كما وردت في والارتباط المكاني الذاتي (Spatial Autocorrelation Analysis)، كما وردت في البرنامج المعد من قبل لي ووانج (Lee & Wong, 2001)، لدراسة توزع النقاط ضمن مجموعة من التحليلات الأشكال الظواهر المكانية الأخرى من خطوط ومساحات، مجموعة لبرنامج آرك فيو 3,2 الذي أصدره معهد أبحاث النظم البيئية (ESRI) كملحق لبرنامج آرك فيو 3,2 الذي أصدره معهد أبحاث النظم البيئية (ESRI). ويقدم الجزء التالي تعريفاً مختصراً لهذه التحليلات، وأوجه تطبيقاتها في هذه الدراسة.

# 1 – تحليل المربعات (Quadrat Analysis):

يبحث تحليل المربعات في ماهية توزع المدن السعودية، الممثلة على شكل نقاط على خريطة المملكة العربية السعودية، في إطار فرض أن نمط توزعها عشوائي، حيث يتولى تقويم التغير في كثافتها الفعلية، ومقارنتها مع توزيع نظري، مبني على أساس نمط عشوائي للتوزيع، ومن ثم التحقق من توزع هذه المدن؛ أيتجه نحو التجمع والعنقودية، أم نحو التشتت والانتشار؟

ويتم هذا التحليل من خلال تصميم شبكة مربعات ذات حجم ملائم، تغطي الحيز الجغرافي الذي تتوزع عليه النقاط المعبرة عن مواقع المدن، ويحدد عادة عدد المحيث المربعات بحيث يحقق متوسطاً لتوزع النقاط على المربعات، يراوح بين (1,6-2) تقريباً، ثم يحصر عدد النقاط داخل كل مربع، ومن ثم يُكون جدول تكراري لهذا التوزيع.

ويلغ عدد المربعات في دراستنا (121)، حيث كان عددها في ضلع المربع الأكبر «الخريطة» = 11×11 = 121. كما أن متوسط عدد النقاط في كل مربع = 212 ÷ 121 = 17.5، وهذا يماشي الشرط أعلاه.

وتفسر نتيجة تحليل المربعات، بالنظر إلى قيمة نتيجة التحليل، فإذا كانت قيمة المتنجة تساوي  $(+ l_0 - < 1)$ ، فإن هذا يدل على عدم وجود اختلاف ذي دلالة في عدد النقاط من مربع لآخر، ومن ثم يستنتج أن نمط توزع المدن (النقاط) منتشر أو منتاثر. وإذا كانت القيمة تساوي  $(+ l_0 - 1)$  أو قريبة جداً منه، فإن توزعها عشوائي. أما إذا كانت القيمة تساوي  $(> + l_0 - 1)$ ، فإن هذا يدل على أن هذاك اختلافاً كبيراً في عدد النقاط من مربع لآخر، ويشير إلى أن نمط التوزع متجمع أو عنقودي.

وتجدر الإشارة إلى أهمية عدم الاكتفاء بالنتائج الأولية السابقة، بل يجب مقارنة نتيجة القيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة المتوقعة، بحسب مستوى معنوية (Significance Level) محدد بـ (0,05) في هذه الدراسة، ويتخذ القرار النهائي بشأن نمط التوزع في ضوء هذه المقارنة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أمّل من المتوقعة، فإننا نستطيع رفض فرض العدم، ونستنتج أن نمط التوزع عشوائي، بصرف النظر عن القيمة المحسوبة لتحليل المربعات. والعكس صحيح أيضاً، ويفسر في ضوء ما ورد سابقاً بشأن تحديد التوزع غير العشوائي إن كان منتشراً أو متجمعاً (محمد الجراش، 2004: 433–433).

#### 2 - تحليل صلة الجوار (Nearest Neighbor Analysis):

يهنف هذا التحليل إلى تعرف نمط توزع المدن السعودية الموزعة على شكل نقاط على خريطة المملكة العربية السعودية، من خلال مقارنة معدل المسافة الحقيقية الفعلية الفاصلة بين هذه المدن، مع معدل المسافة التقديرية المتوقعة الفاصلة بينها، فيما لو كان نمط التوزع عشوائياً، ومن ثم الخروج بقيمة معيارية كمية لمعامل صلة الجوار.

وتنحصر قيمة معامل صلة الجوار بين (صفر) و(2,15)، ويحدد نمط التوزع وفقاً لهذه القيمة، فيعد نمط التوزع متقارباً، إذا كانت قيمة معامل صلة الجوار أقل من (واحد صحيح)، وعشوائياً إذا كانت تساوي (ولحداً صحيحاً)، ومتباعداً إذا كانت القيمة محصورة بين أكثر من (واحد صحيح) وأقل من (2,15). (محمد السرياني وناصر الصالح، 2004: 226–221).

ويجب عدم الاكتفاء بقيمة معامل صلة الجوار المجردة، بل من الضروري اختبار معنوية قيمة هذا المعامل، القائمة على أن نمط توزع المدن السعوبية عشوائي، فإذا كانت قيمة اختبار المعنوية أكبر من القيمة النظرية المتوقعة، في حالة منحنى التوزع المعتدل المتعارف عليه إحصائياً، عند مستوى معنوي محدد بـ (0,05) في هذه الدراسة، فإننا نرفض فرض العدم القائل بعشوائية التوزع، والعكس صحيح، (محمد الجراش، 2004- 429—425: 75-75 -761).

#### 3 - تحليل الارتباط المكاني الذاتي (Spatial Autocorrelation Analysis):

يعد تحليل الارتباط المكاني الذاتي مكملاً لتحليلي المربعات وصلة الجوار السابقين وغيرهما من التحليلات الإحصائية المكانية الشائعة الأخرى، التي تهتم بتوزع الظاهرات الجغرافية فقط، بصرف النظر عن خصائصها أو بياناتها الوصفية المختلفة.

أما تحليل الارتباط المكاني الذاتي، فيهتم بنمط توزع الظاهرات مع الأخذ بعين الاعتبار خصائصها الوصفية وسماتها المختلفة، حيث يتم في الدراسة الحالية تقويم نمط توزع المدن السعودية على خريطة المملكة العربية السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد سكان كل مدينة، للتحقق من وجود ارتباط مكاني تسلسلي لتوزع هذه المدن، حيث يتخذ شكلين رئيسين، فإما أن يكون هناك ارتباط تسلسلي مكاني موجب، وتتشابه فيه المدن المتجاورة بعضها مع بعض في عدد سكانها، مقارنة مع ملدن الاخرى البعيدة عنها، ويوصف بارتباط مكاني لتوزع متجمع. وإما على العكس من ذلك يكون الارتباط المكاني التسلسلي السالب، الذي تتشابه فيه المدن المتباعدة عن بعضها، مقارنة مع المدن الأخرى المتقاربة، ويوصف بارتباط مكاني لتوزع منتشر. ويعد مؤشر موران (Geary Ratio) ونسبة قيري (Geary Ratio)

وتجدر الإشارة إلى أنه من الأهمية بمكان اختيار معنوية قيمتي مؤشر موران ونسبة قيري، ومقارنتهما بالقيمة الحرجة (المتوقعة) لكل منهما عند مستوى دلالة محدد بـ (0,05) في هذه الدراسة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة (المتوقعة)، فإننا نرفض فرض العدم، ونستنتج أن توزع المدن السعودية على خريطة المملكة ليس عشوائياً، مما يعني وجود ارتباط مكاني ذاتي تسلسلي ذي دلالة إحصائية لنمط توزعها. والعكس صحيح أيضاً (محمد الجراش، 2004: 469–469 478؛ Ker & Wong, 2001: 78-83).

#### نتائج الدراسة:

تشتمل نتائج الدراسة على جزأين، يمثل الأول منهما وصفاً مبسطاً لواقع التحضر في المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في عام 1425هـ (2004م)، مقارنة بواقع هذه الظاهرة خلال العقود السابقة، بينما يناقش الجزء الثاني نمط توزع المدن السعودية، بالاعتماد على عدد من التحليلات الإحصائية المكانية، ويمكن النظر إلى هذين الجزأين على أن كلاً منهما مكمل للأخر.

# أولاً – التحضر في المملكة العربية السعودية 1425هـ (2004م):

يعرف التحضر بأنه عملية تحول المستوطنات البشرية إلى مجتمعات حضرية. وتتخذ المستوطنات المختلفة صفة المدينة من خلال التحضر الطبيعي، المتمثل في الإقامة الدائمة للأفراد في المناطق الحضرية أو التحضر الاجتماعي، التي يكتسب من خلالها السكان عناصر الثقافة المدنية بسماتها المتعددة (محمد السرياني، 1921: 11–12). وما يعني هذه الدراسة هو الجزء الأول من التحضر، المتمثل في الإقامة في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى النمو الحضري وزيادة نسبة سكان المدن وعدهم.

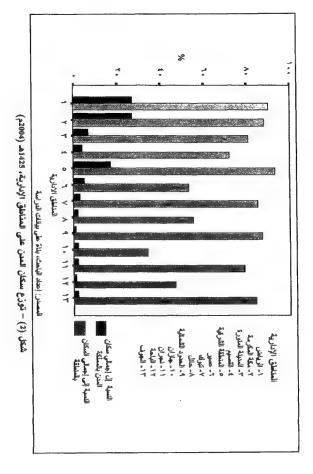
تشير نتائج تحليل بيانات التعداد السكاني لعام 1425هـ (2004م) في دراستنا إلى أن نحو (81%) من إجمالي سكان المملكة يعيشون في المدن التي بلغ عددها 212 مدينة. وتتباين نسبة سكان المدن في المناطق الإدارية، حيث تصل إلى (93%) في معظم في المناطق الإدارية و90%) في معظم مناطق المملكة الإدارية الأخرى. وتتخفض هذه النسبة إلى (34%) في معظم جازان، التي يغلب عليها الطابع الريفي (جدول 1) و(شكل 2). ويمكن مقارنة هذه الارقام مع نظيرتها في عام 1948هـ (1974م)، أي قبل ما يصل إلى ثلاثة عقود من الزمن، حيث كان عدد المدن في المملكة 59 مدينة فقط، ولم تتجاوز نسبة سكانها عام 1941هـ) إلى 180 مدينة، يسكن فيها نحو (74%) من سكان المملكة عام 1418هـ (1992م) إلى 180 مدينة، يسكن فيها نحو (74%) من سكان المملكة (محمد الشريف وآخرون، 1999، 78).

جدول (1) توزع السكان على المناطق الإدارية 1425هـ (2004م)

نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان	النسبة إلى إجمالي سكان المدن بالمملكة	سكان المدن	النسبة إلى إجمالي سكان المملكة	إجمالي السكان	المنطقة
90	27	4935731	24	5455363	الرياض
88	27	5077777	26	5797971	مكة المكرمة
81	7	1229585	7	1512076	المنيئة المنورة
72	4	729362	4	1016756	القصيم
93	17	3133141	15	3360157	المنطقة الشرقية
53	5	886617	7	1688368	عسير
85	3	587601	3	691517	تبوك
55	2	291267	2	527033	حائل
87	1	242169	1	279286	الحنود الشمالية
34	2	403756	5	1186139	جازان
79	2	331966	2	419457	نجران
47	1	177186	2	377739	الباحة
84	2	302892	2	361676	الجوف
81	100	18329050	100	22673538	الإجمالي (المملكة)

المصدر: إعداد البلحث، بناء على بيانات الدراسة.

أما بالنسبة لتوزع سكان المدن على المناطق الإدارية، فنجد أن المناطق الرئيسة الثلاث، (الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية)، تستحوذ على ما يزيد على (70%) من سكان المدن في المملكة، بينما ينخفض نصيب بعض المناطق الإدارية الصغرى، كالباحة والحدود الشمالية إلى نحو (1%)، (جدول 1) و(شكل 2).



على أن من المهم النظر إلى هذه النسب في ضوء إجمالي عدد سكان هذه المناطق الصغيرة، مقارنة بغيرها من المناطق الآكبر حجماً بشكل عام.

ومن حيث توزع المدن بحسب أحجامها، تمثل المدن الصغرى التي يراوح عدد سكانها بين (5000 – 10,000 نسمة) النسبة الكبرى بين المدن السعودية من حيث العدد، حيث تصل إلى (38%)، وتنخفض هذه النسبة تدريجياً، كلما اتجهنا نحو فئات المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 500,000 نسمة، والتي يراوح عدد سكانها بين (250,000 – 500,000 نسمة)، حيث تصل إلى (6%) فقط لكل من ماتين الفئتين، (جدول 2) و (جدول 3) و (شكل 3).

وعلى الرغم من كثرة عدد المدن الصغرى الآنفة الذكر في المملكة، فإنه لا يقطن بها جميعاً سوى (2%) من سكان المملكة و(3%) من سكان المدن. وعلى النقيض من ذلك تستحوذ المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 500,000 نسمة، على نحو (46%) من سكان المملكة و(57%) من سكان المدن، (جدول 2) و(شكل 3).

جنول (2) أحجام المنن السعونية، 1425هـ (2004م)

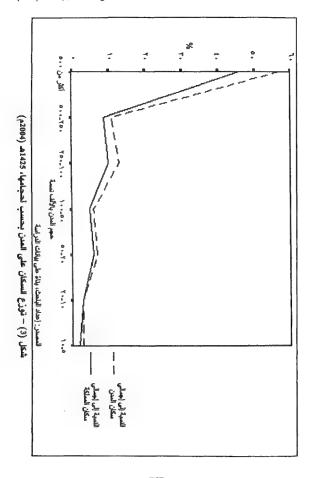
النسبة إلى إجمالي سكان العملكة	النسبة إلى إجمالي سكان المدن	عند السكان	عدد المدن	الحجم
46	57	10367284	6	أكثر من 500,000 نسمة
9	11	2032381	6	500,000 — 250,000 نسمة
10	13	2380388	14	250,000 — 100,000 نسمة
5	6	1049412	15	100,000 - 50,000 نسمة
6	7	1325672	45	50,000 20,000 نسمة
3	3	617422	45	20,000 — 10,000 نسمة
2	3	556491	81	10,000 - 5,000 نسمة
81	100	18329050	212	الإجمالي

المصدر: إعداد البلحث، بناء على بيانات الدراسة.

جنول (3) توزع المنن السعونية بحسب احجامها على مناطق المملكة، 1425ه(2004م)

الإجمالي	- 5,000 10,000	- 10,000 20,000	- 20,000 50,000	- 50,000 100,000	- 100,000 250,000	- 250,000 500,000	فكار من 500,000 نسمة	المنطقة
36	15	8	8	3	1	0	1	الرياض
23	9	3	6	1	1	0	3	مكة المكرمة
10	3	3	2	0	1	0	1	المدينة المنورة
14	7	1	3	1	1	- 1	0	القصيم
57	21	14	10	5	4	2	1	المنطقة الشرقية
16	5	4	3	2	1	1	0	عسير
8	1	1	5	0	0	1	0	تبوك
4	2	1	0	0	0	1	0	حائل
4	0	1	2	0	1	0	0	الحدود الشمالية
23	13	5	3	1	1	0	0	جازان
5	2	1	0	1	1	0	0	نجران
6	1	3	1	1	0	0	0	الباحة
6	2	0	2	0	2	0	0	الجوف
212	81	45	45	15	14	6	6	الإجمالي

المصدر: إعداد البلحث، بناء على بيانات الدراسة.

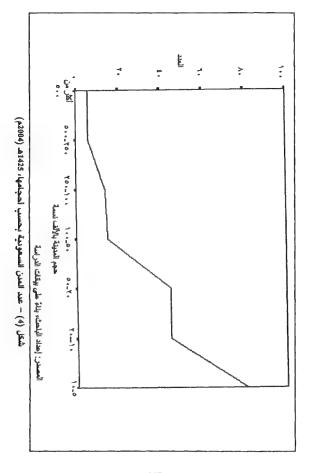


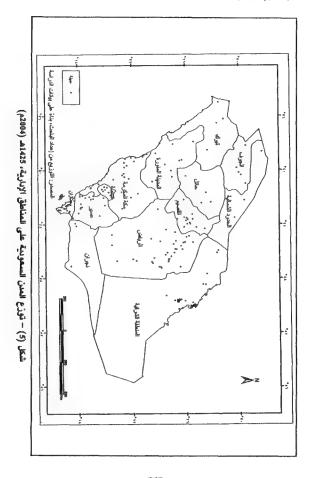
وعلى مستوى المناطق الإدارية نجد (90%) من سكان المدن في منطقة مكة المكرمة يعيشون في فئة المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 500,000 نسمة، وتصل هذه النسبة في منطقتي الرياض والمدينة المنورة إلى (83%) و (75%) على التوالي. (جدول 4).

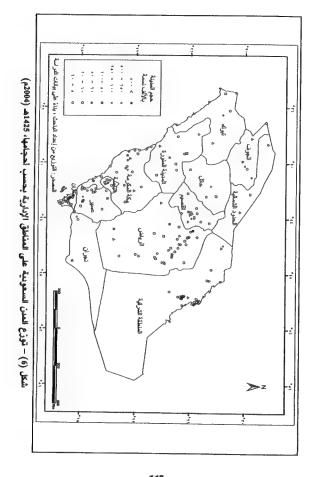
جدول (4) تورّع سكان المدن السعونية بحسب أحجامها على مناطق المملكة، 1425هـ (2004م)

الإجمالي	- 5,000 10,000	- 10,000 20,000	- 20,000 50,000	- 50,000 106,000	- 100,000 258,940	- 250,000 590,000	اکثر من 500,000 نسمة	الحجم
4935731	107300	110347	245136	184838	200958	0	4087152	الرياض
5077777	66617	52113	150238	59809	132078	0	4616922	مكة المكرمة
1229585	24281	42240	55745	0	188430	0	918889	المدينة المنورة
729362	43109	14464	84805	79632	128930	378422	0	القصيم
3133141	144503	184542	277808	396912	812147	572908	744321	المنطقة الشرقية
886617	32797	57490	934390	128383	201912	372695	0	عسير
587601	5241	11070	129939	0	0	441351	0	تبوك
291267	12444	11818	0	0	0	267005	0	حائل
242169	0	11906	85026	0	145237	0	0	الحدود الشمالية
403756	84814	67286	98521	52441	100694	0	0	جازان
331966	11845	11050	0	62185	246880	0	0	نجران
177186	9144	43180	39650	85212	0	0	0	الباحة
302892	14396	0	65374	0	223122	0	0	الجوف
18329050	556491	617422	1325672	1049412	2380388	2032381	10367284	الإجمالي

المصدر: إعداد البلحث، بناء على بيانات الدراسة.







وعند النظر في توزع المدن السعوبية على المناطق الإدارية، نجد أن المناطق الرئيسة الثلاث تحظى بالعدد الاكبر من المدن، يضاف إليها منطقة جازان. ويتباين بوضوح توزع المدن بحسب أحجامها على مناطق المملكة، إلا أننا نجد أن المنطقة الشرقية تحظى بتمثيل لجميع فئات المدن الحجمية بها، وإن كان النصيب الأكبر هو للمدن الصغرى (جدول 3) و(شكل 4) و(شكل 5) و(شكل 6). ومن الملاحظ التركز الشديد للمدن في نطاقين ضيقين على الخليج العربي وبالقرب منه، بينما يتضح بلا غرابة خلو المساحات الشاسعة الجنوبية والجنوبية الشرقية في هذه المنطقة — المتمثلة في صحراء الربع الخالي — من أي تجمعات سكانية تستحق النكر. وعلى العكس من ذلك نجد انتشار المدن على معظم مساحة منطقة جازان مقارنة بغيرها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محمد القباني (1999).

ويظل ما سبق تحليلاً وصفياً مبسطاً، يعطي فكرة أولية عن توزع المدن وسكانها في المملكة العربية السعودية، بحسب التعداد السكاني لعام 1425هـ (2004م)، إلا أن الصورة تظل غير كاملة، واستكمالها مرهون باختبار فروض الدراسة المشار إليها في بداية هذا البحث، بالاعتماد على عدد من التحليلات الإحصائية المكانية، كما وضَح في طرق تحليل البيانات سابقاً، ويعرض الجزء التالي من الدراسة نتائج هذه التحليلات.

# ثانياً – أنماط توزع المدن السعودية:

يصعب من خلال النظر إلى توزع المدن على خريطة المملكة العربية السعودية (شكل 5) الحكم على نمط توزعها بدقة وبليل، اذا اعتمد على التحليلات الإحصائية المكانية المختلفة لتقصي أبعاد هذه الظاهرة علمياً، حيث يناقش الجزء التالي من الدراسة نتائج هذه التحليلات بالتفصيل؛ فقد أظهر تحليل بيانات هذه الدراسة، باستخدام تحليل المربعات وتحليل صلة الجوار (المجاور الأقرب) والارتباط المكاني الذاتي نتائج متباينة بتباين طرق التحليل، حيث يتضح بشكل أولي من نتيجة تحليل المربعات أن نمط توزع المدن السعودية منتشر (Dispersed)، نظراً لكون قيمة (C-8-X) المحسوبة في هذا الاحليل اقل من واحد صحيح (1). كما يعزز هذا الاستنتاج مقارنة هذه القيمة بنظيرتها المتوقعة (الحرجة)، بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد كل من المدن (النقاط) والمربعات التي تتوزع عليها، حيث تزيد القيمة المحسوبة بشكل واضح عند مستوى معنوية يبلغ (0,00)، (جدول 5)، مما يؤكد — بحسب هذا التحليل — أن الاستنتاج السابق نو دلالة إحصائية.

وسعياً نحو تحقيق هنف الدراسة، المتمثل في مقارنة نمط توزع المدن السعودية باستخدام طرق تحليل مكاني إحصائي مختلفة، نجد أن تحليل معامل صلة الجوار يتوصل إلى نتيجة مغايرة، حيث يرى أن نمط توزع المدن السعودية لا يتجه نحو الانتشار، كما في نتائج تحليل المربعات السابق، وإنما نحو التجمع والعنقوبية (Clustered)، حيث إن قيمة متوسط المسافة الملاحظة بين المدن تبلغ نحو (34,97 كم)، وهي أقل من القيمة المتوقعة التي تصل إلى (6,58 كم). وبناء عليه، فإن قيمة معامل صلة الجوار أقل من واحد صحيح (0,54)، (جدول 5)، مما يدل على أن المدن المتجاورة تتباعد بمقدار نصف تباعدها المتوقع تقريباً، في حال كرن نمط توزعها عشوائياً (محمد الجراش، 2004).

جدول (5) نتائج التحليلات الإحصائية المكانية لتوزع المدن السعودية، 1425هـ (2004م)

1 - تحليلات المربعات									
مستوى المعنوية		القيمة المترقعة لـ (K-S D)		القيمة المحسوبة لـ (K-S D)					
(0,05)		0,0934052		52	0,397339				
2 — معامل صلة الجوار									
قيمة (ز) المحسوبة			مسافة معامل الجوار المتوقعة		قيمة صلة	قيمة مسافة معامل صلة الجوار الملاحظة			
12,96	0,539027			64,881 کم		34,9726 كم			
	3— الإرتباط المكاني الذاتي								
نسبة قيري		ؤشر موران	4		القيم				
0,66337		0,00418386			القيمة المحسوبة				
1	1 0,00473934		_	القيمة المتوقعة					
0,0103386	6 0,00150462		2	المعتدل	قيمة التباين في حالة التوزع الم				
3,31071	3,31071- 0,230042			قيمة (ز) في حالة التوزع المعتدل					
0,385248	0,00093561		4	نيمة التباين في حالة التوزع العشوائي					
0,542354- 0,2917		0,291724		قيمة (ز) في حالة التوزع العشوائي					

المصدر: إعداد البلحث، بناء على نتائج التحليل الإحصائي المكاني.

ويعزز اختبار معنوية قيمة معامل صلة الجوار عند مستوى معنوية (0,0) المحسوبة لإحصاءات معامل صلة الجوار (12,96)، وهي بلا شك اكبر بكثير من نظيرتها المتوقعة عند مستوى المعنوية السبق لتوزيع معتدل (1,96)، مما لا يدع مجالاً للشك أن نمط توزع المدن السعوبية هو نمط مركز وليس منتشراً، وبهامش خطأ في صحة هذا الاستنتاج لا تتجاوز (0,05)، بحسب نتائج هذا التحليل (جدول 5). وتجدر الإشارة إلى تشابه هذا الاستنتاج مع ما توصلت إليه دراسة آخرى في اختبار مماثل لتوزع مائة وتسع هذا الاستنتاج مع ما توصلت إليه دراسة آخرى في اختبار مماثل لتوزع مائة وتسع (109) مدن سعوبية، بالاعتماد على التحليل نفسه، باستخدام برنامج ميني تاب (Mini Tab)

وتعزز النتيجة المبدئية لتحليل مؤشر موران الاستنتاج السابق لتحليل معامل صلة الجوار، حيث إن قيمة معامل موران اقل من واحد صحيح بكثير (0,004) لذا فإن توزع المدن السعودية يتجه بحسب هذا التحليل نحو العنقودية، بمعنى تجاور المدن المتشابهة في عدد السكان بشكل عام، مما يوحي بوجود ارتباط مكاني ذاتي تسلسلي موجب، لكنه يظل ضعيفاً جداً، لهذا لم يصمد عند اختيار معنويته، حيث تشير مقارنة قيمة (ز) المحسوبة لهذا المؤشر مع نظيرتها المتوقعة (الحرجة) عند مستوى معنوية قيمة (ز) المعرفة رفض فرض العدم، الذي ينص على أن توزع المدن بحسب عدد سكانها عشوائي، سواء افترض حالة التوزع معتبلة أم عشوائية (جدول 5).

ولعل من المثير تشابه نتيجة تحليل نسبة قيري مع نتيجة معامل موران بشكل أولي؛ حيث إن قيمة نسبة قيري المحسوبة أكبر من صفور واقل من واحد صحيح (6,60)؛ مما يشير إلى أن توزع المدن السعودية يتجه نحو التجمع والعنقودية كما ورد سابقاً، ويعني وجود ارتباط مكاني ذاتي تسلسلي موجب، لكن عند اختبار معنوية هذه القيمة، نجد أن قيمة (ز) أقل من القيمة الحرجة في حالة التوزع المعشوائي. وبناء عليه فإننا لا نتمكن من رفض فرض العدم، القائل بعدم اختلاف توزع المدن السعودية عن أي توزع عشوائي، في حالة افتراض أن التوزع معتدل. وعلى العكس من ذلك، يمكن رفض فرض العدم السابق، في حال افتراض عشوائي، العرو (جدول 5).

ومن هنا تبرز جعلية لختلاف الاستنتاج واتخاذ القرار بشان نمط توزع المعن السعوبية، سواء عند الاعتماد على تحليل معين، وفق افتراضات مختلفة كما في نسبة قيري السابقة، أو بين أنواع مختلفة من التحليل، كما هو بين تحليل معامل موران ونسبة قيري المتشابهين في هدفهما وطريقة عرض نتائجهما إلى درجة كبيرة، أو بين تحليلي المربعات وصلة الجوار التشابههما أيضاً. وهنا تكمن الخطورة عند الاعتماد على تحليل إحصائي مكاني واحد، والاندفاع نحو التحمس له بشدة، بمعزل عن النظر في التحليلات الإحصائية المكانية الأخرى، التي تعطي نتائج مفايرة كلياً أحياناً. ولعل هذه إحدى الجبهات السهلة، التي تمكن خلالها مناوئو الاتجاهات الكمية وأنصار المدارس النوعية من مهاجمة المدرسة الكمية في الجغرافيا بشكل خاص، والاتجاهات الفلسفية الوضعية بشكل عام.

#### الخاتمة:

أبرزت نتائج تحليل البيانات الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ما المسكن لعام (2004هـ) تسارع وتيرة التحضر في المملكة العربية السعوبية بشكل ملحوظ، عند مقارنتها بمثيلاتها في العقود السابقة، ولوحظ أن هناك تبايناً في معدلات التحضر في مناطق المملكة الإدارية المختلفة؛ فنجدها تسجل ارتفاعاً كبيراً في بعض المناطق، مثل المنطقة الشرقية والرياض ومنطقة مكة المكرمة، بينما تسجل معدلات أقل في مناطق اخرى مثل جازان والبلحة.

كما اتضح أنه من الصعب الفصل بدقة في نمط توزع المدن السعودية، وفقاً لبيانات الدراسة وطرق التحليل المكانية المستخدمة فيها، المتمثلة في تحليلات المربعات وصلة الجوار والارتباط المكاني الذاتي، الملحقة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية (أرك فيو 3,2)، حيث لختلفت النتائج بلختلاف التحليلات؛ فاقرز تحليل المربعات نمطاً منتشراً، بينما خرج تحليل صلة الجوار بنمط متجمع عنقودي. أما تحليل الارتباط المكاني الذاتي، الممثل في مؤشر موران ونسبة قيري، فقد كان نتاج تحليلاتهما نمطاً عنقودياً وعشوائياً على التوالي. وقد تمثل هذه النتائج معضلة يصعب التعامل معها بالنسبة للبعض، إلا أن هذه الدراسة تنطلق من التعامل مع واقع هذه النتائج بشفافية، تتطلب إخضاعها لمزيد من البحث والتقصي في دراسات لخرى باستخدام طرق وأساليب مختلفة.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن التحليلات المكانية تظل إحدى الوظائف والمهام الرئيسة لنظم المعلومات الجغرافية، كأداة مساعدة على صنع القرارات المختلفة، ولعل هذه الوظيفة إحدى السمات التي تميز نظم المعلومات الجغرافية عن خرائط الحاسب الآكي، المستخدمة في تمثيل بعض الظاهرات في كثير من الدراسات والبحوث.

ويمكن القول إن هذه الدراسة قد قدمت عدداً من الإجابات لتساؤلاتها، إلا أنها اثارت أيضاً العديد من التساؤلات الجديرة بالبحث والدراسة، يتعلق بعضها بماهية أيجابيات عمليات التحضر السريعة وسلبياتها على المشهدين الحضري والريفي في الممثلة العربية السعوبية، وعن واقع وظائف المدن السعوبية بأحجامها ومواقعها المختلفة؛ أهي مجرد أملكن للسكن، أم مرلكز خدمات تعليمية وصحية ولجتماعية وغيرها لسكانها والمناطق المحيطة بها؟ أم أن دورها يتجاوز كل هذا، لتمثل ادوات إنتاج وقواعد اقتصادية حقيقية، تسهم في استمرار بقائها بذاتها، بل تصل إلى حد الإسهام في الاقتصاد الإقليمي والوطني؟

كما أن من الجدير التساؤل والبحث عن معدلات التحضر داخل المناطق الإدارية على مستوى المجافظات، من حيث اختلاف مستوياتها وبينامياتها والعوامل المؤثرة فيها من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى. ومن ثم الخروج بنتائج أدق، بعيدة عن عمومية الاستنتاجات وشموليتها على مستوى الدولة والمناطق الإدارية. ليس هذا فحسب، بل من المهم تقصى طرق التحليل المكانية المناسبة، لتعرف أبعاد هذه الظاهرة بدقة، مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات البحث الحالي ونتائجه، في ضوء طرق التحليل المكانية المختلفة المستخدمة. ويمثل هذا دعوة جادة لإجراء مزيد من الدراسات الإقليمية في المملكة متخذة من المحافظات والمراكز في المناطق الإدارية وحدات مكانية لدراساتها، عوضاً عن الاعتماد المطلق على المناطق الإدارية. ليس هذا فحسب، بل قد تنطلق من هذه الدراسة بحوث أخرى تستكمل بعض الجوانب ذات العلاقة بها، ومما لم يحظ بالتحليل والمناقشة الوافية، كالعوامل المؤثرة في توزع المدن، والآثار السلبية للتحضر في المدن المختلفة من ازدحام وتلوث ونمو للعشوائيات وضغط على الخدمات ونحوه. ويوصى أن تجرى هذه الدراسات بالاعتماد على الإمكانات الهائلة التي توفرها تقنية المطابقة (Overlaying) في نظم المعلومات الجغرافية، حيث تصنف العوامل المختلفة إلى طبقات (Layers) مختلفة، ومن ثم تحدد أهمية كل منها لتوزع المدن المختلفة، وتباين سلبيات التحضر من مدينة إلى أخرى أو من إقليم إلى آخر، وينظر في هذا الموضوع من زوابا وأبعاد مكانبة مختلفة.

وفي ختام هذه الدراسة، فإن لنا أن نتساءل ونتطلع لرؤية استشرافية لمستقبل التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية في ضوء الطفرة الاقتصادية الثانية، التى تعيشها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى،

المقترنة بزيادة أسعار البترول بشكل قياسي، تجاوز خلالها سعر برميل النفط في نهاية شهر أغسطس 2005م (رجب 1426هـ) السبعين بولاراً. ويكمن تساؤلنا عن مدى إمكانية تغير ديناميات ظاهرة التحضر وطبيعتها وأبعادها خلال هذه الفترة، أو ثباتها بشكل أو بآخر، كنسخة مكررة لما عاشته المملكة ودول المنطقة الأخرى خلال الربع الأخير من القرن الميلادي المنصرم، بل قد نذهب إلى التساؤل عن مدى تأثير انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2005م على المشهد الحضري في المملكة العربية السعودية، في ضوء النمو المطرد الذي قد تشهده بعض الجوانب، يقابله الانكماش في جوانب آخري قد لا تستطيع النمو والمنافسة على المستوى العالمي، بحسب معايير القرية العالمية؛ فدخول البنوك العالمية مثلاً إلى الأسواق السعودية، وتوفر فرص القروض الطويلة الأجل الميسرة، قد يخلق نهضة عمرانية واسعة، معظمها في المدن الكبرى، ويقترن بهذا كله ازدياد معدلات التحضر، الذي يتطلب مواكبة البنية التحتية للمدن لها وتوفر الخدمات العامة والخاصة بما يفي باحتياجات السكان. وقد يجابه السكان بتحول في كثير من المفاهيم والأنماط الحياتية المألوفة المعتادة عبر فترة طويلة من الزمن، منها التحول من مجتمع الرفاه والرعاية الاجتماعية إلى مجتمع السوق الحر والمنافسة الاقتصادية، الذي ستكون ساحاته وميادينه الرئيسة، المدن الكبري ومراكز التجمعات الحضرية الرئيسة، وتقلص الأنشطة الأخرى الفرعية القزمية في القرى ومراكز التجمعات الريفية الصغرى والمدن القزمية الصغرى وغيرها من أتماط الاستيطان الأخرى، وريما عدم قدرتها على مواكبة نمو المدن الكبرى، ومن ثم ازدياد تدهور الملكيات الزراعية الصغرى والحيازات الإنتاجية أو الخدمية البسيطة، وهذا ما نأمل أن تجيب عنه دراسات مستقبلية أخرى إن شاء الله.

#### المراجع:

أحمد الجار الله (1996). تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة والحجم. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 14 (25): 78–701.

أحمد الجار الله (1997). التكامل بين جفرافية الحضر والتخطيط الحضري والإقليمي. رسائل جغرافية (208). الكريت: الجمعية الجغرافية الكريتية.

أحمد الجار الله (2000). جغرالهية الحضر: مبخل إلى المقاهيم وطرق التحليل. الرياض: شركة الوائي للطباعة والصناعة المحدودة.

الجمعية الجغرافية السعودية (1997). للموسوعة الجغرافية للأماكن في المملكة العربية السعودية. الرياض: شركة النظم العربية المطورة.

- الجمعية الجغرافية السعودية (1998). دليل المواقع الجغرافية بالمملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة العبيكان.
- برنارد جرانوتيه (1987). السكن الحضري في العالم الثالث: المشكلات والحلول. الإسكندرية: منشأة المعارف. تعريب: محمد على بهجت الفاضلي.
- جامعة الملك سعود (1987)، المعن السعوبية: انتشارها وتركيبها الدلخلي، الرياض: عمادة شئون المكتبات.
  - جمال حمدان (ب. ت). جغرافية المدن. القاهرة: عالم الكتب.
- حمدي الديب (1992). شبكة المدن العمانية: الحجم والتباعد. رسائل جغرافية (148). الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.
- خالد العنقري (1987). أتماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية: دراسة المرتبة الحجم. العدن السعودية: انتشارها وتركيبها الدلخلي، (ص ص 93—105). الرياض:عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود.
- رشود الخريف (1998). التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعوبية ومعدلات نموهم خلال الفترة (1394–1413هـ). رسائل جغرافية (211). الكوبيت: الجمعية الجغرافية الكوبيتية.
- رشود الخريف (1998ب). التحضر في المملكة العربية السعوبية: دراسة في تعريف العنن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نعوها السكاني. الرياض: مركز البحوث بكلية الأداب، جامعة الملك سعود.
- صبحي السعيد (1987). نمو المستوطنات في إقليم نجد خلال القرن الرابع عشر الهجري، المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي، (من ص 107 – 136). الرياض:عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود.
  - صفوح خير (2000). الجغرافية: موضوعها ومناهجها واهدافها. دمشق: دار الفكر.
- عبدالله الحميدي (1991). تعديل الصبيغ الرياضية المستخدمة في تطبيق تاعدة الرتبة والحجم في جغرافية المدن. الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لاقسام الجغرافيا بجامعات المملكة، (ص ص 430–485). مكة المكرمة: مطبعة جامعة أم القرى.
- عبدالله الغامدي (2004). التوزيع الإقليمي للمدن في المملكة العربية السعومية، الداوة، 35 (1): 76—118
- عمر الفاروق السيد رجب (1987)، تواسلت في جغوافية للمملكة العربية السعودية. جده: دار الشروق.
- فتحي ابو عيانه (1984). السكان والعمران الحضري: بحوث تطبيقية في بعض الأقطال العربية. بيروت: دار النهضة العربية.
- قتمي مصيلمي (1990). الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي. القاهرة: مطلبم الطويجى التجارية.
- لجنة الأطلس الرطني (1981). أطلس سكان المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الرياض.

- محمد الثمالي (1995). مواقع المدن السعودية. رسائل جغرافية (186). الكويت: الجمعية الجغرافية الكدنتية.
  - محمد الجراش (2004). الأساليب الكمية في الجغرافيا. جدة: الدار السعوبية للنشر والتوزيع. محمد السرياني (1988)، حول تعريف المينة السعوبية. البلعيات، 3 (12): 33–45.
- محمد السرياني (1988ب). للسمات العامة لمراكز الإستيطان في منطقة الباحة (المملكة العربية السعوبية). الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.
- محمد السرياني (1992). ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية. سلسلة بحوث العلوم الإجتماعية (16). مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة لم القرى.
- محمد الشريف، محمد السرياني، حسين صالح، مرعي الشهري، وعادل ياسين (1999)، وزارة الإشفال العامة والإسكان: التطور والإنجازات، الرياض: العبيكان.
- محمد القباني (1999). التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية السعوبية 1394– 1413هـ. بحوث جغرافية (37). الرياض: الجمعية الجغرافية السعوبية.
- محمد شوقي مكي (1987). للتوزيع الحجمي للعنن في المملكة العربية السعوبية، المنن السعوبية: انتشارها وتركيبها الداخلي، (ص ص 67–91). الرياض:عمادة شثون المكتبات، حامعة الملك سعود.
- محمد شوقي مكي (1995). العلاقة بين مراحل التحضر ومراحل النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى، 2 (10): 11-65.
- مصلحة الإحصاءات العامة (2004). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ (2004م).
- ناصر الصالح و محمد السرياني (2000). الجفراها الكمية والإحصائية: اسس وتطبيقات بالاسالاب الحاسوبية الحنيثة. الرياض: مكتبة العبيكان.
- ن. س. جريل (1990). التحضر في الجزيرة العربية. جدة: مكتبة الجسر. «ترجمة أبو بكر أحمد
- وزارة التعليم العالي (1999). اطلس العملكة العربية السعوبية. الرياض: مؤسسة مرينا لخدمات الطباعة.
  - وزارة الشئون البلدية والقروية (1989). أطلس المدن السعودية: الوضع الراهن 1407هـ
- Abu-Lughod, J. & Hay, JR. R. (Eds.). (1977). Third world urbanization. New York: Methuen.
- Beaumont, P., Blake, G. H. & Wagstaff, J. M. (1988). The Middle East: A geographical study. New York: Halsted Press.

- Chakravorty, S. (1993). The Distribution of Urban Population & Income: Explorations Using Six Asian Cases. GeoJournal. 29 (2): 115-124.
- Chapman, K. (1979). People, Pattern and process: An introduction to human geography. New York: John Wiely & Sons.
- Costello, V. F. (1977). Urbanization in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.
- Das, R & Dutt, A. (1993). Rank-size Distribution and Primate City Characteristics in India- A Temporal Analysis. GeoJournal. 29 (2): 125-137.
- Dehghan, F. and Uribe, G. V. (1999). Analysing Mexican Population Concentration: A Model with Empirical Evidence. Urban Studies. 36 (8): 1269-1281.
- Dirk, S. (2005). Where Do Cities Form? A geographical agglomeration model for Europe. *Journal of Regional Science*. 45 (4): 657-679.
- Dokmeci, V. F. (1986). Turkey: Distribution of cities and change over time. Ekistics. 53: 316-317.
- Edmonston, B., Goldberg, M. A. & Mercer, J. (1985). Urban Form in Canada and the United States: An examination of urban density gradients. *Urban Studies*. 22 (3): 209-217.
- Ehrilch, S. & Gyourko J. (2000). Changes in the scale and size distribution of US metropolitan areas during the twentieth century. *Urban Studies*, 37 (7): 1063-1077.
- Ettlinger, N, & Archer JC. (1987). City-size distribution and the world urban system in the twentieth century. Environment & Planning A, 19 (9): 161-174.
- Garmestani, A., Allen, C. & Bessey, K. M. (2005). Time series analysis of clusters in city size distributions. Urban Studies. 42 (9): 1507-1515.
- Hackenberg, R. A. (1980). New patterns of urbanization in southeast Asia: An assessment. *Population & Development Review*. 6 (3) 391-419.
- Hartshorn, T. A. (1980). Interpreting the city: An urban geography. New York: John Wiely & Sons.
- Kasarda, J. D. & Crenshaw, E. M. (1991). Third World urbanization: Dimensions, Theories, and Determinants. Annual Review of Sociology. 17: 467-501.
- Knudsen, T. (2001). Zipf's Law for cities and beyond: The case of Denmark. The American Journal of Economics & Sociology, 60 (1): 123-146.
- Lee, J. & Wong, D. W.S. (2001). Statistical analysis with ArcView GIS. New York: John Wiley.
- Penkov I. & Dimitrov S. (1987). The distribution of cities and their populations in Bulgaria. Naselenie, 7 (3): 103-112.
- Pokshishevskiy, V. V. (1980). Soviet cities: Progress in urbanization in the seventies. GeoJournal. 1 (1): 35-44.

- Preston, S. H. (1979). Urban growth in developing countries: A demographic reappraisal. *Population & Development Review*. 5 (2): 195-215.
- Rin-Pace, F. G. (1995). Rank-Size Distribution and the Process of Urban Growth. Urban Studies. 32 (3): 551-562.
- Song, S. and Zhang, K. H. (2002). Urbanization and city size distribution in China. Urban Studies, 39 (12): 2317-1327.
- Trewartha, G. T. (1934). Japanese Cities: Distribution and Morphology. Geographical Review. 24 (3): 404-417.

قدم في: سيتمبر 2005 أجيز في: مارس 2006



#### The Distribution of Saudi Cities 1425/2004

#### Ramze A. Elzahrany

The Objective of this study is to examine the distribution pattern of Saudi cities, according to the preliminary census data of 1425/2004. The study has identified the locations of the cities on the country map according to their coordinates. It has then applied several spatial statistical methods, associated with ArcView 3.2; Quadrat Analysis, Nearest Neighbor Analysis and Spatial Autocorrelation Analysis. The results of this research accommodate the broad range of patterns; dispersed, clustered and random, according to analysis method. Therefore, further investigations and more studies are needed, for a better understanding of this spatial phenomenon.

Keywords: Saudi cities, Distribution pattern, Quadrat Analysis, Nearest Neighbor Analysis, Spatial Autocorrelation Analysis.

Associate Professor, Department of Geography, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

### مراجعات الكتب:

# علوم سياسية

حوار الحضارة: برنامج السلم الجبيد في الألفية الجبيدة

(Dialogue of Civilization: A New Peace Agenda for a New Millennium)

تاليف: (Majid Tehranian & David W. Chapell (Eds.) الذائس: New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research, 2002 عرض: خديجة عرفة محمد امدن\*

وجهت أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية تحدياً لأطروحة الصراع بين الحضارات والمدافعين عنها؛ إذ قامت على فرض أن الحروب القادمة ستكون حروباً عبر الحدود الحضارية وأن الصراع القادم ستكون وحداته الأساسية هي الحضارات، ومن ثم فإن الصراع بين الحضارات سيصبح أحد أخطر مصادر تهديد الأمن العالمي. إلا أن هذا الفرض لم يثبت صحته، فالتحالف الدولي ضد الإرهاب انضمت له دول تنتمي لحضارات مختلفة. وفي هذا السيلق يبرز التساؤل من زاوية معاكسة؛ كيف يمكن للحوار، وليس الصراع أو الصدام بين الحضارات، أن يكون أداة فاعلة لتحقيق السلم في القرن الحادي والعشرين؛ ويناقش الكتاب الذي بين أيدينا هذه الفكرة بطريقة مستقيضة؛ حيث ركز بالأساس على انه في ظل ما نعانيه في الوقت الحالي من انتشار للإرهاب والإرهاب المضاد فإن تحقيق السلم لن يكون إلا من خلال إعلاء شأن الحوار بين الحضارات.

حاول الكتاب مناقشة هذه الفكرة في سياق عدة محاور، ومن خلال مناقشة عدد كبير من الموضوعات، تناول الأول منها التعريف بحضارة المعرفة، والعلاقة

باحثة في مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصرالعربية.

بين الحضارة والعلم، وهل يمكن للتطور في العلوم أن يخدم في تطوير الحضارة البشرية؟ أما المحور الثاني من محاور الكتاب فقد حاول مناقشة رؤية الديانات والحضارات التقليدية القديمة – وهي الحضارات الهندوسية، والإسلامية، والمسيحية – لشروط خلق حوار فعال بين المحضارات ومتطلباته بما يمكن معه الاستجابة للتحديات التي يواجهها العالم، أما المحور الثالث فحاول طرح مجموعة من الآليات أو الاجندات العالمية الضرورية السلم.

### المحور الأول - حضارة المعرفة خطر أم ذات فائدة:

تعيش البشرية في الوقت الحالي حقبة زمنية يطلق عليها البعض "حضارة المعرفة"، هذه الحقبة الحضارية تتسم بمجموعة من المزايا المهمة، وفي الوقت ذاته تحمل مجموعة كبيرة من المخاطر المهددة لأمن الجنس البشري وربما لبقائه. فالتطور في العلوم والتكنولوجيا كان له آثار إيجابية في تطور الحضارة البشرية وفي الوقت ذاته حمل مخاطر عديدة.

في الفصل الأول من فصول الكتاب طرح الدكتور / مجيد تاهرينين رؤيته عن محضارة المعرفة، المعرفة، Informatic Civilization حيث حدد مفهومه لحضارة المعرفة بأنها تلك الحقبة الحضارية التي نعيشها في الوقت الحالي، فأول حضارة عرفتها البشرية بدأت منذ عشرة آلاف عام مع التحول من الصيد والترحال إلى الزراعة والاستيطان، أما الحقبة الحضارية الثانية فعرفت مع التحول من الزراعة إلى التجارة والصناعة، أما حضارة المعرفة فهي تعود إلى فترة ما بعد الحرب الباردة وهي الحضارة أو الحقبة الحضارية التي نعيشها الآن، ويمكن أن يطلق عليها أسماء كثيرة؛ منها عصر المعلومات، والمجتمع ما بعد الصناعي، والعصر الرقمي والموجة

فخلال فترة الحرب الباردة كان العالم مقسماً ليديولوجياً إلى مجموعات ثلاث؛ هي الاشتراكية، والرأسمالية، والقومية في العالم الثالث. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وبدء عصر جديد من العولمة «عصر المعلوماتية»؛ هذا العصر يتسم بهيمنة الرأسمالية التي أطلق عليها الباحث Pan-capitalism؛ حيث حدد بعض السمات للعصر الرأسمالي الحالي في أن الرأسمالية أصبحت ذات طلبع عالمي، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي دخلت دول أوروبا الشرقية والصين ضمن

التيار الراسمالي كما برز بشدة وبطريقة غير مسبوقة دور الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت تقوم بدور متزايد ومؤثر في العلاقات الدولية. كما اعتمدت القوة الاقتصالية للراسمالية بصورة كبيرة على نظام معلومات واتصالات عالمي بما يمكن تلك الشركات من توجيه انشطتها وإدارتها بفاعلية. وفي الوقت ذاته تم إيمان مجموعة من القيود الضابطة للحقوق العلمية المختلفة، من ناحية ثالثة، هذا النظام الراسمالي العالمي يعتمد على تحويل المال والتكنولوجيا والعلم والمهارات الإدارية من الأماكن الاكثر إلى الأماكن الاقل تطوراً. ومع هذا يؤكد الباحث أن الراسمالية وإن كانت وفرت الأساس المادي للحضارة البشرية فهي في الوقت ذاته هدت بقاءه لما حملته من مخاطر ممثلة في انشار لاسلحة الدمار الشامل، والأمطار الحمضية، والدفء العالمي، وغير ذلك من المشكلات البشرية الخطيرة التي لا يمكن مواجهتها من قبل دولة أن إقليم بمفرده.

وبعد التعريف بطبيعة الحقبة الحضارية التي نعيشها في الوقت الحالي، انتقل الكتاب إلى بحث العلاقة بين أثر التطور في العلوم والتكنولوجيا على الحضارة البشرية؛ البشرية. فهل كان التطور الأول ذا مربود إيجابي أو سلبي، على الحضارة البشرية؛ حاول الاستاذ الدكتور/ جوزيف روتبلات في ثاني فصول الكتاب بحث العلاقة بين العلم والحضارة؛ حيث ناقش فرضية مفادها: «إلى أي مدى يسهم العلم في تطوير الحضارة البشرية في الآلفية الثالثة التي نعيشها في الوقت الحالي؟ ه فاكد أنه في عصر العلم والتكنولوجيا الذي نعيشه الآن، أصبحت الحضارة البشرية والبقاء المعلومات، ومن نماذج الأخيرة الإنترنت وما سببه من دفعة هائلة وتطور مهم في التريخ البشري وتأثير على جميع الجوانب الاتصالية بين البشر، إلا أنه على الجانب الأخر كان له جوانب سلبية كثيرة، من ابرزها سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث استفادت الجماعات الإرهابية بشدة من تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة؛ فالجريمة الدولية أصبحت تخطط في الدولة (ا)، وتنفذ في الدولة (ب)، بأقراد من دول مختلفة فالمورة عناصر من دول مختلفة درن يكون هناك أي اتصال مباشر بين عناصر العملية الإرهابية.

من ناحية ثانية، فإن الانتشار السريع في الإنترنت، ربما يكون ذاته سبباً من أسباب الحروب التي توصف بأنها حرب بين الغرب وبقية العالم The West and the أسباب الحروب التي توصف بأنها حرب بين الفقراء والأغنياء وما يسببه ذلك من تهديد خطير للحضارة البشرية، فـ 90% من أجهزة الكمبيوتر في العالم موجودة في العالم الصناعي المتقدم، ولغة الإنترنت الرئيسة هي الإنجليزية، وهي اللغة الأساسية لـ 7% من سكان العالم فقط.

أما فيما يتعلق باثر التقدم في العلوم على الحضارة البشرية، ويقصد بذلك التطور في التكنولوجيا الحيوية والجينات، فقد أكد الباحث أنه كان لها هي الأخرى أثارها السلبية على الحضارة البشرية، تمثل أولها في المعوقات المالية؛ مما يجعل فوائدها قاصرة على فئات ومجتمعات دون غيرها، وهو ما يسبب ضرراً للحضارة الإنسانية.

ومن ثم يخلص إلى أنه في العصر الذي نعيشه الآن «عصر العلم والتكنولوجيا»، فإن الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء البشري وتحسين الحضارة البشرية في إيجاد صيغة من الحكم الرشيد العالمي من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الهادفة لحماية البشر وأمن البشر ولا سيما في ظل فشل الأدوات التقليدية في التعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني في عصر المعلومات. ففي عام ملي، باسلحة الدمار الشامل التي قد يؤدي استخدامها إلى فناء الحضارة البشرية، فإن المدخل الوحيد لحل مشكلة التفاوت داخل المجتمعات هو إيجاد صيغة من الحكم العالمي قادر على تحقيق مساواة عالمية داخل المجتمعات.

#### المحور الثاني - الدين والحضارة:

خصص الكتاب الفصول من الثالث إلى التاسع لمحاولة بحض فكرة صدام الحضارات وصراعها من خلال محاولة البحث في رؤية الحضارات والديانات القديمة للحوار مع الحضارات والديانات الأخرى. وقد حاول الكتاب التطرق إلى خصائص الحضارات التقليدية القديمة، وهي الحضارات الهندوسية، والكونفوشيوسية، والبوذية، والإسلامية، والمسيحية، وكيف أن تلك الحضارات الدينية التقليدية يمكنها أن تستجيب للتحديات المتزايدة التي يشهدها العالم.

بدأ هذا القسم من الكتاب بفصل نظري عن «الدين والحضارة» أكد من خلاله الاستاذ الدكتور/ نيور يلمان أنه في ضوء التحديات التي يواجهها البشر في القرن الحادي والعشرين ممثلة في عدم قبول التنوع والاختلاف، وكذلك غياب الفهم الكامل للآخر لغوياً وثقافياً وبينياً، فإن المدخل هو إيجاد نوع من التعاون وإيجاد لغة مشتركة بين الحضارات؛ فالحاجة ماسة لخلق تقهم وقبول من كل حضارة لقيم

الحضارات الأخرى ومعاييرها حتى يمكنها في سياق تعاوني معالجة المشكلات العالمية وحتى لا يتحول مجرد التنوع في قيم الحضارات والديانات المختلفة وتقاليدها إلى مصدر للتوتر، وبخاصة أن الأمثلة التي نشهدها حالياً كثيرة مثل ما حدث في كوسوفو، وصربيا، وأحداث المسجد البابري في الهند وغيرها. فهناك حاجة لتقليل الفجوة بين الحضارات، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال إيجاد إطار من الحكم الرشيد الذي يقوم على:

1 - إيجاد حكومات أكثر فعالية وانفتاحاً، وتقبل التنوع والاختلاف وتحترمه.

2 – إيجاد مؤسسات دولية فعالة معنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان عبر العالم. فبعد أكثر من نصف قرن من وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من صوغ عدد كبير من الاتفاقات الإقليمية والدولية لصون حقوق الإنسان، فإن أمن الإنسان أصبح أكثر تهديداً مما قبل، ومن ثم، فإن المدخل الاكثر ملاءمة لن يكون من خلال التركيز على صوغ اتفاقات جديدة بقدر ما سيكون إما من خلال إصلاح المؤسسات التقليبية المعنية بحماية حقوق الإنسان،

3 - جعل التعليم وسيلة لنشر السلم من خلال التركيز على الوسائل السلمية، وهو ما يطلق عليه زرع «ثقافة السلم» في نقوس المتعلمين، فمعرفة لغة الآخر وثقافته يساعد على خلق تفهم أكبر لهذا الآخر.

ركزت الفصول التالية على محاولة البحث في مبادئ الحضارات ونصوص الديانات بما يمكن أن يدعم أو يدحض فكرة الصدام أو الصراع بين الحضارات. بالنسبة للحضارة الهندوسية حاول الاستاذ الدكتور/تي. اتش شوداري استعراض ببغض مبادئ الحضارة الهندوسية القديمة وكيف أن تلك الحضارة المتركزة في الهند فحسب أثرت على سلوك الدولة الهندية بما يمكن أن ينعكس على القضية المثارة بالاسلس، وهي حوار الحضارات. فالهندوسية لم تعتمد على رسول أو كتاب مقدس أو ديانة إنما اعتمدت السببية. فالقدرة على معرفة الاسباب كانت مشروطة بالتعلم والدراسة والخبرة. وعندما نقشل نظرية قائمة على أساسها الدولة الهندية القديمة، وهي ووحداية، الدولة مع وجود ممالك عدة يمكن أن تشكل أساساً جيداً لفكرة حوار الحضارات «التوحد مع الاختلاف». فالهند القديمة كانت دولة ولحدة لها ملوك عدة، أقوى هؤلاء الملوك هو الذي يستطيع أن يوحدهم في الإمبراطورية.

فالسيادة لم تكن مع الملك لكنها كانت مع الحقيقة. وعندما ينحرف الملك عن الحقيقة يفقد الحق في الحركة الحرة الحرقة ويقد المقلف عن الحركة الحرة للأقراد عبر مختلف أنحاء البلاد، فهناك وحداية، في الدولة على الرغم من الاختلاف بين الممالك، إلا أنه كان هناك وحدة وتكامل عبر مختلف أنحاء البلاد، وهو ما انعكس على سلوك الهند حيث لم يكن لها خبرة استعمارية كما لم يكن لها أي بعثات تبشيرية تدعو أنصار الديانات الأخرى لاعتناق الهندوسية. فالديانة الهندوسية تدعو المتنوع شريطة احترام الآخر.

أما عن الحضارة الكرنفوشوسية، وهي الثقافة التقليدية السائدة في منطقة شرقي آسيا، حاول الاستاذ الدكتور/ تيو ويمنج، استعراض كيف يمكن أن نجد أساساً لفكرة الحوار بين الحضارات ضمن مبادئ الحضارة الكونفوشيوسية. ويجه عام، تقوم الحضارة الكرنفوشيوسية على مجموعة من المبادئ المهمة ممثلة في الهيراركية، ولحترام السلطة، والابوية؛ إذ يتمثل موقفها من الحضارات والثقافات الاخرى في ضرورة احترام العقائد الاخرى ومحاولة الاستفادة منها؛ فقبول الاختلاف والتعدد أحد المبادئ المهمة في موقف الثقافة الكرنفوشيوسية من الحضارات الاخرى، والتسامح هو شرط مسبق للتعايش السلمي.

وهنا يطرح المؤلف فكرة مهمة حول سبل تحقيق الحوار بين الحضارات من خلال طرحه لفكرتين؛ تمثلت الأولى منهما في العمل على نشر ثقافة السلم من خلال دور رجال الدين والعمل على خلق انسجام بين الديانات والثقافات وإزالة سوء الفهم والتمييز والعنف بين الأفراد، الذي يدور في مجتمعات كثيرة حول أسباب عقائدية. فالقادة الروحانيون والدينيون بما لهم من تأثير في مجتمعاتهم المحلية يمكنهم تكريس الطاقات الاثنية والاجتماعية والثقافية لمواجهة المخاطر العالمية، ومن أبرزها التعدد الاثني.

أما الفكرة الثانية فتمثلت في إنشاء اتحاد بين المفكرين عبر العالم من مختلف الحضارات والديانات تكون مهمتهم نشر ثقافة السلم وتطويرها، ويبرز دورهم في التأثير في الحكومات، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. فرجال الفكر والإعلام في أي مجتمع يمكنهم تغنية الخطاب العالمي والإقليمي والمحلي حول المخاطر التي تهدد البقاء والأمن البشري، التي تتطلب تعاوناً بين مختلف الدول والحضارات.

انتقل الكتاب بعد نلك إلى بحث رؤية الحضارة البونية لحوار الحضارات؛ إذ حاول الاستاذ الدكتور/ يوشيى كاودا – من خلال بعض النصوص البونية – تحليل رؤية الحضارة البونية للشروط الضرورية لتحقيق ثقافة السلم، وهي الشروط التي يمثل أولها ضرورة احترام التنوع؛ فالثقافة البونية تؤكد أن الأرض شيء ولحد لكنها تنتج أشياء متنوعة تخرج كلها من الأرض، والأمر ذاته بالنسبة للحضارات المختلفة، فهي متنوعة إلا أنها تشترك فيما بينها في أنها كلها حضارات بشرية، ولكي يكون هناك تطوير للاحترام المشترك والتعلم من الحضارات الأخرى فإن هناك ثلاث وسائل هي الحوار والتبادل للأفكار والآراء، والمشاركة.

اما الشرط الثاني فهو القدرة من خلال الحوار، وتبادل الأفكار، والمشاركة في التوصل إلى جوهر مشترك للإنسانية، وعالمية الثقافة الإنسانية، فالتحاور والتبادل بين الثقافات المختلفة يوفر نوافذ جديدة في كل ثقافة من خلال قبول الاختلاف مع الأخر وتعرف العناصر المشتركة بين البشرية بما يمكن أن يسهم في تطوير عناصر الاشتراك والاتفاق والحيلولة دون وصول نقاط الخلاف إلى مصدر المتوتر.

اما ثالث شرط فهو القيم، فكل ثقافة تقوم على مجموعة من القيم المتأصلة، وتشكيل أي نظام أخلاقي يقوم على الهوية المميزة لأي حضارة أو ثقافة، ويسهم في تحقيق التنوع الثقافي. ومن ثم يمكن تشكيل نظام اخلاقي عالمي يشكل من القيم الثقافية المتنوعة وذلك لتحقيق ثقافة السلم، ومثل هذا النظام الأخلاقي العالمي يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم العالمية، ومنها الحق في الحياة والكرامة البشرية وغيرها من القيم العالمية المتفق عليها.

أما آخر الشروط، فهو الحاجة إلى الثقة في الآخر واحترامه حتى في حالات الاختلاف معه؛ إذ يخلص إلى أن رؤية الثقافة البوذية للأسس المشكلة لثقافة السلم هي تشكيل قيم أخلاقية مشتركة تقوم على عدم العنف، والعدالة الاقتصادية، وغياب التمييز جنسياً ونوعياً، وبناء نظام قائم على الثقة.

وفي الفصل الثامن حاول الأستاذ المكتور / فرد دال مير تقديم رؤية مسيحية للإسهام الممكن لحوار الحضارات في تحقيق السلم العالمي؛ فالسلام ليس سلعة أو شيئاً مصنوعاً. فتحقيق السلم وحفظه يتطلبان تعرف الأبعاد المتعددة للسلم وقبولها، وأن يكون هناك سلم مع الذات ومع الطبيعة ومع الإله.

وأكد أن احترام حدود الحضارة أو أققها لا يلغي الحاجة إلى الحوار بين

الحضارات؛ وذلك بغية بناء مجتمع عالمي، هذا المجتمع العالمي يكون محكوماً بقواعد مدنية مع الاستمرار في عملية تطوير الحضارة الإنسانية من خلال التركيز على تطوير العلوم الحديثة والتكنولوجيا والعمل على إيجاد قانون مدني وحريات مدنية وخلق شعور بالعدالة. فمن خلال التزام العدالة الاجتماعية والمسؤوليات الاخلاقية يمكن لحوار الحضارات أن يكون صانعاً للسلم دلخل المجتمع العالمي.

وفي السياق ذاته، حاول كل من الأستاذ الدكتور/ علي مزاري، والاستاذ الدكتور/ الأمين مزاري، التركيز على رؤية الديانة الإسلامية لحوار الحضارات؛ إذ الكدا أن مبادئ الديانة الإسلامية تقوم في جوهرها على الحوار واحترام الآخر، فالإسلام حاول حماية الأقليات الدينية. واليهود والمسيحيون كان لهم وضع خاص على أساس كونهم «أهل الكتاب»، والإسلام من حيث كونه ديناً قام على أساس الدعوة إلى التوحيد.

فالإسلام كان آكثر إبداعاً عندما كان مستعداً للتوحيد بين العقائد والمعرفة، وبين الدين والعلم، وبين الإسلام والديانات الأخرى. فالإسلام شريك أقضل للسلام ولا سيما أن نصوص القرآن الكريم المتعلقة بالسلم ولمترام الآخر كثيرة. كما لكدا انعكاسات الإصلاح الإسلامي على تحقيق السلم العالمي؛ فإعادة التجديد للدين الإسلامي سوف يعيد فتح الأبواب أمام التعاون الهادف بين الإسلام والحضارات الأخرى.

# المحور الثالث -- سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة:

في الجزء الأخير، انتقل الكتاب إلى طرح مجموعة من الآليات أو الاجندات العالمية الضرورية لتحقيق السلم؛ فإذا كان السلم له جنوره في الحضارات البشرية القديمة فكيف يمكن الاعتماد على هذا الموروث الحضاري أساساً لخلق السلم العالمي.

حاول الكتاب من خلال ثمانية فصول متنوعة مناقشة الأليات المقترحة لنشر السلم العالمي وتحقيقه، ودارت حول عدة محاور تعلقت بالسبل الكفيلة بإنهاء الحروب داخلياً وخارجياً، واتخاذ التنمية اقتصادياً وسياسياً مدخلاً لتحقيق السلم العالمي، والبحث في الاستراتيجيات العالمية المطلوبة لنشر ثقافة السلم سواء تعلق الأمر بالرثية حول النظام العالمي الأكثر قدرة على تحقيق الأمن والسلم الدوليين وصيانتهما، أو حماية حقوق الإنسان عالمياً.

ركز الفصلان العاشر والحادي عشر من فصول الكتاب على طرح رؤيتين حول سبل إنهاء الحروب التي يشهدها العالم في الوقت الحالي. في الفصل العاشر، وهو بعنوان وتحليل اسباب الحروب وشروط السلم، ركز الاستان الدكتور/ وهو بعنوان متحليل السباب الحروب في الوقت الحالي والفرق بينها وبين الحروب في الماضي؛ ففي الماضي كانت للحروب أهداف اقتصادية أو سياسية أما في الوقت الحالي فأسباب الحروب أصبحت مزيجاً بين مجموعة كبيرة من العوامل. فلا توجد حروب اقتصادية خالصة أو سياسية خالصة أو حتى حرب لاعتبارات إنسانية أو ما يطلق عليه التدخل الدولي الإنساني؛ إذ اصبح مثل هذا التدخل في ظاهره لأسباب إنسانية أما في جوهره فيدور حول أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو مزيجاً منها.

أما عن شروط تحقيق السلم، فقد أكد أنها تدور حول تحديد العوامل الاقتصادية والسياسية التي يمكنها إنتاج السلم أو توفيره؛ فتحقيق السلم لن يكون إلا من خلال تطوير الحوار والتسامح والمساواة والاستقرار وإزالة التمييز الاجتماعي والاقتصادي. فالسلام ليس مجرد غياب الحروب، إنه ليس مرحلة وسطاً بين حروب متعددة، فالسلام عملية معقدة من العلاقات الإيجابية داخل المجتمعات وبين الدول في المجتمع الدولي، وأقضل وسيلة للمحاربة ضد الحروب هو العمل من أجل السلم والعدالة والحوار والفهم المشترك، ومثل هذا العمل الإيجابي عملية مستمرة بلا نهاية، تتطلب من كل جيل بنل قصارى جهده لتحقيق السلم والتمتع به. لا وجود مجموعة من الأولويات التي من الضروري أن تتفق عليها الأمم لاستثصال الأسباب الأسلسية للحروب في القرن الحادي والعشرين، وهي: إدراك أن السلم عملية لا تتجزأ، وضرورة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والتفهم العالمي للآخر ولحضاراته، وعدم اللجوء إلى العنف أداة في العلاقات داخل الدول وبينها، والتفاب على مشكلات عدم المساواة الاقتصادية والتفاوت داخل المجتمعات وبينها، وانتفاب المواقف الإخلاقية في العلاقات الدولية.

إذا كان الفصل العاشر دار بالاساس حول سبل تحقيق السلم وإنهاء الحروب بين الدول، فإن الفصل الحادي عشو ارتكز، بالاساس، على إنهاء الحروب الداخلية التي أصبحت السمة الغالبة للصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ صلحب نهاية الحرب الباردة تغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، فأصبحت الصراعات تدور بين الافراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول . وتشير

الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من 1990 – 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعاً رئيساً دلخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد الحراء. فالسمة الأساسية للصراعات هي أنها أصبحت تدور داخل حدود الدولة القومية، والنسبة الكبرى من ضحايا تلك الصراعات هي من المدنيين وليس من العسكريين. كما تتسم تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان؛ إذ يقدر الذين لقوا حتفهم من جراء الصراعات الداخلية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بـ 5 ملايين شخص.

ومن ثم، وفي سياق هذا التحول في طبيعة الصراعات أكد الاستاذ النكتور/ جان دين أن هناك حلجة ماسة لإحداث تغيير في سبل مواجهة هذه الأنماط من الصراعات، وذلك من خلال التركيز على دور المجتمع المدنى ومنظماته في استئصال الحروب انطلاقاً من فرض أساسى وهو أن الحروب ليست طابعاً وراثياً لدى الأفراد، بل هي أمر مكتسب من المدرسة والعمل والواقع المحيط، ومن ثم يمكن من خلال دور المجتمع المدنى زرع قيم المدنية والسلم وعدم العنف في نفوس الأفراد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يأتى هذا الدور للمجتمع المدنى رد فعل طبيعياً للتحول في طبيعة الصراعات التي لم تصبح صراعات بين الدول وبين العسكريين، ومن ثم فإن الأداة العسكرية لن تكون أداة فعالة في مواجهتها، وإنما لا بد من وجود دور للقيادات المدنية في إزالة الخلافات والإسهام في الوصول إلى التسويات الملائمة. ويؤكد الباحث أن النزاعات ولا سيما الصغيرة منها يمكن أن تمنع قبل اندلاعها، والعالم فعلاً لديه الموارد والمؤسسات والخبرة لتحقيق نلك، لكن المفقود هو كيفية تطبيق نلك على أرض الواقع بطريقة منظمة، وهذا يمكن أن يحقق من خلال إنشاء تحالف دولي من منظمات المجتمع المدنى وبالتعاون مع الحكومات. وفي حالة تطبيق هذا النظام فإن الحروب - ولا سيما الصغيرة منها - يمكن أن تقل بشكل كبير.

وإذا كان تحقيق السلم يتطلب تغير النظرة السلبية حول قضايا عدة فقد خصص الكتاب القصل الثاني عشر للحديث عن تطوير عملية المشاركة في التنمية؛ إذ انطلقت كاتبة هذا الفصل الأستاذة / لوري نوجيوشي من فرض أساسي تناول كيف يمكن تحقيق السلم من خلال التنمية؟ واعتمد على أفكار الاقتراب المشاركي Participatory Approach من خلال التركيز على خلق مشاركة في التنمية من خلال تغير النظرة لبعض فئات المجتمع، ومنها النساء على سبيل المثال، وكذلك كيف

يمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك في توليد المعرفة عن ذاتها وتحقق التغير في مجتمعاتها وفي العالم؟ وأكنت أن تحقيق السلم في الألفية المجيدة يتطلب خلق ثقافات للسلم؛ هذه الثقافات يمكن أن تبنى على الميراث الروحي والثقافي شديد الثراء للبشرية عبر مختلف أنحاء العالم، ولتحقيق أي تغيير فإن سكان العالم يجب ألا ينظر إليهم بوصفهم مستفيدين سلبيين فحسب، بل يجب أن يكونوا خالقين ناشطين للمعرفة التي يمكنها أن تشكل مستقبلهم، ولكي يكون الأقراد فاعلين أيجابيين في تشكيل المستقبل المجتمعي فإن هناك مجموعة من التغييرات المطلوبة في عملية التعليم والمؤسسات والهياكل الاجتماعية. فالعملية التعليمية يجب أن يولى اهتمام ملائم لهؤلاء الأفراد المرسحين لأن يكونوا مسؤولين عن المشاركة في خلق مجتمع السلم.

وكذلك يجب أن يكون هناك فهم وإدراك كاف كلّ لحضارته، وأن يكون هناك عملية تحليل كامل لها لتعرف مكامن القيمة والرخاء فيها، وكذلك الأمور التي تعوق تحقيق السلام. فسكان العالم يجب أن يبدؤوا عملية تقويم لحضاراتهم ليحدوا الأبعاد التي يجب الإبقاء عليها، وتلك التي يجب التخلي عنها من أجل تحقيق تفهم جديد للحضارة البشرية، وبذلك فكل شخص سوف يكون له إسهامات مميزة ورؤى ليقدمها في عملية خلق ثقافة عالمية للسلم.

من ناحية أخرى، أكنت الباحثة ضرورة تغيير القوانين والسياسات حتى يمكن تغيير النماذج الممتدة من السلوك والتفكير الخاطئة التي تعلمها الأفراد. فتحقيق تقدم نحو السلم لن يتم إلا عندما تترافق سياسات ملائمة وقوانين وآليات مع تغيير في الافكار والاتجاهات ونماذج سلوك الأفراد، وتتعكس في مؤسسات تعبر عن الفهم الجديد وتعكسه.

ونظراً لأن الاقتراب الملائم لتحقيق السلم العالمي لن يكون إلا بمشاركة الأوراد، فإن أهم التحديات التي تولجه الأفراد هي غياب الأمن البشري وانتهاك حقوق الإنسان. لذا ناقش قلفصل الثلاث عشر من فصول الكتاب فكرة حماية حقوق الإنسان دلخل المجتمعات. فالإشكالية الرئيسة التي تولجهنا في العصر الحالي هي: كيف يمكن حماية حقوق الإنسان ولا سيما في ظل ما أصبحنا نشهده من حالات كثيرة تفقد فيها الدولة الشرعية فتتحول لتصبح مصدر تهديد لأمن مواطنيها؟ وهل كانت استراتيجية المتدخل الدولي الإنساني استراتيجية ملائمة لحماية حقوق

الإنسان ولا سيما في ظل ما يثيره مفهوم التبخل الدولي الإنساني من جدل شديد تمثل في خبرة الممارسة الفعلية لحالات التبخل الدولي الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة التي اثبتت أن التبخل الدولي الإنساني أصبح الأن محكوماً باعتبارات استراتيجية واقتصادية بالأساس، وإصبحت بعض الدول تسعى إلى التبخل الدولي الإنساني لتحقيق أهداف اقتصادية وفي بعض الأحيان إلى تحقيق مصالحها الأمنية؟.

ومن ثم تتمثل الإشكالية الاساسية لهذا الفصل في أنه إذا كانت الخبرة الفعلية لإعمال مبدأ التنخل الدولي الإنساني في العلاقات الدولية كشفت عن أهداف علنية أو ظاهرة وأخرى غير علنية أو خفية من وراء استخدام التدخل الدولي الإنساني أداة، فكيف يمكن إصلاح التدخل الدولي الإنساني أداة لمواجهة ما تعانيه بعض المجتمعات من انتهاك شديد لحقوق الإنسان؟ وحاول الاستاذ الدكتور/ هايناني-كاي تراسك، تأكيد ضرورة إصلاح استخدام التدخل الدولي الإنساني بوصفه الية لمواجهة حالات قيام الدولي الإنساني من عدل المواجهة حالات كان الدولي الإنساني من جدل شديد، فإن هناك حالات كثيرة لا يمكن للإجراءات السلمية أن تقوم بدورها في هذا الصدد، حيث أكد الباحث أن مثل مما التدخل لا بد أن يكون محكوماً بضوابط معينة، منها ضرورة وجود لجان مستقلة للتحقيق والتأكد فعلياً من وجود مثا هذا الانتهاك، يضاف إلى نلك ضرورة أن يكون هذا الانتهاك، يضاف إلى نلك ضرورة.

وفي للفصل الرابع عشر بعنوان «أنسنة الاقتصاد» حاول الاستان الدكتور/ أن. 
رادها كرشن مناقشة فكرة كيف يمكن إضفاء الأبعاد الإنسانية على الاقتصاد؟ فإذا كان 
الاتجاء السائد فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ارتكز بالأساس 
على انسنة العلاقات الدولية من خلال إضفاء الأبعاد الإنسانية على جميع مناحي 
المعلقات الدولية، فإن تركيز هذا الفصل كان على إضفاء الأبعاد الإنسانية على العملية 
الاقتصادية؛ إذ انطلق من فكرة محورية تعلقت بأنه إذا كان الهدف الأساسي هو نشر 
السلم عالميا فكيف يمكن تحقيق هذا السلم في ظل غياب العدالة الاقتصادية والتوزيعية 
التي تسود العالم في الوقت الحالي، ففي عصر العولمة أصبحت الفجوات تتزايد داخل 
المجتمعات وبينها، في ظل هذه الفجوات المتزايدة، فإن تحقيق السلم لا يمكن أن يتم إلا 
من خلال إضفاء الأبعاد الإنسانية على العلاقات الاقتصادية، وهو ما يندرج في إطار 
الاتجاء المعروف ب «أنسنة المعاملات الدولية».

وتتوافق تلك الفكرة بشكل كبير مع مفهوم الأمن الإنساني Human Security. وهي الفكرة المطروحة بشدة اساساً لتحقيق السلم العالمي ونشره. فالفكر التقليدي القائم على أن تحقيق أمن الدولة هو الأساس لتحقيق الأمن العالمي، وأن أمن الدولة يجبّ أمن الفرد ويحتويه، وما دامت الدولة آمنة فهذا، بالضرورة، يعني أمن كل من بداخلها من أقراد ومؤسسات – لا يمكن التعويل عليه بشكل كبير عند الحديث عن سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة. فأصبحنا نشهد الدولة وهي المسؤولة عن تحقيق أمن الأفراد تفقد في كثير من الأحيان الشرعية، فتتحول ضد أمن مواطنيها، هذا من الناحية السياسية أما اقتصادياً فأصبحنا نشهد تحويلاً للانتباه عن أمن الأفراد الاقتصادي.

ويقوم مثل هذا المدخل الإنساني على شقين، هما التحرر من الحاجة (شق القتصادي)، والتحرر من الخوف (شق سياسي). ومن ثم، فالعدالة الاقتصادية وإضفاء الابعاد الإنسانية على الحياة الاقتصادية يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية، وتقليل الفوارق والفجوات والتركيز على التنمية في شقها الاقتصادي يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق السلم دلخل المجتمعات وبينها.

وإذا كان هدف الكتاب هو طرح مجموعة من الأفكار حول سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة، فإن انتشار البطالة هو أحد مصادر تهديد السلم العالمي، فالبطالة وإن كانت في ظاهرها ترجع إلى عوامل اقتصادية، فإن لها تداعيات خطيرة فالمتحادية واجتماعياً وربما سياسياً وأمنياً. فهي مصدر محتمل للعنف داخل المجتمعات. وحاول الاستاذ الدكتور/ ستوريت ريس في الفصل الخامس عشر من فصول الكتاب اقتراح مجموعة من الأليات للمساعدة على التخلص من مشكلة البطالة عالمياً، منها تشجيع الحركة الحرة للاتحادات التجارية بين الدول، وكذلك تشجيع التشاور بين قادة الاتحادات التجارية بين الدول، وكذلك تشجيع التشاور بين قادة الاتحادات التجارية بين الدول، وكنلك تشجيع التشاور بين قادة الاتحادات التجارية موني يعض الاحترام حقوق الإنسان، التي سوف تؤثر على تحقيق السلام العالمي.

وأحد المداخل التي يقترحها الباحث هو دور المجتمع المدني انطلاقاً من فرض يقوم على أن إدراك مفهوم المجتمع المدني يسهل بلوغ السلام مع العدالة وإدراكهما. فمعنى المجتمع المدني لا ينصرف إلى مجرد توفير فرص عمل للأفراد فحسب بل إلى تحقيق مشاركة الأفراد كمواطنين، وهو الأساس في تحقيق السلم داخل المجتمعات. فالمجتمع المدني ينصرف إلى تمتع الأفراد بالمدنية. من خلال

تشجيع مشاركة الأفراد كمواطنين في جميع مناحي الحياة وتشجيع المنافسة بينهم. ولا بد أن يكون هناك تدخل وبور للدولة بجانب المجتمع المدني بغية المشاركة في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد. فغياب العدالة في التوزيع يعد أحد مسببات انتشار العنف داخل المجتمعات حتى لو توافرت الوظائف. كما أن دور الدولة لا بد أن ينصرف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بما يتضمنه من توفير رعاية صحية للأفراد.

في الفصل السادس عشر حاول الأستاذ الدكتور/ جاو ليان تشي طرح رؤية صينية للنظام العالمي الأمثل - من وجهة النظر الصينية - لتحقيق السلم العالمي. فالصين بوصفها إحدى القوى الصاعدة لتصبح في مصاف الدول العظمي تطرح رؤية خاصة بها لطبيعة النظام العالمي الأقدر على نشر السلم العالمي، وترى الرؤية الصينية أن غياب الأخير ينبع من خلل في هيكل النظام النولي أحادي القطبية؛ إذ يؤكد أن الرؤية الصينية للنظام العالمي تقوم على رفض النظام أحادي القطبية، وترى أن البديل الأمثل له هو النظام متعدد الاقطاب. كما تدعو الصين إلى إنشاء مفهوم أمنى جديد يقوم على أساس المنفعة المتبادلة والثقة والمساواة والتنسيق وتسوية المنازعات عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. ويؤكد الباحث أن التعددية القطبية هي الأداة المثلى لنشر السلم العالمي. فتشكيل نظام دولى متعدد الأقطاب يعد مبدأ رئيسياً في حركة السياسة الخارجية الصينية. وثمة قناعة راسخة بأن الواقع الدولى يشهد تغيرات عميقة ومعقدة وأن الاتجاه نحو التعددية القطبية لم يتغير ولم يختف، حتى وإن كانت هناك مظاهر تعطى معنى معاكساً. فهناك نحو مائتي دولة في العالم يتجاوز عبد سكانها سنة بلايين نسمة، وبين هذه الدول آلاف الاختلافات في العادات والثقافات والحضارات ومستويات النمو الاقتصادي وطبيعة النظم السياسية، ولما كان من المستبعد أن يتم توحيدها بنموذج واحد أو أن تقودها دولة واحدة، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يكون العالم متعدد الأقطاب ومتنوع الاتجاهات، فوفقاً للقناعة الصينية الرسمية فإن التعددية القطبية تعنى، في شق منها، الحفاظ على السلم ومنع الحرب.

أما آخر فصول الكتاب فقد خصص لتناول فكرة كيفية نشر ثقافة السلم من خلال التعليم، فأكد الاستاذ الدكتور/ سيولك سيشركسا أنه إذا كان التعليم حقاً طبيعياً لكل فرد - كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - فإنه يمكن أن يخدم في تحقيق السلم ونشره من خلال زرع ثقافة السلم في نفوس المتعلمين، فالتعليم لم يعد يقاس بالقدرة على القراءة والكتابة أو حتى استخدام الحاسب الآلي فحسب، بل أصبح يقاس بمدى قدرته الفعلية على نشر السلم داخل المجتمعات. واكد الباحث أن زرع ثقافة السلم يكون من خلال التركيز على تطوير دراسة الحضارات واللغات المختلفة بما يسهم في خلق حوار مع الحضارات الأخرى يمكن أن يشكل أساساً جيداً لنشر السلم عالمياً.

فإذا كنا نتحدث عن إجراءات بناء الثقة فإن أحد المداخل المطروحة والملائمة يتمثل في زرع فكر السلم وثقافته دلخل الأفراد من خلال التركيز على التعليم الإقليمي، وذلك من خلال التوصية بتدريس مقررات عن السلم داخل المدارس وتوفير فرص تدريبية للمعلمين والمتعلمين في هذا الصدد.

في واقع الأمر، قدم الكتاب نموذجاً مهماً في الحوار بين الحضارات ليس من خلال مناقشته لقضايا حوار الحضارات وآلياته فحسب، بل الأهم من نلك تكريسه الفعلي لمبدأ حوار الحضارات عند اختيار المشاركين من خلال مراعاة التنوع الثقافي والحضاري والديني بينهم، وهو ما اتضح من أسماء المشاركين، كما سلفت الإشارة، وهو ما يعكس نموذجاً مهماً لما يمكن لرجال الفكر والاكاديميين من الإسهام به في إرساء حوار الحضارات. فدور المراكز البحثية يعد من الادوار الرائدة في هذا الصدد.

ومن النقاط الجيدة والرائدة التي طرحها الكتاب هي تلك المتعلقة بالتركيز على رؤية كل حضارة وديانة الأسس حوار الحضارات ومتطلباته، ذلك بما يشكله من أساس قوى لدحض فكرة الصدام بين الحضارات.

وقد طرح الكتاب مجموعة من الآليات أو أجندات عدة لتحقيق السلم العالمي، إلا أنه افتقر لبرامج العمل المطلوبة لتحقيق تلك الآليات، واكتفى بطرح الأفكار بون الحديث عن سبل الوصول إليها، وأعتقد أن ما نفتقده الآن ليس الأفكار الجديدة بقدر ما هو برامج عمل لتنفيذ ما يتم الترصل إليه من توصيات على أرض الواقع. كما أن هناك بعض الأمور التي غابت عن الكتاب أو ربما عرض لها عرضاً سريعاً، وكانت تتطلب منه وقفة لكثر من ذلك، منها على سبيل المثال تخصيص فصل عن الشروط العالمية لتحقيق الحوار بين الحضارات. كذلك لم يستقض الكتاب في الحديث عن دور الأفراد ودور المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية في نشر السلم العالمي وتحقيقه، وهو الدور الذي كان من المفضل الاستفاضة فيه أكثر مما ذكر من إشارة سريعة في الكتاب، فالكتاب عندما تحدث عن دور الأفراد تحدث عنهم على أنهم هدف تحقيق السلم العالمي، وعند الحديث عنهم بوصفهم وسيلة تحقيق هذا السلم الكتفى بالإشارة إلى دور رجال الدين والمثقفين، في حين أن تحقيق السلم العالمي مسؤولية البشرية جمعاء. كما أن الكتاب عندما عرض للرؤى المختلفة حول تحقيق السلم العالمي لكتفى فقط بالإشارة إلى الرؤية الصينية، وكان من المفضل تخصيص فصل أو لكثر بعنوان رؤى القوى الكبرى للنظام العالمي الاقدر على تحقيق السلم، يطرح من خلاله رؤى دول كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي.

لكن كل هذا لا يقلل، بأي حال من الأحوال، من الجهد المبنول في هذا الكتاب.



#### اتتصاد

# وسائل تسوية منازعات التجارة النولية إلكترونيا

تاليف: نبيل أحمد صبيح الناشر: مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004 عرض: ياسمين كمال محمد\*

تتواتر المصطلحات والمفاهيم الجديدة على العلم استجابة للتطورات والتغيرات التي يشهدها النظام الدواي، وتشابك علاقاته، وارتفاع معدلات النمو العالمية، ونتيجة لثورة التكنولوجيا والاتصالات التي تعدّ واحدة من أهم سمات النظام الدولي الحالي، ومن ضمن هذه المفاهيم يأتي مفهوم التجارة الإلكترونية الذي ظهر في أدبيات الاقتصاد الدولي وواقعه، ويعبر عن منهج جديد في التبادل التجاري سواء على المستوى الدلخلي أو المستوى الدولي كذلك على مستوى الاولد أوالمؤسسات أو الدول.

وفي هذا الإطار، ياتي كتاب وسائل تسوية منازعات التجارة الدولية إلكترونياً، الذي لم يركز على التعريف بماهية التجارة الإلكترونية بقدر ما هدف، من خلال فصوله ومباحثه، إلى دراسة وسائل تسوية المنازعات التي قد تنشأ نتيجة للتعاملات بهذا النوع من التجارة. حيث قسّم الكتاب إلى سنة محاور أساسية، وهي، نشأة مفهوم التجارة الإلكترونية، وأهم تطبيقات التسوية الإلكترونية للمنازعات، ومشروع المحكمة الإلكترونية، والإجراءات الإلكترونية السريعة الخاصة بمنطقة حقوق الملكية الفكرية، والإجاراءات الإلكتروني، ومشكلات التحكيم الإلكتروني، ومشكلات التحكيم الإلكتروني، ومشكلات التحكيم الإلكتروني، مع القواعد التقليدية.

باعثة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر.

وتنبع أهمية هذا الكتاب من تناوله موضوعاً حديثاً في مجال التجارة النولية بشكل عام، كما يأتي ليسد النقص داخل الكتابات العربية التي تتناول موضوع التجارة الإلكترونية وتسوية المنازعات التي تنشأ في إطارها. كما يدرس الكتاب بالإضافة إلى مفهوم التجارة الإلكترونية بعض المصطلحات المتصلة به وأهمها المحكمة الإلكترونية، والقاضى الافتراضى، وخدمات التوثيق الإلكتروني، وهي المصطلحات التي ستصبح في غضون سنوات قليلة مقبلة أحد أسس التعامل والتبادل التجاري. وفي هذا الإطار، يطرح الكتاب عدداً من التساؤلات ويسعى للإجابة عنها، ومن أهم تلك التساؤلات: ما أهم تطبيقات التسوية الإلكترونية للمنازعات؟ ويرتبط بنلك الإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية وتتعلق بماهية مشروع القاضى الافتراضى؟ وما مشروع المحكمة الإلكترونية؟ وما الإجراءات الإلكترونية السريعة الخاصة بمنظمة حقوق الملكية الفكرية؟ بالإضافة إلى ذلك يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عن التساؤل المتعلق بماهية الوسائل البديلة لحسم المنازعات التجارية التي تنشأ عن التعامل من خلال التجارة الإلكترونية؟ وما الأثر الذي سيحدثه الإنترنت على نظام التحكيم التقليدي؟ وكيف يمكن الحفاظ على سرية التعاملات التجارية في ظل هذا النوع الجديد من التجارة؟ وأخيراً، إلى أي حد تكفل التجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من عمليات تأكد أطرافها من رسمية وسلامة الوثائق التي تم نقلها أو تبادلها بطريقة إلكترونية؟

#### نشأة مفهوم التجارة الإلكترونية:

برزت التجارة الإلكترونية بوصفها مصطلحاً جديداً على الساحة الاقتصادية العالمية منذ بضع سنوات، ثم بدأت أخيراً تعرف طريقها ايضاً إلى الساحة المحلية. ولأن التجارة الإلكترونية ليست مجرد مصطلح وإنما هي نظام شامل جديد.. نظام له قاعده وألياته وخصائصه المختلفة تماماً عما يطبق في التجارة التقليدية؛ كان لا بد من وضع القواعد والتشريعات والقوانين المنظمة لللك النوع الجديد من التجارة. وقد انشغل الخبراء في مختلف دول العالم خلال السنوات الماضية بوضع البنية الاساسية اللازمة لحركة التجارة الإلكترونية. ولأن نلك هو المستقبل وهو إطار سيتحرك فيه العالم من ثم، فلا يمكن تجاهله.

#### أهم تطبيقات التسوية الإلكترونية للمنازعات:

اقترح بعض الخبراء في مجال التجارة الإلكترونية مشروعاً يهنف إلى توفير تسوية سريعة للمنازعات من خلال الإنترنت ويصفة خاصة للنين يطالبون

بالتعويض عن الأضرار بسبب رسائل خاطئة، أو ملفات عن طريق الإنترنت أو الشركات التي تقوم بتوفير خدمات الإنترنت، ويهدف هذا المشروع إلى إثبات جدوى تسوية المنازعات إلكترونياً، والمساعدة في تحديد مسؤوليات شركات تقديم خدمات الإنترنت، وتزويد هذه الشركات بأحكام محايدة عن الشكاوى الخاصة بالبريد الإلكتروني، وتزويد مستخدمي النظام بتعويضات دون تحملهم تكاليف عالية عن الشكاوى الخاصة بالرسائل والملفات البريدية، ويقتصر حكم القاضي على إقرار تعويض معنوي فقط، من الشركة مقدمة الخدمة بحنف الرسالة أو حجبها، أو الملف موضوع النزاع أو تقييد الإطلاع عليه بأية طريقة أخرى.

## مشروع المحكمة الإلكترونية:

يعد نظام المحكمة الإلكترونية التجرية الثانية التي تتعلق بتسوية المنازعات الكترونيا، وقد أرسى مركز أبحاث القانون العام بكلية كندا قواعدها سنة 1996. وهذا المشروع يستخدم نظام الوساطة والتحكيم لمعظم المنازعات التي تتم إلكترونيا، ولحسم المنازعات التي تنشأ عن التجارة الإلكترونية، والمنافسة، وحقوق المؤلف، والعلاقات التجارية، وحرية التعبير عن الرأي، والحق في الخصوصية وبعض المجالات الأخرى باستثناء القانون الجنائي. وتتميز المحكمة الإلكترونية بأنها تقدم خدماتها باللغتين الإنجليزية والفرنسية؛ حيث إنها تعد ثمرة نظام يقع في بلد ذي نظام قانوني مختلط حيث يقيم اشخاص لهم ثقافة قانونية مزبوجة أو ثنائية.

ومن المشروعات التي طرحت في مجال تسوية المنازعات الكترونيا أيضاً مكتب تسوية المنازعات الكترونياً ايضاً مكتب تسوية المنازعات الكترونياً، وهو مشروع تلبع لمركز تكنولوجيا المعلومات وتسوية المنازعات بجامعة ماساتشويتس بالولايات المتحدة الأمريكية، ويهنف إلى توفير خدمات وساطة في تسوية أنواع معينة من المنازعات، منها المنازعات التي تنور من خلال الإنترنت والمنازعات الخاصة باستغلال الإسماء والعناوين الإلكترونية.

# الإجراءات الإلكترونية السريعة الخاصة بمنطقة حقوق الملكية الفكرية:

يتميز العصر الحالي بالقرصنة الفكرية الإلكترونية، التي تتم باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، مثل الحاسوب الآلي وشبكة الإنترنت، التي امتدت إلى كل حقوق الملكية الفكرية من حقوق المؤلف إلى العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية، وكنلك حقوق الملكية التجارية بمختلف تطبيقاتها، وبصفة خاصة الاسماء والعناوين التجارية على شبكة الإنترنت.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى مركز الواييو للتحكيم والوساطة لحسم منازعات الأسماء والعناوين المسجلة على الإنترنت، وهو يعد من أهم المراكز المتخصصة في التحكيم، وتتم به إجراءات تسوية المنازعة إلكترونياً. بعض الوسائل البدملة لحسم المنازعات التجارية...

الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني:

من الجدير بالنكر أنه يجب على أطراف النزاع النين يريدون الخضوع للتحكيم الإلكتروني أن يلتزموا مقتضيات الشكل المدرج بالنصوص الواجبة للتطبيق، وعليهم أن ينكروا تفصيلاً مضمون اتفاقهم حتى يتجنبوا الوقوع في منازعات لاحقاً. ويمكن القول إن المشكلة الأساسية التي تثور بالنسبة لشكل اتفاق التحكيم تكمن في معرفة مدى إمكانية إتمام ذلك إلكترونياً.

وفي هذا الخصوص، فإنه من المناسب معرفة مدى تطلب النصوص القانونية 

- سواء المحلية أو الدولية - دكتابة، اتفاق التحكيم. ومن أهم الشروط الخاصة 
بشكل اتفاق التحكيم الإلكتروني ضرورة كتابة اتفاق التحكيم والمفهوم الواسع 
للكتابة، ولا توجد إجابة حول اتفاق التحكيم أيجب أن يكون مكتوباً أم الا؟ حيث نجد 
بعض التشريعات يستلزم كتابة اتفاق التحكيم بوصفه شرطاً لصحة التصرف، بينما 
يرى البعض ضرورة الكتابة بوصفها شرطاً للإثبات.

## مشكلات التحكيم الإلكتروني مع القواعد التقليدية:

تخضع المنازعات الخاصة بالمعاملات الدولية الإلكترونية للقواعد العامة في الاختصاص الدولي للمحلكم، حيث يمكن رفع الدعوى أمام محكمة موطن المدعى عليه. وفي هذا الشأن، يطبق مبدأ الخضوع الإداري، ويشترط لصحة اتفاق الأطراف على الخدوج على الاختصاص القضائي وتقرير الاختصاص لمحكمة أخرى أن تتوافر رابطة جديدة بين النزاع والقضاء المختار لنظره أو قيام مصلحة مشروعة للأطراف من هذا الاختيار.

ويستثنى من ذلك المنازعات الخاصة بعقود الاستهلاك الإلكترونية، حيث تختص بنظرها محكمة موطن المستهلك أو محل إقامته؛ لأنه الطرف الضعيف في العلاقة، ومن ثم يجب حمايته، ويجب أن يكفل المحكمون لأطراف الخصومة جميع الحقوق المتعلقة بضمانات الدفاع – وهي قاعدة تقليدية – بناء عليها يجب على المحكم إتاحة الفرصة الكافية لكل من الطرفين لتقديم دفاعه، بحيث يمكن كل طرف من العلم بما اتخذ من إجراءات وعرض تفاصيل النزاع وأسانيده قبل الفصل فيه. ويجب على المحكمين مراعاة سلامة إجراءات التحكيم واحترام حقوق النفاع وفقاً للقانون أو القواعد التي تسري عليها، ويجب عليهم أيضاً مراعاة القواعد المتعلقة بالنظام العام للدولة التي ينفذ قرار التحكيم على إقليمها، ومن المسلم به أن هناك روابط وثيقة بين كل من التحكيم التجاري الدولي والعادات والأعراف التجارية؛ إذ تسمح هذه العادات وأعراف التجارة الدولية للمحكمين بحسم المنازعة بطريقة اكثر كفاءة دون اللجوء إلى قواعد القانون الوضعى.

من ناحية أخرى، تبدو أهمية تحديد مكان التحكيم بوجه عام لمعرفة القانون الذي يحكم الإجراءات أو الذي يطبق على النزاع، ويعد مكان التحكيم أيضاً مسوغاً لوفض تنفيذ حكم التحكيم إذا تعلق الأمر باتفاقية نيويورك في حالة مخالفة قانون مكان التحكيم. والأصل أن يحدد الأطراف مكان التحكيم إما في عقد التحكيم أو في التفاق لاحق لطرفيه. وغلاباً ما يكون مكان التحكيم في التحكيم المؤسسي هو المكان الذي يوجد فيه مركز التحكيم أو هيئته التي اتفق الأطراف على اللجوء إليها، لذا لذي يوجد فيه مركز التحكيم أو هيئته التي انفر مرونة وتقديم تسهيلات تعمل التشريعات القانونية على وضع نصوص أكثر مرونة وتقديم تسهيلات إجرائية أكبر، ونلك لجنب قضايا التحكيم إليها. ومن المسلم به أن فكرة مكان التحكيم هي فكرة إرادة، أطراف النزاع، التحكيم في فكرة أرادية، حيث يخضع تحديد هذا المكان لإرادة أطراف النزاع، وأيضاً فكرة قانونية، حيث إنها تربط بين دعوى التحكيم وبين قانون وطني معين، بما في نلك قواعد الاختصاص القضائي.

وقد اختلف الفقه في تناول مشكلة تحديد مكان التحكيم الإلكتروني والقانون الواجب التطبيق على إجراءاته؛ فقد رأى البعض منهم تحديد مكان خيالي، وقال إن المحاكم يجب أن تقبل الخيال في حد ذاته. وأما البعض الآخر فقد تحدث عن مكان خيالي لفر للتحكيم عبر التحكيم من خلال الإنترنت، وهي محكمة التحكيم الرياضية التي نتخذ من لوزان المدينة السويسرية مقراً لها، بغض النظر عن مكان إجراءات التحكيم.

وفي النهاية، لم يكتف الكاتب بعرض تعريف للتجارة الإلكترونية وما هو واقع بشأنها، وما يتعلق بها من تسوية المنازعات التي قد تنشأ في إطارها، وإنما بادر بتقديم عدد من الاقتراحات التي تتعلق بسبل نفع عمليات التجارة الإلكترونية. وتتمثل أول هذه الاقتراحات في ضرورة تشجيع الأجهزة الدولية بالفصل في المنازعات عن طريق التحكيم على اللجوء إلى وسائل التقاضي البديلة، وذلك بإقامة مراكز فض المنازعات والتدريب عليها سواء في مجال التحكيم أو الوساطة

والمفاوضات. وثانيها، محاولة تسوية منازعات التجارة الدولية من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث تستهدف آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع ولطرفي النزاع بما يتوافق مع الاتفاقيات المشمولة، وأخيراً، يقترح الكتاب تفعيل دور الاتفاقيات العربية المتعلقة بالتحكيم ومحاولة تعديلها بما يكفل مولكيتها للتطورات التكنولوجية الحالية حتى لا نعيش بمعزل عن الأوضاع الدولية المعاصرة في هذا المجال، وأخيراً، إذا نظرنا إلى أطراف هذه العملية التحكيمية على أنهم مستهلكون يستفيدون من التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، فإنه يجب تزويدهم بمستوى جيد من الحملية، ونلك بدعم وتشجيع على وضع آليات فعالة تشتمل على المعلومات اللازمة لهم.

ومن ثم، فقد قام الكتاب بالإجابة عن معظم الأسئلة التي طرحها في بدايته. وفي هذا الإطار، يمكن إدراج بعض الملاحظات الشكلية والمنهجية. أولاً: ركز الكتاب على الجوانب النظرية للتجارة الإلكترونية والآليات الخاصة بتسوية المنازعات الناتجة من التعامل بالتجارة الإلكترونية. وإن كان من المفيد أن يتطرق الكتاب إلى حالة تطبيقية تتناول أحد النزاعات التي نشبت نتيجة تعامل من خلال التجارة الإلكترونية. ثانياً لم يتناول الكتاب بالدراسة الربط المتوقع ما بين منظمة التجارة العالمية من ناحية وتسوية المنازعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية من ناحية أخرى، على الرغم من اعتماد هذه المنظمة آلية لفض المنازعات التجارية. ثالثاً: ربما كان من المفيد أيضاً التعرض لموقف الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة من هذا النوع الحديث نسبياً من التجارة، والإجابة عن بعض التساؤلات التي تتعلق بأهمية انخراط الدول العربية في هذا النوع من التجارة؛ أي مدى حاجتها إليه، وما أهم المتطلبات التي تحتاجها هذه الدول إذا توافرت لديها الحاجة، وبخاصة مع التفات العديد من الدول العربية إلى ضرورة تطويرها لنظم الاتصالات الخاصة بها، بل إنشاء بعضها للنظم الإلكترونية التي تعرف بالحكومة الإلكترونية. رابعاً: من الناحية الشكلية لم يتضمن الكتاب مقدمة تتناول أهم ما سيرد فيه، والمنهج الذي بتبعه، حيث تمثل هذه المقدمة مرشداً مهماً للدارس والمطلع على الكتاب.

وختاماً، يمكن القول: إن هذا الكتاب قد يسهم في إرساء دعائم لتدفق الأدبيات العربية في مجال التجارة الإلكترونية، وخلق اهتمام عربي بهذا النوع المهم من التجارة على المستوى الاكاديمي والمستوى العملي أيضاً من خلال فتح المجال أمام التعاملات العربية عن طريق التجارة الإلكترونية.

# عليم نفس

سيكولوجية المقامر

تأليف: اكرم زيدان الناشر: مطابع السياسة – الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2005م عرض: وليد لحمد المصرى°

الدكتور أكرم زيدان مدرس في قسم علم النفس بكلية الآداب، جامعة المنصورة ومن المتخصصين المتميزين في علم النفس الإكلينيكي والصحة النفسية، ويعدّ كتابه الذي نشر في سلسلة عالم المعرفة من الكتب المتميزة جداً والنادرة في المكتبة العربية، ونلك للأسباب التالية:

1 – النقص الكبير الذي تعانيه المكتبة العربية في سيكولوجية المقامر على الرغم من اهتمام الغرب بدراسة المقامرة وسيكولوجية المقامر؛ ففي حدود علمنا لا يوجد كتاب عربي ولحد يناقش ظاهرة القمار، لذلك فالمكتبة العربية بحاجة ماسة إلى كتاب يناقش هذه الظاهرة من جميع النواحي النفسية، والاقتصادية والاحتماعية.

2 - لأن هذا الكتاب تناول المشكلة بأسلوب علمي قائم على البحث العلمي، وحاول معرفة بعض الجوانب والديناميات النفسية للمقامر المرضي من خلال تناول الظاهرة تاريخيا، وعرض النظريات السيكولوجية الخاصة بالمقامرة وصولاً إلى علاج المقامرة المرضية من خلال أنسب طرق العلاج النفسى.

3 – لأن موضوعات الكتاب تعد انعكاساً مباشراً لجهود العلماء والمتخصصين في علم النفس الإكلينيكي والصحة النفسية، إنهم اعتبروا هذه الظاهرة مركبة تتداخل فيها العديد من العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والارتصادية، والارتصادية، والارتصادية، والمربوية،

أستاذ مساعد علم النفس التربوي، كلية المطمين، الرس، المملكة العربية السعودية.

والدينية، والقانونية، والسياسية، وكذلك اتصالها بعلم الأمراض والإدمان ناهيك عن التنوع والصعوبة في تعريفات المقامرة ذاتها.

- 4 إنه يساعد المتخصصين في الصحة النفسية وعلم النفس الإكلينيكي والطب النفسي والخدمة الاجتماعية، والإرشاد النفسي على فهم هذه الظاهرة المعقدة والغوص فيها ومعرفة تفصيلاتها وتقديم العلاج المناسب لها.
- 5 إنه أول كتاب باللغة العربية يتناول سيكولوجية المقامر، ليس بوصف المقامرة جريمة تتطلب العقاب وإنما بوصفه مرضاً يستحق العلاج.
- 6 إنه في دراسته لظاهرة المقامرة لم يقتصر، على رصد هذه المشكلة فقط، بل تناولها بالتفسير والتحليل والنظر بعمق إلى الديناميات النفسية للمقامر من أجل التشخيص ورسم لوحة إكلينيكية للمقامر المرضي، واللجوء إلى أقضل طرق للعلاج النفسي.

يحتوي هذا الكتاب الفصول التالية:

- الفصل الأول: المقامرة: نظرة تاريخية.
- الفصل الثاني: مفاهيم المقامرة والمقامرة المرضية.
  - القصل الثالث: المنهج.
  - الفصل الرابع: نظريات المقامرة.
  - الفصل الخامس: أسباب المقامرة.
  - القصل السانس: سلوك المخاطرة لدى المقامرين.
    - -- الفصل السابع: الغرائز الجزئية لدى المقامرين.
- الفصل الثامن: اضطرابات الشخصية لدى المقامر المرضى،
  - الفصل التاسم: إدمان المقامرة هل المقامرة إدمان؟
    - الفصل العاشر: العلاج النفسى للمقامرة المرضية.
      - الفصل الحادي عشر: دراسة الحالات.

تناول الفصل الأول المقامرة من منظور تاريخي؛ حيث ربط المقامرة في المجتمعات البدائية بالسحر والأرواح الشريرة والرعب والخوف من المجهول والاعتقاد بالقوى الخارقة وبما وراء الطبيعة. لقد وجدت قطعة نرد في الحضارة المصرية القديمة في أحد قبور الفراعنة المصريين يعود تاريخها إلى 3 آلاف سنة قبل الميلاد، وفي الحضارة الرومانية القديمة يذكر المؤرخون الموثوق بهم حكايات طريفة ومذهلة، عن قبائل الجرمان الأوائل الذين كانوا يراهنون على زوجاتهم والخالهم وحتى على أنفسهم والخسارة تؤدى إلى الرق والعبوبية.

لقد كانت المقامرة موجودة في اليونان ولم تعدّ ممارسة محترمة، حتى إن أرسطو في كتابه «الأخلاق، صنف المقامرين في طبقة اللصوص وقطاع الطرق.

لقد أكد الباحث أن معظم الحضارات تنظر إلى المقامرة على أنها إدمان، فالقانون الروماني القديم يرى أن المدمن الحقيقي هو الشخص المقامر المدين؛ ونلك لأنه غير قادر على إعادة ما استدانه، فيؤدي به إلى المحكمة ويُسْتَغْبَد، فيعلن القاضي بعبارة واحدة: «المدمن أصبح عبداً لدائنه».

وتابع المؤلف عرضه بأن «ريتشارد قلب الأسد» حرَّم المقامرة في أثناء الحملات الصليبية على المشرق، وفي القرن السابع عشر نظر إلى المقامرة على أنها رذيلة كبرى حتى ولو كانت رهاناً بسيطاً. ومن بين الروائع الأدبية تقفز رواية «المقامر» لديستوفسكي عام 1866 التي تعكس تاريخ كل مريض مقامر وحياته، وفيها يؤكد أن النقطة الأساسية هي اللعبة بحد ذاتها: «أقسم أني لست طامعاً في مال على الرغم من حاجتى إليه».

وفي عام 1819 كان المهتمون بدراسة المقامرة يدركون أنها سلوك قهري يدخل ضمن الإدمان والمرض النفسي الخطير.

ومن الفترة من 1820—1830 كانت هناك ثورة عارمة ضد المقامرة تزعمها الطبيب متشارلز كالدويل»؛ حيث دعا إلى اعتبار المقامرة كبرى الرذائل التي تجعل الفرد مجنوناً ومريضاً.

وفي الفترة من 1840—1850 جاء «وليام الكوت» و«هنري وارد» ليحددا بعداً لَحْن يرتبط بالمقامرة، وهو الجريمة.

وفي عام 1930 انتشرت الدعاوى بشرعية ترخيص المقامرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت 21 ولاية أمريكية في فتح نوادي المقامرة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت براسات المقامرة تهتم بالعوامل النفسية والشخصية بدلاً من الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصائية التي كلنت تحتل مركز الصدارة منذ بداية الأبحاث العلمية الجادة، وبدأت تظهر المنظمات العالمية لدراسة سلوك المقامرة.

أما القصل الثاني فركز على دراسة مفهوم المقامرة وتحديدها التي ظهرت في التسعينيات، وتحدث الباحث عن أنواع المقامرة بدءاً بالمقامرة المرضية، والمرضية الكامنة، والمرضية المحتملة، والمقامرة القهرية، والمقامرة الممضية المحتملة، والمقامرة المقامرة المعرضة للخطر، والمقامرة الاجتماعية، والمقامرة المضطربة. لقد أدرج والمقامرة المفاهيم تحت مفهوم المقامرة المرضية Pathological gambling باستثناء المقامرة الاجتماعية التي تتسم بخاصية الجبر والإلزام والقهر؛ فهي بهذا الشكل تتصف بالإيمان. وهذا ما أكدته الجمعية الأمريكية للطب النفسي بإدراج المقامرة المرضية ضمن قائمة الإيمان. وهو ما يبدو في إصدارها الخاص بالدليل التشخيصي الإحصائي الرابع ا-DSM؛ فقد يشعر المقامر بالتوتر الشديد في حال التوقف عن اللعب بغض النظر عن المكسب والخسارة، وبعض الناس يقامرون من المهروب من المشكلات واضطرابات الحالة المزلجية.

- كما تطرق الباحث إلى أغراض المقامرة من منظور «روزينتال»، وهي:
- عدم القدرة على التوقف عن اللعب والمراهنة بغض النظر عن المكسب.
  - التفكير غير العقلاني والشعور بالذنب والرغبة في المخاطرة.
    - الانسحاب من المجتمع في حالة التوقف عن المقامرة.

وخصص المؤلف الفصل الثالث لدراسة المنهج، وشدد على أن هناك منهجين: 1 - المنهج التجريبي: ويستهدف الفروق الفردية وتحديد مكان المفحوص

1 – المتهج التجريبي: ويستهلف العروق العربية وتحليد مخان المقموض بالنسبة للآخرين.

2 – المنهج الإكلينيكي: ويهنف إلى فهم المفحوص، ويتيح هذا الاتجاه تناول مشكلات يقف أمامها المنهج التجريبي عاجزاً، فهو يدرس بشكل عميق الحالة الفرية، ولا يقتصر نلك على المرضى دون الاسوياء، بل يشمل جميع الحالات من للمن استثناء، وينتهي من نلك إلى تشخيص حالي وتشخيص للتطور المقبل وتحديد الطرائق التي يكون عليها للعلاج. والمنهج الإكلينيكي هو الدراسة العميقة للحالة الفردية عن طريق المقابلات الشخصية الطليقة التي تستعين بالاختبارات الإسقاطية وفنيات التحليل النفسي، وشدد الباحث على الحاجة إلى المنهج الإكلينيكي إلى جانب المنهج التجريبي من أجل تعرف الديناميات النفسية للمقامر المرضي من

\_\_\_\_مراجعات

حيث التحليل والتفسير والفهم من خلال المقابلات الإكلينيكية والاختبارات ذات المحتوى الكيفى التي أصبحت على وعى تام بمشكلات الثبات والصدق.

أما الفصل الرابع فقد خصص للحديث عن النظريات التي تفسر ظاهرة المقامرة؛ فهناك النظريات النفسية التي تم التركيز عليها دون النظريات الأخرى، فنظرية التحليل النفسي للمقاهرة تنصب على عاملين أساسيين، هما إشباع الدوافع الغريزية ومراحل النمو المبكرة وبخاصة الصراع الأوديبي الذي يمثل نقطة الحسم في الديناميات النفسية لسلوك المقامرة، كما لكد الباحث وجهة نظر (ماز) التي تتحدث عن أن المقامرين في طفواتهم يختلفون عن باقى الأطفال من حيث ثلاثة عوامل:

- 1 -- صدمة الثدي.
- 2 عقدة سيكوندس.
- 3 مرحلة الاختبار الأخلاقي.

ثم تطرق البلحث إلى نظرية العوامل الشخصية للمقامرة من حيث دراسة الخصائص الشخصية التي ترى أنها تؤثر في البناء النفسي للفرد فتنفعه إلى سلوك المقامرة، فتحدثت النظرية عن الاكتئاب والشخصية المضادة للمجتمع والقلق والخضوع والسيطرة والشخصية النرجسية.

لقد حدد «مكورمك وتاير» خمس خصائص شخصية ترتبط بالمقامرة المرضية هي:

- 1 الميول والاتجاهات الوسواسية القهرية.
  - 2 العامل المزاجي.
- 3 الشعور بوجود صدمات وضغوط حياتية.
  - 4 العامل الاجتماعي.
  - 5 مشكلات الإدمان والشعور بالإساءة.

ومن النظريات النفسية الأخرى التي تم التركيز عليها نظرية الفعل السببي للمقامرة، التي تركز على دراسة متغيرات القصد والنية، وكذلك نظرية التقلب للمقامرة التي تفسر سلوك المقامرة بوصفها إثارة يمكن تفسيرها ضمن حالتين:

- 1 الهدف.
- 2 محاذاة الهنف.

وأخيراً النظرية المعرفية السلوكية للمقامرة التي تركز على الدور الذي تؤديه العمليات المعرفية في اكتساب ساوك المقامرة، وطبقاً لهذه النظرية فإن سلوك المقامرة، وطبقاً لهذه النظرية فإن سلوك المقامرة يكتسب من خلال الميكانزمات التقليدية الموجودة في الإشراط الكلاسيكي. ثم انتقل البلحث إلى الحديث عن النظريات الاجتماعية للمقامرة، ومنها النظرية الاجتماعية الاقتصائية التي ترى المقامرة وسيلة لتحقيق ثروة مضمة أو وسيلة من وسائل التسلية والترفيه؛ فهي نشاط استهلاكي يهدف إلى تحقيق كل ما هو نافع ومفيد للمقامر، وهناك النظرية الإنثروبولوجية التي ترى أن المقامرة عملية يتعلمها الإنسان من البيئة المحيطة، ويخاصة عنما تهدد هذه البيئة مصالحه ورغباته. لقد ازدائت المقامرة في العصر الحديث شكلاً ومضموناً نظراً إلى تعقد الحياة الاجتماعية وزيادة أعباء البيئة والتحديث الاجتماعية التي يولجهها الفدرد.

وهناك النظريات البيولوجية التي ترى أن المقامرة هي مجموعة من الاستعدادات الفسيولوجية والعوامل الوراثية التي تدفع الفرد لسلوك المقامرة. وشدد الباحث على وجهة نظر مليسير وروزينيثال، التي ترى أن هناك ثلاثة نماذج بيولوجية أساسية هي:

1 - النموذج الذي يعتمد على رسم المخ EEG.

2 - النموذج الخاص بمعدلات أندروفين البلازما، وهو نموذج يرتبط بالإثارة.

3 - نموذج عدم التوازن الكيميائي في المخ.

وأخيراً، أنهى الباحث حديثه عن النظريات الطبية التي ترى المقامرة ظاهرة مرضية وليست مجرد عرض أو زملة أعراض الاضطرابات الشخصية، تنتزع إرادة الغرد. وأكد الباحث أن النموذج الطبي أداة جيدة لقياس المقامرة وتصنيفها بالإضافة إلى أنه وسيلة علاجية أيضاً.

وتحدث الباحث في الفصل الخامس عن أسباب المقامرة من منظور المقامرين؛ حيث أكد غالبيتهم الأسباب التالية: الرغبة في الفوز بثروة كبيرة، والتسلية والمتعة والتشويق والإثارة، والتغلب على الإضطرابات الوجدانية والمسايرة الاجتماعية والاندماج في وسط اجتماعي، وقد يقامر الإنسان للتخلص من الشعور بالملل والياس والهروب من المشكلات الشخصية والاسرية والضغوط النفسية الناجمة عنها، وقد يقامر البعض للحصول على الهبية والمكانة والشعور بتقدير الذات والاعتراف من قبل الآخرين بأنه الأفضل. وتطرق الباحث في القصل السائس إلى الحديث عن سلوك المخاطرة لدى المقامرين، ويعود الفضل إلى علم النفس في ظهور هذا المفهوم لكن دراسته تشمل جميع العلوم، وسلوك المخاطرة هو السلوك الذي يضع المقامرين موضع الخطر ويعرض حياتهم للتهديد، وهو أحد جوانب السلوك الناتجة من الاختلال الوظيفي الذي يرتبط بالغذاء والسقم والاعتلال.

وسلوك المخاطرة سلوك إرادي نتائجه السلبية محددة ومعروفة مسبقاً من حيث ارتباطه بالغذاء، وهي فعل عقلاني يحقق به المقامر حاجة أساسية له هي الإثارة والتشويق، وتلك الحاجة يصعب تحقيقها من خلال الاساليب السوية العادية.

كما أن سلوك المخاطرة مؤدي إلى الإثارة التي تعمل على إحداث تغييرات جسمية تتمثل في زيادة ضربات القلب وزيادة إفراز العرق، وارتفاع ضغط الدم، وهذا ما يفسر لنا رعشات النشوة لدى المقامر في أثناء الفوز.

ثم تابع الباحث حديثه عن سلوك المخاطرة من منظور استيجبوره الذي يؤكد أن سلوك المخاطرة يزداد إذا كانت المقامرة قد وصلت إلى درجة الإدمان، كما يحدد «درايفوس» بعض الخصائص العامة للأقراد المفرطين في سلوك المخاطرة، وهي النفاض في التحصيل، وضعف في المهارات الاجتماعية العامة، ونقص في التدعيم الوالدى، وانخفاض المقاومة، والاكتئاب والتوتر.

إن هناك علاقة من منظور اليجوكس، بين المقامرة المرضية وإدمان الكحول، ليست مجرد علاقة شكلية تفرضها ظروف اللعب في نوادي المقامرة وإنما هي علاقة ديناميكية تتضح في ثلاثة أمور:

1 - الإثارة والبحث عن الإثارة.

2 - الاندفاعية وسلوك المخاطرة والرغبة في التخفف من الإثارة والمخاطرة.

وختم الباحث حديثه عن إجراء مقارنة بين المخاطر العادي والمخاطر المقامر، وأكد أن المخاطر المقامر فإنه يخاطر وأكد أن المخاطر العادي يخاطر بشيء من العقل أما المخاطر المقامر فإنه يخاطر بجنون واندفاعية، والمخاطر العادي يفعل ذلك تحت تأثير الضغوط والشعور بالتوتر والآلم أما المخاطر المقامر فقد يشعر بالآلم أيضاً ولكنه ألم بلذة، أو ما يعرف باشتهاء المثير.

وتحدث المؤلف في القصل السابع عن الغرائز الجزئية عند المقامر، التي تعني في التحليل النفسي الغرائز المندرجة أو التي تندرج في غيرها، أما فرويد فيرجع الغريزة الجنسية إلى عند من العناصر التكوينية يطلق عليها الغرائز الجزئية التي تتمثل في الاستعراضية والنظارية والسادية والمازوخية، كما تعني الغرائز الجزئية من منظور المقامرة: العنوان والتحكم والتسلط والعنف والحط من قيمة الآخرين والتلذذ بالآلم، وهو ما نعني به «السادية».

كما ناقش البلحث الاستعراضية لدى المقامر المرضي التي لا تقف عند حدود الجنس بل تشمل جوانب كثيرة نتمثل في الإثارة وجنب الانتباه وتأكيد الذات والمخاطرة والاندفاع والشعور بالقوة والسيطرة والقدرة على التحكم في الموضوعات، كما ناقش النظارية لدى المقامر، وهي ليست مجرد رؤية بل هي إدراك حسي يعمل على إعطاء الرؤية معاني لا حدود لها تشمل الانفعال والعاطفة والوجدان والنية والوقوف على أعتاب العقل والرغبة في كشف السر وهتك الحجاب وفك الرموز.

كما أن السابية لدى المقامر تعبر عن الانفصال والتفكك والتنافر وعدم الانسجام مع الآخرين، بل إن من شانها أن تحدث ضرباً في الانقسام في الذات أيضاً.

والمقامر المازوخي يعيش حالة من انقسام الذات حيث يصبح القاضي والجلاد معاً ضد ذاته، وهو يتلنذ بعذاب ذاته؛ لأن ذلك يخفف من الم الشعور بالذنب، إنه يتعنب بالمقامرة ويتعنب أكثر كلما أخلص لها أو تخلص منها. وأنهى المؤلف حديثه عن أسباب المازوخية فأشار إلى الفشل المتكرر في الفوز أثناء المقامرة، وإهمال الحياة الاسرية والوظيفة بشكل كبير، وعدم قدرة المقامر على التوقف عن المقامرة، وإضطراب العلاقة بالأخرين وتدهور المهارات الاجتماعية.

وتناول القصل النامن اضطرابات الشخصية لدى المقامر المرضي؛ حيث بدأ العلماء في الآونة الأخيرة يدركون أن هناك علاقة بين اضطرابات الشخصية وسلوك المقامرة المرضية، ويدأ الحديث عن اضطرابات المزاج وشخصية المقامر المضادة للمجتمع والقلق والانتحار والعصابية والعدوانية والحيل الدفاعية التي يستخمها المقامر.

ثم تابع الباحث حديثه عن لضطرابات التحكم في الدفعة، والمقامرة المرضية اضطرابات تتكون من نوبات عديدة ومتكررة من المقامرة تتحكم في حياة الشخص على حساب القيم والمعايير الاجتماعية والمهنية والمادية والأسرية، وتتفق غالبية الباحثين على أن المقامرة المرضية هي اضطرابات في التحكم في الدفعة، وهو ما

يعني الفشل في مقاومة الدفعة أو الدافع أو الرغبة وغواية المثير، ويشير الباحث إلى ان اضطرابات التحكم في الدفعة تشمل العديد من السلوكيات مثل إشعال الحرائق المرضي أو هوس إشعال الحريق، وهوس السرقة أو السرقة المرضية وهوس نزع الشعر، أو نتف الشعر والإيمان، ثم عرج البلحث إلى اضطرابات المزاج، حيث ربط المقامرة المرضية بمجموعة من اضطرابات المزاج تشمل الاكتئاب وما ينتج عنه من الانطواء والوجدانيات السلبية بجانب الهوس الخفيف وتقلب المزاج، وقد أوضحت الملاحظات الإكلينيكية للمقامرة المرضية أن هذه الاضطرابات تؤدي إلى اضطرابات نفسية أخرى أكثر خطورة مثل الإدمان والانتحار والقلق والتوتر النفسي وفقدان القدرة على التحكم.

# وطرح البلحث في الفصل التاسع تساؤلاً: هل المقامرة إدمان؟

لقد اعتبر المقامرة في البداية مسألة تعلم أكثر منها مسألة إدمان، وتطرق المؤلف إلى مراحل إدمان المقامرة من منظور «جلكوب» وهي: 1 - مرحلة الاكتشاف، 2 - مرحلة التغيير، 3 - مرحلة الاستنزاف.

وعرض لوجهة نظر «روتر» في الإدمان، فوجد أن المقامرة المرضية تتطابق مع الإدمان إلى درجة كبيرة؛ فالمقامرة المرضية تمثل بالنسبة إلى المقامر «المثير»، واللعب والرهان يمثلان له «الاستجابة»، وهي استجابة غالباً ما تكون مصحوبة بالتشوق والمتعة والإثارة ولذة الانتصار على الخصم والإحساس بالتقوق.

كما أوضحت الدراسات العديدة التي أجريت على السمات الشخصية للمقامرين والمدمنين أن لهم بعض السمات الشخصية المشتركة، أهمها: السلوك المضاد للمجتمع، وعدم القدرة على الكف السلوكي للأفعال الضارة.

إن هناك دراسات ترى أن المقامرة تؤدي إلى الإدمان؛ فنسبة إدمان المخدرات بين المقامرين المرضيين تراوح بين 25% و 63%، وتشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن النسبة تراوح ما بين 9% و 30%.

ثم أنهى البلحث هذا الفصل بالحديث عن رأي الدين في المقامرة.

أما الفصل العاشر فكرسه الباحث للعلاج النفسي للمقامرة المرضية، وتحنث عن أن المجتمعات الغربية تنظر إلى المقامر على أنه «مريض» يجب علاجه، وهذا من العلماء المتخصصين إلى الدراسات العلمية، وتصميم البرامج العلاجية للمقامرين، بل إلى إنشاء المؤسسات والمستشفيات العلاجية الخاصة بالمقامرة. إن هنك طرقاً علاجية مختلفة؛ فمنها العلاج السيكودينامي (التحليلي) الذي يشير إلى أن توقف المقامر عن سلوك المقامرة قد يجعله اكثر اكتئاباً مما يدفعه إلى تبني سلوكيات أخرى يدمر بها ذاته، لذلك لا بد أن ينصب العلاج على الدوافع اللاشعورية الكامنة، ومساعدة المقامر المرضي على فهم هذه الدوافع حتى يتسنى للمعالج إزالة الإعراض المرضية لديه. ويرى المؤلف وكثير من الإكلينيكيين أن العلاج التحليلي فعال ومفيد لكثير من الإضطرابات وبخاصة تلك التي تتصل بالطابع النرجسي والمازوخي للمقامرين، ثم عرض الباحث إلى أن العلاج بالتحليل النفسي يقوم على فنيتين أساسيتين، هما: 1 – الطرح، 2 – المقاومة.

ثم تناول الحديث العلاج السلوكي للمقامرة المرضية التي يعدها سلوكاً متعلماً يمكن القضاء عليه من خلال البيئة المحيطة بالمقامر، وتعديل سلوكياته عن طريق الإشراط الكلاسيكي، ويتم نلك بأساليب متنوعة كالعلاج بالنفور، والعلاج بالمعنى، والعلاج بالتنويم، والتدعيم المتبادل، والعلاج عن طريق أسلوب الضبط الذاتي، والعلاج بالإشباع.

ثم تحدث عن العلاج المعرفي الذي يرتكز على فنيتين أساسيتين:

- 1 القصد بالنقيض.
  - 2 تحويل الانتباه.

ثم عرج إلى المحاور الأربعة لهذا الأسلوب من منظور «لادوسير»:

- 1 -- فهم العشوائية.
- 2 فهم المعتقدات الخاطئة.
- 3 -- الوعى بالمدركات غير النقيقة.
- 4 التصحيح المعرفي للمدركات الخاطئة.

ثم شرح المؤلف البرامج العلاجية للمقامرة المرضية والعلاج النفسي الجماعي للمقامر، ويرى الباحث أن مسلافسون» يشير إلى تنوع أشكال العلاج الجماعي، ويرجع ذلك إلى اختلاف المدارس السيكولوجية، واختلاف معتقداتها حول طبيعة السلوك الإنساني في السوية والمرضية، وأشار مسلافسون، إلى العلاج النفسي الجماعي للمقامرة، ويتالف من: 1 – العلاج الجماعي النشط، 2 – العلاج الجماعي التحليلي، 3 – العلاج الجماعي الموجه.

ثم عرض الباحث لديناميات العلاج النفسي الجماعي وفنياته ومدى فاعليته، ثم أنهى حديثه متطرقاً لوجهة نظر «فرانكلين، وريتشاردسون»، التي تؤكد ضرورة وضع بعض المقليس التي توضح مدى فاعلية العلاج للمقامرة المرضية.

أما الفصل الأخير فخصصه الباحث لدراسات الحالة من خلال المقابلات ذات رؤوس الموضوعات الهائفة التي تشمل الشكوى الحالية، الأسرة واتجاه المفحوص منها، الطفولة، التعليم، العمل، الإقامة، الحوادث، الأمراض، الحقل الجنسي، الموقف من الحياة والأحلام وتفسيرها.

لا شك في أن هذا الكتاب من الكتب المتميزة؛ كونه أول كتاب باللغة العربية يتحدث عن سيكولوجية المقامرة، ولم يهتم فقط بالتفسير والتحليل والنظر بعمق إلى العامل الدينامي للمقامر، بل تعداه نلك إلى التشخيص والتنبؤ ووضع الاستراتيجيات العلاجية اللازمة.

إنه كتاب جيد يقدم إجابات كافية لكثير من المشكلات التي تؤرق الطبيب النفسي والمعالج النفسي، ورجل القضاء والعاملين في الإرشاد النفسي بهدف علاج هذا المرض الاجتماعي الخطير الذي يعصف بالاسرة والمجتمع، ويستحق بتصورنا أن نقف عنده نقلب صفحاته، ونغوص فيها علنا نجد إجابات شافية وكافية لكثير من المشكلات التي تؤرقنا.



# اجتماع

#### منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية

تاليف: موريس انجرس الناشر: دار القصبة للنشر بالجزائر، 2004 عرض: الزواوي بغوره°

هذا كتاب في (منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية -- تدريبات عملية) لأستاذ علم الاجتماع وتقنيات البحث الميداني في جامعة «لاقال» و«شيربورك» بكندا، الاستاذ «موريس أنجرس». قام بترجمته الاساتذة «بوزيد صحراوي»، وكمال بوشرف»، «سعيد سبعون»، وأشرف عليه وراجعه «مصطفى ماضي»، وجميعهم أساتذة علم الاجتماع في جامعة الجزائر، وصدر عن دار القصبة للنشر بالجزائر، سنة 2004.

يتكون الكتاب من سنة أقسام واثنى عشر فصالاً موزعة على النحو الآتى:

- القسم الأول: المغلمرة العلمية ويتكون من الفصل الأول: الروح العلمية، والفصل الثاني: خصائص العلم.
- القسم الثاني: الطريقة العلمية، في العلوم الإنسانية، ويتكون من الفصل
   الثالث: البحث، والفصل الرابع: المنهجية.
- لقسم الثالث: المرحلة الأولى من البحث، تحديد المشكلة، ويتكون من القصل الخامس: الطرح، والقصل السادس: العملية.
- القسم الرابع: المرحلة الثانية من البحث: البناء التقني، ويتكون من الفصل السابم: تقنيات البحث، والفصل الثامن: بناء أدوات الجمم.

قسم الفلسفة، كلية الأداب، جامعة الكويت.

\_\_\_\_\_\_\_\_

 القسم الخامس: المرجلة الثالثة من البحث: جمع المعطيات، ويتكون من الفصل التاسع: انتقاء عناصر مجتمع البحث، والفصل العاشر: استعمال التقنيات.

 القسم السادس: المرحلة الرابعة من البحث: التحليل والتأويل، ويتكون من الفصل الحادي عشر: تحضير المعطيات، والفصل الثاني عشر: تقرير البحث وكتابة التقرير.

بالإضافة إلى ملاحق متعلقة بمراحل اختصار البحث، والعمل ضمن فريق، وجداول ومعجم وبيبليوغرافيا. وعدد صفحاته (477) صفحة.

بدأ المؤلف بمناقشة البحث العلمي بوصفه مغامرة (تجمع نشاطات وتجارب علمية مليئة بالمخاطر والمستجدات)، على أن هذه المغامرة تتميز عن غيرها من المغامرات (بالدقة والمنهج والموضوعية)؛ لأن من شروطها ضرورة التحلي بالروح العلمية التي تتكون من الملاحظة والمساءلة والاستدلال والمنهج والتقتح الذهني، ثم عمد إلى تحليل خصائص العلم من حيث تميزها عن المعارف المختلفة، كالمعارف غير العلمية، وصنفها في ثلاث فئات هي: المعارف العادية أو الشعبية، والمعارف المهنية أو الحرف، والمعارف المينية.

تقوم المعارف العلمية على دراسة الظواهر التي يتم إدراكها بواسطة الحواس، وتخضع لمبدا التحقق، وتتميز بتطورها الدائم، وهنا نلاحظ أن المؤلف يذهب مذهب الوضعيين في تصنيف العلوم والمعارف، ولقد بين النقد الحديث محدوديته في فهم الظواهر الإنسانية. إن هذه المعرفة العلمية في نظر المؤلف تتميز بمنهجها القائم على الاستقراء والاستنباط ومحاولة إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة، والصياغة اللغوية الدقيقة والوصف والتصنيف والتفسير والفهم.

كما تقدم المؤلف بتمييز آخر داخل المعرفة، وهو التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية؛ حيث بين أن موضوع الأولى (كل ما هو موجود أو منتج بون تدخل من طرف الإنسان، ويمثل ما نسميه الطبيعة) وأن موضوع الثانية هو (الإنسان)، مبيناً من خلال جدول مختصر خصائص العلمين الطبيعي والإنساني مؤكداً أن العلوم الإنسانية تدرس موضوعاً له (وعي بوجوده) و(يعطي معنى لافعاله) و(أنه من نفس طبيعة الملاحظ) و(غير ممكن إعلاة إنتاجه) و(بسيط) و(يقبل القياس) و(يقضع للسببية).

بعد هذا التمييز، أقرد المؤلف بقية فصول الكتاب للمنهج ومناهج البحث؛

فخص القسم الأول للطريقة العلمية في العلوم الإنسانية، مبتدئاً بفرض أو فكرة أساسية، وهي: أن اتباع طريقة علمية في العلوم الإنسانية يتضمن القيام باغتيارات مختلفة طبقاً للهدف المنشود. وبناء عليه، بين في الفصل الثالث مقاييس البحث والقصد منه والمعطيات المحصل عليها والفترة الزمنية المدينة والمجال الجغرافي المراد دراسته، وميدان التخصص والهدف من البحث، ورد مجموع المقاييس الولجب اتباعها إلى ثمانية مقاييس هي: القصد من البحث، البحث الاساسي والبحث التطبيقي، نوع المعطيات المحصل عليها، البحث الكمي، البحث الكيفي، الفترة الزمنية المعتبرة، البحث الترامني والبحث التعاقبي، أو البحث الوصفي والتاريخي، الإقليم الذي يندرج فيه البحث، كالإقليم المحلي والجهوي والوطني والدولي، والبحث الميداني والمخبري والوثائقي والبحث التخصصي أو المتعدد الاختصاصات، الميداني والمحفري والوثائقي والبحث المنبيقياً أم تفسيرياً أو يقوم على الفهم.

ثم شرع المؤلف في تحليل موسع ومفصل للمنهجية المطلوب اتباعها، وهي موضوع الكتاب، حيث فرق بين المنهج بوصفه وسيلة أو طريقة لبلوغ الحقيقة والمنهجية أو الفرع العلمي الذي يدرس مختلف المناهج، كما فرق بين المناهج الكمية والمناهج النوعية أو الكيفية، وبين النظرية والتطبيقية، واقترح اعتماد ثالاثة مناهج نمونجية للعلوم الإنسانية هي: المنهج التجريبي، والمنهج التاريخي، والمنهج الميداني.

وقام في القسم الثالث من الكتاب، بتوضيح الطريق الواجب اتباعه في العلوم الإنسانية، مبيناً في القصل الخامس ما سماه بالمرحلة الأولى من البحث، حيث يتم تحديد المشكلة المراد دراستها، وذلك باختيار الموضوع من خلال جملة من العناصر المساعدة وهي (التجارب المعيشية، الرغبة في أن يكون البحث مفيداً، ملاحظة المحيط، تبادل الأفكار، البحوث السابقة، القابلية للإنجاز، توفر الوقت، مصادر المعلومات، درجة التعقيد). مهمة هذه العناصر مساعدة الباحث على تحديد موضوع بحثه، إلا أنه لتنقيق المشكلة المراد بحثها فإنه يتوجب على الباحث أن يطرح أربعة اسئلة رئيسة هي: (لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ ما الذي نطمح إلى بلوغه؟ ماذا نعرف إلى حد الآن؟ وأي سؤال بحث سنطرحه؟).

في الفصل السائس من الكتاب بين المؤلف الجانب العملي من تحقيق البحث، وذلك عن طريق الانطلاق من الفرض والتحليل المفاهيمي للموضوع والإطار المرجعي للدراسة، حيث تشكل هذه الخطوات المرحلة الأولى من البحث، تليها المرحلة الثانية التي سماها بالبناء التقني، وتتكون من الملاحظات والمقابلات والاستمارات والاستبانات والتجارب وتحليل المحتوى والإحصاءات.

وفي القسم الخامس من الكتاب حلل المؤلف المرحلة الثالثة من البحث التي سماها بجمع المعطيات من خلال العينة واتواعها المختلفة، وعمليات الفرز المتبعة، والتقنيات المستعملة كالمقابلة والتحقيق، ثم تحدث عن أهمية التحليل والتأويل في المرحلة الرابعة من البحث. نلك أنه بعد الانتهاء من عملية جمع المعلومات فإننا سنحتاج إلى عملية التحليل وتأويل تلك المعطيات، ولا يتم هنا في نظر المؤلف إلا بجملة من المعطيات، أهمها: ترتيب المعطيات، التحقق من المعطيات، تصنيف المعطيات إلى معطيات كمية وكيفية، وبعدها وكمرحلة أخيرة في البحث، يجب كتابة تقرير للبحث وذلك من خلال عملية التحليل والتأويل التي أجراها الباحث لمختلف معطياته التي قام بجمعها. ولكتابة التقرير، أو تحرير البحث وجب إعداد مخطط للبحث، وصياغة البحث بلغة نقيقة وأسلوب واضح، ثم القيام بكل ما يلزم من جوانب شكلية كتقسيم الفصل إلى عناصر أساسية واعتماد قاعدة واضحة في البحوث العلمية.

وإذا كان معلوماً أن كل كتاب في المنهجية، هو كتاب محدود، لأسباب كثيرة، منها المجال المعد له، ونوع المقاربة المتبعة، والقارئ الذي يتوجه إليه، ونوع المعطيات المعتمدة، ومع ذلك فإن هذا الكتاب، في تقديرنا، يتميز بمجموعة من المميزات المنهجية الأساسية، منها على وجه التحديد:

 طابعه التربوي؛ حيث بدأ المؤلف بفهرس تحليلي مفصل لكل عناصر الكتاب، ويتوضيح للأشكال والرسوم البيانية والخطوات الواجب اتباعها. وتضمن كل باب من أبواب الكتاب تحديداً للأهداف ومقدمة وخاتمة إجمالية وملخصاً وأسئلة توجيهية، كما احتوى كل فصل جداول لمختلف الموضوعات التي ناقشها المؤلف.

- الطابع المذهجي الدقيق الذي نقرأه في مختلف فصول الكتاب، وبخاصة الملاحق؛ حيث يستطيع القارئ تعرف منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ذلك أن المؤلف قام بتلخيص للمراحل الأربع من مراحل البحث، وهي: المرحلة الأولى الخاصة بالبناء التقني، والمرحلة الثانية الخاصة بالبناء التقني، والمرحلة الثالثة الخاصة بجمع المعطيات، والمرحلة الرابعة والأخيرة الخاصة بالتحليل

والتأويل. وأضاف إلى هذا، ملاحق علمية تفيد الباحث، وهي ملحق العمل ضمن فرقة، وجدول بالأعداد العشوائية، ومعجم لغوي، وبيبليوغرافيا لمن يرغب في المطالعة والقراءة في منهجية البحث.

 الطابع العملي التطبيقي؛ ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب يتضمن نصوصاً تطبيقية أطلق عليها اسم الأطر، وعددها اثنا عشر إطاراً (12)، وجداول بالمقارنات والاستبانات.

كما وفق المترجمون في تقديم معاني الكتاب وصياغتها في لغة عربية سليمة وواضحة، تمكن القارئ من فهم مقاصد الكتاب. لذا نعتقد أن هذا الكتاب يعد وسيلة منهجية مفيدة للطلبة والباحثين في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.



# التقارير:

## المدينة العربية، ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية

إعداد: لحمد جلواني\*

شكات المدينة حقلاً مهماً للبحث العلمي في جميع ميادينه التطبيقية والإنسانية، وتركزت غالبية الأبحاث في التخطيط لقيام المدينة وقابلية هذا التخطيط لقيام المدينة بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد عدّت المدينة محركاً أساسياً للحداثة والتطوير بوصفها الكائن الحي الوحيد القابل للتجدد.

والمدن الحية هي التي فهمت التغير على أنه يمثل حقيقة التجدد والتطور. والمؤسف أن غالبية المدن العربية لم تفهم التغير بهذا المعنى، فوقعت فيما نستطيم أن نسميه بالأزمة، وهي ازمة متنوعة الجوانب الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضاً، ومن ثم التنظيمية بمفهومها العقلي والرياضي.

فبعد أن كانت المدينة العربية الإسلامية تعتمد تخطيطاً واضحاً، قلبه المسجد (الجامع) في إطار من الثنائية بين المركز والخطط، يضاف إليها أجهزة الأطراف الأساسية الموجودة بالمدينة وخارجها.

ففي الساحة العامة في قلب المدينة تتركز الوظائف الأساسية الدينية والسلطوية والعسكرية: القصر ثم القلعة، ونجد من جهة أخرى الخطط (بحيث تشكل جميعها ثراء وتراكباً تنويعياً بين الأجهزة والعناصر المكونة للمركب المدني كله)<sup>(1)</sup> فلقد كان هذا التراكب يعبر عن تعدية وتنوع كبير في تخطيط المدينة ومضمونها بدءاً من المسجد (الجامع) ودار الحكم والساحة العامة ودور الإشراف والضيافة العامة والأسواق المركزية المتخصصة مما أعطى للمدينة فكرة القوة الخلاقة وتأسيس تقاليد حضارية لا تنقطع عن التقاليد القديمة لكنها ترتقي وتتطور.

أستان جامعي سوري، وزير سابق السياحة، بلحث وناشط في المؤتمرات والندوات الجامعية العربية والدولية،
 دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال.

<sup>(1)</sup>د. هشام جعيط (1986). الكوفة، نشاة المدينة العربية الإسلامية. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص

بعد ذلك نجد أن هذه المدن قد وقعت في العصر الحديث بمشكلات كبيرة بسبب الازدياد السكاني والهجرات الريفية إلى المدينة، والتوسع العشوائي والفقر، وغياب تخطيط الدولة وضعفها إضافة إلى النزوح القسري نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة.

فلم تصبح المدن العربية، والحال كذلك، مدناً حديثة، كما أنها لم تبق على تخطيطها القديم. فأفرزت صراعات متداخلة أعطت طابع خواء السلطة واضطرابه وارتباطه بمشكلات الفقر والصحة والتخلف الحضاري بشكل عام، الأمر الذي أنتج خللاً في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع السكاني، وحدَّة في الانحراف والجريمة، وعجزاً في التكيف مع التغيرات المتلاحقة، وإحباطات نفسية ولجتماعية شكلت كلها حالات تراجع في شتى مجالات الإبداع الحياتي.

ولقد تنبه المتنورون إلى هذه الحقائق فتنادوا في محاولات لوضع حلول وأسس لمواجهة هذه الحالات، فكانت منظمة المدن العربية ومنظمة العواصم الإسلامية وما أشاعتاه من وعي عام في هذا المجال نتيجة توصياتهما وأبحاثهما وانعكاس ذلك على قرارات المسؤولين في المدن العربية والإسلامية وعلى الدارسين والباحثين في مجالات تخطيط المدن والثقافة العمرانية وإبراز جمالية العمارة العربية وقدرتها على الوحدة والتنوع.

يعبّر تنظيم المدينة عن فكر الأمة وهويتها وطرق تعاملها مع الوقائع والمستجدات، ومن ثم فالمدينة هي فكر وثقافة ونمط وقيم تؤثر على حياة مواطنيها كما تتأثر بهم، تنفعل معهم، تخلق فضاءات إبداعية لسكانها وزوارها بآن معاً، وتفعل العكس تماماً في حال عدم توافر شروط الحياة المدنية الموائمة.

فليس غريباً إذن أن ينعكس حال المدن العشوائية على سكانها وأن يهرب الكثير من أصحاب المواهب أو الطموح إلى مدن تتوافر فيها شروط الإبداع.

لقد برز مع العوامة بأبعادها وعناصرها المترابطة الاقتصائية والسياسية والثقافية، تحولات بارزة انعكست على نظام التحضر، فتمثلت في التسابق الحاد والمحموم بين العواصم والحواضر الكبرى لاقتناص الفرص الاستثمارية والأسواق الكبرى، والوظائف العالمية، وفي لحتضان مراكز القيادة والتحكم الاقتصادي والإعلامي، وما يحتلجه ذلك من عمارة ومبان وخدمات.

لقد أصبحت سياسة التدخل في واقع المدن العربية وحياتها أمراً ضرورياً.

وهذه السياسة تتطلب تضافر جهود المعنيين لوضع استراتيجية لإعادة التأهيل والتطوير على أساس من التحليل الاجتماعي والاقتصادي والهندسي لعناصر تكوين الفضاء المعماري للمدينة، الأمر الذي يقتضي نشر حالة من الوعي العام لدى المجتمع المقيم والمستفيد من كل جزء من المدينة، لتأمين الحماية والتعاون وتحسين المحيط والمشاركة، بدل الحيادية أو الممانعة والمشاكسة أيضاً.

وإذا أربنا أن نجمل العوامل التي يبنى عليها التسخل لحماية المدينة وإعادة تأهيلها وتخطيطها، نستطيع أن ندرج العوامل الخدمية في البنية التحتية، التي تتضمن الجانب الصحي من ماء وهواء وشمس وصرف صحي، إضافة إلى العوامل التنظيمية من طرق وأرصفة وكهرباء وماء نظيف، إلى حدائق وتشجير وساحات وممرات مشاة، إلى جماليات فنية تعطي طابعاً خاصاً يبرز فيه الإرث الثقافي الفني للمنطقة.

إن حماية الإرث الثقافي لا يمكن أن يوضع في مقدمة خطة التدخل من أجل إعادة التخطيط والتاهيل ما لم تندرج مع العوامل التي سبق نكرها أولاً، ومن هنا تأتي صحوبة العمل وتكاليفه، فصحيح أن المجتمع يتحمس لإرثه الثقافي لكن هذه الحماسة تخف إذا كان ذلك على حساب سلامة حيلته أو على حساب بخله المحدود بالأصل، أما في حال إدراجه ضمن العوامل الآنفة فإن عملية التنخل تصبح ممكنة بل يتم أيضاً ضمان حماسة المجتمع لها عبر عملية نشر الوعى العام بها.

إن المحافظة على تراث المدينة ونسيجها الاجتماعي يحقق ارتقاءً شاملاً لها. سوق الحميدية في مدينة دمشق:

وفي هذا المجال يمكن أن نتنكر المشروع الذي أقنمت عليه محافظة بمشق في إعادة تأهيل سوق الحمينية وهو السوق التاريخي الذي بني في أواخر حكم اللولة العثمانية وتم سقفه حماية له من حر شمس صيف بمشق وغزارة ماء شتائها، وهو السوق المؤدي إلى جامع بني أمية الكبير أحد أبرز المعالم الدمشقية منذ عصر الخلافة الأموية.

والمعروف أن هذا السوق يعد سوقاً تجارياً تقليدياً لتجارة دمشق تتفرع منه أسواق تخصصية في الذهب والقماش والعطورات، والتوابل، والجلديات، والموزاييك، وغيره.

ومع تعاقب الأيام وتغير الظروف وجشع التجار أيضاً تم تجاوز أصحاب

المحال على واجهاتهم؛ فاختفت الواجهات واختلط الحابل بالنابل فلم تعد تز لولجهات المحال طرازاً لو شكلاً، وعندما فكرت محافظة دمشق بالأمر كان لا بد لها لم نجهة توعية لإقناع لمصحاب المحال بأهمية العودة لإظهار الواجهات، فقدمت خطة لتحديث تمديدات الكهرباء والماء وإعادة رصف الأرصفة والطريق وربطتها بإظهار الواجهات ليعود السوق إلى جمالياته التاريخية، ويشكل حالة جنب للسياح الغربيين بشكل خاص، ويتحول السوق بذلك إلى سوق سيلحي يحقق فائدة أكثر على أصحاب المحال فيه.

#### إعادة تأهيل منيثة بعلبك:

ونستطيع أن ندرج هنا الخطة الموضوعة لإعادة تأهيل مدينة بعلبك اللبنانية، التي تسعى إلى تحرير المنطقة القديمة للمدينة وتحويلها إلى منطقة سياحية بقصد تشجيع الاستثمار فيها.

تم أخذ الواقع القائم للمدينة بعين الاهتمام، وتأمين المعطيات الهندسية اللازمة ولا سيما في مجال البنى التحتية ووضع حلول مناسبة تحيي التراث المعماري، وتعكس أنماط عمارة تاريخية عريقة عن طريق ترميم السوق القديمة أولاً بقصد إحياء الحياة الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى حالة ارتقاء شامل للمدينة.

وتتميز المرحلة الأولى من المشروع بتاهيل الساحة الرئيسة التي تربط بين المنطقة الأثرية والمدينة بحيث تتحول هذه الساحة إلى مساحة تنشيط ثقافي سياحي ضمن الخطة التالية:

## أولاً - على الصعيد المدني:

- اعتماد وسط المدينة ضمن حدود السور الروماني والعربي النواة الأساسية لبعلبك، ووضع خطة لتحرير هذه المنطقة بدءاً بخفض عوامل الاستثمار فيها، وتشجيع الامتدادات العمرانية خارج المنطقة القديمة تالياً، والتركيز على المناطق الشمالية والشرقية، وإعادة إحياء البوابات الأربح؛ مقنة شمالاً وجنوباً، رأس العين شرقاً وغرباً وضمها إلى المعابد، تأميل الطريق التي تصل إلى تكتة غورو؛ أي إلى السور العربي وتحويلها للمشاة، ونلك بعد رسم خطة سير جديدة تهدف أولاً إلى تأمين مخرج بديل للمدينة، وتهدف تالياً إلى تحرر المنطقة القديمة من السيارات، وإعادة تنظيم الدخول والخروج إلى المدينة عبر مواقف للسيارات عند المدخلين الجنوبي والشمالي.

 توسيع الحماية لمنطقة رأس العين وتحويلها إلى مناطق سياحية عبر تأميلها.

## ثانياً -- على الصعيد السياحي:

- الترجه نحو توسيع المناطق السياحية في وسط المدينة ومحيطها، عبر تأكيد أهمية امتداد الحزام السياحي من البنك المركزي مروراً بساحتي «المطران» و«القلعة» حتى تكنة غورو، لربطها لاحقاً برأس العين عبر تأهيل الطريق المؤدية إليه وتحويلها مناطق سياحية بشروط خاصة واستثمارات خفيفة ونشاطات محددة وارتفاعات معتبلة، فتشكل واجهة فاصلة، بين الآثار والمنطقة القديمة، ونلك بعد تأهيل السوق القديمة التي تؤدي إلى رأس العين من ساحة خليل مطران وترميمها لتكون البوابة السياحية.

#### ثالثاً – على الصعيد الأثرى:

- السعي إلى إعادة إحياء البوابات التاريخية الأربع للمدينة (مقنة شمالاً، الشام جنوباً، رأس العين شرقاً وغرباً) وربطها بعضها ببعض بعد إلغاء طريق القلعة وتأهيلها وتخصيصها للمشاة، وذلك إثر رسم خطة للسير بغية تحرير المنطقة القديمة من السيارات.
- اقتراح توسيع منطقة الحملية للسورين العربي والروماني المحانيين لغورو،
   وتوسيع منطقة منية السعنين وضمها إلى المناطق السياحية.
- ربط المعابد بعضها ببعض بعد إلغاء طريق القلعة وضم فينوس إلى المعابد الثلاثة، والسعي إلى ربطها ببقية المعابد (ميركور الشيخ عبدالله) عبر طريق منزل خليل مطران، ونبتون عبر طريق رأس العين لاحقاً.
- ترميم المعابد داخل القلعة، وخصوصاً معبد بلخوس بسبب ما يتعرض له من تفتت وتلكل بدأ يهدد الجانب الشرقى الداخلي فيه نتيجة العوامل الطبيعية.
- -- تنظيم دخول السياح إلى المنطقة الأثرية وخروجهم منها، وذلك بعد ضم معبد فينوس إليها.

#### العولمة وتحولات المعينة:

لقد برز مع العوامة بأبعادها وعناصرها المترابطة الاقتصائية والسياسية والثقافية تحولات كبيرة تركت بصماتها على النظام الاجتماعي العالمي بما فيه النظام الحضاري وقد تمثل نلك في التنافس المحموم بين رجال الأعمال وأصحاب

المشروعات الاستثمارية وانعكاس نلك على العوامل والمدن الكبرى كونها مراكز للأسواق الكبرى ولعمليات الاستثمار ولشركات توظيف الأموال، ومن ثم فهي مركز احتضان القيادة والتحكم الاقتصادي والإعلامي بحيث أصبحت شبكة المدن العالمية في ظل الإطار الذي يربط الاقتصاد العالمي تؤدي مهام بارزة في تفعيل الاقتصاد، وفي احتكار سلطة القرار الذي يتحكم في الإنتاج والمبادلات والتمويل والإعلام.

وبهذا الشكل فقد أصبحت العواصم والحواضر الكبرى في الوطن العربي تبحث عن طرق توصلها إلى التكيف مع العوامة في نظامها الجديد من حيث الاستجابة لشروطه ومتطلباته وقواعده الجديدة؛ لأن المدن العربية أحست في غالبيتها – ولو متأخرة – أنها ستتحول إلى كتل من العمران بدون فاعلية أو حياة إن لم تتلمس الطريق، وتنفض غبار الجمود، وتتحول إلى الفاعلية للاندماج في النظام الحضري العالمي الجديد.

وهذا الأمر دعا القيادات الجديدة في المدن العربية إلى وضع خطط لتأهيل مدنهم في إطار الهدف الذي نكرناه، ومواجهة صعوبات عمليات التأهيل الجديدة.

لقد كان أمام المخططين صعوبات جمة في ظل خلل كبير فيما نستطيع تسميته بيناميات النمو بين قطاعات المجتمع المعنية. وإذا كان الاهتمام متشعباً في عمليات التاهيل فلقد حدث اهتمام خاص بتاهيل المدن العربية بحكم تاريخها وعراقتها للتوظيف السياحي من منطلق أن السياحة الغربية إلى المنطقة العربية (الشرق الاوسط) هي أحد مجالات الاستثمار الاسهل والابسط أمام ارتفاع مستوى الدخل للفرد في الغرب وتدنيه في المنطقة العربية عموماً. ولقد ترك لنا الاجداد تراثأ حضارياً ومعمارياً كبيراً نستطيع توظيفه لكسب دخل سياحي.

هذا الأمر جعل المخططين يهتمون في إيراز التراث المعماري وتحسين الطرق المؤدية له وتأمين الخدمات الأخرى اللازمة بما يثلام مع متطلبات السوق السيلحي العالمي، وبما يحقق ريعية أعلى من هذا التوظيف.

## المدينة والسياحة:

لكن السياحة بمفهومها الحديث وبحكم تحولها إلى صناعة واسعة وشاملة لقطاعات مختلفة وكبيرة فرضت تطورات في الميادين التي تشملها الصناعة السياحية سواء في الفنادق أو المطاعم أو البنوك أو الاتصالات أو حتى الأسواق المالية ومن ثم الصناعات التقليدية والاستثمارات الأخرى التي يمكن للسياح أن ينتبهوا إليها بحكم اختلاف شرائحهم واهتماماتهم. فلم تعد السياحة تعني التوجه إلى المناطق الأثرية أن المدن الميتة أن القلاع المهجورة، إنما أصبحت المدن والعواصم الحية هي مناطق جنب سياحي في حال توفر الخدمات السياحية المطلوبة، وبهذا فقد أصبحت عمليات تأهيل المدن تتطلب مخيلات واسعة تعتمد على معرفة اهتمامات العالم من جهة، وعلى أسس التفكير العلمي المستقبلي من جهة أخرى، وقدرة إبداعية في توظيف المنتج المحلي والإمكانات المختزنة لدى أبناء هذه المدن الإبداعية والاقتصادية والخدمية إلخ... أيضاً.

لقد لاحظ المخططون لإعادة تأهيل مدينة برلين لتكون عاصمة لجمهورية المانيا الاتحادية بشقيها الشرقي والغربي أهمية توظيف الفن الألماني وإبداعاته في كل فناء وساحة وبناء في مدينة برلين في الوقت الذي أمنوا فيه جميم الخدمات اللازمة كي تقوم هذه المدينة بدورها ليس بوصفها عاصمة لألمانيا بالمفهوم التقليدي إنما بوصفها عاصمة لألمانيا التي تقود عملية الوحدة الأوربية بالمفهوم الحضاري العالمي الجديد.

ولعل هذا النموذج وهذا التخطيط الهادئ والنقيق هو ما يمكن أن يكون قدوة لكل المدن والعواصم العربية.

وإذا كان المفكرون والمثقفون العرب وكنلك الفنانون والتشكيليون قد تغنوا بالمدن العربية فإن الدراسات الحديثة قد توسعت اهتماماتها بدراسة أثر المدينة على الفكر الإنساني وإبداعاته المختلفة، وفي هذا التغني وتلك الأعمال الفنية الخالدة والقصائد العصماء والروايات الأدبية والأعمال المسرحية والسينمائية التي أبرزت حياة المدينة وتأثيراتها، ما يوضح الدور الكبير الذي يمكن أن تقدمه المدينة لإنسانها وإبداعاته إذا ما توفرت فيها عناصر الحياة والتنوع بدل الجمود والاضمحلال.

إذا كان البعض قد تصور أن المدينة بيوت للسكن وعمارات شاهقة فلقد شكل الجامع باستمرار الفسحة اللا محدودة التي تمنح للمؤمن في مواجهة اكتظاظ المدينة، كما شكات السلحات والحدائق والبساتين وبرك الماء مجالاً من مجالات التخلص من جدران البيوت وحدية الشوارع والطرقات علماً أن الحياة القديمة كانت تتيح للإنسان سرعة الانطلاق على فرسه أو مركوبه للخروج من أسوار المدينة إلى الطبيعة بصحرائها ويساتينها ومجهولها، أما الآن، ومع صورة العالم الجديد بمنه الكبيرة واكتظاظ سكانه، فلقد أصبحت المدينة هي المجال الرحب للحياة، إذا كانت المدينة قائلة للحياة.

## المدينة والإبداع الروائي العربي:

وضع ملتقى القاهرة الثاني للإبداع الروائي العربي الذي حمل عنوان — الرواية والمدينة — والذي عقد في أولخر عام 2003 مقاربة بين موضوع المدينة والرواية من خلال علاقة الرواية بالمدن العربية مثل القاهرة، وعمان والدار البيضاء، ومكة، وفاس، وطنجة، وبيروت، والقدس، وغزة، وبغداد، والإسكندرية، وطرابلس، وممشق. إضافة إلى المدن الأندلسية التي كان لها أثر كبير في المخيلة الروائية والعلاقة الروائية المرتبطة بتحولات العدينة وتجلياتها في المتن الروائي العربي والتي تجلت في المدينة المجهضة، أو المدينة الحام، أو المدينة الفاضلة، أو مدينة السير الذاتية، أو المدينة الكابوس، أو المدينة ذات الوجه القبيح، أو المدينة المتهمة، أو مدينة المعملة، أو مدينة المحمدة.

وبحث الملتقى في القضايا الإشكالية التي تخص طبيعة العلاقات القائمة بين الرواية والمدينة، انطلاقاً من مفهومي كلَّ منهما، وأيضاً انطلاقاً من التحولات الطارئة في المدينة العربية وفي الخطاب الروائي المستوحي لها، وخصوصاً في روايات التسعينيات. كما تمت كذلك مقاربة صور المدينة كثيمة وصورة مهيمنة في الرواية، وحضور القرية في رواية المدينة، والمدينة والمدينة المدينة، والمدينة، والمدينة، والمدينة، والمدينة، والمدينة، وأيضاً فضاءات للنسيان والمدينة بوصفها فضاء والعواية العربية وأمكنة المدينة، من شوارع ومقاه... والمدينة بوالمدينة بي الرواية العربية وأمكنة المدينة، ورواية المدينة والمدينة بي روايات الخيال العلمي، والمدينة والاستلاب في الرواية، وعلاقة الراوي بالمدينة، والمدينة والسينما، ومؤثرات «رباعية الإسكندرية» الرواية العربية، والمقارنة بين صور المدن في بعض النصوص العربية والإجنبية، والمدينة كالرواية المدينة في الرواية المدينة في الرواية المدينة كالمدينة كالمدينة في الرواية المدينة في الرواية المدينة كالمدينة كالمدينة أو المدينة كالمدينة في الرواية المدينة كالمدينة كالمدينة كالمدينة في الرواية المدينة في الرواية المدينة في الرواية.

- وبهذا فقد حاول الروائيون العرب تحميل هموم المدينة العربية لإبداعاتهم الروائية. وهي محاولة مهمة في فتح مجالات أو فضاءات لخيالات مستقبلية تستكشف وترسم لعقول المخططين، علّها تحولهم إلى مستكشفين إنسانيين

منفتحين بدل الإغلاق الحاد المنكسر بالمسطرة والعامود والزاوية. أو إلى بنائين بدون هدم أو إزالة.

#### المدينة والشعر:

أوضح كتاب د. مختار علي أبو غالي بعنوان «المدينة في الشعر العربي المعاصر» (2) أن المدينة الفخمة هي تحقيق مشخّص تتوافر فيه الطمانينة والتواصل، وهي لغة الإنسان ومركز ثقل إنساني استقطبت جهده واستقطبته، ويدأت مفاتنها وشرورها الأسرة تأخذ شكل الغواية التي يصعب مقاومتها.

لقد توقفت طويلاً مع هذه الدراسة القيمة عن مكانة المدينة في الإبداع الشعري العربي المعاصر، وآثارها السلبية والإيجابية، والاستشهاد ببعض الإبداعات الشعرية عن رموز المدن العربية ومعالمها وآفاقها يمكن أن يغني الموضوع جمالية.

إن للمدينة آثاراً غير محدودة في الفضاء الإنساني الحياتي والإبداعي، فما بالك إذا تمتعت المدينة بآفاق جمالية مفتوحة.

واهتمام العرب بجمالية المدينة من حيث التنظيم والشكل والسلحات والاعتناء بالنباتات والأشجار والزهور ليس غريباً عنهم في حال توافر الإمكانات الطبيعية كما فعلوا في الأندلس وبغداد وبمشق وقاهرة المعز وغيرها.

لقد وصف ابن سعيد المغربي دور الأندلس بأنها: «في غاية الجمال لمبالغة أهلها في أوضاعها وتبييضها لئلا تنبو العيون منها». وكذلك أثنى الشقندي، في رسالته عن فضائل الأندلس، على المباني الأندلسية فقال: «أما مبانيها فقد سمعت عن إتقانها واهتمام أصحابها بها، وكون أكثر ديارها لا تخلو من الماء الجاري والأشجار المتكاتفة، كالنارنج والليم والليمون والزنبوع وغير نلك»(3).

وقصور قرطبة والعمارة المننية بالانداس عموماً هي مصدر دراسات كثيرة، كما أن آثارها أصبحت مثار جنب للباحثين والسياح على السواء؛ الأمر الذي جعل أسبانيا من أكثر دول العالم جنباً للسياحة الثقافية، وفي جلها ثقافة الآثار والمدن الإسلامية.

لقد شكات المدينة ميداناً مهماً للبحث العلمي الإنساني، وقد أثارت دراسات المفكرين والمؤرخين والباحثين العلميين جملة من الأفكار والنقاط فيما تنطوى عليه

<sup>(2)</sup> د. مفتار علي أبو غالي (1995)، المدينة في الشعر العربي المعاصر، الكريث: عالم المعرفة.

<sup>(3)</sup> دائرة معارف الشعب (1959)، كتاب الشعب 64، القاهرة، ص121.

المدينة كمحرك أساسي للحداثة وككائن حي يحتضن في ثناياه إمكانات التجدد والتنوع، ومما لا شك فيه أن المدينة في مهامها الجديدة تمثل ولادة عالم يختلف المتلافاً جذرياً في بنيته في كرينه عما عرفته الإنسانية من قبل، فهي ولادة لعالم متغير لإنسان يعيش مع متغيرت العالم بعد أن ترك المجتمع القديم إلى زوال فاسحاً المجال لولادة حضارة جديدة، وإذا كانت جماليات العمارة العربية الإسلامية قد شكلت ظاهرة حضارية عبر مسيرة الحضارة العربية الإسلامية ومحور تطور علمي والساساً لدراسات معمقة في الجماليات المعمارية فإن المدينة العربية في ظل العولمة الجديدة والتحولات الوظيفية في ظل هذا النظام لا بد أنها قادرة على ربط العمارة العربية المعاصرة بتراثها الحضاري في ظل توجهاتها للقيام بدورها الجديد.

ولقد اتجهت جهود مخططي المدن إلى تحقيق الأهداف التالية كما نكرها د.عبدالباقي إبراهيم استاذ التخطيط العمراني في كلية الهندسة بجامعة عين شمس<sup>(4)</sup>.

- 1 إظهار التراث المعماري في الإنشاءات الحديثة.
- 2 إظهار المباني الأثرية المنفصلة وإدماجها في حياة المدينة.
  - 3 المحافظة على مجموعات المباني ذأت القيمة الحضارية.
- 4 ربط تخطيط المناطق الحضارية الحديثة بالتراث التضطيطي المحلي.

لقد عُرفت المدن العربية عبر معالمها الكبيرة بهذه المعالم التي منحت كل مدينة طرازاً خاصاً وهوية مميزة.

ومع تطور البناء الحديث بشكله الهندسي الغربي أخنت تطغى هذه الأبنية العملاقة على هذه المعالم، فغاب الجامع الأموي في دمشق أو كاد، وصرت مضطراً للحث عنه بين الأبنية المرتفعة.

ولولا أن قلعة حلب مبنية على مرتفع من الأرض لغابت كنلك، وكذا الأمر بالنسبة للبيت الحرام في مكة حيث حصر على كبره ومهابته بين فنادق وأبنية عملاقة لا طراز لها سوى الطراز التجاري الغربي.

وكذا الأمر بالنسبة للقاهرة فقد غابت قلعة محمد علي بين غابات العمارة الكبيرة، ولولا أن الأهرامات خارج القاهرة لغابت أيضاً.

 <sup>(4)</sup> د. عبدالباتي إبراهيم (1986)، تأصيل القيم الإسلامية في مشروعات العمارة المعاصرة. (بحث في كتاب الإسكان في المدينة الإسلامية)، إصدار منظمة العراصم والمدن الإسلامية، ما 11.

- ومع التقدم العام الذي بدأت أقطار الوطن العربي تعيشه ومع ثورة الاتصالات والمعلومات، ومع ازدياد الوعي باهمية المدينة وبظهور حركة ثقافية تنويرية تدعو إلى المحافظة على الهوية وإعطاء كل مدينة طلبعها الذي لختصت به خشية طغيان نمط واحد، ومن ثم صعوبة المنافسة أو تأمين عنصر جنب بديل عن المدن الغربية يعطيها خصوصية مختلفة، صارت الدعوة مهمة وضرورية - وفق مفهوم الحداثة من جهة وفق المفهوم الاستثماري بشكل عام والسياحي بشكل خاص، ومسايرة لحركة التطور العام - إلى حق الإنسان بان يعيش في فضاء مفتوح على كل الاصعدة يحقق له الراحة والامان وفضاءات الإبداع والربحية أيضاً. ومن هنا صار مشروع تطوير التراث المعماري وفق طابع كل مدينة ومنطقة مشروعاً حيوياً.

- وقد تكون الجهود المبنولة في هذا الإطار لا تزال محدودة ولو أتنا بدانا نرى آثارها في بعض مدن المغرب العربي سواء من حيث الطراز المعماري أو المحافظة على الألوان أو ربط المناطق الأثرية وإعادة تأهيلها كما في تونس العاصمة أو الرباط أو في المخططات التي أخذت ترى النور في بعض عواصم المشرق العربي.

ومن المفيد التنبيه إلى التحولات المعمارية والتخطيطية في مدن العالم الإسلامي المعاصر، التي اعتمدت على النمط الغربي المستورد فأفقدت الإنسان المسلم الإحساس بالتوحد والتكامل في الحياة، لأن النمط الغربي ينبع من أصول ارتبطت بتراث العصور القديمة والوسطى وما تلاها، وتأثرت بالفكر الكنسي الذي يزدري الطبيعة والجمال الخلاق مع الثر المناخ واختلاف الطباع لدى الشعوب.

على هذا، لا بد أن يكون بناء المدينة متكاملاً من الناحية الفلسفية والروحية والتراثية والمناخية، مثل عملية بناء الإنسان في الإسلام من منطلق تكامل الأفعال الإنسانية في العبادات والمعاملات.

ويغض النظر عن إمكانية تنفيذ هذه الدعوة في مدننا العربية والإسلامية الحالية فإن التوجه إلى تأكيد النقاط التالية أصبح أمراً لا خلاف عليه، وهو:

 1 -- إعطاء طابع مميز لكل مدينة عربية وإسلامية يتواءم مع ما عرفت به معالمها الأساسية.

 2 - ربط المناطق الأثرية بمخططات المدينة الحديثة وتوسعتها بعد إعادة تأميلها.  3 - الحرص على وجود السلحات العامة والحدائق وتوزيع الإبداعات الفنية لسكان المدينة في كل السلحات والأمكنة المتلحة.

4 - إعطاء الأبنية العامة الطابع المعماري الذي يماشي طابع المدينة التاريخي
 مع الحرص على تزيين الواجهات بفنون المنطقة والوانها.

5 - التنبه الشديد وأخذ الحيطة من موضوع تلوث البيئة ولا سيما الهواء.

لقد أحسنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عملاً في تزيين جميع واجهات سفاراتها وأبنيتها المعمارية بالزخرفة الأصفهانية، فحافظت بذلك على فنونها وطابعها.

إن الواجهات الفسيفسائية للجامع الأموي بدمشق لوحات فنية رائعة ومع هذا فلم تعمد الحكومات السورية إلى تعميمها، وقد يكون لذلك أسباب مختلفة؟!

إن مشاركة الفنانين التشكيليين في عمليات تخطيط المدن وإعادة تأهيلها عملية أساسية من حيث إن نظرة الفنان ومعالجته للحاجات المدنية هي إحساس بالقيم الجمالية والإنسانية التي فقدناها مع التطور التكنولوجي للبناء.

فالقضية متكاملة من حيث الحاجات المائية والروحية والنفسية.

لقد كانت عذابات الإنسان الريفي المهاجر إلى المدينة كبيرة عبر عنها بمختلف الشكال التعبير وقسا عليها أيضاً لأنه لم يجد فيها ذاته، ومن ثم راحته، فوصمها بالجمود والقيد لا بل بالقذارة أيضاً.

والمدينة العربية التي نبحث عنها في ظل التطور الحضاري ونظام العولمة إذا ما حافظت على جمالية طابعها وتراثها الأصيل فإنها قادرة على أن تحقق لإنسانها حالة الانسجام والابتعاد عن الغربة، ومن ثم تحقق حالة الارتقاء الجمالي بمختلف أشكاله المادية والروحية، وعندها تؤمن المدينة مهامها، تتجمّل بفضاءاتها بكل مفهوم الجمال المتكامل، وتمنح بنلك سكانها مجالات الإبداع والتجمّل الدائم وتلك هي مهمة المدينة التبادلية بينها وبين سكانها وروادها إيضاً.

## المراجع:

إبراهيم سليمان مهنا (2000). التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية. مركز الإمارات للدراسات.

د. أحمد على إسماعيل (1982). دراسات في جغرافية المدن. القامرة. ط 2.

د. أندريه ريمون (1986). العواصم العربية عمارتها وعمرانها في الفترة العثمانية، تعريب قاسم طوير، دمشق: دار المجد.

- دائرة معارف الشعب (1959). كتاب الشعب. القاهرة.
- عبد الباقي إبراهيم (1986). تاصيل القيم الإسلامية في مشروعات العمارة المعاصرة. منظمة العواصم والمدن الإسلامية.
- د. عبدالجبار ناجي (2001). العن العربية الإسلامية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1.
  - د. عبدالقادر ريحاوى (1979). العمارة العربية الإسلامية. وزارة الثقافة، دمشق.
- د. عفيف بهنسي، العمارة العربية الجمالية والوحدة والتنوع، المجلس القومي للثقافة
   العربية... الرباط، بدون تاريخ.
- د. مختار علي أبو غالي (1995). المدينة في الشعر العربي المعاصر. عالم المعرفة، نيسان، الكديد.
- منظمة العواصم والمدن الإسلامية (1986). الإسكان في المدينة الإسلامية، تقرير عن ندوة أنقرة، القاهرة، ط1.
- هشام جعيط (1986). للكوفة، نشأة المعينة العربية الإسلامية. الكريت: مؤسسة الكريت للتقدم العلمي.



# حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- ه محلة فصيلة محكمة.
- قصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
  - صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي
   الأداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الابحات والدراسات باللفتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يفتصر النشر في الحوليات على أعصاء هيئة التدريس لكليتي الأداب والعلوم الاجتماعية فحسب ، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والماهد الاخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنع الجلبة الباحث خمسين نسحة من بحثه المنشور كإهداء،



#### رييسه هينه التجرير د تسيمه داشد الغيث

الدول الاجتبية	النول الغربية	نسويست
۲۳ دولارا	۱ دساسیسر	اسيسر
۱۰ دولارا	۲۲ دیــــــارا	file

سوع الاشتشراكي السكسو الاهسسسراد ع وسياس



محلة فصلية أكاديبية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ اللكتور/ إبراهيم النسوقي أبو الليل

or his way will be a صدر العدد الأول في يتاير ١٩٧٧

#### الأشتر أكأت

هَى النول العربية ﴿ هَى النول الأحسية

ع مداديسر ١٥ معرا

10 min 10

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي: مجلة الحقوق - جامعة الكويت صب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت تلفون: ٤٨٢٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣

فى الكويت

E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان الجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



# المجلة العربية للعلوم الإدارية



# **Arab Journal of Administrative Sciences**

# رئيس التمرير : أ.د. صد الكريم صد العزيز الصفار

- First Issue, November 1993 🌑 صنار العادد الأول في توقمبر ١٩٩٣
- A refereed Journal Publishes Original هامية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة Research in Administrative Sciences
- Published by the Academic Publication التسدر عن مجلس النشر الملمي في جامعة (يتسايير، Council, Kuwait University, (يتسايير، التمير) 3 Issues (January, May, September)
  - The Journal Intends to Develop and المتاريخ المالية المالية المالية المالية المتاركة والمراكزة المتاركة والمراكبة و
    - Listed in Several International فسجلة في قواعد البيانات العائية Databases

ISSN:1029-855X

# الاشتراكات

الكويت ، 3 مناتير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات` النول العربية ، 4 دناتيز للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات الدول الأجنبية : 51دولاراً للأخراد — 60 دولاراً للأمراد — 60 دولاراً للمؤسسات

# توجو المواصلات الحريس التجرير ما بداله الألاجي

ا قَبْلَةُ العَمِيهُ لَلْعَامِمُ الأَوَارِيَّةَ - جِوَامِعَةُ الْكَمِيثَ مَنْهِمَ ، 28558 الْصَفَاةُ 18055 - وقة الكَمِيثَ قائد : 6965 ( 1817/2026 - 1845 علاقة : 1845 ( 1866) فاضلت : 6965 ( 1845 فلكسية 1870) فلكستان ( 1855 ( 1845) فلكستان ( 1855) فلكستا



# المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة تصدر عن مجلس النشر الملمي - جامعة الكويت رئيس التحرير: أن في صائح عبدالله جامع



تقبل البحوث بالفقين العربية والإنجليزية.
 تنشر لأساتذة التربية والفقسن بها من مفتلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

# الاشتراكات:

في الكوب مست ثلاثة ننائير للأهراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات. في الدول العربية، أربعة ننائي للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات. في الدول الأجنبية، خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

# توجه جميع الراسلات إلى

رئيس تحرير للجلة الزبوية - مجلس النشر العلمي ص. بد ۱۱ ۱۳۶۱ كيفان - الرمز الريدي 1955 الكويت هاتف ۱۳۸۲ (دخلي ۲۰۰۲ - ۱۶۰۹) - مباشر ۱۳۵۱، ۱۳۵۵ - هاكس، ۱۳۷۹۵ E-mail: TEJ@kwc01.kuntv.edu.kw.

# مجلة دراسات الخليج والدزيرة الحريث

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يتاير ١٩٧٥

رليسة التحرير . . فاطمة حسين يوسف العيدالرزاق

> رجد الجنه بنشر الدخوات والدراسات عاميه التعلقة بدؤول صناعة الخريج الحريرة العربية في مختلف مجالات البحد والسراسة ( فاللغيج (تعريبة والانحتيزية)

> > ومن أبوابها:

■البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
 ■عرض الـكسسستبومراجعتها
 ■الـبسيلوجرافيا المعربيسة

ISSN: 0254-4288

### ال استعالات

توجه جميع الراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخلنج والجزيرة العربية من به: 17077 الخلاسة المرة البريدي 1254 الكويت للفون 1945 (1946 - 694) (1946 - 1954) فاضر: 4965) (1948 - 1946) (1946 - 1946) فاضر: 4965) (1948 - 1946) (1948 - 1946) (1948 - 1946) (1948 - 1946) الإشتراكسيات

داخل دولة الكويت ٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات. ١ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات. ١ دنانير للأفراد - ١٠ دينار للمؤسسات. ١ دولار للأفراد - ١٠ دولار للمؤسسات.

ه الأودر المرورة عنه الأوراد مقدماً باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المبارف الكويتية



فهلية علعية مفلّعة تصدر عَن مَعِلَّسُ النَّسُرالعلمَّيِّ بِهَامَعَةُ اللَّوَيِّتِ تُسْسِى بِالسِيسِونَ والسراسانَ الإسلامسِية

رئيس التحديد الاستاذ الدكتور: مبارك ميال المامي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

- تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- شمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- \* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكيات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي. \* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط
- ه تخضع البحوث المقدمة للمجله إلى عملية قحص وبحديم حسب الصدابط التي التزمت بها المجلة، ويقرم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شائها، نسال العولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

# جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ت ۱۷۶۳۳ – الرمز البريدي: 72455 الخالدية – الكويت ماتف: £ ۱۸۹۳۰ – فاكس £۲۸۱۰۵۳ – ماكس £۲۸۱۰۵۳ – داخلي: بدللة: £۴۷۲ – £۸۵۲۸۴ – £۸۵۲۷۴ – بدلغلي:

> E-mad - JOSAIS@ KUC01 KUNIV EDU KW العنوان الإلكتروني sss: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:/pubcouncil.kuniv.edu.kw,JSIS

Social and Human Sciences Documentation Center اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org.general/eng.infoserv/db.dare.html

# المجلة المربية للملوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية مناقشات - عروض كتب - تقارير

> مجلس النشس العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/





# جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليم والتعرب
 والتشر بقرار صادر من وزير
 الترسية والتجليم رقم ( ٢٠٣ )
 بيت التحريم ( ١٠٧٢ )

# الأ أهداف اللمنة ،

- ا توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف المحصصات العلمية لاعطياء هيئة التدريس في جامعة الكويت
- إشراء الكتبة الكويتية والكتب والزلفات العلمية والتخصصية والنقافية وكتب التراث
   الإسلامي باللفات العربية والأجنبية
- " دعم وتنشيط عُملية التعريب التي تعد من الأهداف المؤمية التي انعقد عليها
   الإجماع العربي

# \* ممام اللمنة :

- طبع ونشر المُؤلِّفات العَلمية والدراسية والأحاديمية ، أو المُترجمات لأعضاء هيشة التُدريس التي يرغّب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المُؤلِّفات بحيث تفطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .
  - تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رفيس اللجنة : د. احمد ضاعن السمدان توجه جميع الراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي : اجنة التاليف والتمريب والنشر / جامعة الكويت صيب : 12830 تصفاة 1444 - دولة الكويت يدالة : 484385 / فلكس : 4843185 علي البريد الإلكتروني : 4840 / kibou : 4843185 / فلا البريد الإلكتروني : 4840 / kibou : 4840 / kwo) المرةم على الإنترانت : 48430 / kwo) المرةم على الإنترانت : 48430 / kwo) المرةم على الإنترانت : 48430 / kwo)

# ظاهرة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية المثكلات والنتائج المترتبة

ثريا ولى النين اسعد<sup>•</sup>

ملحص; زاد الامتمام بظاهرة الاستهلاك وما يرتبط بها من مشكلات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية بما في نلك دول الخليج ومنها المملكة العربية السعوبية، مع انتشار النظام الراسمالي عالمياً، وعلى الرغم من تقاقم تشامي الذرعة الاستهلاكية، فإن الدراسات في هذا المجال مازالت محدودة. وينصب امتمام هذا البحث على دراسة المشكلات المترتبة على تتامي الذرعة الاستهلاكية في المملكة العربية السعوبية، وهي حقيقة من الضروري مولجهتها للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

المصطلحات الأساسية: الاستهلاك، العولمة، المشكلات الاجتماعية، بول الخليج، سكان السعونية، الثاوث، البيئة.

أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جلمعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعولية.

Schor, J. (1999). What's wrong with consumer society? In Roger Rosenblatt (Ed.). Consuming desires, (pp. 37-50). Washington, D.C.: Island Press.

Schultz, H., Ezzat, A. & Allam, A. (1998). Smoking and Health: New insights and recent developments. Annals of Saudi Medicine, 18:1.

Schumacher, E.F. (1973). Small is beautiful. New York: Harper and row

Shaikh, H. (2004). Ramadan helps many to quit smoking. Arab News Newspaper, October 24.

Shukri, A. (1981). Family studies: Current approaches. Cairo: Dar- Almarfa.

Simmel, G. ([1907] 1978). The philosophy of money. London: Routledge.

Slater, D. (1997). Consumer culture and modernity. Cambridge: Routledge.

Stabile, D. (1996). Theories of consumption and waste: Institutional foreshadowing in classic writings. *Journal of Economic Issues*, 30(3): 685-699.

Stults, V. J., Morgan, K. J. & Zabik, M. E. (1982). Childern's and teenagers' beverage consumption patterns. School Food Service Research Review, 6: 20-26.

The Economist. (1999). Plum, and happy with it. 33: 48.

The Economist Intelligence Unit. (2004). Country profile: Saudi Arabia. United Kingdom: The Economist Intelligence Unit Limited.

The Financial Times. (1993). December 22,

United Nations Common Database (UNCD) accessed (2004). http://esa.un.org/unpp/p2k0data.asp

Veblen, T. ([1899] 1994). Theory of the leisure class. New York: Penguin Books.

Weber, M. ([1904]1958). The protestant ethic and the spirit of capitalism. New York: Scribner.

World Bank, (2001). World Development Indicators. Washington: World Bank.

World Bank, (2002). World Development Indicators. Washington: World Bank.

World Bank database accessed (2004).

Yamani, M. (2000). Changed identities: The challenge of the new generation in Saudi Arabia. Great Britain: Royal Institute of International Affairs.

Zahran, F. M., Ardawi, M. S. & Al-Fayez, S. (1985). Carboxyhaemoglobin concentrations in smokers of sheeshs and cigarettes in Saudi Arabia. *British Medical Journal*, 291:1768 - 1770.

Zaid, A. & Abu-Elenin, F. (1995). Children's consumption behaviour in the Gulf countries. Social Affairs, 47(12): 5-36.

Submitted April 2005 Approved March 2006

- patterns in the Arab countries. Journal of the Royal Society of Health, 113(2): 68-74.
- Musaiger, A. O. (1994). Nutritional status and dietary habits of adolescent girls in Oman. Ecology Food Nutrition Diet, 31: 227-237.
- Musgrave, K. O., Achterberg, C. L. and Thornbury, M. (1981). Strategies for measuring adolescent snaking patterns. Nutrition Report International, 24: 557-573.
- Obid, S. (1997). Consumption and modernization in the United Arab Emirates.

  Unpublished Master's thesis, Ein-Shams University.
- Olson, P. (1998). My dam is bigger than yours: Emulation in global capitalism. In Doug Brown (Ed.). The strain is the twenty-first century, (pp.189-207). USA: Edward Edgar Publishing Limited.
- Omasha, A. (2003). The effect of the trade mark of the consumer goods on the behaviour of the Saudi women. A comparative study between local and foreign trade marks in Jeddah city. Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.
- Peto, R., Lopez, A. D. & Boreham, J. (1992). Mortality from tobacco in developed countries: Indirect estimation from national vital statistics. *Lancet*, 339:1268-78.
- Porritt, J. (1984). Seeing green, Oxford: Blackwell.
- Rasooldeen, M. (2005). Kingdom wants to snuff out teen smoking. Arab News Newspaper, June 1.
- Redclift, M. (1996). Wasted: Counting the costs of global consumption. UK: Earthscan Publication Limited.
- Ritzer, G. (1993). The McDonaldization of society. Thousands Oaks, CA: Pine Forge Press.
- Ritzer, G. (1996). The McDonaldization of society. rev. edn. Thousands Oaks, CA: Pine Forge Press.
- Ritzer, G. (1998). The McDonaldization thesis. London: Sage.
- Ritzer, G. (2000). The McDonaldization of society. New century edition. Thousands Oaks, CA: Pine Forge Press.
- Ritzer, G. (2001a). Explorations in the sociology of consumption. London: Sage publications Ltd.
- Ritzer, G., Goodman, D. & Wiedenhoft, W. (2001b). Theories of consumption. In George Ritzer and Barry Smart (Eds.). Handbook of social theory, (pp.410-427). London: Sage.
- Rosenblatt, R. (Ed.). (1999). Consuming desires. Washington, D.C.: Island Press.
- Saeed, A., Taha, M. & Al-Sharki, A. (1989). Smoking habits of physicians in Riyadh, Saudi Arabia. Saudi Medical Journal, 10:508-11.
- Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), (2000). Thirty-Sixth Annual Report.
- Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). (2001). Thirty-Seventh Annual Report.
- Schor, J. (1991). The overworked American: The unexpected decline of leisure. New York: Basic Books.
- Schor, J. (1998). The overspent American: Upscaling, downshifting, and the new consumer. New York: Basic Books.

- In Eleanor Doumato and Marsha Posusney (Eds.). Women and globalization in the Arab Middle East, (pp. 239-257). USA: Lynne Rienner.
- Ducsenberry, J. (1949). Saving and the theory of consumer behavior. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
- Durkheim, E. (1964). The division of labor in society. New York: The Free Press.
- Durning, A. (1992). How much is enough. New York: W.W. Norton and Company.
- El-Barrawy, M., Morad, M.I. & Gaber, M. (1997). Role of Helicobacter pylori in the genesis of gastric ulcerations among smokers and nonsmokers. East Mediterranean Health Journal. 3:316-321.
- El-Hakim, I. E. & Uthman, M.A. (1999). Squamous cell carcinoma and keratoacanthoma of the lower lip associated with "Goza" and "Shisha" smoking. International Journal of Dermatology, 38:108-110.
- Global Market Information Database accessed (2004). www.euromonitor. com/gmid
- Farthing, M. (1991). Current eating patterns of adolescents in the United States. Nutrition Today 26: 35-39.
- Fedral Drug Administration (FDA) Consumer. (2004). New surgeon general's report expand list of smoking-related disease. July-August 38 (4):8.
- Firq, M. D. (2005). Disposable waste and protection of the environment in Saudi Arabia. Paper presented at a symposium held at King Abdulaziz University, March, 7. Jeddah, Saudi Arabia.
- Frank, R. H. (1999). Luxury fever: Why money fails to satisfy in an era of excess. New York: The Free Press.
- Ibrahim, S. (1982). The new Arab social order: A study of the social impact of oil wealth. United States: West View Press, Inc.
- Illich, I. (1975). Tools for conviviality. London: Fontana.
- Jones, G. & Martin, C. (1999). The young consumer at home: Dependence and autonomy. In Jeff Hearn and Sasha Roseneil (Eds.). Consuming cultures, (pp. 17-41). USA: ST. Martin's Press, INC.
- Lane, R. (1994). The road not taken: Friendship, Consumerism and happiness. Critical Review, 8(4): 521-554.
- Marx, K. ([1857-58] 1973). The grundrisse: Foundations of critique of political economy. New York: Random House.
- Middle East Economic Survey. (2002). March 6.
- Miles, S. (1998). Consumerism as a way of life. London: Sage.
- Ministry of Planning. (1970-2001). Achievement of the Development Plans 1970-2001, Facts and Figures. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.
- Ministry of Planning. (2000-2004). Seventh Development Plan 2000-2004. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.
- Ministry of Planning. (2002). National Statistics Year Book. 38: 347. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.
- Ministry of Planning. (2003). National Statistics Year Book. 39. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.
- Musaiger, A. O. & Gregory, W. B. (1992). Dietary habits of school children in Bahrain. Journal of the Royal Society of Health, 112(4): 159-162.
- Musaiger, A. O. (1993). Socio-cultural & economic factors affecting food consumption

- Al-Rahmani, E. (1999). Consumption in affluent societies: Different approach. Social Studies Journal, 27(1): 27-48.
- AL-Rehaimi, A. & Bjorntorp, per. (1992). Obesity and fat distribution in women from Saudi Arabia, International Journal of Obesity, 16: 1017-1019.
- Al-Saif, S. (2002). Globalization and consumerism. Saudi Arabia: Al-Ymama Publisher.
- Al-Saif, M., Hakim, I., Harris, R., Alduwaihy, M., Al-Rubeaan, K., Al-Nuaim, A. & Al-Attas, O. (2002). Prevalence and risk factors of obesity and overweight in adult Saudi population. *Nutrition Research*, 22: 1243-1252.
- Al-Saud, S. (1997). Sociological analysis of the impact of T.V advertisement on Saudi family purchasing behaviour in Riyadh city. Unpublished doctoral dissertation, Cairo University.
- Al-Shanbary, N. (1998). Determinants of household consumption function in Saudi Arabia (1963-1995). Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.
- Al-Shara Al-Awsat Newspaper. (2000). April 30.
- Al-Sharq Al-Awsat Newspaper. (2003). December 7.
- Al-Sudani, A. and Al-Mehamid, A. (2000). Water pricing policy in Saudi Arabia. Public Administration, 40(3): 489-533.
- Al-Tamimi, T., Al-Bar, A., Sauhaimi, S., Ibrahim, E. and Ibrahim, A. (1996). Lung cancer in the Eastern Region of Saudi Arabia: A population-based study. *Annals of Saudi Medicine*, 16:3-11.
- Al-Tarabulsi, A. (1998). Water crisis in the Arab world. Arab Affairs, 95: 147-157.
- Al-Yaum Newspaper. (2004). Saudi Arabia: Saudis spend SR 12 billion on smoking. December 7.
- Argyle, M. (1987). The Psychology of happiness. New York: Methuen.
- Awad, A. (1994). Consuming culture. Al-Sharga: Culture and Media Center.
- Awd, A. (2001). Population growth and sustainable development. Arab Affairs, 108: 175-
- Baker, M. & Abou-Ismail, F. (1993). Organizational buying behaviour in the Gulf. International Marketing Review, 10(1): 42-60.
- Barakat, H. (2000). The Arab world in the twentieth century. Beirut, Lebanon: Center for Contemporary Arab Studies.
- Bloomberg. (2001). April 25.
- Caufield, C. (1997). Masters of illusion: The World Bank and the poverty of nations. Basingstoke: Macmillan.
- Central Intelligence Agency (CIA). World Factbook. 2002.
- Clarke, T. (1996). Mechanisms of corporate rule. In J. Mander and E. Goldsmith (Eds.). The case against the global economy and for a turn toward the local. San Francisco: Sierra Club Books.
- Common, M. (1995). Sustainability and policy. UK; Cambridge University Press.
- Cordesman, A. (2003). Saudi Arabia enters the twenty-first century. U.S.A: Greenwood Publishing Group, Inc.
- Corrigan, P. (1997). The sociology of consumption. London: Sage.
- Doumato, E. (2003). Education in Saudi Arabia: Gender jobs, and the price of religion.

material values. Psychological and physical health threats posed by depression, increasing obesity and diseases related to smoking have emerged.

Excessive consumption must be dealt with if the country is to enjoy future well-being. Although the Saudi government has made one of the Seventh Development Plan (2000-2004) goals to rationalize consumption, no strong and influential voices in the Kingdom are affirming the importance of this issue. An effective policy for strategy and action is urgently needed and serious efforts should be devoted to spread public knowledge and awareness regarding their consumption patterns.

#### References

- Abd-Elal, W. (1995). Social and economic changes and Saudi family consumption patterns in Jeddah. Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.
- Abdu, S. (1992). Consumerism in the Arab society. AL-Wahda, 92 (8): 57-65.
- Al-Abadi, A. (1990). Developmental issues in Gulf countries. Arab Future, 140 (10): 103-117.
- Al-Ali, F. (1995). Pollution in Gulf countries. Al-Tawn, 24: 121-137.
- Al-Anad, A. (1993). The Impact of TV commercial on children's purchasing behaviour. King Abdulaziz University Journal, 5: 3-25.
- Al-Bayan Newspaper. (2005). Saudi Arabia: World's 4th largest tobacco importer. July 17.
- Al-Elikm, H. (1995). Water crisis in the Arab world and expected war. Social Science Journal, 23 (3): 7-25.
- Al-Fayez, S., Salleh, M., Ardawi, M. & Zahran, F.M. (1988). Effects of sheesha and cigarette smoking on pulmonary function of Saudi males and females. Tropical & Geographical Medicine, 40:115-123.
- Al-Fouzan, S. (2003). Impact of increased traffic volume on the city of Riyadh: Challenges and opportunities. *Journal of the Social Sciences*, 31(2): 391-421
- Al-Gamdi, S. (1988). Youth and family values in Saudi Arabia. Cairo: Dar-Althgfa.
- Al-Hayat Newspaper. (1997). September 5.
- Al-Hedithi, A. (2000). The impact of T.V advertisement on Saudi children's purchasing behaviour. Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.
- Al-Khateeb, S. (1998). Women, family and the discovery of oil in Saudi Arabia. Marriage & Family Review, 27 (1/2): 167-189.
- Al-Kabs Newspaper. (1997). Kuwait, February 11.
- Al-Nouri, Q. (1990). Urbanization in the Gulf States. Social Affairs, 28(7): 97-122.
- AL-Nuaim, A., Al-Rubeaan, K., Al-Mazrou, Y., Al-Attas, O., Al-Daghari, N. & Khoja, T. (1996a). High prevalence of overweight and obesity in Saudi Arabia. International Journal of Obesity, 20: 547-552.
- AL-Nuaim, A., Bamgboye, E. A. & Al-Herbish, A. (1996b). The pattern of growth and obesity in Saudi Arabian male school children. *International Journal of Obesity*, 20(11): 1000-1005.

2004; Schultz et al., 1998). Lung cancer is one of the leading causes of cancer deaths in males, according to a recent study in the Eastern Province in Saudi Arabia, and both morbidity and mortality can be expected to rise sharply if present smoking patterns continue unabated (Al Tamimi et al., 1996). Nearly 23,000 people die annually in Saudi Arabia of smoking - related diseases (Shaikh, 2004). By 2006, lung cancer is expected to become the first death cause amongst Saudi men (Al-Bayan, 2005).

There is also an increased use of water-pipe smoking notably among male and female youth in Saudi Arabia. This trend presents a new challenge for health care providers. The few scientific studies regarding the adverse health consequences of water-pipe smoking point to dangers that are similar to those associated with cigarette smoking malignancy (EL-Hakim & Uthman 1999), and impaired pulmonary function (Al-Fayez et al., 1988). Additional dangers not encountered with cigarette smoking are infectious diseases resulting from pipe sharing (El-Barrawy et al., 1997). (Zahran et al., 1985) report showed that the carboxyhemoglobin was measured in 1832 healthy Saudi Arabian males after smoking for 10 to 40 minutes. The mean carboxyhemoglobin concentrations were higher among water-pipe smokers (10.1%) than among cigarette smokers (6.5%) or nonsmokers (1.6%), and a linear relationship was found between smoking intensity and carboxyhemoglobin.

#### Conclusion

The rise of a consumer society in Saudi Arabia increases the challenges the country faces as it seeks sustainable development. Intensification of consumption has led to several problematic consequences. For example, this study implies that economic concern with consumerism in Saudi Arabia stems from the growing influence of multinational corporations, increasing dependency on import, credit indebtedness and decreased in-savings despite oil market fluctuations. In addition, it has generated environmental problems including natural resource depletion along with rampant population growth, ecological danger, air pollution and increasing volumes in disposable waste. Social problematic aspects of consumerism have been recognized such as growing consumption aspirations, rising social inequality, displaying conspicuous consumption, and the tendency toward emphasis on

According to (Global Market Information, 2004) report, Saudi consumer expenditures for oil and fat between 1990 and 2003 increased by 72.9% from SR 666.00 million to SR 1,151.69 million. Food expenditures in Saudi Arabia is dominated by meat particularly poultry, which accounted for 4.8% of total food expenditures in 2003. Meat expenditures were over ten times (SR 13362.33 million) that of dairy product including milk, cheese, and eggs, which accounted for only SR 1195.60 million for the same period. Per capita consumption of poultry meat increased from 16.5 kg in 1979 to 35 kg in 2000 based on a population of 21 million including 6.5 million expatriates.

# Health Problems Associated with Smoking

Since 1950s, cigarette smoking has become widespread in Saudi Arabia. From 1961 to 1987, tobacco imports increased forty fold (Al-Tamimi et al., 1996). According to (Al-Bayan, 2005), a specialized report ranks Saudi Arabia in the 4<sup>th</sup> position in the world in terms of importing tobacco and cigarettes. More than 15 million cigarettes are sold in Saudi Arabia annually. The kingdom spends annually SR 1.8 billion on tobacco imports.

The Saudi Charitable Anti-smoking Association announced that Saudis annually spend SR 12 billion on smoking. The association added that the Saudi smokers annually consume 99 tons of tobacco. The kingdom is ranked fourth in the world in terms of the smokers ratio amongst the local inhabitants. The existing 6 million smokers in the kingdom spend SR 33 million on tobacco on daily basis (Al-Yaum, 2004).

Various surveys indicate that 20 pecent - 40% of the male populations are regular smokers, while the figures for female are somewhat less (Peto et al., 1992; Saeed et al., 1989). Smoking among the teens is also spreading. More than 600,000 school students under the age of 22 are smoking (Rasooldeen, 2005).

(Schultz et al., 1998) pointed out that in Saudi Arabia there is little knowledge among the population about the risks of smoking, and consumption of 60 - 80 cigarettes daily is considered quite ordinary by many. Several studies have pointed out the dangers of cigarette smoking. There is an increasing evidence of the link between smoking and lung cancer and nearly every organ of the body (Fedral Drug Administration,

(Alsif et al., 2002). (Al-Nuaim et al., 1996a:552) found a high prevalence of overweight and obese Saudi subjects, particularly females. These conditions were more prevalent among high income and illiterate subjects who resided in urban communities. The prevalence of obesity in Saudi Arabia was among the highest reported when compared with other countries, whether using the WHO criteria or U.S. criteria for defining overweight and obesity. A study done in Saudi Arabia in 1996 found that 45% of men and 52% of women were overweight (The Economist, 1999:48). According to (Global Market Information report, 2004), 25% of the Saudi population was classified as obese in 1990, and by 2000 this%age had reached almost 27%.

A study by (Al-Nuaim et al., 1996b: 1000) found a high prevalence of childhood obesity among Saudi male children attending public schools. Since the prevalence of obesity increases with age and an unprecedented 60% of the Saudi population are less than 30 years old, the prevalence of obesity is expected to multiply in the near future.

The consumer class diet generally is too rich in fats. The price the consumer class pays for its meat-rich diet is high death rates from the so-called diseases of affluence – heart disease, stroke, and cancer of the breast and colon (Durning, 1992: 67, 68). People in consumer societies commonly dine on meat, processed and packaged foods, and high-caloric beverages in disposable containers. Mothers, particularly those working outside the home, may substitute infant formula for breast milk despite the known association of the former with higher rates of infant mortality (Schor, 1999:48). Commerciogenic malnutrition has increased as people substitute Coca-Cola and potato chips for healthier traditional food.

Mass media, especially televised food advertisements, have played an important role in modifying Saudi dietary habits, which have changed drastically as incomes increased in the decades following oil discovery. The traditional diet of dates, milk, rice, brown bread, fresh vegetables, and fish changed to include junk food and fewer green vegetables and fruits (Farthing, 1991; Musgrave et al., 1981; Stults et al., 1982). (Musaiger, 1993) says that food subsidy policies have also adversely affected food habits in the Gulf States by encouraging the intake of fat, sugar, rice, wheat flour, and meat. The deterioration of diet quality has occurred not only in Saudi Arabia but in the surrounding Gulf countries as well (Musaiger & Gregory, 1992; Musaiger, 1994).

than with traditionally valued capabilities. A mutual intolerance between the young and old has emerged (Olson, 1998:194,195).

There is much talk of the emptiness of modern life (Rosenblatt, 1999: 10). Many consumer societies have a sense that consumerism has created impoverishment of man's inner world, producing a feeling of moral emptiness, destroying the affection of man for fellow men, generating selfishness, and finally isolating and alienating man from society, leaving him with a divided personality. Saudi Arabians would do well to ponder these findings and consider the extent to which they may fall into the same trap. According to (Al-Sharq Al-Awsat daily, 2000), a recently conducted survey revealed that 30% of arrivals to the private and public psychiatric clinics in Saudi Arabia suffer from depression. A psychologist at the King Faisal Research Centre in Riyadh estimates that up to 10% of the local population suffers from depression. The specialist also revealed a rising suicide phenomenon, especially amongst people who do not receive any therapy.

# **Increasing Obesity**

Increasing obesity in Saudi Arabia is visible. A plethora of fast-food chains and restaurants are becoming part of the Saudi people's daily eating regime. It is believed that 70% of the Saudi population eats out at least once a day (Global Market Information, 2004).

Attacks against the fast-food industry's harmful effects on health have mounted over the years (Ritzer, 2001a:34). In the Arabian Gulf countries, (Al-Rahmani, 1999:44) has warned of the dangers to children and youth posed by fast food consumption. The danger is posed by the content of most fast food: a lot of fat, cholesterol, salt, and sugar. Such meals are the last things Saudis need, suffering as many of them do from obesity, high cholesterol levels, and high blood pressure. In the Gulf States, according to research done by Abdu-Alrahman Musaiger an academic at the Bahrain Centre for Studies and Research, the prevalence of obesity ranges between 30% and 60% (*The Economist*, 1999:48).

Several studies have pointed to an alarmingly high incidence of obesity in Saudi females, who on average are reported to be more obese than their European counterparts (Al-Rehaimi, 1992). The Saudi National Survey Sample Data from 1990 to 1993 showed that 49.15% of women and 29.94% of men between 30 and 70 years of age were obese

world of plenty is somehow hollow - that, hoodwinked by a consumerist culture, they have been fruitlessly attempting to satisfy with material things what are essentially social, psychological, and spiritual needs.

(Argyle, 1987) found that the main determinants of happiness in life are related not to consumption at all, but to satisfaction with family life, especially marriage, followed by satisfaction with work, leisure to develop talents, and friendship. While over the past century, the mass market has taken over an increasing number of the productive tasks once provided within the household, diminishing people's particular reliance on one another to meet material needs (Durning, 1992:44). (Barakat, 2000:931) points to studies in the United States showing that increased spending on such goods as houses, cars, and clothes has led to debt and longer working hours in lieu of spending more time with family and friends. These studies show that those who consume more and spend more time on the Internet are less happy.

(Durning, 1992:145) observed that in the United States, now arguably the most wasteful society in human history, only in this past century did consuming rather than saving gain acceptance as a way of life. The new morality emphasizes not saving but expanding consumption. Americans have forgotten the wisdom of their forefather Benjamin Franklin, who wrote, "Money never made a man happy yet, nor will it. There is nothing in its nature to produce happiness. The more a man has, the more he wants. Instead of filling a vacuum, it makes one".

(Lane, 1994:521) points out that since the mid-1960s, advanced and rapidly advancing economies have witnessed a rising tide of clinical depression and dysphoria, a decline in mutual trust, and a loosening of social bonds. Most studies show that above a minimal level, income is irrelevant to one's sense of well-being, but companionship and social support increase well-being. Since shopping and consumption are increasingly solitary activities, and watching television is not genuinely sociable, the increased time devoted to these activities may contribute to rising levels of depression. Lane contends that advanced societies are more likely to increase "utility" if they maximize friendship opportunities rather than the getting and spending of wealth.

Many in consumer societies have a sense that people's self-respect and senses of self-worth have been shaken, generating a greater demand for material status symbols. People are more concerned with appearances example, usually reach a higher order: either they acquire a second one of everything, such as cars or TVs, or more sophisticated items such as videotapes, stereo systems, expensive rugs, and expensive imported clothes. Egyptians who may not have quite the same level of income or savings from working abroad begin to crave similar consumption beyond basics or even average luxuries. Those who cannot afford to consume at the same level but who belong to the same reference group soon develop an irresistible urge to be seconded to an oil-rich country. In addition, the returnee to Egypt faces adjustment problems vis-à-vis premigration work, earnings, and expenditure patterns. Since it is often difficult for returnees to live on a relatively modest Egyptian salary after having been used to lavish spending, for four years, they begin to dip into their savings until that money is nearly exhausted. Thus the lavish expenditure habits of oil-rich country citizens spread to migrant laborers in these countries and, in turn, to the capital-poor countries. The only difference, of course, is that the latter cannot afford it (Ibrahim, 1982: 87, 88).

## Psychological and Physical Health Consequences

Numerous aspects of a consumer society have a deleterious effect on psychological and physical health. These include the replacement of human relationships with commodities as superficial material values triumph over time-honoured interpersonal ones leading to psychological isolation and cultural alienation, particularly among those who fall behind in the status race for luxury goods. The stress of the race, often compounded by debt, can damage physical as well as psychological health. The concomitant rise of urbanization and physical mobility which can separate people from extended kin enhances feelings of anonymity and isolation. In addition, the prevalence of restaurant and particularly fast-food restaurant dining in the consumer society encourages obesity with its attendant health risks.

# Depression

(Durning, 1992:23) points out that psychological evidence show that the relationship between consumption and personal happiness is weak. Worse, he says, two primary traditional sources of human fulfillment—social relations and leisure—appear to have withered or stagnated in the rush to riches. Many denizens of consumer society have a sense that their

attractiveness or athletic prowess star in advertisements, sending the message that beauty and brawn are more important than intellectual or spiritual capacities. Sex and violence programming attracts viewers by appealing to people's baser instincts, undermining traditional morality. Few of the people featured in commercial TV programs or commercials serve as positive role models for making significant contributions to society.

(Ritzer, 2001a:215) has rightly pointed out that today, consumer goods have other origins and other meanings than those associated simply with social class. In consumption, we no longer emulate the leisure class exclusively as Veblen indicated. We are increasingly likely to emulate the consumption patterns associated with a wide array of 'lifestyles' or 'status'. A variety of social groups with different tastes and lifestyles also provides leadership in emulating the glamorous lives of beautiful people - primarily actors, popular musicians, fashion models, and professional athletes. This phenomenon suggests that perhaps celebrity status, rather than class, is a more important variable when studying consumption practices. Consumers today are surrounded by advertisements and popular culture and study media images more closely than they do the consumption habits of the leisure class. They now emulate images displayed on television, billboards, advertisements, and music videos. These images, which flow from a wide range of class, status, and lifestyle groups, are a 'mediating factor' that influences consumer behavior.

Commercialization of the household economy has led to the diminishment of people's practical reliance on one another and the decline of traditional community, a sense of common identity and community, and little attachment to those who live nearby. Shopping centers threaten the small-shops-and homes character of cities (Durning, 1992:129,134). In Saudi Arabia, material values began to threaten traditional values emphasizing interpersonal relations.

Conspicuous consumption in Saudi Arabia impacts on migrant laborers to the country as well as natives. The rapid increase in wealth experienced by migrant laborers in the oil-rich Arab countries has led to new consumption patterns as these laborers have been exposed to endless demonstrations of the latest productions of the first world. The durable goods consumption patterns of Egyptians working in Saudi Arabia, for

when it should be on acquiring thinking skills and positive attitudes toward reading, learning, and efficiency; respect for and competence at work; respect for society's laws (such as traffic laws); and promoting achievement motivation. These concerns are emphasized in Islamic teachings and are not alien to traditional Arab culture. As (Rosenblatt, 1999:3) points out, civilization requires more than the possession of materials goods. Human development is equally important. In Saudi Arabia, there is a growing awareness at the governmental level as well as among individuals of the importance of human development.

Associated with the spread of consumerism and the tendency toward emphasis on material values is the rise of role models of conspicuous consumption. With the rise of the new wealthy leisure class described by Veblen, wealth had merit whatever its source. The leisure class was so named because its activities stressed leisure, not work. Whereas the old view had honored wealth as the result of productive efficiency, now wealth and waste were admired per se. The rich no longer served as role models of what hard work and prudence could achieve. As a result, if workers' incomes increased, they were more likely to spend them imitating the lifestyles of the rich in displays of wasteful consumption. Veblen worried that they would stint on necessities to keep up appearances (Stabile, 1996: 696). The patterns of consumption in Saudi Arabia suggest somewhat tendency in this direction.

Today the global media play a major role in advancing material values by presenting role models of the consumer lifestyle. Saudi society has become far more exposed to the world's media in recent years. In 1999, Saudi Arabia had over six million television sets, 265.4814 televisions sets per 1,000 people (Cordesman, 2003: 12). Ownership of satellite TV systems has increased dramatically between 1990 and 2003 from 0.37 to 60.77 per 100 households (Global Market Information, 2004). Saudi Arabia became a major user of the Internet, and had fortytwo Internet service providers in 2001(Cordesman, 2003:12).

Like most communications media, television uses comparatively little energy or material. The messages are the problem: commercial television promotes restless craving for more material wealth by portraying the high consumption life-style as a model to be emulated (Durning, 1992:125). Television advertising encourages consumption of unhealthy food and drink. Celebrities renowned for their physical

despite its attractions, a consumer society fosters an apparently superficial way of life (Yamani, 2000:133).

# Conspicuous Consumption and Household Stress

As (Schor, 1999:45) explains, the existence of a work and spend cycle has a number of implications. First, it suggests an addictive aspect to consumption. Over time, people become habituated or "addicted" to the level of consumption which they are attaining.

People in the Gulf States displayed conspicuous consumption lifestyle during the oil boom years (Al-Abadi, 1990:14), and, according to (Zaid & Abu-Elenin, 1995:11), changing people's spending habits is difficult. (Abdu, 1992:62) indicated that the spread of consumerism in both Gulf and non-Gulf Arab countries in the fifteen years prior to his study created difficulties among the upper and middle classes in controlling personal consumption accompanied by resistance to changing spending patterns. (Duesenberry, 1949) long ago suggested that personal expenditures rise with increasing income but do not decline with falling income. (Ibrahim, 1982:88) also found that people can adjust quickly to a higher standard of living but not vice-versa.

Even in cases in which failure to achieve middle-class status dooms one to a low "quality of life," the pressure on individuals and households to spend in order to achieve some measure of status can be intense (Schor, 1999:41). In recent years, Saudi parents, particularly fathers, have come under increasing pressure to spend on luxury items, domestic help, wedding expenses, jewelry, cars for teenagers, electronic devices, the latest video games, playgrounds, gifts for special occasions, and holiday traveling. This may on occasion result in marital or family fraction and impose a burden on the family budget. In the United States, where high levels of credit indebtedness prevail, studies commonly identify money arguments as the most prevalent reason for marital tensions

# Tendency toward Emphasis on Material Values

(Al-Nouri, 1990:115) contends that a culture which focuses on demonstrating wealth does so at the expense of the intellectual and human aspects of life. (Al-Abadi, 1990) & (Abdu, 1992) indicate that in the Gulf countries, changes in material aspects of culture are exceeding immaterial changes. Emphasis is on importing durable and luxury goods

(Rosenblatt, 1999:9). Competitive consumption widens the gap between those who have and those who have not, the fortunate and the unfortunate (Durning, 1992:22). Widening the gap will result in a sense of lack of a fulfilling life on the part of the poor and the lower- middle class, who will suffer deprivation and relative poverty (Common, 1995).

This seems also to be true in Arab countries (Barakat, 2000:299). (Ibrahim, 1982:166) has observed that in Egypt, inflation hits the poor, the lower-middle class, and those on fixed incomes more than other categories of the population. The widening gap is accompanied by provocative displays of conspicuous consumption on the part of the upper class, especially the "nouveau riche", which create feelings of deprivation among those who "have not." If they cannot afford any semblance of such consumption themselves, their frustration can turn into alienation which breeds social unrest.

Similarly, a large, potentially influential young Saudi generation is coming of age which is disgruntled by the prospect of downward social mobility they see before them if Saudi Arabia cannot sustain its consumer society. (Yamani, 2000:9) has described their frustrations; they realize the disadvantages of Saudi economic dependency on oil, a non-renewable resource. They lack both the certainties of their grandparents and the economic security of their parents. They fear that the living standards their parents enjoy cannot possibly continue.

A study carried out by the Saudi Economic Studies Centre in 1998 concluded that already the average household income in Saudi Arabia had dropped to less than a third of what it was in 1980 and that, with the government running a deficit each year and U.S. \$17 billion being sent abroad through remittances by foreign workers, the majority of young Saudis today could not hope to duplicate the financial security experienced by their parents' generation (Doumato, 2003:250).

Saudi youth observe the wastefulness of their parents particularly during feasts, when, as one respondent put it, for every one hundred guests, a hundred things are wasted. Some youth condemn the luxuries of consumer society and blame the global economic system (Yamani, 2000:80). Western consumer goods are widely available to Saudi youth, ranging from mobile phones and the Internet to videos of the latest Hollywood films, western music, satellite television, and the other consumer accessories of youth culture. However, some youth feel that,

grows. This increasing gap creates a persistent dissatisfaction among consumers that cannot be cured at any level of absolute income.

In Saudi Arabia, television advertising has been ranked as a main source of information and influence on family purchasing behavior, particularly among children (Al-Anad, 1993; Al-Hedithi, 2000; Al-Saud, 1997; Omasha, 2003). (Awad, 1994:187) indicates that 90% of the advertising on the three Arabian channels - Saudi Arabia, MBC, and Dubai - is for foreign durable and luxury goods. These goods are Japanese, American, and European, and most are the products of multinational corporations. The expectation is that these advertisements may create endless wants among Saudis.

Identifying various consumer items as necessities rather than luxuries has somewhat increased in Saudi Arabia. As a result, rather than saving their surplus earnings, some Saudi consumers may spend them for the latest luxuries or use them toward paying off indebtedness for past indulgences.

# Social Inequality and the Threat of Social Unrest

The role of spending in reproducing inequality is to some extent very modern. In previous eras, birth, history, and caste determined status, spending played only a subsidiary role in the maintenance of social position. Consumption was more constrained by status position, as evidenced by cultural taboos not to spend "out of one's station" (Schor, 1999:40).

Urbanization, formal education, and the disappearance of traditional social relationships have rendered spending more salient in establishing social position and personal identity. Thus, in the modern consumer society, commodities take on a new kind of symbolic importance. People are now more likely to believe that the "good life" can be had from material goods. Growing numbers of people believe that large houses, vacation homes, swimming pools, and travel abroad, really nice clothes, a lot of money, and second cars are symbolic of a good life (Schor, 1999:45).

Socially visible or "conspicuous" consumption is a major strategy in a consumer society used by high-status groups to retain supremacy. Competitive consumption feeds a system of widening class distinctions wherein people aspire to a level of consumption that others have achieved persuaded that they "need" certain nonessential goods or services in order to confirm their social status in their own and others' eyes, the process of transforming these acquisitions from "wants" to "needs" is successfully completed. Yet the advertising industry does not rest. Responding to capitalism's need for economic growth, every day new nonessential products and services appear which render old ones obsolete.

Whereas once people knew only their more materially successful relatives or neighbors as role models for their own aspirations, today TV and other media have familiarized people with standards higher than many previously knew existed. A new comparison process has evolved in which everyone observes and aspires to the standards set by the uppermiddle class and the rich as the media presents these. (Schor, 1999:43) contends that a new consumerism has emerged which is more upscale in the sense that there is more aggressive rather than defensive consumption positioning.

Television has become increasingly important in providing information about the spending patterns of others, but television presents a heavily skewed picture of spending patterns, portraying almost exclusively the upper middle-class and the rich. This leads to an inflation of people's perceptions of others' lifestyles. Types of programs viewed also affect this upward distortion: for example, soap operas yield a larger upward bias than do other programs (Schor, 1999:44). People in Saudi Arabia are now more likely to compare themselves with, or aspire to the lifestyle of, those far above them in the economic hierarchy. In other words, people are more likely to engage in upward consumption comparison.

Unless consumers opt out of the status race, all but the wealthiest find themselves on an eternal treadmill on which they must forever strive to stretch their incomes to cover purchase of the latest status-enhancing luxuries. Since many fail in this endeavor, heavy consumer indebtedness and even personal bankruptcy have mushroomed in consumer societies. According to (Schor, 1999:46, 50), the competitive spending process in the U.S. has undergone major, highly problematic changes since approximately 1980. The difference between what people aspire to and the income they have available to spend has increased enormously. As upscale lifestyles increasingly dominate aspirations, the aspiration gap

economy is dominated by rapid obsolescence, unrepairable goods, excessive packaging, and changeable shifts in fashion.

In addition, in the throwaway economy, packaging becomes an end itself. Every imaginable consumable is mounted on cardboard, wrapped in paper, or sealed with plastic. Gift-wrap itself comes ornately wrapped. The wrapping boom is catching on in Saudi Arabia as elsewhere. Spending money for gift wrapping and using invitation cards for special occasions such as weddings, baby showers, graduations, birthday parties, promotions, retirements, hospitalizations, and housewarmings is becoming customary and common particularly among the Saudi middle and upper classes.

As disposables proliferate in the consumer society, so does the disposable waste problem. Some effort is being made in Saudi Arabia toward recycling of materials.

# Social Consequences

Social problematic aspects of consumerism include: growing consumption aspirations, rising social inequality, displaying conspicuous consumption, and tendency toward emphasis on material values.

# Growing Aspirations: Luxuries Become Necessities

For capitalism, at its early stage, production is mainly for consumption, but as surplus production increases in advanced capitalism, the purpose becomes to create continuous new needs to sell the surplus. Thus, consumption becomes the focus of production.

With the spread of consumption, academicians have focused on the importance of distinguishing between "needs" and "wants" (Illich, 1975; Porritt, 1984; Schumacher, 1973). Essentially, needs require satisfaction, but the way that they are satisfied can vary widely, and consumer societies may successfully create new "wants" without satisfying even basic needs (Redclift, 1996:7). Creating new needs for certain goods is done through advertising. Efforts are made to present an image of the good life to advertising targets and to convince them to achieve it by purchasing certain luxury goods and /or services. Whether or not the goods and services have any intrinsic value, their image is manipulated and their price set high so that their acquisition will be generally viewed as a status symbol (Al-Rahmani, 1999:33). Once targeted audiences are

(Global Market Information, 2004). The number of registered vehicles also rose dramatically from 60,000 in 1970 to 9,484.891 in 2003 (Cordesman, 2003:11; Ministry of Planning, 2003).

Air travel is also growing phenomenally. Airplanes pollute voluminously at higher altitudes. Planes are responsible for almost 3% of carbon emissions worldwide from fossil fuels, and other emissions may greatly amplify their responsibility for global warming (Durning, 1992:85). Between 1970 and 2000 in Saudi Arabia, air passenger traffic rose from 17 to 153 million kilometers and incoming air cargo weight rose from 248,000 tons to 2,898,000; rail freight tons rose from 34 to 822 million, and passenger kilometer miles rose from 39 million to 288 million (Ministry of planning, 1970-2001).

The increase use of consumer goods results in increasing volumes in disposable waste (Al-Rahmani, 1999:34). Households are the primary source of daily waste in the Gulf States. It has been estimated that each Gulf resident is responsible for the annual generation of between 750-900 kilograms of household waste (municipal waste); while in Western Europe each person is responsible for 350 kilograms (Al-Kabs, 1997). The main means of disposal are usually incineration, composting, landfill, and recycling/re-use, all of which constitute major environmental problems in themselves. In Saudi Arabia, (Firq, 2005) pointed out that in 500,000 housing units in Jeddah city, each resident is generating daily on average 1500 grams of disposable waste, the total daily disposable waste is on average 3000 tons, and the annual volume reaches 108,0000 tons. He also indicated that the total disposable waste during the last 23 years reached on average 21,000,000 tons and predicted reaching 42,000,000 tons during the next 23 years. In Saudi Arabia in particular, the disposable waste problem increases during the Haji with the arrival of huge numbers of pilgrims. The proliferation of fast-food restaurants in Saudi Arabia also produces an enormous amount of trash, some of which is nonbiodegradable.

Another problem in Saudi Arabia associated with consumption and exacerbating the disposable waste is the trend toward a throwaway economy. The throwaway economy undermines durability. Capitalism thrives on planned obsolescence and disposability, on replacement instead of repair. Consumption of materials expands dramatically, as people accumulate more goods, and as waste proliferates. The materials

According to (The Economist Intelligence Unit report, 2004: 27) on Saudi Arabia, a number of serious environmental issues are: air pollution caused by heavy reliance on cars and the oil and petrochemicals industries; overuse of the country's limited water resources, which are obtained principally through tapping underground aquifers and the desalination of sea water; shortage of municipal facilities; and contamination of the land from the improper disposal of hazardous industrial and military waste, with the desert often used as a dumping ground. Although the government has acted to deal with these environmental challenges, there are no strong and influential voices in the Kingdom affirming the importance of these issues.

In the Gulf countries, supplying the demands of the increasing population for consumer goods necessitates the increased production of oil to gain the revenue used in part to import such goods. One source of pollution in the Gulf is oil refining, which generates huge quantities of toxic waste (Al-Rahmani, 1999:44; Al-Saif, 2002:26). A director of a major Saudi fish processing company director complained, for example, that because of toxic wastes they had suffered a loss of 30 million Saudi riyals and that fish prices had increased from 10% to 30% (Al-Ali, 1995:127).

Another source of pollution in Saudi Arabia is the increasing number of cars. The fuel burned by each one contributes to air pollution. Automotive emissions are the major source of air pollution in the country. (Al-Fouzan, 2003) indicated that the expansion of the city of Riyadh and the reliance of people on private cars have resulted in increased congestion, travel time and environmental pollution. The growth in car importation and in ownership of private cars, particularly, suggests that the level of urban pollution associated with motor vehicles will continue to rise, together with urban congestion. According to the Saudi (Ministry of Planning, 2002; 347), total vehicle importation (passenger's cars and Jeeps, buses, trucks, special vehicles, and other cars) rose from 22,922 in 1970 to 298,857 in 2002. With regard to passenger cars and Jeeps alone, total imports rose from 8,334 in 1970 to 241.245 in 2001. The number of passenger cars in use has increased substantially, from 764,000 in 1980 to 2,762,900 in 2003 (Global Market Information, 2004). Possession of passenger cars (per 100 households) has increased gradually between 1977 and 2003, from 87.89 to 99.16

# **Environmental Degradation**

The consumer society's exploitation of resources threatens to exhaust and obstinately harm forests, soils, water, and air. Spending on housing, electricity, fuel, and transportation is damaging to the environment.

In the United States for example, an estimated two-thirds of carbon dioxide emissions stem from fossil fuel use. The fossil fuels that power the consumer society are its most ruinous input. Wresting coal, oil, and natural gas from the earth permanently disrupts countless habitats; burning these fuels causes an overwhelming share of the world's air pollution; and refining them generates huge quantities of toxic waste (Durning, 1992: 51, 52).

(Durning, 1992:52) found, based on United Nations data, that as income rises, consumption of ecologically less damaging products such as grains only slowly rises. In contrast, purchases of cars, gasoline, iron, steel, coal and electricity, which are all ecologically more damaging to produce, multiply rapidly.

The furnishing of the consumer lifestyle with such facilities as automobiles, air conditioning, throwaway merchandise and wrapping, can only be provided at great environmental cost. The consumer society's way of life depends on continuous inputs of the commodities that are most harmful to the earth to produce: energy, chemicals, metals, and paper. Its main ecological danger is its encouragement of consumerism, but advertising also uses up a lot of electrical energy, paper, and wood.

Numerous areas of environmental concern are closely linked with increasing energy generation: (Redclift, 1996:80,83) cites major environmental accidents and risks, water pollution, land-use disturbance, radiation and radioactivity, the disposal of solid wastes, hazardous air pollution, acid deposition, and anthropogenic climate change. He points out that pollution is generated not only by disposing of products, but also as a result of much higher levels of personal mobility. As urban densities grow and more people travel farther to work, the private car has assumed more, rather than less, importance in personal commuting. (Al-Saif, 2002:20) adds such other areas of environmental concern as the depletion of non-renewable resources, the destruction of the ozone layer in the stratosphere, and acidification of soils and surface water.

2000-2004 and 2.8% during 2000-2020. Industrial demand for water is projected to increase from 0.47 billion cubic meters in 2000 to 0.60 in 2004 and 1.66 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 5.0% during 2000-2004 and 6.5% during 2000-2020. Agricultural demand for water is projected to increase from 18.8 billion cubic meters in 2000 to 19.9 in 2004 and 23.0 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 1.1% during 2000-2004 and 1.0% during 2000-2020.

Electricity demand. Saudi domestic energy use has been wasteful. Electricity consumption increased by 315% during 1982-2000, rising to 110,611 million kilowatt hours (Cordesman, 2003:12). Total consumption multiplied at an annual rate of 4.2% during 1994-1998, while the peak load grew by an annual average of 2.7% (Ministry of Planning, 2000-2004: 222). Per capita electricity consumption also increased, from 321.3273 kilowatt hours in 1970 to 5,116.843 kilowatt hours in 2001 (World Bank, 2004).

Population and economic growth will increase future Saudi electricity demand at least as sharply. The World Energy Council forecasts an electricity demand increase from 22 gigawatts in 2000 to 58 gigawatts by 2020. The Seventh Development Plan estimated that total demand for electric power would grow at an average rate of 5.2% through 2004 and 4.5% per year through 2020. Meeting the rise in demand will be very expensive. According to some Saudi estimates, the economy must fund an increase in the total average need for electric power to over 60,000 megawatts in 2023. Saudi Arabia also must provide a substantial additional capacity to meet the needs of peak periods, largely for air conditioning. This means an estimated need for up to 69,500 megawatts of total capacity (Cordesman, 2003:294).

Saudi figures indicate that meeting this need for power could require an investment of \$115 billion by 2020, with \$63.2 billion going for generation, \$33.6 billion for new transmission capacity, and \$20 billion for upgrading the existing transmission system. The Saudi Ministry of Industry and Electricity has stated that an investment of \$117 billion is required over the next twenty-four years, averaging \$4.9 billion a year (Cordesman, 2003:295). According to some estimates, 8% to 10% of Saudi investments will have to be diverted to develop Saudi power generation capacity (Bloomberg, 2001; Middle East Economic Survey, 2000).

natural water will eventually confront Saudi Arabia with far more serious problems than it faces today (Saudi Arabian Monetary Agency, 2000:224-227).

Saudi Arabia's rapid increase in population is causing its natural water resources to drop sharply. The World Resources Institute and the World Bank estimate that Saudi per capita natural water resources dropped from 537 cubic meters in 1960 to 156 cubic meters in 1990 and project that they will drop to 49 cubic meters by 2025 (Cordesman, 2003:300).

Saudi Arabia must depend on an extensive system of desalination plants for its drinking water. The production of desalinated water increased from 4.4 million gallons per day in 1970 to 491.6 million gallons per day in 2000 (Cordesman, 2003:300).

A Saudi briefing issued in April 2002-based on Ministry of Agriculture and Water figures-estimated that Saudi water consumption would raise from 7 million cubic meters per day in 2002 to 11.3 million in 2022. This estimate was based on estimated population growth from 23.4 million in 2002 to 38 to 48 million in 2022, with a nominal estimate of 43.0 million. The cost was estimated to total 180 billion rivals from 2002 to 2022, including funds for the construction of new desalination plants and rehabilitating old ones, costs for operations, and maintenances fees. Preserving natural water supplies and wellhead supplies will cost another 70 billion rivals, increasing distribution will cost 40 billion rivals, and providing modern sewage and waste water recovery capability will cost 130 billion riyals. The total price of future water related projects will be 400 billion rivals. The Saline Water Conversion Corporation (SWCC) estimates the total cost of meeting the Kingdom's growing demand for desalinated water alone at \$54 billion by 2020 (Cordesman, 2003:302,303).

The Seventh Development Plan (2000-2004) also projected a continuing massive increase in Saudi Arabia's water needs: The total demand for water is projected to increase from 21.1 billion cubic meters in 2000 to 22.5 in 2004 and 27.8 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 1.3% desalinization and 1.4% during 2000-2020. Domestic demand for water is projected to increase from 1.8 billion cubic meters in 2000 to 2.0 in 2004 and 3.10 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 2.4% during

high for a nation at Saudi Arabia's overall level of economic development, averaging about ninety gallons per person per day, about twice the international average. In Saudi Arabia, the demand for water will also increase with population growth. While the supply is ample today; it relies to a great extent on nonrenewable resources, promising serious shortage in the future. (Al-Elikm, 1995:7) anticipated that water shortages in the Arab countries could cause conflict over water resources. He complained of a lack of strategies to reduce water consumption in the region. He predicted that if the high population growth rate persists in the region, water shortages will double. While it is expected that the population will increase to more than double between 2000 and 2030, from 295 million to 743 million, water shortages during the same period are expected to increase more than eight folds from 30 cubic meters to 260 billion cubic meters. Population densities in cities are already growing faster than proper water infrastructure can be built. (Al-Sudani & Al-Mehamid, 2000) warn against a drinking water shortage in Saudi Arabia. In addition, the expected water shortage will adversely impact Saudi economic and social development (Awd. 2001:187).

For the Saudis, water is not only an economic problem that inevitably grows with population but a major strategic vulnerability. Saudi Arabia's annual rainfall is less than 100 millimeters in most areas. It has only about 2.33 million cubic kilometers of internal renewable water resources. These water resources provide only minimal amounts of water even for Saudi Arabia's current population. They total about 156 cubic meters per person - less than one-seventh the total for a citizen of the United States (Cordesman, 2003:299).

About 82% of Saudi Arabia's total present water use consists of non-renewable or "fossil" water obtained from deep wells; 14% is surface and shallow ground water, 4% is obtained from desalination and less than 1% is reclaimed or retreated water (Saudi Arabian Monetary Agency, 2001:229). Saudi Arabia also produces some 1.5 million cubic meters of wastewater a day, but only 340,000 cubic meters, around 23%, is used for agricultural purposes (Ministry of Planning, 2000-2004:95-99).

At the same time, 75% of the water in the central and eastern Saudi regions still comes from nonrenewable underground lakes. These reserves will be exhausted within eighty years at present rates of water usage, if not substantially sooner (Cordesman, 2003:301). This depletion of

simple terms. The report shows that in 2000, an average annual change of even \$ 1 in the price of a barrel of oil can cut or raise the Saudi GDP by \$2.5 billion (Cordesman, 2003:356-358).

Saudi Arabia's oil income will not be sufficient to meet its social and economic needs forever; it is estimated that the nation has only more than some eighty years of proven oil reserves (Cordesman, 2003: 23,383). Although consumerism continues there, as (Jones & Martin, 1999:18) point out, "it is a mistake to equate spending with affluence." According to The International Monetary Fund (IMF), living standards in Saudi Arabia had slipped from among the world's highest in 1981 to the level of a middle-income nation in 1993 (The Financial Times, 1993). The International Monetary Fund (IMF) has forecast increasing levels of indebtedness as a result of Saudi policies and has recommended further readjustment of development policies to reflect more accurately the market values of international finance (Caufield, 1997). The government budget has been funded by domestic borrowing, which is now becoming scarce (Yamani, 2000:73). This has necessitated a government policy of cutbacks manifested in reductions in social security benefits and education spending and higher prices for petrol, water, electricity, telephone service, and hospital care.

In the Gulf countries, supplying the demands of the increasing population for durable and nondurable goods necessitates the increased production of oil to gain the revenue used in part to import such goods. Oil is a nonrenewable resource. Saudi Arabia's estimated remaining eighty years of proven oil reserves will be exhausted earlier if consumer demands force stepped-up oil revenue. The longer Saudi Arabia can stretch out its oil reserves, the more time it buys to develop other economic sectors to ease the eventual transition to a non-oil-based economy.

Water demand. In the arid Arab world, water shortages are expected to pose a particular problem as population pressures increase. (Al-Tarabulsi, 2001:151) cites a predicted shortage of 282 billion cubic meters by the year 2030. Already, the share of water per person in the Arab world is lower than the world average. Whereas the Arab gets less than 1,707 billion cubic meters yearly, the world average per person is 12,900 billion cubic meters.

According to (Cordesman, 2003:301), water use is extraordinarily

# Rampant Population Growth and Environmental Consequences

Compounding the problematic economic consequences of consumerism in Saudi Arabia is the rampant population growth and its impact on the environment.

The population of the Arab world grew from 76.7 million in 1950 to 253.4 million in 1995 and is expected to reach 474.5 million by 2025 (Al-Tarabulsi, 1998:151). Saudi Arabia's population increased at least by 300% between 1973 and 2000, reaching 22.01 million in 2000 (Cordesman, 2003:6). The native Saudi population increased at an estimated average annual rate of 3.5% during 1995-2000 (Saudi Arabian Monetary Agency, 2001:265). The propensity for large families continues; the fertility rate is 5.5 children born per woman (Doumato, 2003:251). Life expectancy is 71 years (Barakat, 2000:46).

The result has been a youth explosion. By far the most influential demographic factor impacting on consumption patterns in Saudi Arabia is the burgeoning youth market. Roughly 42.5% of the Kingdom's population was fourteen years or younger in 2002 (Central Intelligence Agency, 2002:38). This poses a problem of creating new jobs for this generation and meeting their expectations of high living standards.

The World Bank estimates that the population will increase to 32.1 million in 2015 and 46 million in 2030 (World Bank, 2001:46; World Bank, 2002: 50). According to (Awd, 2001:186), Riyadh alone, which has 4 million people, now, is expected to have 10.5 million by 2021.

Population growth leads to greatly increased demands for water, electricity, goods and services, and oil revenue to support social spending. Given the increasing size of the population, the government faces a situation in which consumer expectations may be difficult to meet.

### Natural Resource Depletion

Oil. Saudi Arabia is dependent on a petroleum-based economy that is sharply vulnerable to changes in the world oil market. Declining oil prices and revenues affect the government's ability to import goods. The Kingdom relies on oil revenues for around 90% of its export earnings, about 70% of state revenues, and 40% of its GDP. The Energy Information Agency (EIA) of the U.S. Department of Energy (DOE)'s 1997 Report on Saudi Arabia illustrates the importance of the petroleum sector to the Saudi economy in

According to (Al-Sharq Al-Awsat daily, 2003:7), the Saudi Arabian Monetary Authority reported that the total value of consumer loans provided by Saudi banks grew to SR 60.2 billion (\$16 billion) in the third quarter of 2003, up from SR 49 billion (\$13.1 billion) in the corresponding period of the previous year, which is a 22.7% growth.

As people's aspirations, encouraged by lenders, grow beyond their incomes, they become comfortable with the idea of buying on credit. There are fewer tendencies to delay purchases until they had accumulated the cash to pay for them.

The situation becomes even more problematic in Saudi Arabia than elsewhere for several reasons. First, the country is vulnerable to oil price fluctuations; the decline of oil prices that began in the mid-1980s diminished national resources even as population growth led to increasing demand for social spending. Accordingly, average household income has declined from around \$18,000 in 1980-among the highest in the world-to less than a third of that today (Doumato, 2003:250). Analysts agree that Saudi Arabia's per capita income has declined to around 40% of its peak at the height of the oil boom in the late 1970s and early 1980s, although the resulting figure is still high by the standard of most developing countries. The World Bank estimates that Saudi Arabia's per capita income totaled \$7,230 in 2000, compared with \$34,100 for the United States (Cordesman, 2003: 244).

Thus, since the oil windfall of the late 1970s, Saudi Arabia's economy has suffered a mighty fall, with the government running a deficit each year since 1983, and U.S.\$17 billion being sent abroad through remittances by foreign workers (Doumato, 2003:250). Second, declining real oil revenue in affecting per capita income has been Saudi Arabia's continuing high population growth rate. Third, despite the oil revenue decline, Saudi Arabia's private consumption rose from \$34.5 billion to \$52.0 billion between 1980 and 1995. This growth in consumption reflected both the impact of population growth and a growing social dependence on imports and services. Private consumption rose from 22% of the GDP in 1980 to 35 in 1997 and to 41% in 1998, decreasing slightly to 33% of GDP in 2000. Fourth, reflecting rising consumption, gross domestic savings dropped precipitously from 62% of GDP in 1980 to 35% in 1997, 25% in 1998, and 16% in 2000 (Cordesman, 2003:245,246).

advanced around the world, everywhere it has proved exceptionally effective at stimulating buying urges. Aside from sleeping and working, watching TV is the leading activity in most consumer societies (Durning, 1992:125,126). In addition to carrying many commercial messages, television programming reinforces consumerist values.

Saudi Arabia had become far more exposed to the world's media by the late 1950s. The country had over six million television sets in 1999, and over 260 per 1,000 people in 2000. Most educated Saudis now have satellite dishes. Over 95% of the Saudi people have exposure to the radio (Cordesman, 2003:12). Television advertising has been ranked as a main source of information and influence on Saudi family purchasing behavior, particularly among children (Al-Saud, 1997). The Saudi government estimates that the average Saudi spent 50 to 100% more time watching television in 2000 than his or her U.S. or European counterpart (Cordesman, 2003:234).

The spread of the credit card industry encourages consumers to spend money, in many cases far beyond their means. Credit card companies make their profit by charging interest on unpaid debt. Western studies show that those with limited incomes will suffer from debt (Obid, 1997:88).

According to (Al-Hayat daily, 1997), credit cards usage in the Gulf States is the highest in the world. It has been estimated that charges to Visa cards more than doubled during one year, reaching 5.3 billion dollars compared with 2.6 billion the year before. In the Gulf countries, (Al-Rahmani, 1999:34) found a rise in debt among low-income classes as a result of the lure of credit cards and bank loans to buy cars or luxuries such as holiday travel.

In Saudi Arabia, the use of consumer credit is gradually increasing. Between 2002 and 2003, expenditures by MasterCard cardholders rose from US \$ 420.00 to US \$460.00 million, the number of MasterCards issued rose from 2,660,000 to 3,090,000 and the number of MasterCard transactions rose from 1,860,000 to 2,150,000 (Global Market Information, 2004).

On the other hand, bank claims on the Saudi private sector show an increase in debt. During the 1990-2003 period, private sector debt to banks rose from SR 70,985.70 to SR 228,486.00 million, which is a 221.9% growth (Global Market Information, 2004).

technology and mangerial know - how. The Arab world is now fully integrated into the world capitalist economic system (Barakat, 2000:295; Ibrahim, 1982:163). The Gulf States (Saudi Arabia, Kuwait, the United Arab Emirates, Oman, Bahrain, and Qatar) represent a major global market, accounting for 26% of European, 22% of Japanese, 27% of Southeast Asian, and 14% of United States exports (Baker & Abu-Ismail, 1993).

Import of goods and services to Saudi Arabia increased from SR 4.990 billion in 1970 to SR 162.558 billion in 2002 (United Nations, 2004). Imports by major commodity groups have also increased, from SR 3.2 billion in 1970 to SR 113.2 billion in 2000 (Cordesman, 2003:8). According to (The Economist Intelligence Unit report, 2004; 57) on Saudi Arabia, the year-on-year increase in the value of imports in the third quarter of 2003 was a striking 38%. Transport equipment and electrical equipment and appliances represented the dominant import sectors, with each rising by around 33% in value. Since 2000, metals machines, appliances, and equipment have represented an increasing portion of imports (totaling some 55.3%), and, together with foodstuffs, now constitute nearly three-quarters of the total value of imports. The metals, machinery, appliances, and equipment category, which includes the high-value market for imported transport equipment, has risen from 50.3% (at cif rates) of overall imports in 2000 to 55.3% in 2002, when their total value increased by 7.2% over that in 2001. Foodstuffs (including beverages) accounted in 2000 for almost 18% of the total import market (from 11% in 1992).

According to (Global Market Information report, 2004), Saudi consumer expenditures on goods increased substantially during the 1990-2003 period. Consumer expenditures on durable goods increased from SR 22,870.00 million to SR 39,400.13 million. Semi-durable goods expenditures increased from SR 16,968.00 million to SR 30,911.22 million, and nondurable goods expenditures rose from SR 53,099.00 million to SR 97,044.70 million.

# The Household Economy: Credit Indebtedness and Decreased Savings

Social theories of consumption hold that the inflated spending norms raise aspirations, thereby leading to more spending and, all too often, inflating debt (Schor, 1999:45).

Excessive television viewing has been found to correlate with spending more and saving less (Schor, 1999:45). As commercial television has rapidly

tions around the globe has fostered internationalization of the consumerist lifestyle. People are encouraged to substitute high-status foreign for lower-status domestic versions of products and to switch from non-commodified activities to commodified provision of these. This process is most highly developed in Europe but has been growing substantially in Asia, Africa, and Latin America as well, among both the middle class and the poor (Schor, 1999:48).

Multinational corporations' policy is to homogenize human cultures and to create uniformity in consumer tastes. They focus on setting consumer aspiration to increase consumption and turning the individual into a "consumer being" (Abdu, 1992:62). They are also particularly concerned with opening markets in Gulf countries (Zaid & Abul-Enin, 1995:18).

Increasingly, the corporation, not the nation-state, has become the most important actor on the world stage in the globalization process. Multinational corporations operate largely on their own, this suggests that the balance of world power is firmly held by Western political elites and the corporate interests they represent (Clarke, 1996).

Economic globalization has exacerbated rather than alleviated the hierarchical relationships of the colonial era. Under General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) free market or free trade ideology, "underdeveloped" countries are positioned to lose control over local banks, manufacturing, agricultural insurance, information communication media, and other businesses to transnational corporations (Olson, 1998:192).

The Arab Gulf countries are among those which have attracted Western marketers of an array of goods promoting conspicuous consumption and which have been pressed to adopt more market-oriented policies. The last 25 years have witnessed western consumer trends flooding Arabian Gulf markets. Today's Saudi market is an incomparable avenue for international products ranging from home computers to sporting equipment. Consumer goods, including durable and luxury items, are widely available through multinational corporations.

Arab dependency on the outside world began to grow in the 1960s as the volume of trade between the Arab region and the outside world steadily increased. Most of the Arab world's external trade has been with capitalist industrial nations. The Arabs are still heavily dependent on the industrialized nations of the first world for food, manufactured goods, arms, western,

mental, social, psychological, and physical health problems which must be dealt with if the country is to enjoy future well-being.

### Purpose of the Study

The study of consumption has important implications at both the macro and micro levels of the social analysis of the structure of society. Academic interest in consumption is increasing in sociology and other fields since the topic reflects private troubles and generates public issues. Few systematic studies are available in this area in Saudi Arabia. This study focuses on the problematic consequences of consumerism in Saudi Arabia and the imperative for change. Problematic aspects of consumption in Saudi Arabia include economic, environmental, social, psychological, and physical health problems.

### Methodology

This study is based on the survey and analysis of secondary data relating to problems of consumption in Saudi Arabia. As part of the methodology, the data was gathered from published studies and reports available in English and in Arabic. Relevant statistics were obtained from Saudi Government publications, the World Bank, the United Nations and Global Market Information. These data were then analyzed to describe and explain the consumption patterns in Saudi Arabia and were related to the problematic aspects of consumption in the country which include economic, environmental, social psychological and physical health problems.

### **Economic Consequences**

Economic problematic aspects of consumption include the growing influence of multinational corporations, the increasing dependency on import, credit indebtedness and decreased in-savings despite oil market fluctuations.

### The National Economy: Globalization and Dependency

Creating a global economy means transforming the vast majority of largely self-sufficient people living in "underdeveloped" countries into consumers of Western goods provided by transnational corporations (Olson, 1998:194,195). The increasing influence of first-world corpora-

Although consumption has its positive aspects, some classical theorists have also addressed its negative aspects, viewing consumerism as a threat to the social order. (Ritzer et al. 2001b: 411-414) points out that while Weber, Durkheim, Marx, and Simmel did not deal directly with consumption, some of their concepts are related to the topic. Weber ([1904]1958) views consumption as a threat to capitalist protestant ethic. Durkheim, (1964) identified consumption with society-threatening anomie. Marx's ([1857-58]1973) negative view of consumption is reflected in his discussion of the concept of commodity. The capitalist market system makes relations between objects appear to be more powerful and real than relations between people, while the Marxists' concept of control seems to extend from workers to consumers. Like workers, consumers are controlled by capitalism with its objective of increasing profit. Consumption is viewed as an opportunity for greater control marketing manipulation, and resulting in alienation. Simmel's ([1907] 1978) critical thinking of consumption is apparent in his discussion of the growth of objective culture, wherein the growth of commodities overwhelms people's ability to use them; instead it seems that people are used by them to create a senseless desire for more.

Consumption was central to the work of Veblen ([1899] 1994), who like Marx took a negative view of it. He was critical of the consumption practices of the leisure class because he valued workmanship and production (Ritzer et al., 2001b; 414).

More recent thinkers have also viewed consumption negatively, among others, Frank (1999) and Schor (1991, 1998). Ritzer (1993, 1996, 1998, 2000) acknowledges the positive aspects of McDonaldization; but since his primary interest is in the irrationalities of capitalist market systems, he can be seen in part, as critical of consumption (Ritzer et al., 2001b: 413).

As capitalism expands worldwide, rising consumerism is also raising concern among policy-makers regarding its observed problems and consequences in developed and developing nations, including the Arabian Gulf countries such as Saudi Arabia.

Saudi Arabia has been identified as a consumer society (Abd-Elal, 1995; Al-Gamdi, 1988; Al-Khateeb, 1998: 172; Al-Saif, 2002; Al-Shanbary, 1998; Shukri, 1981). The spread of consumerism in Saudi Arabia increases the challenges the country faces as it seeks sustainable development. Excessive consumption is exacerbating economic, environ-

## Consumerism in Saudi Arabia: Problems and Consequences

Soraya W. Assad '

Abstract: As capitalism expands globally, concern is growing over observed problematic consequences of rising consumerism in developed and developing nations, including the Arabian Gulf countries such as Saudi Arabia. The rise of a consumer society in Saudi Arabia increases the challenges the country faces as it seeks sustainable development. Consumerism is exacerbating economic, environmental, social, psychological and physical health problems, which must be dealt with if the country is to enjoy future well-being, yet few systematic studies deal with this issue. This study focuses on the problematic consequences of consumerism in Saudi Arabia and the imperative for change.

Keywords: Consumption, Globalization, Social problems, Gulf countries, Saudi population, Pollution, Environment.

### Introduction

We live in a world permeated by consumerism. While consumerism first arose in the West, by the late twentieth century, it was spreading to third-world countries, including Arab countries, particularly the Gulf States.

Production has traditionally been the focus of most scientific analysis being the most fundamental economic activity; theoretical and empirical interest in consumption studies has also been growing as reflected in the work of (Corrigan, 1997; Slater, 1997; and Miles, 1998) among others.

Associate professor, Department of Sociology, College of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.

**Articles in English** 

Journal of the Social	i Scien
■ The Methodology of Scientific Research in Humanities Practical	1
Exercises.	
Author: Morees Angres	
Reviewed by: Al - Zawawe Ba-Goura	. 194
Reports:	

■ The Arabian City: The scope of developing its life-scape,

Prepared by: Ahmed Halawani 199

Tc	Journal of the Social So Vol. 34 - No.1 - 20	
	Instructions to Authors	3
A:	ticles in English:	
=	Consumerism in Saudi Arabia: Problem and Consequences.	
	Soraya W. Assad	11
A	ticles in Arabic:	
=	The Economic Policy in Tunisia since the Structural Reform Program.	
		13
	$\label{lem:relationship} \textbf{Relationship between Diabetes and some Psychological Factors}.$	
	Huda J. Hassan	47
	and Adolescent Behavior.	
	(An Exploratory Study on Sample Kuwaiti Families)  Saleh Lairi	95
•	The Distribution of Saudi Cities 1425/2004.	
	Ramze A. Elzalwany	121
8	ook Reviews:	
=	Dialouge of Civilization: A New Peace Agenda for a New Millennium.	
	Author: MJid Tehranian & David W. Chapell (Eds). Reviewed by: Khadiga Araffa	161
•	The Means of Settling the International Commercial Disputes Electronically.	
	Author: Nabeel A. Sabeeh Reviewed by: Yasmeen K. Mohammed	177
	The Psychology of Gambler.	
	Author: Akram Zeidan	

\_\_\_\_\_ 183

Reviewed by: Walced A. Al-Masry ....

Instructi	ons	to	Authors.

### **Conference and Seminar Reports**

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

### General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the Journal.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The Journal has the right to edit the accepted ms.

### Acceptance

The Journal notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the Journal.

### The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the Journal is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e., the family name and the year of publication, e.g.

(Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).

In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).

- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget, 1924/1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

### **Table of References**

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

- Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), Crime and public policy (pp.53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.
- 2 Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. Journal of Marriage & the Family, 46(2): 11-19.
- 3 Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). Personality: Theory and research (7th Ed.). New York: John Wiley.

### Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a referred quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The Journal publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study. It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the Journal or the status quo of the social sciences in the Arab world.

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the Journal therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

### Guidelines for Submission

- 1 An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.
- 2 The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.
- 3 Tables have to be minimized to the least possible number.
- 4 The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).
- 5 The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).
- 6 The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).
- 7 The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).
- 8 Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.
- 9 Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait E-mail: jss@kuniv01.edu.kw

Published articles reflect opinions of their authors alone.



## JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Editor : Khaled Ahmad Al Shalal

Editorial Board: Mohamad AL Sayed Saleem

Ramadan A. Ahmed

Jasem M. Karam

Ahmed M. Najar

Managing Editor: Latifa al-fahed

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S (P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

### Subscriptions:

### Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

### International Subscribers

Individuals: One year \$15.

Institutions: One year \$60, two years \$100, three years \$140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

### Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

### Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

### The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1975, Authorship Translation for the Humanities 1981, The 1973, Kuwait Journal of and Publication Committee Educational Journal 1983, Scienceand Engineering 1974, 1976, Journal of Law 1977, Journal of the Gulf and Annals of the Arts and Social Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1980, Arab Journal Administrative Sciences 1991.

# JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

## Articles in English:

■ Consumerism in Saudi Arabia: Problem and Consequences.

Soraya W. Assad

## Articles in Arabic:

The Economic Policy in Tunisia since the Structural Reform Program.

Moulodi Guessomi

Relationship between Diabetes and some Psychological Factors.

Huda J. Hassan

## Academic Publication Council

A Quantitave Analysis of the Relation between the Family and Adolescent Behavior: An Exploratory Study on Sample Kuwaiti Families.

Saleh Lairi



■ The Distribution of Saudi Cities 1425/2004.

Ramze A. Elzahrany

ISSN: 0253 - 1097

Vol. 34 - No. 1

2000